الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الهندسة المعمارية
قسم التخطيط والبيئة

استراتيجية تنموية إقليمية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء

مدن (السويداء، شهبا، صلخد)

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في التخطيط والبيئة

في كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق

إعداد:
م:رناعزيز

إشراف:

د.م: رولاميّا
مشرف رئيسي
أستاذة مساعدة في كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق

د.م:محمد يسار عابدين
مشرف مشارك
أستاذ في كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق

/2013/

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الهندسة المعمارية
قسم التخطيط والبيئة

استراتيجية تنموية إقليمية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء

مدن (السويداء، شهبا، صلخد)

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في التخطيط والبيئة

في كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق

إعداد:

م:رناعزيز

إشراف:

د.م: رولاميّا
مشرف رئيسي
أستاذة مساعدة في كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق

د.م:محمد يسار عابدين
مشرف مشارك
أستاذ في كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق

أعضاء لجنة التحكيم:

د.م:محمد زياد الملّا
أستاذ في قسم التخطيط والبيئة بجامعة دمشق

د.م: محمد عبيدة البريدي
مدرس في قسم التخطيط والبيئة بجامعة دمشق

/2013/

هذه الرسالة مقدمة إلى جامعة دمشق للحصول على درجة الماجستير في الهندسة المعمارية قسم التخطيط والبيئة.

إنَّ العمل الذي تحتويه هذه الرسالة تمَّ إعداده بمعرفة الباحثة في قسم التخطيط والبيئة في كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق في الفترة الواقعة بين 2009-2013.

هذا ولم يقدم أي جزء من هذا البحث لنيل أي مؤهل أو درجة علمية لأي معهد أو جامعةأخرى وهذا إقرار مني بذلك.

م.رنا فيصل عزيز

1013/8/30

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي عملي هذا إلى كل من مدَّ لي يد العون لإنجاز هذا البحث

وأخص بالإهداء محافظتي الغالية السويداء

أهلي الأحباء . .والدي ووالدتي، أخي وأختي

أسرتي العزيزة . . زوجي أيهم وابنتي نايا

شكر وتقدير

جزيل الشكر إلى:

كلية الهندسة المعمارية ممثلة في رئيس جامعة دمشق وعميد كلية الهندسة المعمارية ورئاسة قسم التخطيط والبيئة من أساتذة ومهندسين.

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي المشرفة التي قدمت لي يد العون ودعم ونصائح أغنت البحث وأظهرته إلى حيز الوجود، وأشكر لها اهتمامها الشديد على متابعتي وعلى إشرافها المتفاني على البحث من جميع جوانبه لتقديمه بأفضل صورة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأشتاذ المشرف المشارك لمتابعته لتطوير البحث وإنجازه.

كما اتوجه بجزيل الشكر لكافة الجهات التي أدت واجبها وقدمت التسهيلات اللازمة وساعدت في تطوير وإغناء البحث.

فهرس المحتويات		
الترتيب	العنوان	الصفحة
الإهداء		1
الملخص		2
الجزء التمهيدي	1- المقدمة	4
	2- إشكالية البحث	4
	3- فرضية البحث	6
	4- أهداف البحث	6
	5- أهمية البحث والدراسات السابقة	7
	6- منهجية البحث	7
	7- أدوات البحث	8
	8- صعوبات البحث	8
	9- مجالات البحث	8
	10- أجزاء البحث	8
الباب الأول	**نحو استراتيجية إنمائية شاملة**	9
الفصل الأول	**الأسس النظرية للمفاهيم التنموية والتجارب الدولية المعاصرة**	10
	1- الاستدامة	12
	1-1- مفهوم الاستدامة في الماضي	12
	1-1-1- مفهوم الاستدامة	12
	1-2- التنمية المستدامة	13
	1-2-1- مجالات عمل التنمية المستدامة	14
	1-2-2- مستويات التنمية المستدامة	14
	1-3- الأبعاد المكانية للمجتمع المستدام	15
	1-4- التنمية الشاملة والمستدامة	16
	1-4-1- مبادئ التنمية الشاملة والمستدامة	17
	1-4-2- ركائز التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة	18
	1-5- الإقليم والتنمية	20
	1-5-1- وظائف الإقليم	20
	1-6- مفهوم التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة	21
	1-7- استراتيجية تنمية المدن	21
	1-7-1- نوعية الحياة	22
	1-7-2- كفاءة وقدرة الإقليم	22
	1-7-3- الإدارة الرشيدة	22
	1-8- **استراتيجية تنمية المدن كمدخل للتنمية الإقليمية**	23
	1-8-1- المؤتمرات التي نادت باستراتيجية تنمية المدن من منظور إقليمي	23
	1-9- **التنمية الإقليمية للحد من الفقر**	25
	1-10- مقارنة استراتيجيات التنمية التقليديةوالمعاصرة	25
	1-10-1- اتجاهات استراتيجية تنمية الإقليم المستقبلية	26
	1-11- مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة	29
	1-12- **الاستراتيجيات التنموية وفقاً للخطط الوطنية**	30
	1-12-1- استراتيجية إنهاء ضعف الدخل	30
	1-12-2- استرتيجية التنمية القطاعية	30
	1-12-3- استراتيجية التنمية الاقتصادية	30
	1-12-3استراتيجية تنمية الإطار المكاني	31
	خلاصة الفصل الأول	31

الترتيب		العنوان	الصفحة
	الفصل الثاني	**الإرتقاء بعملية التنمية من خلال التخطيط الاستراتيجي**	32
		2-1- القوى المحركة لعملية التنمية:	32
		2-1-1- القوى الاجتماعية	32
		2-1-2- القوى الاقتصادية	32
		2-1-3- القوى الدافعة لتغيير النقل	32
		2-1-4- القوى البيئية	33
		2-2- تحديات التنمية الإقليمية المستدامة	33
		2-2-1- الآثار الاجتماعية	33
		2-2-2- الآثار الاقتصادية	34
		2-2-3- الآثار البيئية	34
		2-3- القضايا المعاصرة لاستراتيجية تنمية إقليم	35
		2-3-1- إقليم تنافسي قوي	35
		2-3-2- أدوات تخطيطية مناسبة:	35
		2-3-3- التنمية الاقتصادية والشمولية الاجتماعية	35
		2-3-4- شركاء عملية تنمية إقليم والإدارة الإقليمية التشاركية	35
		2-3-5- التخطيط الاقتصادي للبنية التحتية	35
		2-3-6- نوعية الحياة	35
		2-3-7- تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة	35
		2-3-8- القضاء على الفقر	35
		2-4- التخطيط الاستراتيجي	37
		2-4-1- مرحلة التحليل الاستراتيجي	37
		2-4-2- مراحل إنجاز عملية التحليل الاستراتيجي	37
		2-5- صياغة الرؤية والاستراتيجيات	40
		2-5-1- صياغة الاستراتيجيات	41
		2-5-2- مفهوم الاستراتيجية وخصائصها	41
		2-5-3- المعايير الأساسية لاختيار استراتيجية	41
		2-5-4- مخرجات التحليل الإستراتيجي	42
		2-6- المرحلة الثانية :التخطيط الإقليمي	42
		2-6-1- أهداف التخطيط الإقليمي	43
		2-6-2- المرحلة الثالثة: كيف يتم الوصول إلى الغاية؟ عمل خطة استثمارية	43
		2-6-3- المرحلة الرابعة : هل تم الوصول إلى الغاية؟	43
		2-7- قضايا التخطيط المكاني في سوريا	43
		2-7-1- غياب التخطيط المكاني فوق مستوى الخطة العمرانية	44
		2-7-2- لماذا الحاجة الملحّة إلى التخطيط الإقليمي في سوريا	44
		2-7-3- تحديدالأقاليم التخطيطية في سوريا	44
		2-8 التوازن الإقليمي والتكامل الإقليمي نظرياً بين الدول عن طريق التنمية؟	46
		2-8-1- نظريات واستراتيجيات التنمية الإقليمية	46
		2-8-2- استراتيجية Agropolitan	46
		2-8-3- استراتيجية النمو القائم من الأسفل إلى أعلى النهج	47
		2-8-4- استراتيجية باراديم الاستثمارات العامة	47
		2-8-5- الاستثمارات في المنطقة المتخلفة	48
		2-8-6- نموذج الدائرة من الريف إلى المدينة	48
		2-8-7- Epson ونظام التنمية المكانية الإقليمية Esdpk نظام التنمية متعدد المراكز	49

الترتيب		العنوان	الصفحة
		خلاصة الفصل الثاني من الجزء الأول	49
	الفصل الثالث	**التجارب المحلية والعربية والعالمية في تطبيق استراتيجيات التنم الإقليمية**	50
		المقدمة	50
		3-1- تجربة المنطقة الشرقية	50
		3-1-1- أهمية التخطيط الإقليمي في المنطقة الشرقية	51
		3-1-2- القوى المحركة لعملية التنمية في المنطقة الشرقية	51
		3-1-3- الأدوات المستخدمة لصياغة الرؤية والاستراتيجيات	51
		3-1-4- الرؤية المستقبلية للمنطقة	52
		3-2- تجربة استوكهولم عاصمة السويد في التنمية المستدامة والحلول البيئية	56
		3-2-1- نشأة المدينة وتطورها	57
		3-2-2- العمل بالتخطيط الإقليمي في مدينة استوكهولم	58
		3-2-3- الاستراتيجية التنموية الإقليمية لمدينة استوكهولم	58
		3-3- تجربة ايرلندا في التخطيط الإقليمي	65
		3-3-1- النمط التخطيطي لايرلندا	65
		3-3-2- استراتيجية التنمية المكانية الإقليمية في ايرلندا الشمالية ومدينة بلفاست والقرى	66
		3-3-4- أدوات استراتيجية التنمية المكانية	71
		3-4دراسة حالة المدينة المنورة	75
		3-4-1تحديات التنمية	77
		3-4-2استراتيجية التنمية العمرانية في المدينة المنورة	77
		3-4-3- استراتيجية التنمية الإقليمية كأساس لتنظيم التنمية الحضرية مستقبلاً	80
		خلاصة الفصل الرابع	86
		نتائج الباب الأول	83
	الباب الثاني	**(الإطار العملي التطبيقي)نحو استراتيجية تنموية إقليمية لمحافظة السويداء**	84
		المقدمة	88
		1-1- حدود المحافظة (إدارياً-طبيعياً)	92
	الفصل الأول	1-1-1- الموقع الجغرافي للمحافظة بالنسبة لسوريا	92
		1-1-2- الأهمية الإدارية والوظيفية لمحافظة السويداء	90
		1-1-3- المزايا(المقومات) الجغرافية والطبيعية	92
		1-1-4- المزايا (المقومات) الاقتصادية	92
		1-1-5- المزايا(المقومات) والوظائف التعليمية والثقافية والتربوية	92
		1-1-6- المزايا (المقومات) التاريخية والسياحية	93
		1-1-7- المزايا(المقومات) الإقليمية الحدودية	93
		1-1-8- المزايا الإجتماعية	93
		1-1-9- النفوذ الإقليمي للتجمعات العمرانية في الإقليم	96
		1-2- واقع المحافظة الحالي	102
		1-2-1- القطاع الاجتماعي والديموغرافي	105
		1-2-1-1- خلل التوزع السكاني	105

الترتيب		العنوان	الصفحة
		1-2-1-9- الهجرة من وإلى المحافظة	112
		1-2-1-10- البطالة	112
		1-2-1- 11- الفقر	114
		1-2-1-12- التعليم	119
		1-2-1-12-1- الخدمات التعليمية	120
		1-2-1-12-2- الإنصاف والعدالة في فرص التعليم بين الحضرو الريف	120
		1-2-1-12-3- الأمية	121
		1-2-2- قطاع الصحة	122
		1-3- القطاع الاقتصادي	124
		1-3-1- الناتج الإجمالي المحلي	125
		1-3-2- إيجاد فرص عمل	126
		1-3-3- قطاع البناء والتشييد وقوة العمل	126
		1-3-4- الاستثمار في المحافظة	126
		1-3-5- الزراعة ،السياحة، التجارة	126
		1-4- القطاع السياحي	138
		1-5- القطاع الصناعي	143
		1-5-1- مقومات الصناعة في المحافظة	144
		1-5-2- نوع المشاريع في الإقليم	144
		1-5-3- مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي	145
		1-5-4- أنواع الصناعات في المحافظة	145
		1-5-5- تطور اقتصاد المحافظة صناعياً	145
		1-5-6- المهن المحلية في اقليم السويداء	146
		1-5-7- المدينة الصناعية المقترحة في المحافظة	146
		1-5-8- التلوث البيئي	147
		1-6- القطاع التجاري	148
		1-7القطاع الخدمي	148
		1-7-1- نوعية الخدمات العامة	148
		1-7-2- الخدمات الترفيهية والثقافية	148
		1-7-3- تخديم المباني السكنية	150
		1-7-4- شبكة المياه	150
		1-7-5شبكة الطرق والمواصلات	151
		1-7-5-1عدد المركبات الآلية	152
		1-7-5-2حركة المرور والنقل	152
		1-8- القطاع المؤسساتي	156
		1-8-1- غياب دور القطاع الخاص	156
		1-8-2- لتشريعات و الأنظمة	156
		1-8-3- نظام التمويل البلدي الضعيف	156
		1-8-4- نسب العاملين في مؤسسات المحافظة	156
		1-8-5- دور مؤسسات المحافظة على النمو الاقتصادي	156
		1-8-6- مشاركة المواطنين	156
		1-8-7- المرونة المؤسساتية والكادرية	157
		1-9- القطاع المالي للمحافظة	158
		1-9-1- صناديق التنمية والقروض	158
		1-10- القطاع البيئي	158
		1-10-1- قضايا التلوث البيئي كقوى محركة لعملية التنمية البيئية	159

الترتيب		العنوان	الصفحة
		1-10-2- مساحة المروج والمراعي	162
		1-10-3- الحراج والغابات	163
		1-10-4-توليد الطاقة البديلة	167
		1-10-5- البازلت	166
		1-11- ترتيب التفاوت المناطقي المكاني للمحافظة	167
		الخلاصة	168
	الفصل الثاني	**"عملية التقييم والتحليل الاستراتيجي للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن(السويداء، شهبا، صلخد)"**	170
		2-1- المعلومات التي تمَّ الحصول عليها من خلال ورشات العمل	170
		2- 2- القضايا حسب تحليل الوضع الراهن	172
		2-2-1- القضايا الطبيعية	172
		2-2-2- القضايا الاجتماعية والاقتصادية	172
		2-2-3- القضايا الخدمية	173
		2-2-4- القضايا الإقليمية الوطنية المعقدة	173
		2-2-5- القضايا الإدارية	174
		2-3- مبادئ التعامل مع القضايا الرئيسية	175
		2-4- رؤية المحافظة المستقبلية	176
		2-4-1- بدائل التنمية	176
		2-4-1-1- التنمية الإقليمية على مستوى المدن والمناطق	176
		2-4-1-2- التنمية الإقليمية على مستوى إقليم المحافظة	176
		2-4-1-2- التنمية الإقليمية على مستوى الإقليم الجنوبي ضمن الإطار الوطني	176
		2-4-2- اختيار الرؤية الأنسب التي تقوم على الخصائص والمكونات	177
		2-4-3- تقييم الرؤية	177
		2-5- الأهداف الاستراتيجية للرؤية	178
		2-5-1- تحقيق نوعية الحياة الرفيعة	178
		2-5-2- تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية	178
		2-5-3- الإدارة الإقليمية الرشيدة	178
		2-6- صياغة الاستراتيجيات	179
		2-6-1- تقييم الاستراتيجيات	180
		2-7- دعامات استراتيجية تنمية الإقليم للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن (السويداء، شهبا، صلخد)	181
		2-7-1- التنمية الاقتصادية	181
		2-7-2- التنمية الريفية والحضرية الإقليمية	181
		2-7-3- تنمية المناطق الحدودية المشتركة	181
		2-7-4- الإدارة البيئية	181
		الخلاصة	181
	الفصل الثالث	**3- رصد استدامة السياسات التنموية في القطاعات التنموية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة**	182
		3-1- المؤشرات الاجتماعية	182
		3-2- المؤشرات الاقتصادية	184
		3-3- المؤشرات البيئية	186
		3-4- المؤشرات المؤسساتية والإدارة الإقليمية الرشيدة	187
		خلاصة الفصل الثالث	190
الباب الثالث		**وضع خطة تنموية توافقية مستقبلية**	196

الترتيب		العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	**1- إعداد المخطط الهيكلي للخطة الإقليمية في محافظة السويداء للمناطق الثلاث مدن(السويداء، شهبا، صلخد) واستراتيجية التنمية المكانية**	197
		1-1- استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة	193
		1-1-1- على مستوى المدن والمناطق	195
		1-1-2- على مستوى الإقليم الجنوبي	195
		1-1-3- على مستوى الإقليم الوطني	196
		1-2- توجهات التنمية والمنهجية المتبعة	196
		1-2-1- توجهات التنمية المجتمعية	196
		1-2-2- توجهات التنمية العمرانية	198
		1-2-3- توجهات التنمية السكانية	200
		1-2-4- توجهات التنمية السياحية	203
		1-2-5- توجهات تنمية الموارد البيئية والطبيعية	204
		1-2-6- توجهات التنمية الاقتصادية	205
		1-2-7- توجهات التنمية الزراعية	205
		1-2-8- توجهات التنمية الريفية	206
		1-2-9- توجهات التنمية المؤسساتية	206
		الخلاصة	206
		الخاتمة	207
الباب الرابع		النتائج والتوصيات	208
		المراجع	215
		الملاحق	221

فهرس المحتويات		
الترتيب	العنوان	الصفحة
الإهداء		1
الملخص		2
الجزء التمهيدي	1- المقدمة	4
	2- إشكالية البحث	4
	3- فرضية البحث	6
	4- أهداف البحث	6
	5- أهمية البحث والدراسات السابقة	7
	6- منهجية البحث	7
	7- أدوات البحث	8
	8- صعوبات البحث	8
	9- مجالات البحث	8
	10- أجزاء البحث	8
الباب الأول	**نحو استراتيجية إنمائية شاملة**	9
الفصل الأول	**الأسس النظرية للمفاهيم التنموية والتجارب الدولية المعاصرة**	10
	1- الاستدامة	12
	1-1- مفهوم الاستدامة في الماضي	12
	1-1-1- مفهوم الاستدامة	12
	1-2- التنمية المستدامة	13
	1-2-1- مجالات عمل التنمية المستدامة	14
	1-2-2- مستويات التنمية المستدامة	14
	1-3- الأبعاد المكانية للمجتمع المستدام	15
	1-4- التنمية الشاملة والمستدامة	16
	1-4-1- مبادئ التنمية الشاملة والمستدامة	17
	1-4-2- ركائز التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة	18
	1-5- الإقليم والتنمية	20
	1-5-1- وظائف الإقليم	20
	1-6- مفهوم التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة	21
	1-7- استراتيجية تنمية المدن	21
	1-7-1- نوعية الحياة	22
	1-7-2- كفاءة وقدرة الإقليم	22
	1-7-3- الإدارة الرشيدة	22
	1-8- **استراتيجية تنمية المدن كمدخل للتنمية الإقليمية**	23
	1-8-1- المؤتمرات التي نادت باستراتيجية تنمية المدن من منظور إقليمي	23
	1-9- **التنمية الإقليمية للحد من الفقر**	25
	1-10- مقارنة استراتيجيات التنمية التقليديةوالمعاصرة	25
	1-10-1- اتجاهات استراتيجية تنمية الإقليم المستقبلية	26
	1-11- مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة	29
	1-12- **الاستراتيجيات التنموية وفقاً للخطط الوطنية**	30
	1-12-1- استراتيجية إنهاء ضعف الدخل	30
	1-12-2- استرتيجية التنمية القطاعية	30
	1-12-3- استراتيجية التنمية الاقتصادية	30
	1-12-3استراتيجية تنمية الإطار المكاني	31
	خلاصة الفصل الأول	31

الترتيب		العنوان	الصفحة
	الفصل الثاني	**الإرتقاء بعملية التنمية من خلال التخطيط الاستراتيجي**	32
		2-1- القوى المحركة لعملية التنمية:	32
		2-1-1- القوى الاجتماعية	32
		2-1-2- القوى الاقتصادية	32
		2-1-3- القوى الدافعة لتغيير النقل	32
		2-1-4- القوى البيئية	33
		2-2- تحديات التنمية الإقليمية المستدامة	33
		2-2-1- الآثار الاجتماعية	33
		2-2-2- الآثار الاقتصادية	34
		2-2-3- الآثار البيئية	34
		2-3- القضايا المعاصرة لاستراتيجية تنمية إقليم	35
		2-3-1- إقليم تنافسي قوي	35
		2-3-2- أدوات تخطيطية مناسبة:	35
		2-3-3- التنمية الاقتصادية والشمولية الاجتماعية	35
		2-3-4- شركاء عملية تنمية إقليم والإدارة الإقليمية التشاركية	35
		2-3-5- التخطيط الاقتصادي للبنية التحتية	35
		2-3-6- نوعية الحياة	35
		2-3-7- تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة	35
		2-3-8- القضاء على الفقر	35
		2-4- التخطيط الاستراتيجي	37
		2-4-1- مرحلة التحليل الاستراتيجي	37
		2-4-2- مراحل إنجاز عملية التحليل الاستراتيجي	37
		2-5- صياغة الرؤية والاستراتيجيات	40
		2-5-1- صياغة الاستراتيجيات	41
		2-5-2- مفهوم الاستراتيجية وخصائصها	41
		2-5-3- المعايير الأساسية لاختيار استراتيجية	41
		2-5-4- مخرجات التحليل الإستراتيجي	42
		2-6- المرحلة الثانية :التخطيط الإقليمي	42
		2-6-1- أهداف التخطيط الإقليمي	43
		2-6-2- المرحلة الثالثة: كيف يتم الوصول إلى الغاية؟ عمل خطة استثمارية	43
		2-6-3- المرحلة الرابعة : هل تم الوصول إلى الغاية؟	43
		2-7- قضايا التخطيط المكاني في سوريا	43
		2-7-1- غياب التخطيط المكاني فوق مستوى الخطة العمرانية	44
		2-7-2- لماذا الحاجة الملحّة إلى التخطيط الإقليمي في سوريا	44
		2-7-3- تحديدالأقاليم التخطيطية في سوريا	44
		2-8 التوازن الإقليمي والتكامل الإقليمي نظرياً بين الدول عن طريق التنمية؟	46
		2-8-1- نظريات واستراتيجيات التنمية الإقليمية	46
		2-8-2- استراتيجية Agropolitan	46
		2-8-3- استراتيجية النمو القائم من الأسفل إلى أعلى النهج	47
		2-8-4- استراتيجية باراديم الاستثمارات العامة	47
		2-8-5- الاستثمارات في المنطقة المتخلفة	48
		2-8-6- نموذج الدائرة من الريف إلى المدينة	48
		2-8-7- Epson ونظام التنمية المكانية الإقليمية Esdpk نظام التنمية متعدد المراكز	49

الترتيب		العنوان	الصفحة
		خلاصة الفصل الثاني من الجزء الأول	49
	الفصل الثالث	**التجارب المحلية والعربية والعالمية في تطبيق استراتيجيات التنم الإقليمية**	50
		المقدمة	50
		3-1- تجربة المنطقة الشرقية	50
		3-1-1- أهمية التخطيط الإقليمي في المنطقة الشرقية	51
		3-1-2- القوى المحركة لعملية التنمية في المنطقة الشرقية	51
		3-1-3- الأدوات المستخدمة لصياغة الرؤية والاستراتيجيات	51
		3-1-4- الرؤية المستقبلية للمنطقة	52
		3-2- تجربة استوكهولم عاصمة السويد في التنمية المستدامة والحلول البيئية	56
		3-2-1- نشأة المدينة وتطورها	57
		3-2-2- العمل بالتخطيط الإقليمي في مدينة استوكهولم	58
		3-2-3- الاستراتيجية التنموية الإقليمية لمدينة استوكهولم	58
		3-3- تجربة ايرلندا في التخطيط الإقليمي	65
		3-3-1- النمط التخطيطي لايرلندا	65
		3-3-2- استراتيجية التنمية المكانية الإقليمية في ايرلندا الشمالية ومدينة بلفاست والقرى	66
		3-3-4- أدوات استراتيجية التنمية المكانية	71
		3-4دراسة حالة المدينة المنورة	75
		3-4-1تحديات التنمية	77
		3-4-2استراتيجية التنمية العمرانية في المدينة المنورة	77
		3-4-3- استراتيجية التنمية الإقليمية كأساس لتنظيم التنمية الحضرية مستقبلاً	80
		خلاصة الفصل الرابع	86
		نتائج الباب الأول	83
	الباب الثاني	**(الإطار العملي التطبيقي)نحو استراتيجية تنموية إقليمية لمحافظة السويداء**	84
		المقدمة	88
		1-1- حدود المحافظة (إدارياً-طبيعياً)	92
	الفصل الأول	1-1-1- الموقع الجغرافي للمحافظة بالنسبة لسوريا	92
		1-1-2- الأهمية الإدارية والوظيفية لمحافظة السويداء	90
		1-1-3- المزايا(المقومات) الجغرافية والطبيعية	92
		1-1-4- المزايا (المقومات) الاقتصادية	92
		1-1-5- المزايا(المقومات) والوظائف التعليمية والثقافية والتربوية	92
		1-1-6- المزايا (المقومات) التاريخية والسياحية	93
		1-1-7- المزايا(المقومات) الإقليمية الحدودية	93
		1-1-8- المزايا الإجتماعية	93
		1-1-9- النفوذ الإقليمي للتجمعات العمرانية في الإقليم	96
		1-2- واقع المحافظة الحالي	102
		1-2-1- القطاع الاجتماعي والديموغرافي	105
		1-2-1-1- خلل التوزع السكاني	105

الترتيب		العنوان	الصفحة
		1-2-1-9- الهجرة من وإلى المحافظة	112
		1-2-1-10- البطالة	112
		1-2-1- 11- الفقر	114
		1-2-1-12- التعليم	119
		1-2-1-12-1- الخدمات التعليمية	120
		1-2-1-12-2- الإنصاف والعدالة في فرص التعليم بين الحضرو الريف	120
		1-2-1-12-3- الأمية	121
		1-2-2- قطاع الصحة	122
		1-3- القطاع الاقتصادي	124
		1-3-1- الناتج الإجمالي المحلي	125
		1-3-2- إيجاد فرص عمل	126
		1-3-3- قطاع البناء والتشييد وقوة العمل	126
		1-3-4- الاستثمار في المحافظة	126
		1-3-5- الزراعة ،السياحة، التجارة	126
		1-4- القطاع السياحي	138
		1-5- القطاع الصناعي	143
		1-5-1- مقومات الصناعة في المحافظة	144
		1-5-2- نوع المشاريع في الإقليم	144
		1-5-3- مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي	145
		1-5-4- أنواع الصناعات في المحافظة	145
		1-5-5- تطور اقتصاد المحافظة صناعياً	145
		1-5-6- المهن المحلية في اقليم السويداء	146
		1-5-7- المدينة الصناعية المقترحة في المحافظة	146
		1-5-8- التلوث البيئي	147
		1-6- القطاع التجاري	148
		1-7القطاع الخدمي	148
		1-7-1- نوعية الخدمات العامة	148
		1-7-2- الخدمات الترفيهية والثقافية	148
		1-7-3- تخديم المباني السكنية	150
		1-7-4- شبكة المياه	150
		1-7-5شبكة الطرق والمواصلات	151
		1-7-5-1عدد المركبات الآلية	152
		1-7-5-2حركة المرور والنقل	152
		1-8- القطاع المؤسساتي	156
		1-8-1- غياب دور القطاع الخاص	156
		1-8-2- لتشريعات و الأنظمة	156
		1-8-3- نظام التمويل البلدي الضعيف	156
		1-8-4- نسب العاملين في مؤسسات المحافظة	156
		1-8-5- دور مؤسسات المحافظة على النمو الاقتصادي	156
		1-8-6- مشاركة المواطنين	156
		1-8-7- المرونة المؤسساتية والكادرية	157
		1-9- القطاع المالي للمحافظة	158
		1-9-1- صناديق التنمية والقروض	158
		1-10- القطاع البيئي	158
		1-10-1- قضايا التلوث البيئي كقوى محركة لعملية التنمية البيئية	159

الترتيب		العنوان	الصفحة
		1-10-2- مساحة المروج والمراعي	162
		1-10-3- الحراج والغابات	163
		1-10-4-توليد الطاقة البديلة	167
		1-10-5- البازلت	166
		1-11- ترتيب التفاوت المناطقي المكاني للمحافظة	167
		الخلاصة	168
	الفصل الثاني	**"عملية التقييم والتحليل الاستراتيجي للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن(السويداء، شهبا، صلخد)"**	170
		2-1- المعلومات التي تمَّ الحصول عليها من خلال ورشات العمل	170
		2- 2- القضايا حسب تحليل الوضع الراهن	172
		2-2-1- القضايا الطبيعية	172
		2-2-2- القضايا الاجتماعية والاقتصادية	172
		2-2-3- القضايا الخدمية	173
		2-2-4- القضايا الإقليمية الوطنية المعقدة	173
		2-2-5- القضايا الإدارية	174
		2-3- مبادئ التعامل مع القضايا الرئيسية	175
		2-4- رؤية المحافظة المستقبلية	176
		2-4-1- بدائل التنمية	176
		2-4-1-1- التنمية الإقليمية على مستوى المدن والمناطق	176
		2-4-1-2- التنمية الإقليمية على مستوى إقليم المحافظة	176
		2-4-1-2- التنمية الإقليمية على مستوى الإقليم الجنوبي ضمن الإطار الوطني	176
		2-4-2- اختيار الرؤية الأنسب التي تقوم على الخصائص والمكونات	177
		2-4-3- تقييم الرؤية	177
		2-5- الأهداف الاستراتيجية للرؤية	178
		2-5-1- تحقيق نوعية الحياة الرفيعة	178
		2-5-2- تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية	178
		2-5-3- الإدارة الإقليمية الرشيدة	178
		2-6- صياغة الاستراتيجيات	179
		2-6-1- تقييم الاستراتيجيات	180
		2-7- دعامات استراتيجية تنمية الإقليم للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن (السويداء، شهبا، صلخد)	181
		2-7-1- التنمية الاقتصادية	181
		2-7-2- التنمية الريفية والحضرية الإقليمية	181
		2-7-3- تنمية المناطق الحدودية المشتركة	181
		2-7-4- الإدارة البيئية	181
		الخلاصة	181
	الفصل الثالث	**3- رصد استدامة السياسات التنموية في القطاعات التنموية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة**	182
		3-1- المؤشرات الاجتماعية	182
		3-2- المؤشرات الاقتصادية	184
		3-3- المؤشرات البيئية	186
		3-4- المؤشرات المؤسساتية والإدارة الإقليمية الرشيدة	187
		خلاصة الفصل الثالث	190
الباب الثالث		**وضع خطة تنموية توافقية مستقبلية**	196

الترتيب		العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	**1- إعداد المخطط الهيكلي للخطة الإقليمية في محافظة السويداء للمناطق الثلاث مدن(السويداء، شهبا، صلخد) واستراتيجية التنمية المكانية**	197
		1-1- استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة	193
		1-1-1- على مستوى المدن والمناطق	195
		1-1-2- على مستوى الإقليم الجنوبي	195
		1-1-3- على مستوى الإقليم الوطني	196
		1-2- توجهات التنمية والمنهجية المتبعة	196
		1-2-1- توجهات التنمية المجتمعية	196
		1-2-2- توجهات التنمية العمرانية	198
		1-2-3- توجهات التنمية السكانية	200
		1-2-4- توجهات التنمية السياحية	203
		1-2-5- توجهات تنمية الموارد البيئية والطبيعية	204
		1-2-6- توجهات التنمية الاقتصادية	205
		1-2-7- توجهات التنمية الزراعية	205
		1-2-8- توجهات التنمية الريفية	206
		1-2-9- توجهات التنمية المؤسساتية	206
		الخلاصة	206
		الخاتمة	207
الباب الرابع		النتائج والتوصيات	208
		المراجع	215
		الملاحق	221

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
1	الأقاليم التخطيطية في سوريا	45
2	إقليم المنطقة الشرقية للمحافظات الثلاث (ديرالزور، الرقة، الحسكة)	50
3	خطة التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية	55
4	الخريطة الجغرافية لاستوكهولم	56
5	التطور العمراني لاستوكهولم	57
6	مخطط التنمية المكانية لمدينة استوكهولم بين عامي 1930-1990	58
7	مخطط استعمالات الأراضي في استوكهولم حيث تظهر مناطق التوسع ومنطاق التطوير العمراني والمناطق التاريخية والثقافية ومناطق الحمايةوالطرق الرئيسية والسكك الحديدية	59
8	مخطط الربط الطرقي الإقيمي في استوكهولم	61
9	المساحات الخضراء التي تفصل بين الطرق الدائرية الحلقية لراحة الإنسان	62
10	مخطط الربط الطرقي الإقيمي في هاماربي	63
11	مخططات هاماربي تشكل وحدة عمرانية مغلقة ومتوازنة، مفتوحة من خلال المسرب الطرقي	63
12	مناطق إقليم ايرلندا الشمالية	66
13	توزع الكثافة السكانية في إقليم ايرلندا	67
14	مخطط شبكة الغاز في إقليم يرلندا	70
15	مخطط شبكة الكهرباء في إقليم ايرلندا	70
16	مخطط التنمية الإقليمية المكانية لإقليم بلفاست	72
17	مدينة بلفاست، مخطط الربط الكوريدوري في ايرلندا	75
18	موقع المدينة المنورة جغرافياً بالنسبة للملكة العربية السعودية:	76
19	المخطط الهيكلي للمدينة المنورة	79
20	استراتيجية تنمية إقليم المدينة المنورة على مستوى المناطق والمدن	81
21	موقع محافظة السويداء بالنسبة للجمهورية العربية السورية	92
22	توزع المناطق والنواحي في محافظة السويداء	93
23	توزع التلال الرئيسية في المحافظة	94
24	الأقاليم الطبيعية في المحافظة	95
25	مناطق الاستقرار الخمس في القطر العربي السوري	95
26	النظام الإقليمي لتجمعات العمرانية في المحافظة	97
27	مؤشر حركة الانتقال اليومية تبعاً لعدد الأشخاص وفقاً لوسائل النقل	98
28	عدد سكان المناطق والنواحي الإدارية موزعاً في محافظة السويداء	99
29	مؤشر تخديم التجمعات العمرانية حسب أنصاف الأقطار التخديمية لعدد سكان التجمعات العمرانية	100
30	معدل النمو السكاني في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء بين عامي 1994-2014	106
31	مؤشر عدد السكان في مناطق المحافظة للأعوام 2025،2014،2010	107

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
32	مؤشر الكثافة السكانية للمناطق الثلاث	110
33	مؤشر الهجرة حسب عدد السكان في المحافظة	112
34	مؤشر معدل البطالة في المحافظة	115
35	مؤشر الفقر في مناطق المحافظة الثلاث	116
36	مؤشر الفقر في نواحي المحافظة	117
37	مؤشر تمكين المرأة في المحافظة	118
38	مؤشر الأمية في مناطق المحافظة الثلاث	119
39	الجامعات الخاصة في الجمهورية العربية السورية	120
40	مؤشر نسب التعليم في مناطق المحافظة	121
41	مؤشر الأمية في محافظة السويداء حسب النواحي	122
42	توزع الخدمات الصحية	123
43	توزع المشافي في المحافظة	124
44	مؤشر الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة لكل فرد	129
45	مؤشر توزيع الأراضي الصالحة لزراعة والغير صالحة لزراعة بالهكتار	130
46	مؤشر الأراضي الزراعية للمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة والخضراوات والفواكه ويلحظ انخفاض نسبها،	132
47	مؤشر توزع معاصر الزيتون في المحافظة	134
48	مؤشر توزع الثروة الحيوانية في المحافظة	137
49	مؤشر توزع المنشآت السياحية في المحافظة	141
50	الخريطة السياحية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء	142
51	مؤشرتوزع المنشآت الصناعية في مناطق	143
52	المناطق الصناعية المقترحة في المحافظة	146
53	مؤشر توزيع الخدمات العامة في المحافظة	149
54	مؤشر توزيع الآبار في المحافظة	151
55	مؤشر توزع الطرقات واطوالها في محافظة السويداء	152
56	الطرق الدولية في سورية ويظهر الطريق الدولي في محافظة السويداء كممر عمراني	153
57	مؤشر تخديم التجمعات العمرانية ضمن نصف القطر التخديمي 15كم حسب أسس التخطيط العمراني في سوريا	155
58	مؤشر الانتشار الجغرافي لصناديق التنمية في محافظة السويداء	158
59	مؤشر نسب تخديم التجمعات العمرانية بخدمة جمع النفايات الصلبة	162

الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
60	مؤشر نسب الحراج في المحافظة	164
61	مواقع المحميات الطبيعية في محافظة السويداء	164
62	توزع المزارع الريحية في محافظة السويداء	166
63	مؤشر ترتيب التفاوت المناطقي التنموي للمناطق الثلاث والنواحي الاثني عشر في المحافظة	167
64	فرص تنمية الإقليم ضمن الإطار الوطني	174
65	خطة التنمية المكانية الإقليمية على مستوى الإقليم الجنوبي	194
66	خطوط النقل المقترحة في المحافظة	198
67	نطاق تأثير التجمعات العمرانية وفق أنصاف الأقطار التخديمية 50،15،10كم	199
68	خطة التنمية الإقليمية على مستوى مناطق ومدن إقليم المحافظة، وتبين نقاط التنمية وفق المحاور التنموية	200
69	أولوية تنفيذ محطات المعالجة في المحافظة وفقاً لمكب النفايات	201
70	توجهات التنمية السكانية وفق محاور التنمية	201
71	خطة التنمية الإقليمية السياحية	204

رقم الصورة	عنوان الصورة	رقم الصفحة
1	صورة توضح الربط الطرقي براً من خلال ممرات المشاة بين المباني البيئية، وبحراً في مدينة استوكهولم	101
2	الاستخدام المتعدد للأراضي في محافظة السويداء	101
3	الواقع الاجتماعي في ساعة الذروة	105
4	تنوع المناظر الطبيعية في محافظة السويداء	127
5	صورة توضح الكرمة في المحافظة	133
6	الثروة الزراعية في المحافظة	136
7	المشنقة في مدينة السويداء	139

Abstract:
The development strategy for the territory planning approach, and a tool to help administrative agencies in making the right decisions, to reach the community's vision of sustainable, community Dhubaih sound, integrating the land use, infrastructure and transport, with the frameworks of economic, social, environmental and institutional support systems of human life Alnfiehonzm communities identified by Mwardalbeih natural source of services, which call for joint promotion of a journey within the transition towards sustainability .. In order to better quality of life, and enhance the efficiency and competitive ability of the region, and environmental management within the planning hierarchy (local, regional, national) with the start of a new millennium of global century atheist century.
_ The main objective of this study is to prepare a proposed plan of development strategy for the province as a basis for development planning process for the province as part of the National Planning integrated, through study and analysis of the current situation of the province under the concept of strategic analysis which works to achieve the visions, as well as develop an investment plan and a set of development projects operate in the event of their application to achieve the development strategies proposed.
_ The study showed that the Territory has a number of opportunities and possibilities of economic importance at national and regional levels, as well as important tourist and cultural, as indicated by the results to the challenges and difficulties faced by the province, and the resulting decline in the level of income and high rates of unemployment and poverty, as well as the results showed study, development priorities, building consensus on the vision and development plan proposed and formulated on the basis of partnership between the stakeholders and the concerned authorities

الملخص:

في سياق التحديات التنموية التي تواجه عملية التنمية في محافظة السويداء، الناتجة عن عدم دمج البعد المكاني ضمن السياسات التنموية وفق الإطار الوطني، ومع غياب التنسيق الأفقي مابين الأجهزة الإدارية المحلية والتنسيق الرأسي مع الأجهزة الإدارية المركزية مما يؤدي إلى الازدواجية في الخطط لكثير من الأحيان وبالتالي هدر الأموال وخسارة القوة البشرية وتنامي الفقر.
لذلك فإنّ اتخاذ إجراءات فاعلة وتغييرات في السياسات والخطط، وتبني فكر جديد لقرارات التنمية يضمن مواجهة تلك التحديات في المجالات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية والخدمية، أصبح ضرورة حتمية.

من هذا المنطلق تعتبر الاستراتيجية التنموية الإقليمية أداة للإرتقاء بعملية التنمية من خلال إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي للمناطق الثلاث في محافظة السويداء (السويداء، شهبا، صلخد) نهجاً تخطيطياً، وأداةً تساعد الأجهزة الإدارية في اتخاذ القرارات الصائبة، للوصول إلى المجتمع المستدام، ذو البيئة السليمة، الذي تتكامل فيه استعمالات الأراضي والبنى التحتية ونظام النقل والتنقل، مع الأطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، لدعم نظم الحياة البشرية ونظم المجتمعات الصديقة للبيئة التي تحددها الموارد الطبيعية كمصدر للخدمات، بغية تحقيق نوعية حياة أفضل، وتعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية، والإدارة الإقليمية ضمن التسلسل الهرمي التخطيطي (محلي، إقليمي، وطني).

يعد البحث مساهمة علميّة لتطوير السياسات التنموية في محافظة السويداء، وتوجيهها نحو الاستدامة، كأساس لعملية التخطيط التنموي الإقليمي المستدام باعتباره جزء من التخطيط الوطني المتكامل، وذلك من خلال دراسة وتحليل الوضع الحالي للمحافظة، واقتراح مجموعة من المؤشرات التنموية لرصد الواقع، وتحديد موقعه من الاستدامة، كما وتحدد مشاكله وفرصه ونقاط قوته وضعفه في إطار التحليل الاستراتيجي، ليتم صياغة الرؤى المستقبلية التي تحقق الوصول إلى المجتمع المستدام، وتحدد مجموعة من الاستراتيجيات التنموية المنبثقة من إشكاليات الواقع وتقيمها. كما ويشير البحث إلى الأولويات التنموية ويقترح مجموعة من المشاريع التنموية التي تعمل في حال تطبيقها على تحقيق الاستراتيجيات التنموية المقترحة، بناءً على الرؤية التوافقية المستقبلية للمحافظة التي صيغت على أساس المشاركة بين الجهات المعنية وأصحاب المصالح.

الجزء التمهيدي

1-المقدمة:

تغيرت مرجعيات معظم الدول النامية في تحديد سياستها التنموية الإقليمية مع بداية الألفية الجديدة ضمن إطار التحولات والإنفتاح العالمي، وظهرت الحاجة لتحقيق الترابط الفعال على المستوى الوطني من خلال التخطيط التنموي الإقليمي.

إذ أن اعتماد التخطيط الشامل في سورية منذ بداية الستينات للأسلوب المركزي وافتقار الخطط الخمسية لإستراتيجيات مكانية أدّى لتفاوت المؤشرات التنموية وتفاقم حالة اللاتوازن بين المحافظات، ومع تأكيد توجهات الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث أكّدت على دور التخطيط الإقليمي كأداة وآلية أساسية لدفع عجلة الإصلاح والتنمية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية في مسارها الصحيح ضمن بعدها المكاني من خلال رؤية متكاملة تتداخل فيها التنمية القطاعية والإقليمية وتحديد الأهداف التنموية لكل إقليم، مع التركيز على العلاقات التبادلية داخلياً بين الأقاليم الوطنية، وخارجيا مع أقاليم الدول المجاورة، إذ أنّ عملية الربط بين إمكانيات الإقليم وموارده وأهدافه وواقعه وإمكاناته التنموية والأهداف الإقتصادية، وبين الإطار العمراني وبنيته التحتية والبشرية هي المعادلة الأساسية في عملية التخطيط الإقليمي التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أهداف التطوير والوصول إلى أهداف التنمية الوطنية[1] .

ضمن هذا الإطار، وبما أنّ محافظة السويداء بوابة سورية الجنوبية باتجاه دول الخليج، والواجهة الحدودية السورية الأردنية الفلسطينية، والتي تشمل المناطق (السويداء –شهبا- صلخد).

ونظرا لما يميز محافظة السويداء من ثوابت جغرافية وطبيعية تتنوع البيئات والحضارات فيها، إذ تعد المحافظة ذات خصائص (زراعية-طبيعية-اقتصادية-اجتماعية-حضارية)، وبشرية لتواجد حجم سكان معين في مساحة معينة إذ تبلغ مساحة هذا الإقليم 555 ألف هكتار، ويبلغ عدد السكان (360.970) ألف نسمة وتشكل هذه النسبة 2% من سكان سورية وذلك وفق إحصائيات عام 2012، أي أنّ هناك قوى بشرية محركة يمكن إعتبارها جزءاً من العملية التنموية الإقليمية المستدامة، وخاصة أنّ في هذه الطاقة البشرية نسبة الأمية شبه معدومة، إذ يبلغ متوسط مؤشر الأمية في الإقليم الجنوبي (13.6) بينما سجل مؤشر الأمية قي محافظة السويداء ما نسبته 1% فقط، بينما يسجل المتوسط الوطني (12.6) وفق إحصائيات عام 2004 مما يدل على أن المؤشرات التنموية التعليمية مرتفعة[2].

في هذا السياق، يدرس البحث مسألة إعداد رؤية مستقبلية لاستراتيجية تنموية إقليمية للمناطق الثلاث في المحافظة، وذلك في إطار دلالات ونتائج مؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة، وتحليل نقاط قوة وضعف وفرص وإمكانيات المحافظة، الأمر الذي يتطلب تطوير السياسات التنموية الحالية، والبحث عن خطط استراتيجية أكثر فعالية في الإدارة الإقليمية وتخطيط استعمالات الأراضي ضمن إطار خطة التنمية الوطنية .

2-إشكالية البحث:

على الرغم من وجود عدد من نقاط القوة التي تميز المحافظة مثل: القوة البشرية في المحافظة وارتفاع مستوى المؤشرات التربوية والتعليمية فيها، وعلى الرغم من ارتفاع نسب الخريجين من المعاهد المتوسطة والجامعات **إلاّ إنّ غياب التخطيط الإقليمي على مستوى المحافظة كان من أهم الأسباب التي ساهمت في ظهور اختلالات بيئية واجتماعية اقتصادية أدّت بدورها إلى ظهور قضايا وتحديات تجلّت في عدم التوازن في المسألة التنموية الشاملة،** التي تمثّلت بانخفاض فرص العمل وتدني مستوى دخل الفرد مما أدى بدوره إلى البطالة والهجرة الفتية للبحث عن سبل العيش المستدام، وبالتالي تفشي الفقر في الإقليم لخسارته تلك القوة البشرية التي تعد بالأساس من الفئة المنتجة، وبالتالي تدني نوعية الحياة في إقليم المحافظة وفقدان الأمن والآمان وتدهور الصحة وانخفاض نوعية السكن، بالإضافة لتحديات أخرى مثل انخفاض قدرة الإقليم التنافسية والمالية، يلحظ بذلك تدني المؤشرات التنموية، والتباين التنموي الواضح بين مناطق المحافظة الثلاث من خلال الإحصائيات التي سجلت عام (2012)، وذلك وفق الآتي:

---

[1] هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية العاشرة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2006 -2011، الفصل السادس.

[2] أحدث الإحصائيات الموجودة لدى الموقع الالكتروني في المكتب المركزي للإحصاء www.cso.gov.kw .

- **اختلالات اجتماعية واقتصادية**:حيث تتباين مؤشرات البطالة بوضوح بين مناطق المحافظة والتي سجلت أعلاها في منطقة صلخد وبمعدل مقداره 27.69%، وتليها منطقة شهبا بمعدل قدره 21.90%، بينما سجلت منطقة السويداء معدل قدره 17.96%، وبالمتوسط الإجمالي يكون مؤشر البطالة في المحافظة 22.40%، في حين سجل متوسط مؤشر البطالة في سورية 14.9% في عام 2012[3].

- كما تظهرالمؤشرات تباين الفقر بوضوح بين المناطق الثلاث، ففي منطقة السويداء سجل مؤشر الفقر أدنى نقطة بين مناطق المحافظة الثلاث إذ بلغ 26.18%، بينما سجل في منطقة شهبا 33.66% نقطة،وبلغ أعلاها في منطقة صلخد مسجلة 35.92% نقطة، وبالمتوسط الإجمالي يكون مؤشر الفقر في المحافظة23.56%، أعلى من المتوسط على مستوى القطر إذ سجل متوسط مؤشر الفقرفي سورية 16.49% وذلك في عام 2012[4].

هذا كله أدى بدوره إلى مفاقمة حالة اللاتوازن من خلال:
- تزايد معدلات البطالة وتركزالأسر المعيشية تحت خط الفقر وتباينها بين المناطق.
- ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية الموسمية والدائمة من المناطق الأقل نمواً باتجاه دمشق وحلب وباتجاه البلدان المجاورة.

- **اختلالات بيئية:** رافقت توسع النشاط العمراني وزحفه وبالتالي زيادة الطلب على الموارد المائية لأغراض متنوعة، وتوسع البنى التحتية وما رافقه من زيادة استهلاك الأراضي الزراعية وتناقص مساحة الحراج والغابات، وزيادة إنتاج النفايات واستهلاك الطاقة الغير متجددة، بالإضافة للرعي الجائر وزيادة التصحر، وزيادة التلوث .

- **الاختلالات الإدارية:** نتيجة غياب التنسيق الأفقي ما بين الأجهزة الإدارية المحلية والمديريات والبلديات والتنسيق العامودي مع الأجهزة المركزية، ونتيجة لضعف الكودار الفنية في إعداد المخططات التنظيمية، وغياب الرقابة والمساءلة وإتباع المركزية في التخطيط .

تلك الاختلالات وضعت المحافظة أمام مجموعة من التحديات والقضايا:

الظروف الطبيعية:
- نقص حاد في المياه لأغراض الزراعة،
- ضغط التوسع العمراني على الأراضي الزراعية،
- تلوث مياه السدود والمنتزهات والمحميات الطبيعية،
- نقص في التنوع البيولوجي وتآكل الحراج .

الظروف الاجتماعية والاقتصادية
- البطالة في القطاعات الاقتصادية،
- نقص في المشاريع التنموية والمشاريع الاقتصادية،
- عدم استثمار الموارد السياحية والأثرية والطبيعية والزراعية،
- عدم وجود وسائل نقل متطورة،
- عدم وجود صناعات تعتمد على المواد الخام والمواد الأولية المحلية،
- ازدياد الفقر في المنطقة،
- زيادة البطالة،
- زيادة الهجرة،
- تدني الواقع التنموي في المحافظة

[3]نفس المرجع السابق.
[4]نفس المرجع السابق.

إنَّ وقائع نوعية الحياة المتدنية في الإقليم، وانخفاض قدرة الإقليم التنافسية ، وانخفاض قدرة الإقليم المالية تؤكد الحاجة إلى استراتيجية تنموية إقليمية مستدامة، وهنا تكمن إشكالية البحث حيث سيؤدي الاستمرار بهذه السياسات التنموية المعمول بها إلى تفاقم الإشكالية، إنّ التحديات السابقة تؤكد أهميتها على أهمية العمل على فهم مؤشرات التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة، وبالتالي التحليل الاستراتيجي ومن ثم صياغة الرؤية التوافقية للمحافظة وتقييمها ومن ثم صياغة الاستراتيجيات التنموية وفقاً للمجالات التنموية، وتحديد الأولويات التنموية والمشاريع المناسبة للتخفيف من التحديات التي تواجه عملية التنمية، إذ أنّ غياب الاستراتيجيات التنموية وخطط العمل التنفيذية التي ترتكز على أدوات فعّالة وفق رؤية مستقبلية تعتبر من أهم تحديات عملية التنمية للوصول إلى مجتمع مستدام بيئياً واجتماعياً واقتصادياً وروحياً ومجتمعياً ومؤسساتياً وثقافياً.

هذه الإشكالية دفعت باتجاه طرح مجموعة من التساؤلات:

_ ما هو مفهوم استراتيجية تنمية إقليم، وما دور التخطيط الإستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي الوصول إلى المجتمع المستدام؟

_ هل سبب تدني المؤشرات التنموية يعود إلى غياب التنسيق والتكامل بين مناطق الإقليم، أم سببه عدم وجود مشاريع استثمارية وبالتالي قلة فرص العمل وزيادة الفقر والبطالة والهجرة، أم أن هناك أسباب أخرى أدت إلى هذه الاختلالات البيئية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية وبالتالي تدهور المؤشرات التنمو ية؟

_ هل يمكن تطوير الإستراتيجيات التنموية في المحافظة ضمن إطار تنموي وطني تكاملي؟

هذه التساؤلات قادت بدورها لمجموعة من الفرضيات :

3- فرضية البحث:

سيعتمد البحث على الفرضيات التالية للإجابة على تلك التساؤلات:

- الفرضية الأولى:

إنّ تدني المؤشرات التنموية والتباين التنموي الواضح بين المناطق الثلاث في محافظة السويداء، سببه غياب التنسيق والتكامل بين هذه المناطق وضعف الأساس النظري، لذا لا بدّ من بناء ركيزة نظرية شاملة عن التخطيط الإقليمي، باعتباره أداة تطبيقية لسياسات التنمية المستدامة.

- الفرضية الثانية:

إنّ تنمية المناطق الثلاث للمحافظة، يتطلّب إعداد دراسات تخطيطية إقليمية تنموية متكاملة من خلال أدوات البحث (المؤشرات والبيانات والنظريات التنموية الإقليمية وورشات العمل) والتي تتضمن الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والإدارية من أجل تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في مختلف النشاطات والتجمعات والمراكز العمرانية لمعالجة المشاكل التنموية والعمرانية فيها ضمن أطر بيئية مستدامة والتي تعتمد على تحليل البحث من جهة، والتحليل الاستراتيجي من جهة أخرى.

- الفرضية الثالثة:

إنّ تخطيط وتنظيم الإقليم ضمن الإستراتيجية العامة للدولة، يجب أن يعتمد أسساً ورؤيةً حديثةً، متوافقة مع المتطلبات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية ومتوافقة أيضاً مع الخطة العامة للدولة ما يتطلب وضع إستراتيجية تنموية متكاملة للمناطق الثلاث وخطة استثمارية للمشاريع التنموية المقترحة.

4- أهداف البحث:

انطلاقا مما تقدّم، يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتماشى مع خطط التنمية الوطنية من أجل:

- تأسيس قاعدة نظرية في مجال التنمية الإقليمية.
- تحسين المؤشرات التنموية بأبعادها (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والادارية)في محافظة السويداء.
- تنمية المناطق وفقاً للمعطيات الحضرية والريفية والموارد البشرية .
- وضع دليل عمل في مجال التنمية لأجهزة الإدارة المحلية.
- دمج البعد المكاني ضمن السياسات التنموية الإقليمية.

- اقتراح استراتيجية تنموية متكاملة (للقطاعات الإنتاجية في محافظة السويداء على مستوى المناطق).

5- أهمية البحث والدراسات السابقة:

تأتي أهمية البحث من كونه يدرس إمكانية تطوير محافظة السويداء وفق رؤية تنموية تخطيطية إقليمية شاملة، إذ لايوجد أي بحث علمي سابق درس الإقليم برؤية تنموية ومتكاملة وكافة الدراسات السابقة اختصرت على البعد العمراني من خلال المخططات التنظيمية أو البعد التنموي الزراعي، ولم تدرس البعد الإقتصادي والإجتماعي والإداري والبيئي ودوره في تنمية المحافظة ككل، أي لم يتم إعداد دراسة إستراتيجية لتنمية وتطوير كافة مناطق محافظة السويداء كدراسة تخطيطية إقليمية تنموية مستدامة. يعد البحث بمثابة دراسة تخطيطية معاصرة تنموية إقليمية لمحافظة السويداء للمناطق الثلاث (السويداء، شهبا، صلخد)، وذلك للحد أوالتغلب ولو جزئياً على المشاكل والعوائق التي تواجه النمو عن طريق خطة تنموية إقليمية، تساهم في وضع حلول لمعالجة الاختلالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والادارية.

6- منهجية البحث :

يعتمد البحث على منهجية علمية متكاملة وفق الآتي:

- **المنهج الإستقرائي النظري**:

يعتمد البحث منهجاً وصفياً مبنياً على دراسة وتحليل أهم الكتب والمراجع والأدبيات المتعلقة في مجالات التنمية المستدامة ومؤشراتها، وفي مجال التخطيط الإقليمي واستراتيجية تنمية الإقليم، ودراسة أهم النظريات المتعلقة في التخطيط الإقليمي بما يناسب البحث، وتقييم لتجارب عالمية ودولية ومحلية مماثلة.

- **المنهج التحليلي** :

يعتمد على إستقراء الوضع الراهن من خلال مجموعة من الإستبيانات والإحصائيات والمقابلات مع المعنيين بالإضافة لنتائج ورشات العمل، وتحليل وتقييم التجارب التخطيطية العمرانية لمدن المناطق الثلاث، باستخدام خرائط نظام المعلومات الجغرافي (جيو ميديا)، بما فيها خرائط الوضع الراهن التي تبيّن السمات الرئيسة للمنطقة المدروسة (الجغرافية والطبيعية والسمات الإجتماعية والإقتصادية والبنى التحتية)، إضافة لدراسة ميدانية تحليلية شاملة وذلك بهدف:

- ✓ وصف الوضع الراهن لمناطق المحافظة من خلال استقراء مؤشرات التنمية الشاملة والمستدامة بركائزها السبعة البشرية والاقتصادية والروحية والثقافية والمؤسساتية والمجتمعية والبيئية.
- ✓ إعداد المخططات الهيكلية التي تظهر العلاقات المكانية المتبادلة للمناطق الثلاث، وتشير إلى التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في المحافظة، بالإعتماد على المؤشرات التنموية لكل من المناطق الثلاث في المحافظة، لدعم وتحليل والواقع التنموي لكل لمنطقة كاملة والمقارنة بينها ويتم ذلك بدراسة الوضع الراهن من خلال مرحلتين :

- **المرحلة الأولى:** بالاعتماد على نتائج ورشة العمل، و إجراء تحليل المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والادارية لمناطق المحافظة الثلاث بناءً على المؤشرات السابقة ليتم تحديد نقاط الضعف من خلال تحديد الاختلالات (الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية، الإدارية) ومن ثمّ التركيز على نقاط القوة من خلال تحديد الإمكانيات والفرص بالاعتماد على المؤشرات التنموية (الإجتماعية ، الإقتصادية، البيئية ، الإدارية).
- **المرحلة الثانية (التحليل الاستراتيجي):** يعرض المرحلة السابقة على المعنيين وأصحاب العلاقة، وإقامة لقاءات من أجل تحديد الفرص والإمكانيات المتاحة بالإقليم في كل القطاعات استناداًعلى المؤشرات التنموية لاستقراء بيان رؤية المحافظة.

- **منهج استشرافي مستقبلي (مقترح):**

يتناول هذا الفصل صياغة رؤية المحافظة من خلال استراتيجية تنموية اقليمية شاملة، وتحديد الأولويات التنموية باختيار المشاريع التنموية المناسبة، بحيث تشمل الاستراتيجيات كل من استراتيجية تحسين مستوى الدخل، واستراتيجيات قطاعية، واستراتيجية التنمية الاقتصادية، وأخيرا استراتيجية الإطار المكاني من خلال إعداد مخطط هيكلي نهائي للمحافظة، يشمل اقتراح مخطط استعمالات الأراضي ويضمن دراسة الربط بين التجمعات العمرانية الحضرية والريفية ضمن التدرج الهرمي للمراكز الحضرية من خلال المدن متوسطة

الحجم والصغيرة والإدارية والمراكز الخدمية الريفية، ومناطق الإستثمار الهامة، والمناطق المحمية غير الملوثة، والمناطق الصناعية، ومناطق التوسع العمراني، ومراكز وصل إقليمية إنمائية دولية عبر الحدود أو المعابرالحدودية، وكذلك اقتراح المرافق والخدمات من محطات معالجة المياه، الإرتقاء والتكامل بين كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، لتكون المحافظة مستدامة حياتياً، كفوءة وقادرة على التنافسية، وقوية إدارياً ، وجزءاً لايتجزأ من التخطيط التنموي الإقليمي والوطني والعالمي.

7- أدوات البحث:

يعتمد البحث على مجموعة من الأدوات نذكر منها :

- الكتب والمراجع والدراسات السابقة.
- المجموعات الإحصائية من المكتب المركزي للإحصاء ومديرية الإحصاء.
- بحث ميداني واستمارات.
- كافة المخططات ذات التغطية الطبقية التي تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية باستخدام برنامج جيو ميديا .
- الوثائق الرسمية من المحافظة للمناطق الثلاث.
- الوزارات المعنية .
- نتائج ورشات العمل.
- المقابلات مع الجهات الرسمية المركزية والمحلية ذات الصلة بالموضوع.

8- صعوبات البحث:

واجه البحث عدة صعوبات على المستوى النظري، تمثلت بتشعب موضوع البحث، وعدم وجود تجارب عالمية وعربية في استراتيجية تنمية إقليم مشابهة لخصوصية محافظة السويداء من حيث عدد السكان ومساحة الإقليم وطبيعته الجغرافية، وعدم وجود دراسات سابقة، فقد تمت الاستعانة بتجارب دولية من المصادر العلمية الأجنبية عبر شبكة الانترنت، وتنظيم المادة العلمية تنظيما مناسبا مثل تجربة استوكهولم في السويد حيث تشابه المحافظة من حيث عدد السكان تقريبًا رغم خاصيته كإقليم ساحلي، كذلك بالنسبة لتجربة ايرلندا في التخطيط الإقليمي تشابه الإقليم من حيث خاصيته الداخلية.

أما على المستوى التطبيقي فتمثلت الصعوبات في قلة البيانات والإحصاءات الرسمية التفصيلية لمناطق الإقليم ، فأغلب الإحصائيات على مستوى المحافظة، بالإضافة لعدم تحديث البيانات السنوي، عدم وجود مخططات تنظيمية لكامل المحافظة أو مخططات تفصيلية بمقياس مناسب للمحافظة وللوضع الراهن، وعدم وجود أي دراسة سابقة.

9- مجالات البحث:

يشمل المجال العلمي للبحث الاستراتيجيات التنموية الإقليمية لكافة المجالات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية والخدمية والهيكلية التي تشمل: الإدارة البيئية، والتنمية الريفية الإقليمية، وتخطيط المناطق الحدودية المشتركة، والتخطيط الحضري، ضمن استراتيجية تنموية إقليمية للمحافظة وفق خطة الإطار الوطنية .

تمّ إجراء البحث بإطاره النظري والعملي ضمن الفترة الزمنية 2010-2013 بينما يضع البحث نتائجه ومقترحاته للفترة المستقبلية حتى عام 2037وفق مفهوم الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى لمدة 25 عاماً بحيث تكون مرنة وقابلة للمتابعة والتعديل.

10- أجزاء البحث:

ينقسم البحث في مكوناته إلى أربعة أجزاء تنتهي كل منها إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بموضوع البحث:

- **الباب الأول (الإطار النظري التحليلي):**

تناول الفصل الأول في الجزء الأول منه الأطر النظرية لمفهوم الاستدامة والمجتمع المستدام، والتنمية المستدامة وأهم المؤتمرات التي نادت بالتنمية المستدامة، مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة وركائزها وحلولها وأبعادها ومصادرها وتحديد اتجاه الاستدامة والأهداف والغايات ومضامين الاستدامة، وكيف يتم قياس عملية التنمية بالتعرف على المؤشرات التنموية، ورصد التقدم المحرز من خلال العلاقة المتبادلة بين التنمية

والتخطيط واستعمالات الأراضي وتحديد القضايا التنموية المصيرية، وبالتالي تعريف استراتيجية تنمية الإقليم بالإضافة إلى التعرف على أهم المبادرات العالمية و الاستراتيجيات التنموية الإقليمية وأخذ الدروس المستفادة من اجل إمكانية التطبيق بما يناسب خصوصية المناطق الثلاث في محافظة السويداء.
بينما يتناول الفصل الثاني كيفية العمل لإعداد استراتيجية من أجل التنمية الإقليمية، إضافة إلى دراسة وتحليل أهم نظريات واستراتيجيات التخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية من أجل تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم المقارنة بينها لتحديد استراتيجيات التنمية الإقليمية بناء على هذه النظريات.

وأخيراً يتناول الفصل الثالث أهم الدروس والتجارب المستفادة سواء عالمياً أوعربياً أومحلياً بحيث سيتم دراسة تجربة تنمية المنطقة الشرقية في سورية وتجربة استوكهولم في السويد وتجربة ايرلندا الشمالية و تجربة المدينة المنورة والمقارنة بينها للوصول إلى أهم الخصائص التي تتميز بها الاستراتيجيات التنموية.

- **الباب الثاني (الإطار العملي التطبيقي):**
تناول الفصل الأول من الباب الثاني الدراسة الميدانية للوضع الراهن في محافظة السويداء من خلال رصد المؤشرات الكمية التنموية للمناطق الثلاث في المحافظة الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية والثقافية والمجتمعية والإيكولوجية بالاستعانة بالبيانات والإحصائيات المتوفرة .
كما تمّ رصد اتجاه الاستدامة من خلال دراسة مؤشرات التنمية الشاملة والمستدامة، وتحليل دلالات هذه المؤشرات لتقييم واقع التنمية في مناطق محافظة السويداء ومدى حاجتها لمتطلبات التنمية المستدامة.

في حين تناول الفصل الثاني في الباب الثاني منه عملية التحليل والتخطيط الاستراتيجي التي تتم على مرحلتين:
- **المرحلة الأولى**: تعتمد على التحليل الاستراتيجي للمحافظة من خلال تحليل الوضع الراهن، وبالاعتماد على نتائج ورشات عمل لصياغة بيان رؤية المحافظة، وتحديد فرص وإمكانيات المحافظة.
- **المرحلة الثانية**: تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في كل قطاع تنموي ضمن كل منطقة على حدا من خلال المؤشرات السابقة وتصنيفها إلى قضايا وإمكانيات وتحديد القوى الأساسية المحركة في عملية التنمية.

-الباب الثالث (وضع خطة التنمية الإقليمية المستقبلية):
-عبارة عن إسقاط وتطبيق لكل ماورد في الدراسة النظرية والعملية من أجل صياغة رؤية متكاملة لمجتمع مستدام وتقييمها بناء على أبعاد الرؤية المستقبلية ومكوناتها والمجالات التنموية، وبالتالي تحديد الأهداف التنموية من خلال ورشة عمل تبعاً للمجالات التنموية، ومن ثم صياغة الاستراتيجيات التنموية بناءً على هذه الأهداف، ومن ثم تقييم الاستراتيجيات لتحديد الأولويات في تطبيق هذه الاستراتيجيات واختيار المشاريع ذات التأثير في المجالات التنموية وبالتالي بناء المبادئ الأساسية في استراتيجية تنمية الإقليم، ونوعية الحياة، وكفاءة وقدرة الإقليم التنافسية، وقدرة الإقليم المالية، من خلال ترجمة ذلك التوجه الاستراتيجي في بعده التخطيط التنموي الإقليمي الشامل في كافة أبعاده البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية .

-الجزء الرابع (النتائج والتوصيات):
تمّ استعراض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

في مجمل البحث أظهرت الدراسة النظرية ضرورة العمل بأدوات الاستدامة الأربعة المنهجية سواء المؤشرات كأداة لرصد عملية التنمية نحو الاستدامة، والأدوات التحليلية في إطار التحليل الاستراتيجي بتحديد نقاط قوة وضعف وفرص ومخاطر الإقليم، والأدوات التنظيمية من خلال تفاعل المجتمع الحكومي والمجتمع الأهلي، إضافة إلى الأدوات التخطيطية بإتباع نهج التخطيط الاستراتيجي التنموي الإقليمي الشامل باعتبار التخطيط الإقليمي أداة في تحقيق الخطط الاستراتيجية للوصول إلى مجتمع مستدام.
كما وأظهرت الدراسة العملية على أن إقليم محافظة السويداء يتمتع بالعديد من الفرص والإمكانيات، كما يواجه العديد من المخاطر والتحديات التي تتطلب التغيير في السياسات التنموية الحالية، والتي تؤكد على ضرورة إعداد خطة استرتيجية تنموية إقليمية تنفيذية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء تحدد أولويات العمل التي تحقق الرؤية المستقبلية للمجتمع المستدام في المحافظة.

الباب الأول
الإطار النظري

(الأسس النظرية للمفاهيم التنموية والتجارب الدولية المعاصرة)

مقدمة:

أصبح التخطيط الاستراتيجي والخطط بعيدة المدى مرمى لكل من المجتمعات التي تسعى لأن تكون من المجتمعات المستدامة والدول المتقدمة (بيئياً واجتماعياً واقتصادياً)، حيث تزايد الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة والشاملة وكيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات التنموية من خلال التخطيط الإقليمي.

ضمن هذا الإطار سيتم التعرف في الجزء الأول وفي الفصل الأول منه على المفاهيم الأساسية للاستدامة والتنمية المستدامة ومفهوم التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة والتعرف على مفهوم استراتيجية تنمية المدن من المنظور الإقليمي.

إنّ إطار التنمية الشاملة يستجيب لهذا التغير التنموي عبر الإرتقاء بعملية التنمية من خلال التخطيط الاستراتيجي في الفصل الثاني من الجزء الأول، بشرح القوى المحركة لعملية التنمية، وتحديات التنمية المستدامة، ومنهجية إعداد خطوات دورة التخطيط الاستراتيجي بشقيها الأول: التحليل الاستراتيجي لنقاط القوة والضعف و الفرص والتحديات ، والعمل على صياغة رؤية مستقبلية لإقليم السويداء وتحديد الأهداف الاستراتيجية والقضايا التنموية، ومن ثمّ صياغة الاستراتيجيات التنموية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية الاستراتيجية، مما يستدعي تطبيق آليات التخطيط الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة بحيث يمثل التخطيط الإقليمي الشق الثاني من التخطيط الاستراتيجي، كما ويعرض الفصل أهم النظريات في التخطيط المكاني.

استخدمت المؤشرات الكمية الإحصائية كأداة عملية لقياس عملية التنمية وقضايا الاستدامة وتحديد نقاط قوة وضعف الإقليم كعوامل داخلية، والفرص والتحديات كعوامل خارجية، في حين استخدمت مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة لقياس مدى التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف الاستدامة.

في حين يستعرض الفصل الثالث من الباب الأول أهمّ التجارب الوطنية والعربية والعالمية في الاستراتيجيات التنموية الإقليمية والتخطيط الإقليمي، بحيث يوضّح تباين مجموعة المؤشرات التنموية لكل وظيفة من وظائف الأقاليم مع الأقاليم الأخرى، التي تعكس اختلاف الإمكانيات التنموية والاقتصادية من بلد إلى آخر، كما تعكس التفاوت الإقليمي بينها، وبالتالي اختلاف السياسات التنموية بينها ورسمها من قبل المخططين وصانعي القرار، والتي تتمثل في تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستدامة البيئية.

1- الفصل الأول: المفاهيم النظرية للتنمية الشاملة والمستدامة:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضايا التنمية الإقليمية المستدامة، وكيفية تطبيقها من خلال التخطيط الإقليمي بوصفه أداة تطبيقية للخطط الاستراتيجية التنموية، حيث ازداد وعي العالم حول أهمية التنمية الإقليمية المستدامة استجابةً لتحديات العولمة، إذ أنّ القلق إزاء الاستدامة المتأصلة بإدراك الوعي بخطورة استنزاف الموراد البيئية المترافق مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية من حدة الفقر والبطالة والهجرة والنمو العمراني العشوائي و نضوب الموارد الغير متجددة واستنزاف الموارد المتجددة، سيبقى مستمراً ما لم يتم وضع حلولاً وسياسات مستدامة.

ضمن هذا الإطار سيتم التعرف في هذا الفصل على المفاهيم النظرية لكل من الاستدامة والتنمية المستدامة واستعراض أهم المؤتمرات التي نادت بالتنمية المستدامة، وتحديد مستويات التنمية وركائزها وأبعادها وغاياتها وأهدافها، وأهمية تحقيقها في المجالات الاستراتيجية المكانية، سواء كانت حضرية أم عمرانية أم إقليمية، وبالتالي التعرف على مفهوم استراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة .

1-1- مفهوم الاستدامة في الماضي :

على الرغم من أنّ مفهوم التنمية المستدامة قد يكون جديداً، إلاّ أنَّ تحقيق المفهوم لايمثل اهتماماً جديداً بل يرجع إلى آلاف السنين، ففي ظل الحضارة المصرية القديمة كانت تقوم الزراعة على أساس مستدام، إذ أنّ الفيضان السنويّ للنيل في فصل الربيع كان يوفر المياه لتزويد التربة من جديد بالمواد الغذائية، وقد شهد هذا النظام بعد إنشاء سد أسوان تدهوراً مطرداً، أي إنّ الاستدامة تشير إلى مدة بقاء النظم الإيكولوجية متنوعة، متجددة، ومستمرة زمنياً، وبالتالي الاستدامة هي إمكانية الحفاظ على الموارد الطبيعية لمدة طويلة الأمد على الوجود والتي لها بدورها أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية، وفي الفقرة الآتية سيتم توضيح مفهوم الاستدامة حديثاً.

1- مفهوم الاستدامة:

مما تقدّم يحافظ مفهوم الاستدامة على التوازن بين[1] :

مفهوم النمو الذي يعنى (بالزيادة الكمية) في النطاق الاقتصادي من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، ومفهوم التنمية والذي يعنى (بالزيادة النوعية) في بنية الاقتصاد وبالتالي زيادة المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تركز التنمية بمضمونها المتشعب على مخرجات الرفاه الاجتماعي مثل تحقيق الصحة البشرية والتعليم ونوعية الحياة والأمن، كما وتسعى على حماية الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال السياسات التنموية الإقليمية المستدامة.

وقد عّرف كلّ من Mega وBedrsen **الاستدامة** على أنّها العدالة والانسجام المستمران إلى المستقبل، رحلة دقيقة بدون نقطة نهاية، كفاح مستمر من أجل التنمية المتوازنة والمتناسقة للأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية[2].

في حين عرَّف Litman **الاستدامة**: على أنَّها مفهومٌ شاملٌ يتعلّق باستمرارية الاقتصاد، والمجتمع، والمظاهر المؤسساتية والبيئية للمجتمع البشري، وتعكس الرغبة العالمية الإنسانية لجعل العالم أفضل، وتؤكد على الطبيعة المتكاملة للأنشطة البشريَّة، وبالتالي تؤكّد الحاجة إلى تنسيق القرارات بين مختلف القطاعات والجماعات والسلطات القضائية، وهي تضمن التخطيط الشامل واتخاذ القرارات المحلية قصيرة الأمد التي تتسق مع الأهداف الاستراتيجية العالمية طويلة الأمد".[3]

هذا يعني أنّ الاستدامة تضمن حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن حقوق الأجيال المستقبلية، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنمويّة، وهو ما يحتمّ مأسسة التنمية في مفهومها الشامل من خلال المؤسسات الحكومية والغير حكومية كي تساهم في ديمومة التنمية.

وتهدف الاستدامة إلى التطوّر الذي يراعي الرفاهية وزيادة فسحة الإمكانيات للأجيال القادمة والتي ستمكنهم من التنعم بالموارد البيئة والقيم الطبيعية.

---

[1]-عبد العال، الأحمد محمد،"جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها"، "مجلة كلية الآداب جامعة المينا"،المجلد التاسع1991.

2 Voula Mega and John Pederson, "**Urban sustainability Indicators",European Foundation For The Improvement of Living An**d **Working Conditions",1988.**

3 Todd Litman,"**Well Measured Developing Indicators For Comprehensive and sustainable Transport Planing,"**Victoria Transport Policy Institute, 4 February 2008.

وتعني الاستدامة وجوب التعامل مع التطوير والتنمية بصورة واسعة من ناحية البعد الزمني، والبعد المكاني، والبعد التوزيعي (بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية)[4].
ضمن هذا الإطار، الاستدامة عبارة عن مفهوم شمولي لارتباطها بالتنمية المطلوبة للمجتمع الإنساني وصولاً للمجتمع المستدام، إذ تسعى لتحقيق التوازن بين احتياجات الإنسان من جهة والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة أخرى.
يستخلص من التعاريف السابقة أنّ المجتمع المستدام يتميز بالآتي:

- أماكن ومجتمعات يريد سكانها العيش والعمل فيها حالياً وفي المستقبل.
- مجتمعات مستدامة نظراً لكونها تحتوي على البنية الأساسية المجتمعية، والفرص والإمكانات التي يحتاجها سكانها.
- مجتمع يشعرأبناؤه بالإنتماء إليه، وبالالتزام والعمل على رفاهيته.
- امتلاكه للقدرة والفعالية الاقتصادية، التي تؤمن الاحتياجات الإسكانية للسكان حسب مختلف فئاتهم وقدراتهم في السوق.
- يوفر فرص لتحقيق طموحات الشباب و كبار السن.
- قدرته على التلاؤم الايكولوجي.
- يحمي ويحافظ على البيئة الطبيعية، بل ويعمل على تدعيمها بطرق تتواءم مع احتياجات المستقبل بما يؤدي تعاملها مع احتياجات الحاضر.

ينطوي تحت ذلك التعريف **أبعاد المجتمع المستدام**:
التي تشير إلى كل مكونات المجتمع المستدام، من زراعة مستدامة ، ومدينة مستدامة، وريف مستدام، وسكان الاستدامة، وسياحة الاستدامة، وحضارة وثقافة الاستدامة، والبيئة المستدامة، والاستهلاك المستدام، وإقليم مستدام، ونقل مستدام، والمساواة والاقتصاد المستدام، والخدمات، والنظام المؤسساتي الجيد.
تلك الأبعاد تثير مجموعة تساؤلات:

- ← كيف يمكن احتواء الضغط البشري اجتماعياً(فقر،بطالة،أمية،أمن، ديموغرافياً) واقتصادياً(دخل الفرد) في الإقليم؟
- ← كيف يمكن الحفاظ على رأس المال الطبيعي؟
- ← كيف يمكن إنعاش المناطق الريفية باعتبارها جزءً لايتجزَّأ من المناطق الحضرية؟
- ← كيف يمكن خفض التلوث وحل مشاكل النقل ومخاطره؟
- ← كيف يمكن تطوير خطة الإسكان والحصول على مساكن بأسعار مقبولة؟
- ← كيف يمكن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية؟
- ← هل يمكن أن تخطط الأقاليم بشكل تكون فيه أكثر استدامةً ؟

هذا ما سيتم الإجابة عليه في الإطار النظري بوضع تعريف شامل لمفهوم استراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة، وسيتم بداية التعريف بالتنمية المستدامة.

1-2- التنمية المستدامة:

اكتسب تعريف بروتلاند للتنمية المستدامة الذي قدمته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية شهرة دولية والتي عرّفت **التنمية المستدامة** بأنهّا التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.
منذ ذلك الحين أصبح هذا التعريف أساس العمل على مفهوم التنمية المستدامة، وتلقى بناءً على ذلك دعماً دولياً حيث شهد العالم محطات مهمة في مجال التطور من الفكر البيئي المجرد إلى فكر التنمية المستدامة الذي يتضمن الارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية .

[4]- المنديل، جمعة فائق"**المؤتمر الإقليمي المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية في المملكة الأردنية الهاشمية**- "، تحت عنوان "**سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات العربية، النظام التخطيطي العمراني الشامل، نحو رؤية مستقبلية**" منشورات، **عمان 2008**.

1- مجالات عمل التنمية المستدامة:

حددَّ جدول أعمال مؤتمر ريو عام 1992(الأجندة 21) من خلال مجموعة من الأنشطة الأساسية والأنشطة الساندة التي يتوجب العمل بها محلياً ضمن إطار التنمية المستدامة وحسب خصوصية كل بلد وبالتنسيق مع المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)(Programme of the united nations development) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)(Programme of the united nations Enviorment) من أجل تحسين عملية **صنع القرار، وتحسين أنظمة التخطيط والإدارة،** وقواعد البيانات والمعلومات، اختيار**استراتجية إقليمية وطنية للتنمية المستدامة،** وإصدار التشريعات، وإيجاد قنوات التنسيق المؤسساتية بين الأجهزة التنموية والبيئة، وتوجيه أنشطة القطاع الخاص وإجراءات التحكم به ونشر التوعية البيئية بين شرائح المجتمع المختلفة، كما وقدَّمت إطاراً للعمل من أجل الانتقال الى التنمية المستدامة، ومن ضمن إحدى مبادرات الأجندة تمّ تشكيل لجنة التنمية المستدامة(Commission On Sustainable Development) (CSD)، التي أكدّت في الدورة التاسعة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CD) على أنّ الطاقة هي الأهم لتحقيق التنمية المستدامة وحددت (5) قضايا رئيسة تتعلق بها مثل: زيادة قدرة الوصول الى الخدمات المتطورة للطاقة، وتحسين كفاءة استخدام واستهلاك الطاقة، تطوير استخدامات موارد الطاقة المتجددة، تطوير التكنولوجيات في مجال النقل، مما يؤكد ضرورة تنفيذ السياسات التنموية القطاعية[5].

كما وأكدَّ إعلان الألفية للتنمية الصادر عن الأمم المتحدة في أيلول عام 2000 والذي حدد أهداف الألفية للتنمية تخفيض نسبة الفقر الى النصف بحلول عام 2015، وهذا يؤكد ضرورة القضاء على الفقر، بكون الفقر المولد الأكبر للتلوث، وأكّد على ضرورة المساواة بين الجنسين، والتعليم الإلزامي، والحد من الجوع والمرض والأمية والتلوث.

أماّ على الصعيد العربي، وأثناء التحضير لمؤتمر القمة العالمي قام مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة بالتعاون مع الهيئات الإقليميةUNEPو منظمة الأمم المتحدة لجنوب غربي آسياESCWA (Organization of the united nation For the south-west Asia) بإصدار إعلان أبو ظبي في شباط/2001 والذي تضمن الإعلان العربي للتنمية المستدامة ومبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

لذا تقدّم مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عام 2002 آنذاك بمبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية باسم المجموعة العربية المشاركة في مؤتمر جوهانسبرغ لقمة التنمية المستدامة وتهدف المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بحيث حددت الأهداف العامة والمطالب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى المجتمع المستدام بالمجالات التالية [6]:

- **استئصال الفقر،**
- **تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الغير مستدامة،**
- **حماية الموارد الطبيعية وإدارتها التي تشكل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية** أي تعزيز ما ورد في مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وتكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاث التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

في إطار الاتفاقيات والمؤتمرات السابقة يتبيَّن أنَّ التنمية المستدامة تشمل قضايا اجتماعية مثل قضية الفقر والأمية والتعليم، وقضايا اقتصادية مثل مسألة الزراعة وموارد المياه والنقل، وقضايا بيئية مثل التلوث البيئي والتنوع البيولوجي.

1-2-2 مستويات التنمية المستدامة:

تتطلب التنمية المستدامة المتكاملة لمنطقة ما الإطار الذي يضيف الطابع المكاني المحلي و الإقليمي لمفهوم التنمية المستدامة، وكنقطة انطلاق لأية عملية تنموية، لا بدَّ من بناء عملية التنمية على منطقة جغرافية تعرف **بالإقليم،** ذو نظم إيكولوجية متنوعة (نظم بيئية وطبيعية، من الهواء، الماء، الأرض)، بحيث يشير الإقليم إلى المستوى الأول لمستويات التنمية المستدامة ويمثل **المستوى المكاني،** ومن ثمّ تحدد المستويات الأخرى بإنشاء مجتمعات للسكان، فبإدارة الموارد المجتمعية التي تنعكس من خلال سلوك السكان المحليين عبر تنظيم أنفسهم كتعبير عن النشاط المحلي، يشار إلى المستوى الثاني من مستويات التنمية المستدامة **المستوى التوزيعي،** بحيث إنّ هذه

[5] Todaro, M "Economic Development", Ismail Serageldin "**Making Sustainable Developmen**t",1997, P 6-10.

[6] http://**www.johannesburgsummit.org/html/documents/summit-does/2309**-p;anfinal.htm,2008.

التفاعلات المجتمعية التي تتم من خلال تفاعل الناس عبر زمن معين مع البيئة مما يدل إلى المستوى الثالث للتنمية المستدامة ويعرف **بالمستوى الزماني**.

ويبين الشكل (1) أنّ التنمية المستدامة تتم على ثلاثة مستويات بحيث أنّ الدوائر الثلاث تشير إلى المستويات الثلاثية للتنمية المستدامة (المستوى المكاني، المستوى التوزيعي، المستوى الزمني) حيث أنَّ هذه المستويات تتفاعل مع بعضها وفق الآتي [7]:

- من تفاعل المستوى التوزيعي مع المستوى الزمني يتم تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع.
- ومن تفاعل المستوى المكاني مع المستوى الزمني يتم تحقيق المساواة بين الأقاليم.
- ومن تفاعل المستوى التوزيعي مع المستوى المكاني يتم تحقيق: العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والقادمة[8].

فالتنمية المستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً وتعزز علاقتها بهذه المستويات من خلال الاستراتيجيات المتوازنة بين النمو والتنمية في إطار التنمية الشاملة والمستدامة، على اعتبار أنَّ الاستراتيجيات التنموية تقوم على أساس مدخرات المجتمع من موارد طبيعية وبشرية واقتصادية ولايمكن وصفها بكونها ملكاً تهدره الأجيال الحالية كما تشاء، وإنّما وفقاً لمصلحة الجنس البشري، تستفيد منه الأجيال الحالية، ولكنها تحافظ عليه في الوقت نفسه لمصلحة من يليها من الأجيال المستقبلية[9].

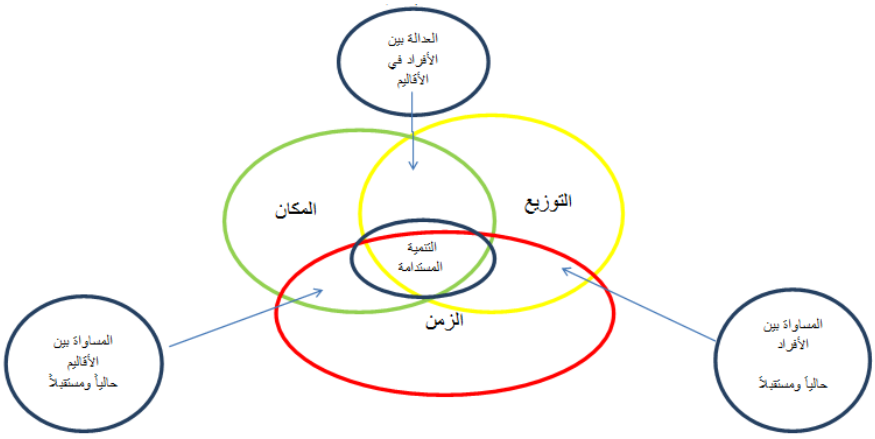

الشكل(1) تقاطع مستويات التنمية المستدامة،
المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على ICLEI، **[217.46]**

1-3- الأبعاد المكانية للمجتمع المستدام:

يضمن المجتمع المستدام ثلاث فئات للاستدامة المكانية هي: الاستدامة البيئية والاستدامة الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية.

حيث أنّ **الاستدامة البيئية** تعزز النزاهة الإيكولوجية والإدارة التكيفية عبر تفاعل البشر مع الطبيعة المحيطة بهم من خلال العودة لموارد الطبيعة من أجل **احتضان مستدام**، وذلك بتعزيز السياسات البيئية و الإنمائية عن طريق الحفاظ على الموارد المتجددة والغير متجددة.

في حين تعزز الاستدامة الاجتماعية **الفعالية المستدامة** بتحقيق العدالة الاجتماعية بتأمين فرص العمل للجميع وتخفيض نسب الفقر، وتأمين السكن المريح واللائق بكافة أنواعه مع الفراغات المفتوحة والمساحات الخضراء والمنتزهات بأسعار مقبولة لكافة فئات المجتمع وبكامل خدماته من حدائق ومياه شرب وصرف صحي وتزويد المجتمعات بشبكة الهاتف والكهرباء و الصرف الصحي ومواقف السيارات والوسائل المستدامة لإعادة تدوير النفايات ومياه الأمطار، وذلك من خلال تعزيز السياسات والبرامج الإسكانية[10].

---

[7] United Nation, Agenda 21: Chapter 3,4,6,25and 26

[8] Http**://wwww.urbanobservatory.org/indicators**

9صقر،أحمد صقر،**"التنمية الاقتصادية"**، الكويت، 1983.

[10] Yanarella, E.J. & Levine, R.S. Does sustainable development lead to sustainability?, (1992).

ومن أجل ضمان **مستقبل الاستدامة** للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، لابدّ من التواصل مع **سكان الاستدامة** من حيث الكثافة السكانية والتركيبة العمرية والمهنية والتعليمية ومعدل النمو السكاني والقضايا السكانية كافة مع تحديد النسل وحالات الزواج والطلاق وسن الزواج لأنّ للنمو السكاني التأثير الأكبر والمعقَّد على قضايا الاستدامة، وبالتالي تحديد المساحات المعمورة والارتفاعات الطابقية ونسب المساحات الخضراء وعدد السيارات وضبط التوسع العمراني العشوائي، وما يرافق ذلك من تزويد هذه المساحات المعمورة بالمرافق الخدمية والخدماتية الإدارية، والتجارية، والتعليمية، والترفيهية، والمؤسساتية الحالية والمستقبلية وفق نسب معينة، وبالتالي تحقيق الزراعة المستدامة والحضارة المستدامة والثقافة المستدامة والبيئة المستدامة من خلال الحيوية الثقافية[11].

أم **الاستدامة الاقتصادية** تظهر بتحقيق الأمن الاقتصادي والإنتاج والاستهلاك المستدام من تنوع وتكرار في مختلف القطاعات الإنتاجية الاقتصادية، واستثمار المواد الأولية والخام بشكل مستدام، والتعامل مع النظم البيئية بشكل مستدام مما يتطلب أن يكون الاقتصاد مرناً وأكثر قدرةً على التكيَّف مع الأبعاد الأخرى، فتتفاعل الموارد مع البشر من خلال التخطيط الاقتصادي المستدام، بما يؤمن فرص العمل من خلال الفعالية المؤسساتية ويضمن مشاركة المواطنين كافة بإدارة مؤسساتية لامركزية من أجل الحفاظ على القيم المجتمعية من خلال تعزيز **العمل المستدام** باستخدام الموارد البيئية، بما ينمي شعور الإنتماء والأمان، بحيث يتم استيعاب كافة العاملين وتلبى الخدمات البشرية الحالية والمستقبلية بالا**ستهلاك المستدام** من خلال تشارك القطاع الثلاثي رجال الأعمال والمجتمع المدني والمجتمع الحكومي[12] .

1-4- التنمية الشاملة والمستدامة:

يوضح الشكل(2) منظور التنمية المستدامة الشاملة إقليمياً، وهو مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات، بحيث ينظر إلى التنمية المستدامة باعتبارها تفاعل متبادل المنفعة بين البعد الفردي والبعد الاجتماعي، وبين البيئة المبنية والبيئة الطبيعية في العالم الفيزيائي، في هذا السياق فإنّ المجتمع هو فكرة بناء المعرفة الناشئة عن الفردية لعدة أنماط مختلفة من تفاعل البشر، لذلك فإنّ التناغم المتكامل بين التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والثقافية والروحية هي التي ينبغي تحقيقها في المجتمع، هذه التفاعلات المجتمعية يحددها المجتمع من خلال القدرة الاستيعابية لنظم الإيكولوجية (أي البيئة الطبيعية والنظم الطبيعية بما فيها الهواء والأرض والمياه) وما إلى ذلك، إنّ هذه التفاعلات هي المفتاح لتحقيق بنية ومضمون الأجندة (21) والأهداف الإنمائية الاستراتيجية، لذا ينبغي إدماج مفاهيم التنمية المستدامة ومبادئها مع واقع المجتمع بما لا يتعارض مع مبادئ ريو، وإنّ هذه التفاعلات تستجيب لتوصيات مؤتمر ريو والتي تشمل الأفكار الآتية[13]:

- حق الشعب في أن يحيا حياة صحية ومنتجة وفي وئام مع الطبيعة.
- القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة.
- إزالة أنماط الإنتاج والاستهلاك الغير مستدام وتشجيع السياسات الديموغرافية.
- تحقيق التقدم الاقتصادي طويل الأجل وربط ذلك مع حماية البيئة.
- تلبية الاحتياجات التنموية للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.
- ومن أجل تنمية مستدامة هناك أدوار لكافة فئات المجتمع من رجال أعمال ونساء وشباب وأطفال وسكان أصليين أي المجتمع الأهلي والمجتمع الحكومي[14].

---

[12] Government sustainable development strategy QUEBEC 2008-2013.

[13] United Nation Commission on Sustainable Development "Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies", P.300-303,1996.

[14] **موقع اللأمم المتحدة، الأهداف الإنمائية الألفية**: -http://www.millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

يستخلص من ذلك أنَّ التنمية الشاملة هي نتاج جهود المجتمع بأكمله عبر خطط شاملة طويلة الأمد بهدف تحقيق وتطوير متوازن لجميع السياسات البشرية والثقافية والاقتصادية والروحية والبيئية والسياسية والعمرانية المدروسة .

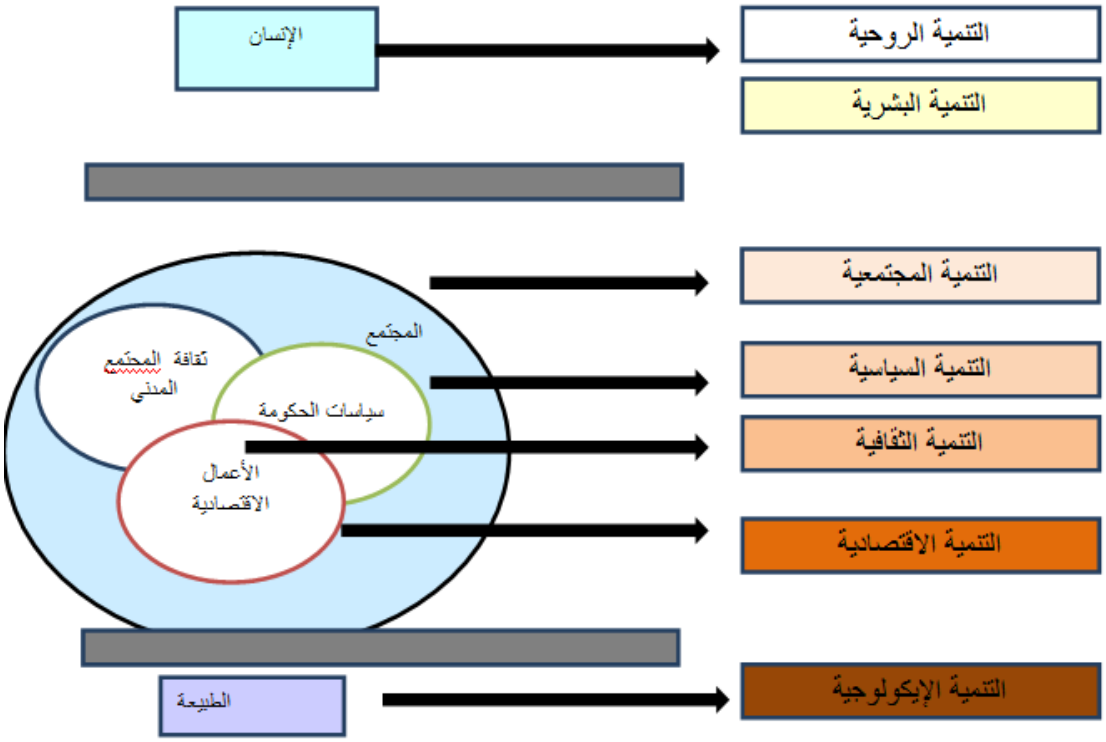

الشكل(2) منظور التنمية الشاملة والمستدامة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستعانة بالموقع".www.sustainable development.com"

1-4-1- مبادئ التنمية الشاملة والمستدامة:

تقوم التنمية الشاملة والمستدامة على مبدأين أساسين أولهما الحق في التنمية التي تشير إلى تفعيل الشمولية ، والتي تركز على الأجيال الحالية وثانيهما حماية البيئة والتي تتطلب تفعيل الاستدامة وتركز على الأجيال المستقبلية حيث يبين الجدول (1) توضيحاً لهذه المبادئ [15].

التنمية (تركزّ على الأجيال الحالية)	الاستدامة (تركزّ على الأجيال المستقبلية)
- تحسين نوعية حياة الأفراد	- الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة
- تأمين توزيع عادل للموارد على الأفراد	-الحفاظ على قيمة رأس المال البشري والصنعي للأجيال القادمة.
- نمو تدريجي بطيئ	-تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني

الجدول (1) الفرق بين مفهومي التنمية والاستدامة،

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على **[217.47]**

إنّ صفة الشمولية تتحقق بكون عملية التنمية ذات أبعاد متعددة ومستويات مختلفة، تنطوي على عملية تغييرات في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك تعمل على الحدّ من تسارع النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر، فهي تندمج بين سبع ركائز أساسية، روحية وبشرية، وثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية، والمستوى البيئي، فهي اتباع نهج متكامل لتحقيق التنمية المستدامة، وفي الفقرة الآتية سيتم توضيح مضمون هذه الركائز [16].

15- World Commission on Environment and Development (WCED) "**Our Common Future**", P.54.1999.

16Atkinson, G., Dubourg, R., Hamilton, K., Munasinghe, M., Pearce, D. & Young, C ***Measuring Sustainable Development: Macroeconomics and the Environment*** (Aldershot, Edward Elgar), (1997).

1-4-2- ركائز التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة:

تستخلص ركائز التنمية الشاملة والمستدامة من مستويات التنمية المستدامة[17]:

1-4-2-1- الركيزة الأولى (التنمية الصحية أو الروحية): تتم في أيٍّ ممارسة عملية يومية تأتي من تفاعل البشر مع المكان الذي يعيشون فيه ومع البيئة الحية وغير الحية، وذلك يتطلب إدارة المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة والممارسات وأساليب الحياة.

1-4-2-2- الركيزة الثانية (التنمية البشرية): تهدف إلى بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية القوية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، بحيث يتيح الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم، ويوفر لهم أفضل التدريب ليتمكنوا من النجاح في عالم متغير تتزايد متطلباته، كما يسمح هذا النظام بالتفكير التحليلي والنقدي ويبني القدرة على الإبداع والابتكار، ويؤكّد على التماسك واحترام قيم المجتمع، بحيث يدعو إلى التعامل البنّاء مع شعوب العالم، ويدعو لأن يكون الإقليم مركزا فعَّالاً للبحث العلمي من أجل دعم النظام التعليمي والتطوير.
إنّ التنمية البشرية والروحية تتحقق من كون التنمية الشاملة والمستدامة المحققة ستكون صديقة للمجتمع، وتنمية بيئية قابلة للحياة.

1-4-2-3- الركيزة الثالثة (التنمية المجتمعية)[18]: تدعو إلى النهوض بالمجال الاجتماعي وتطويره من خلال بناء الإنسان القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية، حيث يكون للمرأة دورٌ فعَّالٌ في المجتمع في كافة جوانب الحياة، ولاسيَّما المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى توفير الأمن والاستقرار للسكَّان، وتأمين الحاجات الأساسية ضماناً لتكافؤ فرص المواطنين، كما أنَّها تعمل على تعزيز روح التسامح والإحسان وتشجيع الحوار البنّاء والانفتاح على الثقافات الأخرى، بالإضافة لتعزيز الوجود الإقليمي، ضمن منظومة المجتمع الدولي المستدام في تحقيق الأمن والسلم العالميين .

1-4-2-4- الركيزة الرابعة (التنمية الاقتصادية): بحيث ينظر إلى التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم كوحدة متكاملة متوازنة وليس كتطورات مستقلة، أي أن تحكمها الحدود الجغرافية والسياسية الحقيقية ضمن المنظور الطبيعي، لكي تسمح بالحيوية التي سيبنى عليها الازدهار الاقتصادي والتحسن المستمر في مستوى المعيشة، ذلك يتطلب إدارة حكيمة للموارد الناضبة التي تضمن للأجيال القادمة موارد وإمكانيات كافية لتلبية طموحاتها، و هذا يتطلب الإدامة بضمان الاستثمار الأمثل للموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج مع التنويع الاقتصادي لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعية، ويغدو تحويل هذه الموارد الطبيعية إلى ثروة مالية وسيلة لتحقيق البنى التحتية في الاستثمار ضمن رؤية شاملة دون تجزئة المناظر الطبيعية وبجودة عالية تقدم الخدمات والابتكار بهدف تحويل المجتمع إلى مركز إقليمي كقطب نموّ، من حيث المعرفة والنشاطات الاقتصادية والخدمية والمالية وخدمات عالية القيمة، وتحقيق الازدهار وتأكيد دور الشراكة القطاعية الثلاثية بين المجتمع الحكومي والمجتمع المدني ورجال الأعمال[19].

1-4-2-5- الركيزة الخامسة (التنمية الثقافية): تعتمد على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات، وبالتالي هي أساس الركيزة في ظهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى التعليمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية

17 *Environmental Indicator Bulletin* (various issues) (**Quebec, State of the Environment Reporting Program, Environment Canada),** (1993)**.**

18 Environment Canada, *Environmental Indicator Bulletin* (various issues) (Quebec, State of the Environment Reporting Program, Environment Canada), (1993).

19 Deelstra, T) The European Sustainability Index Project, in: T. Trzyna (Ed) *A Sustainable World* (Sacramento, CA, International Center for the Environment and Public Policy, (1995).

الشاملة، وأدى لتحول الإقليم إلى قطب نموٍّ تعليميٍّ بحيث يحيي أصالة وعراقة المجتمع بحيث ينطلق من عاداته وتقاليده.

1-4-2-6- الركيزة السادسة (التنمية السياسية):عملية مقصودة، تنطلق من فكر جديد يتميز بالرشادة في التخطيط، هدفها الوصول إلى أفضل مستوى على المدى البعيد، وهي الشرط الضروري لتحقيق المشاركة، وتحقيق التغيير الحكومي سواء في الآلية أو في المؤسسات بتطوير مستلزمات الأجهزة الإدارية، وتوفير الكوادر الفنية المؤهلة، مع المساءلة والشفافية والرقابة، وبناء الدولة القوية، وبناء الديموقراطية من خلال اللامركزية[20].

1-4-2-7- الركيزة السابعة (التنمية البيئية): تقوم عملية التنمية الشاملة كما سبق ذكره على الحق في عملية التنمية والحق في حماية البيئة، وكلاهما حق من حقوق الإنسان، فضلاً عن الشعور بالمسؤولية فالتوازن بدقة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين شروط المحافظة على البيئة وآثار التلوث في تدهور المنظومة البيئية ضمن بعد مكاني، وذلك يتطلب تقييم المخاطر المتوقعة والتعامل مع المتغيرات[21] .
حيث يبين الجدول(2) توضيحاً لمفهوم التنمية البيئية المستدامة وفق معياري الاستدامة.

مفهوم التنمية البيئية المستدامة		
مبادئ التنمية	معيار المستوى الأول	معيار المستوى الثاني
التنمية (التنمية الاقتصادية والاجتماعية)	القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية	العدالة ،الكفاءة الاقتصادية والمالية، الرفاهية الاجتماعية
الاستدامة (حماية البيئة)	القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية المستقبلية	الاستخدا م المستدام للموارد الغير متجددة
		الاستخدام الأمثل للموارد المتجددة

الجدول(2) معايير مستويات التنمية
المصدر: إعداد الباحثة، **[217.54]**

يوضح الجدول (3) العلاقة بين (أبعاد التنمية المستدامة وركائز التنمية الشاملة وغاياتها والأبعاد المكانية للاستدامة من خلال مبادئ التنمية ومستوياها وأبعادها).

التنمية الشاملة والمستدامة		**التنمية الشاملة** /تركز على الأجيال الحالية/		الاستدامة/تركز على الأجيال القادمة المستقبلية/
مستويات التنمية	أبعاد التنمية المستدامة	ركائز التنمية الشاملة	غاية ركائز التنيمة	الأبعاد المكانية للمجتمع المستدام
مكاني	المجتمع	التنمية الروحية	إدارة المشاكل الصحية	الاستدامة الاجتماعية
		التنمية البشرية	بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالية لمتطلبات سوق العمل	
توزيعي	الاقتصاد	التنمية المجتمعية	الإدارة المتكاملة لاستعمالات الأراضي	
		التنمية الثقافية	ارتفاع المستوى التعليمي	الاستدامة الاقتصادية
		التنمية السياسية	المشاركة المجتمعية	
		التنمية الاقتصادية	الكفاءة الاقتصادية	
زمني	البيئة	التنمية الإيكولوجية	الإدارة والحماية البيئية	الاستدامة البيئية

الجدول (3) العلاقة بين(أبعاد التنمية المستدامة وركائز التنمية الشاملة وغاياتها والأبعاد المكانية للاستدامة من خلال مبادئ التنمية ومستوياها وأبعادها).
المصدر: إعداد الباحثة، **[217.58]**

[20] -*Development for the United Kingdom* (London, DETR).,*Sustainability Counts* (London, DETR), (1998).

[21] -Environment Canada ,*Implementing Sustainable Development*, Report of the Interdepartmental, (1990).

يتبيَّن مما سبق **أنّ** التنمية الشاملة والمستدامة، فكرة مفتوحة وديناميكية متطورة يمكن تكييفها لتتناسب مع السياقات المختلفة عبر المكان والزمان فهي:

- ✓ تعمل على تأمين الخدمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية لسكان المجتمع دون التأثير على قدرة الأنظمة الطبيعية التي تعتمد عليها تلك الخدمات .
- ✓ ظاهرة جيلية ، أي عملية تحويل الموارد من جيل إلى آخر.
- ✓ عملية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية والمجتمعية وتحدث على عدة مستويات (عالمية، اقليمية ومحلية) مع العلم أنّ ما يعتبر مستدام على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون مستدام على المستوى العالمي.
- ✓ عملية انتقال بالمجتمعات من حال ومستوى أدنى إلى حال ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر أكثر تقدماً في الكم والنوع، وتعد حلاً لابدَّ منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.
- ✓ عملية وليست حالة وبالتالي فإنّها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن احتياجات المجتمع.
- ✓ وهي عملية مجتمعية يجب أن تساهم بها كل الفئات والقطاعات والجماعات.
- ✓ وهي عملية ديناميكية جدلية ليست ثابتة.
- ✓ كما وإنّها ليست ذات طريق واحد أو اتجاه واحد.

1-5- الإقليم والتنمية:

ذُكِرَ ضمن مستويات التنمية المستدامة أنَّ عملية التنمية المستدامة تتم بالمساواة بين الأقاليم فلكي تتم عملية التنمية وتتفاعل ركائز التنمية لابدّ من بعد مكاني جغرافي يعرف بالإقليم .

وقدعرّف مصطلح الإقليم بعدة تعاريف منها أنّه منطقة من سطح الأرض، يتميز عما يجاورها من المناطق بظاهرة، أو مجموعة من الظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها أو شخصيتها، ولذلك فالجغرافيا تهتم بالمشكلات المكانية الإقليمية، من حيث دراسة أسسها وتحديد أسبابها ووضع الحلول لها من أجل تحقيق التوازن الإقليمي والمساواة الإقليمية، وذلك عن طريق العمل على تقليل التفاوتات الإقليمية داخل الإقليم الواحد.

كما تعد الإجراءات والتوجهات الهادفة نحو تشكيل مكان معين ضمن نطاق جغرافي اقتصادي واجتماعي وعمراني على الرغم من تداخلها وصعوبتها إحدى الخطوات المهمة على صعيد تحديد الإقليم، وكذلك على صعيد تحديد الدولة مناطقياً إلى عدد من الوحدات الإقليمية المتجاورة والمتباينة من حيث الخصائص والسمات الذاتية المميزة، الأمر الذي يسهل عمليات تحديد المعطيات الماديةوالطبيعية وجعلها لكل إقليم على حدة، ومن ثم إعداد الدراسة التحليلية الشاملة للإقليم تمهيداّ لوضع المخططات الإقليمية والتنظيمية على مستوى أقاليم الدولة، آخذة بالاعتبار قضيتي التجاور المكاني والزماني لتحقيق التوازن والانسجام فيما بينها للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تتميز بطول برنامجها الزمني واستمراره وشموليته المكانية والقطاعية (قطاع صحة، قطاع سكني، قطاع تعليمي، قطاع نقل ومواصلات، وغيره.)كما تربط بين التوجهات الاقتصادية لإقليم وتنميته عمرانياً واجتماعياً ومجتمعياً مع المحافظة على البيئة السليمة لتوفير الإطار الصحي لسكان الإقليم[22].

1- وظائف الإقليم:

تختلف وظائف الإقليم من إقليم إلى آخروذلك تبعاً لحجمه وتأثير نفوذه الإقليمي فقد يكون الإقليم طبيعي أو زراعي أو سياحي، وبالمجمل تشترك الأقاليم بالوظائف التالية.

الوظيفة الإسكانية: وتشمل المعطيات والإحصائيات الحديثة المتعلقة بالإسكان بمختلف تجمعاته العمرانية.

الوظيفة التعليمية: وتشمل المواقع والمراكز التعليمية والثقافية والمدارس والجامعات وأماكن المؤتمرات والنداوات والأبحاث العلمية.

الوظيفة الحضارية أو الأثرية: وتشمل ما يحتويه الإقليم من معطيات طبيعية وأثرية سياحية وتراثية.

الوظيفة الاقتصادية: وتشمل كافة النشاطات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وسياحة وخدمات تنقلية.

22-Sadler, B. & Jacobs, PA key to tomorrow: on the relationship of environmental assessment *Sustainable Development and its Indicators* 427and sustainable development(1989) .

الوظيفة الخدمية: وتشمل ما يتطلبه الإقليم من خدمات بنى تحتية من شبكات مياه وصرف صحي وغيره بالإضافة لماهية النقل والتنقل في الإقليم.
الوظيفة الإدارية: وتشمل كافة مؤسسات الإقليم والسلطات السياسية صاحبة اتخاذ القرارفي الإقليم[23].

1-6- مفهوم التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة:

تعرف التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة بأنَّها عملية تغيير هيكلي في النسق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بما يضمن التطوير والتنوع في البنيان الإنتاجي المحلي وبالتالي التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر، واختيار نوعية حياة جيدة، بما يؤدي إلى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي للناس، وتحرير المواطن بتخليصه من عوائق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وتمكينه من الاقتسام العادل لعوائد هذا النشاط، وتحرير الأقاليم بتقليص التبعية المدمرة للخارج، فالتنمية الشاملة والمستدامة لابدّ من أن تمارس على جميع المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

إنَّ التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة تظهر لزائر والقاطن من خلال تفاعل البيئة المبنية مع البيئة الطبيعية وهذا ما يؤكد دور وأهمية التنمية العمرانية في تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة والتي تهدف إلى تنمية كل من المدينة والقرية (حضراً وريفاً) وإدارتها كوحدات عمرانية مستدامة، كما وترمي إلى تنمية المجتمعات بشكل متوافق مع توجهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والسياسية، وذلك من خلال إدارة خدمات البنى التحتية مروراً بإدارة المناطق المفتوحة والنقل والمواصلات وغيرها، والتي تركز على **تفعيل** دور الإدارة المحلية في تنفيذ المشاريع وإصدار التشريع الحضري والريفي والإقليمي وغيرها، ولأنّ المدينة تعتبر محرك التنمية فإنّ معظم المؤتمرات نادت باستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة للمدن ببعديها الحضري و الإقليمي، ففي سورية اهتمت معظم الدراسات بالمدينة من حيث التخطيط العمراني كوحدة إدارية، ولم تأخذ المحافظة كوحدة إقليمية تحليلية لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن إطار التنمية الوطنية المستدامة.

تؤدي مجالس المدن ضمن هذه الأقاليم التخطيطية دوراً رئيسياً في تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المستدامة،ضمن منظور إقليمي من خلال السياسات التنموية .

1-7- استراتيجية تنمية المدن:

إنّ استراتيجية تطوير المدينة برنامجاً أسسه "تحالف المدن" وهو تآلف عالمي، يهدف إلى زيادة وتوسيع النهج الناجح في التقليل من الفقر.
إنّ استراتيجية تطوير المدينة تعرف بأنّها برنامجٌ تشاركي، يهدف إلى تطوير المدينة وما حولها تطويراًعادلاً يحسن معيشة كافة سكانها.
كما تساعد "استراتيجية تطوير المدينة" المدن على تطوير خطط الإدارة العمرانية فيها بإضافة فكرٍ استراتيجيٍّ إليهاورؤية طويلة الأمد، تتجاوزفيها المدن التخطيط قصير الأمد بهذه الاستراتيجية، فيغدو في الإمكان التخطيط لمستقبلهم بعد عشر أو عشرين أو ثلاثين سنة، كما من الممكن معرفة الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك المستقبل[24].
إنّ الفكرة العامة لاستراتيجية تنمية مدينة هي أنّ تدخلاً مدروساً للقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي له أن يغير بشكل محسوس مسار تطور المدينة، كماويركز تحالف المدن على ركائز استراتيجية تنمية المدينة[25].
وبما أنّ التنمية المستدامة ترتكزعلى اعتبارات تنموية حضرية وإقليمية فإنّ الأولوية القصوى في تنفيذ الاستراتيجية التنموية الإقليمية الشاملة والمستدامة نحو مستقبل مشترك في الرفاه والصحة ونوعية الحياة، يجعل من الممكن الاستفادة السليمة من البيئة لتحقيق الصالح العام للأجيال الحالية والمستقبلية، لأنّ التنمية المستدامة تستند على رؤية مستقبلية تربط بين حماية البيئة والتقدم الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية، وهذا يؤدي لتنمية إقليمية

---

[23] س. دعبول-، ي.عابدين، ح-بركات، تحت عنوان "المخطط التنظيمي ودوره في توجيه المخططات التنظيمية في سورية"، مجلد جامعة دمشق، المجلد الخامس والعشرون- العدد الثاني-2009.

[24] World Bank، **Towards a Methodology for Conducting City Development Strategies**، A Course organized by the World Bank،Washington D.C ، March 2000.

[25] Campbell، T.، City Development Strategies: **New Tools for Cities in the 21st Century، Urban Partnership**، World Bank، Washington D.C.،March 2000.

شاملة ومستدامة في غاياتها الثلاث الرئيسة للتنمية الشاملة والمستدامة التي تتمثل ب: نوعية الحياة، وكفاءة وقدرة الإقليم، والإدارة الرشيدة وفق الآتي[26].

1-7-1- نوعية الحياة: تشير نوعية الحياة إلى الاستدامة الاجتماعية والبيئية والتي تتضمن الاستيعاب السكاني بما يحقق الرفاهية في التعليم والصحة والعمل والثقافة والترفيه والأمان والسلامة والعدالة الإجتماعية والإنصاف بين الأجيال ونوعية السكن والإسكان وحماية البيئة من التلوث من خلال المناطق الخضراء والمنتزهات والمحميات والقضاء على الفقر وأشكال التشرد والتسول[27].

1-7-2- كفاءة وقدرة الإقليم: تشير كفاءة الإقليم إلى الاستدامة الاقتصادية والبيئية بتوفير فرص العمل والحد من الفقر والبطالة واستثمار الموارد الطبيعية والمواد الخام المتوفرة في الإقليم بشكل مستدام، والعمل بنظام النقل المستدام والطرق الذكية ونظام الطاقة البديلة وتطوير البنى التحتية وتدوير المياه وإعادة تدوير النفايات الصلبة ومعالجة مياه الصرف الصحي ونظام المعلومات والابتكار.

أمّا عن قدرة الإقليم : فهي المعيار الذي يتم من خلاله فهم قدرة الإقليم على الإدارة المالية، التي يمكن ملاحظتها من خلال فاعلية وسلامة الإدارة المالية، بالعلاقة بين مؤسسات الحكومة في الدولة، بغاية وضع استرتيجية واضحة المعالم لتنمية اقتصادية إقليمية والتخفيف من الفقر الإقليمي، ووضع خطط عمل وسياسات محددة وواضحة الأهداف لصالح الفقراء وبالتالي التخفيف من ضعف الدخل والفقروالبطالة والهجرة، وتحويل استراتيجية تنمية الإقليم إلى عمل مؤسسي ومشاركة شعبية.

1-7-3- الإدارة الرشيدة: تشير الإدارة الرشيدة إلى استدامة المشاركة الشعبية وتعزيز الربط والعمل بين كافة المؤسسات الحكومية والمنظمات الغير حكومية وتعزيز التنمية المحلية والإقليمية والنهج التخطيطي التشاركي، بالإضافة لتعزيز التنمية الإقليمية عبر الحدود.

يوضح الجدول (4) العلاقة بين غايات وأهداف استراتيجية تنمية الإقليم وأبعاد الاستدامة الثلاثة.

التنمية الشاملة والمستدامة	الاستدامة البيئية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة الاقتصادية	**المجتمع المستدام**
كيف يتم الوصول؟	النزاهة الإيكولوجية	العدالة الإجتماعية	الأمن الاقتصادي	
	الإدارة التكيفية	الفعالية المستدامة	الفعالية والاستمرار المؤسسية	
		الحيوية الثقافية	الحيوية الثقافية	
			الاستهلاك المستدام	
	احتضان مستدام	سكان الاستدامة	العمل المستدام	
نوعية الحياة- قدرة وكفاءة الإقليم- الإدارة الإقليمية				
التعاون العالمي				

الجدول(4) مضامين أبعاد الاستدامة من منظور إقليمي لا ستراتيجية تنمية مدن

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على عدة مراجع مما سبق

وبما أنَّ التجمعات العمرانية بما فيها الحضر والريف تعتبر بطبيعتها الفيزيائية غير مستدامة لأنَّها ترهق البيئة وتحملها أعباء غير مستدامة وتستنزف مواردها سواء عمرانياً أم خدمياً من خلال الإنتاج والاستهلاك الغير مستدامين من وسائل النقل وتزايد استهلاك النفايات واستنزاف الطاقة نتيجة التزايد السكاني، وبالتوافق مع مبادرة جوهانسبرغ ورؤى الخطط الوطنية في الجمهورية العربية السورية في ظل غياب التخطيط التنموي التي تجده المحافظات كنقطة انطلاق لسياسات التنمية، لا بدّ من وضع استراتيجيةٍ تنمويةٍ إقليميةٍ بهدف الوصول للتنمية الشاملة والمستدامة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية .

ضمن هذا الإطار سيتم استعراض أهم المؤتمرات التي وضعت بنوداً لاستراتيجية تنمية المدن من منظور إقليمي، وصولاً لوضع تعريف لمفهوم استراتيجية تنمية الإقليم

[26] Cities Alliance، City Development Strategies: Case Studies from Middle East and North Africa، Cities Alliance Publications، Washington D.C.، 2006.

[27] Assessment: Perspectives on Planning for a Common Future (Quebec, **Canadian Environmental Assessment Research Council**), 2002.

1-8- استراتيجية تنمية تنمية المدن كمدخل للتنمية الإقليمية:

أكدّت معظم المؤتمرات على أهمية تنظيم المدن من منظور إقليمي بوصف الإقليم مستقبل المدينة مؤكدة:

إنّ تطوير استراتيجيات التنمية العمرانية والحضرية المستدامة لا يعني بالضرورة تنمية المدن فحسب، بل يجب أن تكون الاستراتيجيات شاملة مكانياً تحقق قدراً من التوازن بين المدينة والريف، باعتبار كل منهما حضراً يدل على الاستقرار، وله دوره ووظيفته في شبكة الهيكلية الحضرية، حيث تنشأ علاقة تبادلية بين الريف والحضر، حيث تقدم المناطق الريفية الغذاء والمواد الأولية اللازمة للصناعة والاقتصاد، مما يدعو إلى تبني سياسات تنموية حضرية أكثر استدامة تكفل التوازن والتكامل بين المدينة والريف وهذا يندرج تحت **ما يعرف بالتنمية الإقليمية**[28].

كما وعُرِّفت التنمية المستدامة للمدن بأنّها استمرار تعزيز الوظائف العمرانية للمدن إقليمياً دون الاستخدام الاستهلاكي للموارد البيئية، إذ أنّ تعزيز الوظائف العمرانية إقليمياً شرط لازم للتنمية المعتمدة على الذات في الاقتصاد العالمي، فالتنمية الإقليمية هي وسيلة لتنمية الذات في اقتصاد العولمة، ويجب استخدام الخصائص الإقليمية المتمثلة بالموارد المحلية بشكل فعّال من أجل التنمية المعتمدة على الذات، ولاتتضمن الموارد المحلية فقط الموارد الطبيعية بل وتتضمن الموارد الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية من سياحةٍ وزراعة وتنمية ريفية وإدارة مياه بما يعزز الإنتاج والاستهلاك المستدام، فالطريقة الفعّالة هي استخدام هذه الموارد مجتمعة من أجل التنمية المعتمدة على الذات، بحيث يمكن تنمية هذه المجموعات الاقتصادية (زراعة، صناعة..) ضمن الاقتصاد العالمي بشكل فعّال في سياق الإقليم الذي يتمتع ببعد جغرافي، حيث يمكن جمع موارد عديدة مع بعضها لإنتاج عدَّة منتجات يصدرها الإقليم [29] .

تتوضح أهم هذه المؤتمرات ضمن استراتيجية تنمية المدن من منظور إقليمي، سيتم دراسة أهمها فيما يلي:

1- المؤتمرات التي نادت باستراتيجية تنمية المدن من منظور إقليمي:

من أهمها كان المؤتمر الأممي الثاني حول المستوطنات البشرية (الموئل 2) في حزيران 1996 الذي انعقد في اسطنبول وخلال هذا المؤتمر أقرَّ:

- ✓ مبدأ الإدارة المحلية الذاتية واللامركزية، وهذا يشير إلى الإدارة الإقليمية الرشيدة.
- ✓ اعتبار إدارة الذات على مستوى البلديات، شرطاً أساسياً لنجاح أيِّ استراتيجية وطنية للتنمية العمرانية المستدامة.
- ✓ التعامل مع البلديات بوصفها شريكاً أساسياً متكافئاً مع الحكومات.

وقد وضع بعد ذلك في عام 2009 البنك الدولي استراتيجية " أكدّت على أهمية التنظيم العمراني من أجل النمو ومكافحة الفقر".

وبيَّنت على أنّ التنظيم العمراني أهم من أن يترك أمره للمدن وحدها، فهو يتطلب اهتمام الحكومة الوطنية وتركيزها على الجوانب الحرجة فيها والتي تتجاوز الحدود الإدارية لمدينة ما على حدة، بحيث تنطوي هذه الاستراتيجية على خمسة جوانب رئيسة، تشير إلى القدرة المالية للمدينة في بعدها التخطيطي وتأثيره على البيئة:

- ✓ إدارة المدينة وحكمها وتمويلها.
- ✓ الفقر الحضري.
- ✓ النمو الاقتصادي والمدن.
- ✓ تخطيط المدن والأراضي والإسكان.
- ✓ البيئة في المدن والتغيرات المناخية.

حيث ترسم هذه القضايا أهدافا ونقاط تعليم للبنك الدولي يتمكن من خلالها متابعة مدى نجاحه في التمويل وتقديم المشورة على المستوى الاستراتيجي.

وقد جاء بعد ذلك ميثاق ليبرنغ، حيث عقد اجتماع للوزارات الأوروبية المعنية بالتنمية العمرانية والمكانية في مدينة ليبرنغ في ألمانيا، وتلخصت أهم نتائجه في ميثاق ليبرنغ، الذي تضمن رسالتين مهمتين تشيران إلى التنمية العمرانية للمدن في بعدها الإقليمي ضمن البنود التالية:

---

[28] Cities Alliance، **The City Development Strategy Process**، Cities Alliance, Publications، Washington D.C.، 2002.

29**ميثاق المدن الأوروبية ومدن نحو الاستدامة (وافق عليه المشاركون في المؤتمر الأوروبي بشأن المدن المستدامة و البلدات في ألبورغ، الدنمارك يوم 27 مايو 1994).**

- ✓ يجب تطبيق التنمية العمرانية الشاملة على كامل أوروبا، وبهدف ذلك يجب وضع الإطار المناسب على المستوى الوطني والإقليمي.
- ✓ يجب أن تحظى المناطق الحضرية المجاورة والمحرومة على اهتمام سياسي ضمن إطار سياسة شاملة للتنمية العمرانية، مما يشير إلى التنمية السياسية.

وبنتيجة ذلك أقلعت الحكومة الألمانية بمبادرة للسياسة الوطنية الألمانية العمرانية المستدامة، حيث ركزت على المواضيع الآتية:

- ✓ المجتمع الأهلي: بالتأكيد على تفعيل دور المواطنين تجاه مدنهم وبلداتهم، هذا يشير إلى التنمية الروحية.
- ✓ المدينة الاجتماعية: خلق فرص العمل والمحافظة على الخيارات، مما يشير إلى التنمية البشرية والتنمية المجتمعية.
- ✓ المدينة المبدعة: محركات التنمية الاقتصادية، هذا يشير إلى التنمية الاقتصادية.
- ✓ حماية المناخ والمسؤولية تجاه العالم في بناء مدن الغد، يشير إلى التنمية الإيكولوجية ضمن المنظومة البيئية (الأرض، الهواء..).
- ✓ ثقافة البناء: تشكيل المدن بشكل أفضل، مما يشير إلى التنمية الثقافية.
- ✓ العمل على مستوى الإقليم: الإقليم هو مستقبل المدينة، يشير إلى اتخاذ القرار ضمن البعد الإقليمي للتنمية المؤسساتية.

وعلى التوازي كان هناك مبادرات عربية يذكر منها:

إعلان الأردن المستدام والذي تمت عليه المصادقة عليه في حزيران 2009." والذي أكَّد على إنَّ الوصول إلى أردن مستدام يتطلب الخروج بمبادرات تتجسد في استراتيجيات قصيرة وبعيد ة الأمد في مجالات مثل: الطاقة المتجددة والنفايات والشكل الحضري المستدام من أجل النمو والوعي البيئي والتعليم والنقل العام والمدن الصديقة للمشاة والإطار القانوني والتشريعات والحكم وهوية المدينة والاستدامة الاجتماعية.

ومن الأهمية ذكرميثاق آلبورج في الدانمارك الذي بيَّن(دور المدن والبلدات في عملية الاستدامة)و تمّ فيه اقتراح عملية إعداد الخطط التنموية نحو الاستدامة بحيث تشتمل الخطوات الآتية:

- ✓ التعريف بالوضع الراهن والعملية التخطيطية.
- ✓ تحديد منهجية من خلال التشاور مع الجمهور وتحديد المشاكل وأسبابها ونقاط القوة والضعف والفرص والتحديات.
- ✓ خلق رؤية لمجتمع مستدام من خلال عملية تشاركية.
- ✓ النظر وتقييم الاستراتيجيات البديلة.
- ✓ إنشاء خطة طويلة الأجل والعمل المحلي نحو الاستدامة الذي يشمل أهداف قابلة للقياس.
- ✓ وضع برنامج لتنفيذ الخطة ضمن جدول زمني.
- ✓ إنشاء نظم رصد وإبلاغ عن تنفيذ الخطة.

وانطلاقاً مما سبق، فإنّ جميع المؤتمرات والمواثيق أكدّت ضرورة تنظيم التنمية العمرانية بصفة عامة وتنظيم التنمية الحضرية بصفة خاصة، بحيث تمت الإشارة إلى أنّ هذه التوجهات يجب أن تتم في إطار البعد الإقليمي المكاني للمناطق الذي يعنى بالعلاقات بين التجمعات العمرانية والشبكة الإقليمية العمرانية، **كما وأكدت على الإرتقاء بعملية التنمية من خلال التخطيط الاستراتيجي.**

في سياق ما تقدّم، يتبيَّن أنَّ معظم المؤتمرات أكدَّت الحاجة إلى تفعيل التحسينات في ثلاث فئات ذات صلة مباشرة ببعضها البعض من منظور إقليمي وهي:

الإدارة الإقليمية والقدرة المالية، التنمية الإقتصادية، والتخفيف من الفقر وبالتالي تحقيق الغايات الثلاث للتنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة في الإدارة الرشيدة، وتعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية، ونوعية الحياة[30].

[30] **[Vision 2025]** UNDP Syria, *Towards a Vision for Development Prospects, 2025*, www.undpprojects.sy/

1-9- التنمية الإقليمية للحد من الفقر:

لا يمكن تخفيف وطأة الفقر دون التنمية الإقليمية حيث تعني التنمية المستدامة للمدن التحديث المستمر للوظائف العمرانية للتنمية الإقليمية للمدن ومحيطها، ذلك يشير إلى المقاربات التالية:

- ✓ المقاربة الأولى: السعي للتنمية الاقتصادية، والتوقع بأن يجري تأثيرها لتخفيف وطأة الفقر، فكلما زاد حجم فطيرة الاقتصاد زادت حصة كل شخص، عملياً هذه المقاربة غير فعّالة في الفقر المطلق للفقراء، لأنّها تعتمد على مفهوم النمو الاقتصادي وهذا يخالف مفهوم التنمية المستدامة[31].

- ✓ المقاربة الثانية : توفير مايسمى شبكة الآمان الاجتماعي لضمان تحقيق الحاجات الإنسانية، وهذا شرط ضروري لتخفيف وطأة الفقر، بتحسين المستوى المعيشي للسكان الفقراء.

- ✓ المقاربة الثالثة: تقدم التنمية الإقليمية الدعم للنشاطات المعيشية للفقراء من خلال الاعتماد على الموارد المحلية وذلك بتنمية البنى التحتية والإجراءات المؤسساتية لتنميتها لتصبح فعاليات اقتصادية قابلة للنمو، بحيث يكون الوضع مثالي إذا ما تمّ ربط هذه النشاطات بالاقتصاد العالمي[32].

في إطار ما تقدّم، يتبيَّن بأنَّه لا يمكن تخفيف الفقر دون التنمية الإقليمية المستدامة، من خلال التحديث المستمر للوظائف العمرانية إقليمياً (سياسياً، اقتصادياً، تنقلياً، علومياً، حضارياً)، ومن خلال التوزان التنموي المكاني بين المدن الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وما بين الريف والحضر [33].

1-10- مقاربة استراتيجيات التنمية التقليدية والمعاصرة:

إنَّ التشخيص الجيد لمشاكل المدينة الحديثة هو أمر متاح، أمّا الأقل وضوحاً هوكيفية الانتقال من اتجاهات استراتيجيات التنمية العمرانية والحضرية الحالية الغير مستدامة إلى استراتيجية تنموية إقليمية أكثر استدامة على المدى البعيد، ولاسيّما مع وجود العديد من أصحاب المصالح المشتركة وتعقّد النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية إقليمياً، ومن أجل إحراز تقدّم بشأن هذه المسألة لابدّ من وضع المعايير الأساسية لاستراتيجية تنموية إقليمية مستقبلية بناء على ما أكدّته المؤتمرات السابقة من ضرورة تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة، وعلى آلية التمويل، والحكم الرشيد والإطار القانوني، التخطيط العمراني، المشاركة المجتمعية، نوعية الحياة، الاقتصاد المحلي، ضرورة ربط سياسات التنمية الحضرية في إطار اللامركزية، حيث يبين الجدول(5) الفروقات بين اتجاهات استراتيجية تنمية الأقاليم الحالية والمستقبلية.

[31] **[MAM Progress Report]** The Regional Development Plan for the Eastern Region, Progress Report, January 2008.

[32] **Poverty Diagnosis, 2005]** UNDP Syria, Poverty in Syria, 1996-2004: Diagnosis and Pro-poor Considerations, June2005.

[33] **[SWOT Report, 2007]** Regional SWOT Workshops and Stakeholder Consultation, unpublished MAM report, August2007 .

اتجاهات استراتيجية التنمية التقليدية	اتجاهات استراتيجية تنمية الأقاليم المستقبلية
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
تنمية ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
غير مستدامة	مستدامة
تنمية الكم (خلق فروق في الدخول والتباين المعاشي)	تنمية نوعية(حماية الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية)
هدر المال وخسارة القوة البشرية وتنامي الفقر	الحفاظ على رأس المال الطبيعي والجماعي والبشري
استراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط(الازدوجاية في المشاريع)	تخطيط أولاً ثمّ تنمية
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
مركزية التخطيط ومركزية التنفيذ	اللامركزية والمشاركة الشعبية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
اتجاهات استراتيجية تنمية إقليم	
جزئي	التثقيف والتوعية والابتكار
جزئي	الحد من المخاطر وإدارتها لتحسين السلامة والصحة والبيئة
الإنتاج والاستهلاك الغير مستدام	الإنتاج والاستهلاك بطريقة مسؤولة
ضعيفة	زيادة الكفاءة الاقتصادية
جزئي	معالجة التغيرات الديموغرافية
لا يوجد	الممارسة المتكاملة والمستدامة لاستخدام الأراضي
لايوجد	الحفاظ ومشاركة التراث الجماعي
جزئي	تقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعية

الجدول(5)اتجاهات استراتيجية تنمية إقليم التقليدية والمعاصرة للأقاليم في سوريا

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على الخطة الخمسية الوطنية وعلى عدة من المراجع **[217.61] [217.62] ,[217.63]**

1-10-1- اتجاهات استراتيجية تنمية الإقليم المعاصرة:

تتمحور اتجاهات الاستراتيجيات التنموية الإقليمية وأهدافها كمبادئ توجيهية أثناء عملية التحليل الاستراتيجي للتنمية الإقليمية، هذه الاتجاهات الاستراتيجية المعاصرة لتنمية الإقليم تم اختيارها بناءً على اختيار مجموعة من البلدان لتطبيق استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة (كيبيك، إيرلندا، استوكهولم) بما يتوافق مع اتجاهات الاستراتيجية التنموية الإقليمية لحالة دراسة محافظة السويداء ضمن الإطار الوطني، وفق الآتي[34]:

- ✓ **الاتجاه1:** تعزيز التثقيف والتوعية والابتكار بإتباع تدابير محددة لتحسين مستوى الوعي لدى السكان، من خلال المنظمات الغير حكومية التي تعمل بكفاءة عالية، مع أنشطة التوعية والتدريب مع الفئات المستهدفة من السكان.

ووفقاً للتنمية المستدامة فإنّ على الحكومات تكريس الجهود لوضع خطط للإدارة وخلق تدابير للحصول على معلومات وتدريب في مجال التنمية المستدامة لفئات معينة من العاملين لكي يصبحوا عارفين التنمية المستدامة من خلال ممارساتهم اليومية، حيث أنّ هذه التدابير تشمل التنفيذ والمحتوى والمتابعة من خلال الأدوات المنهجية، كما ويتيح هذا الاتجاه التعليم والتوعية المتاحة للشباب والأطفال، حيث ينمي الشعور بالمسؤولية وتشجع على العمل خلال إطار زمنيّ محدد، بناءً على ذلك يتم تحديد الأهداف من الاتجاه الأول وفق النقاط التالية[35] :

- توعية الناس على نحو متزايد لمفهوم التنمية المستدامة.
- دعم البحوث والممارسات العلمية الجديدة والتكنولوجيات التي تسهم في تعظيم فوائد التنمية المستدامة.

[34] Meadowcroft, J. **"Planning for sustainable development: what can be learned from the critics"**,1999.

[35] OECD",MelbourneTerritorialReview2003", www.sitesweden.se

- ✓ **الاتجاه 2:** الحد من المخاطر وإدارتها لتحسين السلامة والصحة والبيئة بوصفها مصدر قلق لأي مجتمع، فهي تتطلب نهجاً متكاملاً لتعزيز جهود التوعية في جميع مستويات المجتمع، وهذا يتطلب إدارة مخاطر السلامة باتخاذ مبادئ الوقاية والحماية من خلال الإدارة الصحية للبيئات وتجنب الملوثات وإشراك المواطنين، كما وتتضافر هذه الإجراءات والتدابير للحد من المخاطر والاستجابة لها بأنماط ممارسات الحياة اليومية، مثل بيئات المعيشة والعمل والترفيه والتسلية والمنتزهات والأمن، بناءً على ذلك يتم تحديد أهداف الاتجاة الثاني وفق الآتي[36]:
  - مواصلة تطوير وتعزيز ثقافة الوقاية لما لها من فائدة للبيئة والصحة والسلامة.
  - استعداد المجتمعات لمواجهة الأحداث التي يمكن أن تضر بالصحة العامة.

- ✓ **الاتجاه3**: الإنتاج والاستهلاك بطريقة مسؤولة بحيث يكون للدولة دور فعّال في صنع الرأي العام آخذةً بالاعتبار ممارسات التنمية المستدامة وتشجيع التكامل بينهما، وتعزيز نظم الإدارة البيئية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وبناء على ذلك تحدد أهداف الاتجاه الثالث وفق الآتي:
  - تطبيق تدابير الإدارة البيئية
  - تعزيز انخفاض كمية الطاقة والموارد الطبيعية والمواد المستخدمة لإنتاج وتسويق السلع.
  - زيادة حصة الطاقات المتجددة بأقل تأثير بيئي(الغاز الحيوي، الوقود الحيوي، الكتلة الجوية،الطاقة الشمسية،طاقة الرياح).

- ✓ **الاتجاه4:** زيادة الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج، بما إنّ التنمية الاقتصادية وحماية البيئة يسيران جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة والتي تشمل الآثار البيئية والاجتماعية في الإنتاج، فإنّ التنمية المستدامة موجهة للكفاءة الاقتصادية و استيعاب التكاليف ودفع التلوث، والنمو الاقتصادي وتشجيع الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية مع تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير بيئة اقتصادية مواتية للأعمال التجارية، أي أنّ النشاط الاقتصادي يدفع بكفاءة وقدرة الإقليم، وبناءً على ذلك يتم تحديد أهداف الاتجاه الرابع:
  - تعزيز الاعتماد على المالية والاقتصادية، بحيث تنعكس الاستدامة من خلال نوعية السلع والخدمات المنتجة.
  - تكشف بصورة متزايدة عن العوامل الخارجية، الإنتاج والاستهلاك بحيث تزيد من خدمتها بتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

- ✓ **الاتجاه5:** معالجة التغيرات الديموغرافية، إذ أنّ الاستجابة للتغيرات الديموغرافية تكمن في تعزيز اقتصاد قوي وتحسين نوعية الحياة الأسرية في الحياة الشخصية والمهنية، في البحث عن توازنات جديدة في تنفيذ الإجراءات التي تعمل على حجم وتوزيع السكان، والتي تضمن استمرار الأسر، وزيادة عدد الوظائف وتحسين ظروف العمل وتعويضات الوقت والإنتاجية، بهدف تخفيض نسب الفقر، وخفض التراجع الديموغرافي وهجرة السكان من المناطق وهي الاتجاهات المرهقة لعملية التنمية، وإعادة توزان معدلات النمو السكاني بضبط عدد المواليد والوفيات، كما وتعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع اتخاذ تدابير لخلق بيئة مناسبة للشباب، ومساعدتهم لدخول سوق العمل، وتشجيعهم أن يعيشوا حياة موفورة، بالإضافة لتحسين نمط الحياة في أفضل المساكن، من أحياء متعددة الوظائف، التي تحتوي على مساحات من المناطق الحضرية آمنة ونظيفة وسهلة الاستعمال، مصممة تصميماً جيداً من حدائق ومساحات خضراء طبيعية ومنشآت ثقافية، تصل إليها خدمات النقل العام، وتحقق الأمن والآمان، وخدمات رعاية الأطفال، وضمان رفاه الأسرة بما يتضمنه من مساهمة للبلديات ومنظمات المجتمع، بناءً على ذلك تمّ تحديد أهداف الاتجاه الخامس من معالجة التغيرات الديموغرافية وذلك من خلال الأهداف التالية:
  - تحسين الطابع الديموغرافي في المناطق.
  - التركيز على الحياة العائلية والتوافق ما بين السلوك المنزلي و النشاطات البشرية الأخرى.
  - زيادة مستوى المعيشة.
  - زيادة الإنتاجية والجودة من فرص العمل باستخدام التدابير بيئياً والمسؤولية اجتماعياً.
  - الحفاظ على الأموال العامة للأجيال القادمة.

[36] Assessment: Perspectives on Planning for a Common Future (Quebec, Canadian Environmental Assessment Research Council),2002.

✓ **الاتجاه6:** الممارسة المتكاملة والمستدامة لاستخدام الأراضي من خلال التشجيع على إتباع نهجٍ متوازن ومتكامل مع التنمية بما يحفظ التنوع الحضاري والاجتماعي، ويتجاوب مع تطلعات الجميع، والخصوصيات الإقليمية، والسمات الثقافية، وحماية الموائل الطبيعية وفرص الاستثمار، ويضمن السلامة المحتملة للمناظر الطبيعية والزراعية، وإعادة توليد الثروة من هذه الموارد، وتعبئة المشاريع لسكان المناطق، بما يضمن التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي وحماية النظم البيئية، والحد من الزحف العمراني العشوائي والتخطيط للبنى التحتية، ومعالجة الخلل السكاني بين المناطق الحضرية والريفية من خلال التجديد والتكامل بين السكان وتعزيز الموارد البشرية والثقافية والطبيعية والبيئية والزراعية والسياحية والتجارية وكافة الأنشطة الاقتصادية، وإتباع نهج جديد مبتكر لمواجهة الكوارث بما يحقق الأهداف التالية:

- دمج ضرورات التنمية المستدامة بالاستراتيجيات المحلية والإقليمية.
- تعزيز السلامة والمرونة بين الحضر والريف وكافة المجتمعات المحلية.
- ضمان الوصول العادل للسكان إلى الخدمات.

✓ **الاتجاه 7:** حفظ ومشاركة التراث الجماعي، إذ أنَّ التراث البيئي والثقافي والاقتصادي والحضاري والطبيعي يشكل مصدراً للرفاه والازدهار، مما يتطلب دمج استراتيجية التنوع الجماعي مع الالتزامات الحكومية من أجل ضمان الحفاظ على التراث الجماعي والتنوع الثقافي والاقتصادي والطبيعي، إذ تقاس ثروة المجتمع برأس المال الطبيعي وتنوع نطاق رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الثقافي (المؤسسات والموارد البشرية والتراث الثقافي)، و رأس المال الاقتصادي (الذي يقاس بالناتج الإجمالي المحلي، والديون، والبنى التحتية، والإنتاجية..)، أي أنّ استخدام الأراضي والموارد (الطبيعية والبشرية والمالية) يجب أن يتم بطريقة مسؤولة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً مثل استخدام الموارد المتجددة دون المساومة على تجددها، وذلك من أجل ضمان رفاهية الأجيال المقبلة، كما وينبغي الحفاظ على الأصول والممارسات التي تشكل هوية المجتمع، والتي أبقته على قيد الحياة حتى يتسنى للجميع أن يستفيد منها، حيث صُنِعت ثقافة المجتمع على مدى فترة طويلة وفقاً لتنوع بيئتها والتفاعل بين القوى الطبيعية والبشرية، حيث تعتبر مسألة حماية البيئة وتنمية التراث الطبيعي ضرورة حتمية من أجل دعم النظم البيئية للاستمرار، وبناء على ذلك يتم تحديد أهداف الاتجاه السابع بالنقاط التالية [37]:

- تعزيز التنمية الثقافية.
- ضمان حماية وتنمية التراث والموارد الطبيعية تماشياً مع القدرة على دعم النظم البيئية.
- تكثيف التعاون بين الوطن والشركاء الدوليين في مجال التنمية المستدامة.

✓ **الاتجاه8:** تعزيز المشاركة الاجتماعية من خلال تكريس المبادئ الموجهة إلى الالتزام والمشاركة بواسطة شراكة الحكومات والتعاون وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أنّ العمل المجتمعي عمل جماعي وعامل للتماسك والأمن والتضامن القائم على العدالة والديموقراطية ومشاركة الجميع من عاملين ومتقاعدين وغيرهم، ومحاولة للتوصل إلى توافق كامل في الآراء بما يثري عملية صنع القرار، كما وتستند إلى تنمية القدرات المجتمعية وتأخذ بالاعتبار مصالح الجميع البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتهدف بالنهاية لتحقيق التنمية الاجتماعية المتأصلة في عمل المنظمات والتي تثري بدورها النسيج الاجتماعي والظروف المعيشية وتعمل على تطوير قدرات الأفراد والمجتمعات، وبناءً على ذلك يتم تحديد أهداف الاتجاه الثامن.

- زيادة مشاركة المواطنين.
- مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.

✓ **الاتجاه9:** تقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي من خلال الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتحقيق الكفاءة الاقتصادية والمشاركة العامة، وتعزيز المبادئ الموجهة إلى العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والشراكة بين الحكومات، وذلك بهدف الدمج الاجتماعي من مبدأ إنصاف الجميع، بحيث يشارك فيها الجميع وفقاً لقدراتهم، وهي إحدى عوامل تماسك المجتمع التي تضمن التكامل الاقتصادي الاجتماعي، وبناء على ذلك يتم تحديد أهداف الاتجاه التاسع .

---

[37] - Citizen's Guide To Transportation Planning *The MTP and TIP are available in English, Spanish and Vietnamese. The documents can be found on the RPC website*www.norpc.org

- القضاء على الفقر ومكافحة الاستعباد الجماعي
- زيادة نسبة التعليم، وعدد الخريجين.
- زيادة المشاركة في أنشطة التدريب.
- مبادرات دعم اجتماعي لقطاع الاقتصاد تهدف لاستدامة متكاملة بين الناس خارج سوق العمل.

في إطار ما تقدّم، ووفقاً لما يميز المجتمع المستدام وبناءً على كل من تعريف مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة وركائزها، ومفهوم استراتيجية تنمية المدينة من منظور إقليمي وغاياتها، ووفقاً لتحديد اتجاهات استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة المستقبلية سيتم في الفقرة الآتية تحديد مفهوم استراتيجة تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة.

1-11- مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة:

في إطار ما تقدّم، تمّ وضع تعريف لمفهوم استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة والتي سيتم العمل بناءً عليها في الجزء الثاني من البحث[38]:

وتعرف على أنَّها مجموعة من المعايير الموضوعية، التي تحدد اتجاهات العمل، والسياسات الناظمة له، والتنظيمات والإجراءات المنوط العمل بها، لبلوغ أهداف مرسومة، في ضوء القيم والغايات التي يحددها المجتمع نفسه[39].

كما تعرف على أنَّها خطة زمانية ومكانية على المدى البعيد، تهدف إلى تحقيق النمو المتوازن في الإقليم، من خلال المشاركة المجتمعية لتحسين نوعية الحياة في الإقليم وديمومته وقياس مدى قابليته للحياة، بحيث تسعى إلى رفع مستوى معدل المؤشرات التنموية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والحضرية والريفية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة بكافة أبعادها على مستوى الإقليم، من خلال ممارسة التخطيط الإقليمي لإقليم، من أجل استكمال التسلسل الهرمي التخطيطي (وطني،إقليمي، محلي).

وفي الواقع تعد الاستراتيجية عملية ديناميكية بين الأبعاد الرئيسة الثلاثة :البيئة بما فيها الإنسان، والبعد الإجتماعي الذي يضمن حياة رفيعة المستوى، والبعد الإقتصادي لتنمية الإقليم وتخفيف الفقر.

وبالنتيجة يمكن القول بأنَّ الاستراتيجية هي خطة عمل لتحقيق نمو عادل في الإقليم بغية تحسين مستوى الحياة لكل المواطنين ويتم تطويرها وضمان استدامتها من خلال مشاركة الأطراف المعنية في صنع القرارات والمرونة والشفافية والمساءلة والتركيز على عملية التنمية المستدامة.

- يبين الجدول (6) تعريف استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة حسب المواضيع الهيكلية المتعلقة بالأسئلة في بداية البحث:

38 Hall, Peter, **Models of Development Strategy**, Korea Research Institute for Human Settlements,Seoul, Korea, 1979.

39محمود أحمد الشافعي، محاضرات في التخطيط الصناعي والبرمجة الصناعية، ألقيت في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق1975-1986،ص 24-18

مفهوم استراتيجية تنمية إقليم

ركائز التنمية	غاية الاستراتيجية	أهداف الاستراتيجية	المواضيع المتعلقة بالمجتمع المستدام حسب الأسئلة
التنمية البشرية	نوعية الحياة	العدالة الاجتماعية	احتواء الضغط البشري اجتماعياً (فقر، بطالة، أمية، أمن، ديموغرافياً)
التنمية الروحية			القضاء على البطالة
التنمية المجتمعية			إنعاش المناطق الريفية باعتبارها جزء لا يتجزأ من المناطق الحضرية
التنمية الثقافية		الأمن	زيادة شبكة الآمان الاجتماعي
		الآمان	
		التعليم	الإدارة المتكاملة
		الصحة	لاستعمالات الأراضي
		السكن	تلبية الاحتياجات البشرية
		الإسكان	الحالية والمستقبلية
			تطوير خطط الإسكان
التنمية الاقتصادية	تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية	إنتاج واستهلاك مستدام	تطوير القطاعات الاقتصادية بشكل مستدام
		تحسين مستوى المعيشة	إعادة تدوير النفايات
		زيادة الدخل	ترشيد المياه
		الكفاءة الاقتصادية	التنمية الريفية والزراعية
			استخدام الطاقة البديلة
التنمية السياسية	الإدارة الإقليمية الرشيدة (تتعلق الإدارة البيئية بالأطر القانوية	اتخاذ القرار	تخطيط الأقاليم بشكل تكون فيه
		المشاركة المجتمعية	أكثر استدامة
			اللامركزية
التنمية الإيكولوجية	والقدرة المالية للإقليم، تفاعل المجتمع الأهليي والمجتمع الحكومي)	الإدارة والحماية البيئية	خفض التلوث وحل مشاكل النقل
			الحفاظ على رأس المال الطبيعي

الجدول(6) استراتيجية تنمية إقليم الشاملة والمستدامة، إعداد الباحثة بالاعتماد على المفاهيم السابقة

1-12- الاستراتيجيات التنموية وفقاً للخطط الوطنية:

تواجه سورية تحدّياً مزدوجاً، إذ يتجلى الجانب الأهم بالتوظيف الأمثل للموارد وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتحقيق معدلات الاقتصاد الوطني المرتفعة، والاهتمام بالتنمية الإقليمية المتوازنة من أجل الحد من الفقروالبطالة، حيث تبنَّت الخطط الوطنية عدة مقاربات لاستراتيجيات التنمية التي ستحقق في حال تطبيقها نوعية الحياة العالية، وتعزيز كفاءة وقدرة الأقاليم، والإدارة الرشيدة الإقليمية[40].

هذه المبادئ تتجلى بالاستراتيجيات الآتية:

1-12-1- استراتيجية تحسين الدخل: وتشمل التخفيف من حدة ضعف الدخل المحلي بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البنية الخدمية والتحتية والتعاون مع المنظمات الدولية.

1-12-2- استرتيجية التنمية القطاعية: وهي متوافقة مع الاستراتيجيات القطاعية كتنمية سياحية وزراعية وتجارية وخدمية ومؤسساتية وبيئية وعمرانية بما يتوافق مع مبادئ الخطط الوطنية التنموية وذلك ضمن الإطار الوطني.

1-12-3- استراتيجية التنمية الاقتصادية: تعتمد بشكل رئيسي على الخطط التنموية الوطنية، وتهيئة مناخ البيئة الاستثمارية، وتشجيع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

1-12-4- استراتيجية تنمية الإطار المكاني: وتضم مبادئ التنمية العمرانية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية ومبادئ الحماية البيئية التنموية وهي تعتبر مكانية على مستوى الإقليم وقطاعية على المستوى الوطني وتشمل **أربعة** جوانب[41].

[40] هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية العاشرة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية2006 -2011، الفصل السادس.

[41] **[MAM Progress Report]** The Regional Development Plan for the Eastern Region, Progress Report, January 2008.

1-12-4-1- الجانب الحضري :
تعتبر المناطق الحضرية إحدى المناطق المحورية للتخطيط الإقليمي، إذ يتعين على تخطيط التنمية الإقليمية معالجة المشاكل الإدارية في مجموعة كبيرة من المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة القائمة، والتي تحتاج تنميتها إلى تعزيز ودعم، وخصوصاً لأنّ هذه المراكز آخذة بالنمو، وربما ينبغي أن تنمو بسرعة أكبر وخاصة في المناطق الريفية التي لاتتوفر فيها الخدمات الحضرية إلاّ من قبل مراكز مختارة ذات ترتيب هرمي، وغالباً ماتعاني المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم من مشاكل متعلقة بقدرات الموظفين أكثر من المدن الكبرى .

1-13-4-2- التنمية الريفية الإقليمية:
ينبغي تحديد المناطق الريفية بطريقة تشمل القضايا المهمة للربط بين الريف والحضر، وذلك يعني تدفق المعلومات، وهجرة العمالة الموسمية، وتوفير خدمات القطاع العام إلى المناطق الريفية، وإنّ أغلب المناطق بحاجة إلى إجراءات تنموية لمواكبة التطور في المناطق الأكثر نمواً ضمن المحافظة كالمناطق الجنوبية والشرقية والشمالية الشرقية والمركزوخارج المحافظة بحيث يمكن للسياسات الإقليمية موازنة هذه الاختلافات .

1-13-4-3- المناطق الحدودية المشتركة:
يأخذ التخطيط الإقليمي شكلاً آخر هو التنمية عبر الحدود المشتركة، ويتطلب ذلك التنسيق مع البلدان المجاورة الأخرى، ومناطق الحدود المشتركة وأغلب هذه العلاقات ستكون بخصوص التجارة والنقل، مما يؤثر على التنمية التجارية والصناعية، وإنّ العلاقات السورية الأردنية في المنطقة الجنوبية سيتعلق فشلها أو نجاحها بشأن الوحدة الإقليمية التجارية والسياحية، وهذا يتطلب استراتيجيات التنمية الحدودية.

1-13-4-4- الإدارة البيئية:
تحتاج المناطق الحضرية والريفية على حد سواء إلى استراتيجيات التنمية البيئية الوطنية، لذا فإنّ إضافة مهام التخطيط المكاني التنموي لوزارة الإدارة المحلية من خلال إدارة متكاملة للتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي أمر ضروري.

خلاصة الفصل الأول:

إنّ تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية والكفاءة الاقتصادية من خلال تحقيق نوعية حياة رفيعة وتعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية والإدارة الإقليمية الرشيدة أصبحت حاجة ضرورية لتلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية، وللوصول إلى التنمية الإقليمية المستدامة في كافة المجالات التنموية وعلى كافة المستويات لابدّ من التخطيط التنموي الاستراتيجي الإقليمي كأداة أساسية في تنفيذ استراتيجية تنموية إقليمية، ذلك لأنَّ التنمية المستدامة تقوم على اعتبارات التخطيط الإقليمي وعلى اعتبارات التخطيط الحضري بدرجةٍ كبيرةٍ .
الأمر الذي يطرح السؤال حول تطبيق عملية التنمية من خلال الإرتقاء بعملية التخطيط الاستراتيجي؟
هذا ما سوف يتم التعرف عليه في الفصل الثاني من الجزء الأول، بالإضافة لذكرأهم النظريات التي تناولت التخطيط الإقليمي.

الفصل الثاني : التخطيط الاستراتيجي كأداة للإرتقاء بعملية التنمية:

يعد التخطيط الاستراتيجي التنموي إحدى الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تتضمن الاستراتيجيات التخطيطية الإقليمية الاستخدام الأمثل لموارد التنمية سواء كانت بشرية أو طبيعية أو اقتصادية أو مؤسساتية أم خدمية بشكلٍ مستدام. وتنقسم عملية التخطيط الاستراتيجي إلى مرحلتين هما مرحلة التحليل الاستراتيجي للإقليم ومرحلة التخطيط الإقليمي، بحيث تدرس مرحلة التحليل الاستراتيجي للإقليم الواقع بكل أبعاده ومظاهره من نقاط قوة وضعف وفرص وتحديات، وتبني تصورات وأهداف المستقبل بناءً وعلى هذا الواقع و على الدراسات المعمقة والشاملة، ثمَّ توضع الخطط الاستراتيجية التنموية المستقبلية بعيداً عن الارتجالية أو السطحية، وبعيداً عن تجاهل التحديات وإهمال الفرص المواتية، ليتم تمثيلها بالتخطيط الإقليمي.

ويكون التخطيط الإقليمي الأداة الأساسية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات بغية تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة، كما ويتم قياس مدى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاستراتيجيات التنموية الإقليمية بوساطة المؤشرات النوعية والكمية أثناء مرحلتي التخطيط الاستراتيجي.

ضمن هذا الإطار سيدرس هذا الفصل مراحل إعداد استراتيجية تنمية الإقليم بدءاً من القوى الدافعة لعملية التنمية، ومن ثمَّ تحديد أهم القضايا التنموية والتعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي وخطواته من حيث التحليل الاستراتيجي وأدواته، ومن ثمّ التعرف على مرحلة التنفيذ من خلال عملية التخطيط الإقليمي، وأخيراً التعرف على أهم الاستراتيجيات التي نادت باستراتيجية تنمية الإقليم.

2-1- القوى المحركة لعملية التنمية:

تتأثر ركائز التنمية الإقليمية الشاملة بأربعة قوى تفاعلية هي القوى الاجتماعية، والقوى الاقتصادية، وقوى البيئة، وقوى حركة المرور والنقل[1].

هذه القوى الاهتزازية تعمل على بداية تحريك عملية التنمية باعتبارها نقطة انطلاق، نتيجة التحديات التي تفرضها سواء تحديات بيئية أم اجتماعية أم اقتصادية أم إقليمية ناجمة عنها مما يستلزم سياسات تنموية إقليمية مستدامة وقطاعية.

2-1-1- القوى الاجتماعية: وتشمل العوامل الديموغرافية وكافة الاتجاهات التي تؤثر بنوعية الحياة من قطاعات الصحة، والتعليم، والسكن والإسكان، والأمن والآمان، والمساواة، والعدالة لذلك تعتبر القوى الاجتماعية كقوى محركة لعملية التنمية.

2-1-2- القوى الاقتصادية: إنَّ الحاجة إلى الحفاظ على رقم سريع لتحسين اقتصاد الإقليم، وتوفير فرص عمل لعدد متزايد من السكان بقوة، وتحسين معدلات البطالة وتحسين الدخل على المدى الطويل، والحاجة إلى زيادة الثروة التي تقاس عن طريق الناتج الإجمالي المحلي للفرد، وكذلك زيادة دور قطاع الخدمات باعتباره المصدر الرئيسي لفرص العمل، وكذلك النمو في قطاع الأعمال الصغيرة، وتحسين البنية التحتية للطرق شرط أساسي لتنمية الاقتصاد ومحفز للتنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر القوى الاقتصادية كقوى محركة لعملية التنمية.

2-1-3- القوى الدافعة لتغيير النقل: تشكل حركة المرور والنقل قضية أساسية للتخطيط بكافة مستوياتة بسبب تأثيره المباشر على استعمالات الأراضي نتيجة التزايد في حجم حركة المرور، وتضاعف عدد المركبات خاصة في ذروة التنقل وصعوبة إمكانية الوصول إلى الخدمات بسبب ازدياد أعداد المركبات،

1 **Regional Development Strategy** for **Northern Ireland 2025**. Space Satellite **.....** Green Belt and Countryside Policy Areas in **Northern Ireland 2000.**

وانخفاض في استخدام وسائل النقل العام وزيادة في استخدام السيارات مع آثارها البيئية السلبية، كما وأنَّ حركة المرور الآلي تحدث على حساب السلامة العامة، كل ذلك يؤدي إلى انخفاض جودة الهواء والتلوث والضوضاء، لذلك تعتبر قوى النقل كقوى محركة لعملية التنمية .

2-1-4- القوى البيئية: أدى القلق بشأن القضايا البيئية المشتركة إلى زيادة التركيز على حماية البيئة وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي، ويكمن التحدي في التوفيق بين تطلعات المجتمع الاستهلاكي القائم، مع الالتزام بالحفاظ على البيئة السليمة التي يجب أن تنتقل للأجيال المستقبلية، لذلك تعتبر القوى البيئية كقوى محركة لعملية التنمية، كما هو مبين في الشكل التالي:

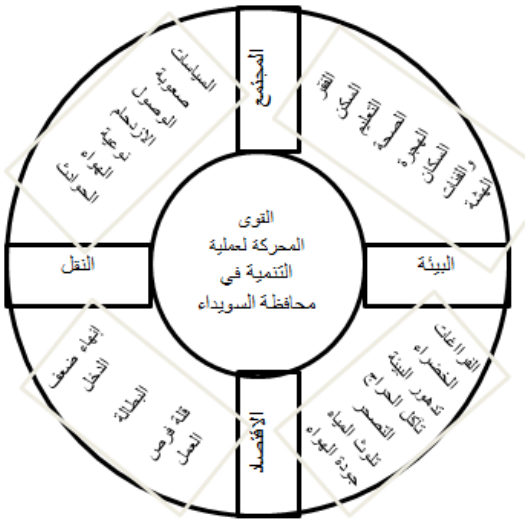

الشكل(3)القوى المحركة لعملية التنمية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد[218.67]

2-2- تحديات التنمية الإقليمية المستدامة:

مع بداية الألفية الجديدة أخذت التطورات المتلاحقة في شتى مجالات الحياة، وعلى مختلف المستويات الدولية والعالمية والإقليمية تفرض نفسها بقوة على الشعوب والمجتمعات، فلقد خلقت التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية واقعاً جديداً على المجتمع العربي، مما دعا صانعي القرار والمخططين لتبني سياسات تنموية إقليمية جديدة لتواصل مواكبة عملية التنمية المستدامة. إنّ القضايا الإقليمية التي يعاني منها المجتمع العربي في ظل هذا التغير السريع، تعتبر بمثابة تحديات للاستدامة وتضع مطالباً متعددة أمام مسألة التنمية المستدامة، هذه القضايا تمثل قضايا طبيعية (تلوث الهواء، الضجيج،التصحر، الجفاف..)، قضايا اقتصادية واجتماعية (الفقر، البطالة، الأمية، فقدان الأمان، الهجرة، الجرائم، الإسكان، ضعف تنموي وإنتاج واستهلاك غير مستدام..) حيث يعتبر الفقر أكبر مولد للتلوث البيئي والاجتماعي والاقتصادي، كما أنَّ التغير المناخي وكذلك دور **المدن** بوصفها مستهلكاً أساسياً هاماً لتغير النظم الإيكولوجية والمناخية. هذه القضايا تنعكس بشكل تحديات ومخاطر تواجهها المجتمعات مما يستوجب الحد من الآثار الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل ومكافحة الفقر والبطالة والهجرة، وتأمين حماية فعَّالة للبيئة، والحد من الآثار البيئية و الآثار الاجتماعية بالاستجابة إلى التغيرات الديموغرافية، وإدارة التنوع الثقافي، والحفاظ على الأمن والسلام والبيئة الصحية، ذلك وفق الآتي:

2-2-1- الآثار الاجتماعية:

إنّ أهم المشاكل الرئيسة الإجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة هي التحديات الديموغرافية، وذلك مع تزايد متطلبات الصحة والتعليم والزيادة في معدل النمو السكاني، وخلل التوزع السكاني ، ونقص المواليد

وارتفاع معدل الوفيات أو معدل الشيخوخة في بعض الأحيان، وانخفاض مستوى المعيشة ، وظاهرة التسرب من المدارس، وضرورات خفض الديون العامة، وضرورة مكافحة الفقر.
حيث يبدو الفقر كتحديّاً واضح من خلال انخفاض نصيب دخل الفرد، ومشكلة سبل العيش المستدام للفقراء، وعند النظر لهذه المشكلة يبدو أنّ العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والروحية أيضاً تلعب دوراً هاماً في خلق الفقر أو القضاء عليه، بحيث يعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية، و تنقصهم كثير من الخدمات التعليمية والخدمية والصحية من مشافٍ وبنى تحتية من شبكات مياه الشرب والصرف الصحي و شبكات الهواتف والسكن اللائق، مما يؤدي إلى الأمراض وبالتالي زيادة عدد الوفيات والتصرف اللا أخلاقي كالجرائم والاستهلاك والإنتاج الغير مستدام من تزايد استهلاك موارد البيئة الغير متجددة واستنزافها لغياب الوعي بالقضايا البيئية و السكانية[2].

2-2-2- الآثار الاقتصادية:
تظهر هذه الآثار بدايةً بشكل تحدّياتٍ كبيرة من عدم الاستقرار الاقتصادي والشعور بالقلق إزاء الصحة والتعليم والإسكان، وتدني نوعية الحياة ونتيجة عدم توفر فرص عمل، وبالتالي ارتفاع نسب الفقر والبطالة والهجرة والاستهلاك والإنتاج الغير مستدام .
إنَّ سبب الفقر يشمل جوانب غير اقتصادية بالإضافة لجوانب اقتصادية، الناتج عن عدم وجود هيكل تنظيمي لاستثمار الموارد البشرية والاقتصادية سواء زراعية أو سياحية أو تجارية أو صناعية، والموارد المالية والبيئية بشكل مستدام، فتظهر هذه الآثار الاقتصادية [3] .

2-2-3- الآثار البيئية:
تظهر هذه الآثار كتحدٍّ للمستقبل من تأثير النشاط البشري على الطبيعة، نتيجة غياب الإدارة البيئية والحماية البيئية، الناتج عن انخفاض التوعية البيئية، وعن غياب مخطط استعمالات الأراضي وغياب النوعية البيئية المبنية المستدامة، وبسبب تجزئة المناطق الحضرية والطبيعية وبالتالي تآكل المساحات الخضراء، كما وإنَّ تزايد عدد وسائل النقل العام والخاص ومايتبع لوازم المواصلات من مساحات شاسعة في شق الطرق المعبدة وإقامة البنى التحتية، واقتناء وسائل النقل القديمة وتزايد عدد المركبات، بالإضافة للتأثير السلبي لوسائل النقل العام المستخدمة لسنوات عديدة من باصات وميكروباصات، كلُّ ذلك يزيد من نسب التلوث ، كذلك فإنّ عدم توزيع الخدمات التعليمية والنقاط الطبية والترفيهية بشكل متوازن على كافة الأقاليم وفق خطط مدروسة تؤدي إلى تآكل الإقليم ودماره، كما وإنَّ ارتفاع نسب الفقر يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية[4]، ويبين الجدول(8)آثار التنمية العشوائية البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

الآثار البيئية	الآثار الاجتماعية	الآثار الاقتصادية
تلوث الهواء والماء	التفاوت الاجتماعي	تراجع المحصول الزراعي
استهلاك الأراضي	الفقر، البطالة، الهجرة، الأمية	انخفاض الناتج الإجمالي المحلي للفرد
استنزاف الموارد الغير متجددة	هيكلية البيئة المبنية	-حجم الاستهلاك وإعادة الاستخدام
-كمية الطاقة والموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات	فقدان الآمان والسلامة والصحة العامة والجمالية.	-كميات الإنتاج المختلة
-هيكلية البيئة المبنية	نقص الخدمات العامة والخدميةوالإسكانية	الازدحام، غلاء الأسعار ،عدم استغلال المواد الأولية، التبعية
		حد من زيادة الصرف في التصنيع الغير مستدام ذوالاستخدام الضار على الكائنات الحية والبيئة

الجدول(7) آثار التنمية العشوائية
المصدر:(إعداد الباحثة) بالاعتماد على **[218.73]**

2 Yanarella, E.J. & Levine, R.S. Does sustainable development lead to sustainability?, (1992).
3- T. Trzyna (Ed) A Sustainable World: De.ning and Measuring Sustainable Development(Sacramento, CA, International Center for the Environment and Public Policy)1994.

4 - Winograd, M, Environmental indicators for Latin America and the Carribean: tools for sustainability, (1995).

لذلك فإنّ أي استراتيجية تنموية إقليمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار القوى التي تؤكد على أهمية التغييرالتنموي بهدف تعزيز النمو المتكامل عبر الشبكة الإقليمية، من مدن صغيرة ومتوسطة، وبالتالي موازنة ثنائية المناطق الريفية والحضرية، وخلق بيئات ذات جودة عالية، بتوفير المزيد من المدن الجاذبة للعيش، وخلق بيئات ذات جودة عالية، ودعم التنافس الإقليمي، وسهولة الوصول لكافة وظائف الإقليم، والقضاء على الفقر.

إنَّ كل ما تقدم يؤسس لاستراتيجية التنمية الإقليمية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء والتي تطرح عدداً من القضايا المعاصرة كما هو مبيَّن في الآتي:

2-3- القضايا المعاصرة لاستراتيجية تنمية الإقليم:

2-3-1- إقليم تنافسي قوي: تتناول الاستراتيجيات التي تشجع على خلق إقليم تنافسي قوي ملتزم بتقديم خدمات كافية لسكانه وبالشمولية الاجتماعية، وخلق فرص عمل و تعزيز النشاطات الاقتصادية مع حماية البيئة، وتفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة ضمن شبكة هرمية متوازنة ومتدرجة وتنمية المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية.

2-3-2- أدوات تخطيطية مناسبة: يقصد بها أدوات التخطيط الأربعة وتشمل الأدوات التحليلية لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، والأدوات المنهجية ويقصد بها المؤشرات، والأدوات التنظيمية من خلال المشاركة المجتمعية، وأخيراً الأدوات التنفيذية من خلال المخططات الهيكلية.
بحيث تتضمن هذه الأدوات معالجة متطلبات تنمية الإقليم مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد في الأقاليم، ومدى إمكانية جعل التنمية المستدامة لإقليم أكثر فعّالية إقليمياً ووطنياً.

2-3-3- التنمية الاقتصادية والشمولية الاجتماعية: تشمل إمكانية تطوير خصائص المجتمعات بهدف صون النمو المستقبلي، وإمكانية تحسين سوية المعيشة إضافة إلى تعزيز اللحمة الاجتماعية، ومدى إمكانية الإقليم في تعزيزه للازدهار الاقتصادي بما ينسجم مع الاستراتيجيات التنموية ومعايير البيئة.

2-3-4- شركاء عملية تنمية إقليم والإدارة الإقليمية التشاركية: تساهم في تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية المركزية والسلطات المحلية، وتحديد الشركاء في استراتيجية تنموية إقليمية بعيدة المدى، وتحديد دور القطاع الخاص في الإسهام في عملية التنمية، وتتناول مدى إمكانية إشراك المواطنين باستراتيجية تنمية الإقليم.

2-3-5- التخطيط الاقتصادي للبنية التحتية: يدرس إمكانية توجيه الاستراتيجيات والموارد المختلفة لتنمية الإقليم من أجل تحقيق النتائج بطريقة مجدية اقتصادياً، ومدى إمكانية تنظيم وتطوير الإقليم عمرانياً.

2-3-6- نوعية الحياة: تبحث في إمكانية توجيه الاستراتيجيات من أجل تحقيق مجتمع آمن، وبيئة صحية نظيفة للغابات والبحيرات والمياه والهواء والتربة، الأمن الاقتصادي والرفاه والراحة والطمأنينة لزائريه ولقاطنيه.

2-3-7- تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة: تتناول إمكانية استفادة الإقليم من مفهوم التنمية متعدد المراكزEPSON التي وضعها المرصد الأوروبي للتخطيط العمراني بشكل إقليمي بحيث يربط شبكات المدن ضمن الإقليم وفق المناطق.

2-3-8- القضاء على الفقر: تتضمن إمكانية حشد الاستراتيجيات من أجل تحسين الدخل، من خلال توليد أكبر فرص للعمل، وتخفيض معدل البطالة، وتحسين مستوى المعيشة.

في إطار ما تقدَّم، لابدَّ من استعراض منهجية إعداد استراتيجية تنمية الإقليم من خلال التخطيط الاستراتيجي للإجابة على تلك القضايا، بحيث تختص كل استراتيجية تنموية إقليمية للرد على تلك القضايا حسب خصوصية الإقليم ضمن الإطار الوطني .

2-4- التخطيط الاستراتيجي:

يعرف **التخطيط الاستراتيجي**: على أنّه عملية اتخاذ القرارات، ووضع أهداف واستراتيجيات وبرامج زمنية مستقبلية وتنفيذها ومتابعتها، ويعرف كذلك على أنَّه الأسلوب العلمي الذي تلجأ إليه الإدارة في رصد وتوظيف الموارد المتاحة، وإداراتها وصولاً إلى الأهداف المنشودة في عملية التنمية[5].

يوضح الشكل (4) مفهوم الارتقاء بعملية التنمية من خلال التخطيط الاستراتيجي، بحيث يتضح أنّ عملية التخطيط الاستراتيجي تتم وفق مرحلتي التحليل والتخطيط الاستراتيجي[6].

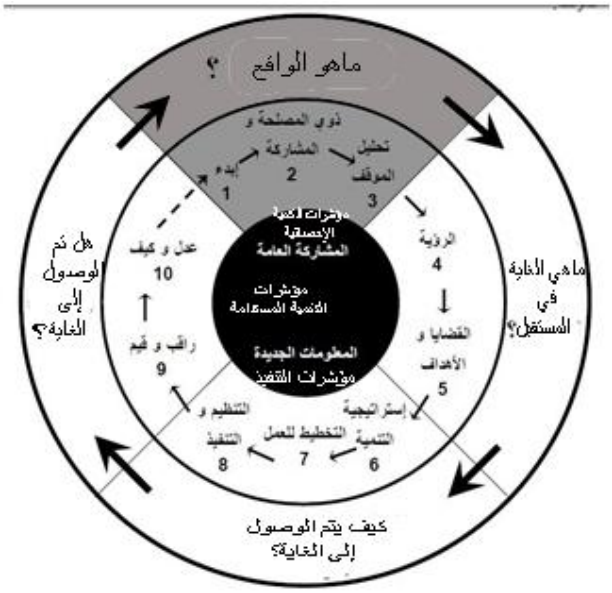

الشكل (4) الارتقاء بعملية التنمية من خلال التخطيط الاستراتيجي

المصدر: إعداد الباحثة بالاستفادة من الموقع الالكتروني http://www.unhabitat.org

يتبيَّن من الشكل السابق أنّ دورة مسار التخطيط الاستراتيجي تتألف من أربع وحدات تحليلية، حيث تتضمن مرحلة التحليل الاستراتيجي مرحلتين من المدخلات والمخرجات، وتتضمن مرحلة التخطيط الإقليمي وحدتين من التنفيذ والمتابعة بحيث يكون أصحاب المصلحة شركاء أساسيين، كما و تطرح كل وحدة مجموعة من الأسئلة :

- ✓ **مرحلة التحليل (الوحدة الأولى): ما هو الواقع أي (المدخلات)** ؟ وتشمل التجهيز لوضع الخطة، تحديدالأطراف ذات العلاقة والمشاركين، تحليل الوضع الراهن.
- ✓ **مرحلة التحليل (الوحدة الثانية)، ماهي الغاية أي (المخرجات)؟** وتشمل وضع الرؤية، تحديد القضايا والأهداف.
- ✓ **مرحلة التخطيط (الوحدة الأولى)، كيف يتم الوصول إلى الغاية؟** وتشمل البدائل الاستراتيجية، التخطيط للعمل، تطوير الاستراتيجية.

5سلسلة التطوير الاقتصادي على المستوى المحلي، "تعزيز التطوير الاقتصادي من خلال التخطيط الاستراتيجي"، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية2003 http://www.unhabitat.org

6 Eureopean Conference Of Ministers responsible for regional planning(CEMAT), "Guiding Principles For Sustainable Planing Development Of European Continent".

✓ **مرحلة التخطيط (الوحدة الثانية)، هل تمَّ الوصول إلى الغاية؟** وتشمل تقييم الاستراتيجية، المراقبة والتعديل.

في إطار ما تقدّم، سيتم شرح هذه المراحل في هذه الفقرات :

2-4-1- مرحلة التحليل الاستراتيجي: تهدف عملية التحليل الاستراتيجي إلى تحديد الأولويات التنموية لكل منطقة في الإقليم، والتي ستشكل القاعدة لصياغة رؤية الإقليم للاستراتيجيات التنموية في محافظة السويداء للمناطق الثلاث.

2-4-2- مراحل إنجاز عملية التحليل الاستراتيجي:

ترتكز عملية التحليل الاستراتيجي على المدخلات التالية:

- تحليل الوضع الراهن،
- البيانات والمؤشرات الكمية الإحصائية،
- المشاركة المجتمعية(المجتمع الأهلي)،

2-4-2-1- المرحلة التحضيرية (تحليل الوضع الراهن):

إنّ الغرض الرئيس من تحليل الوضع الراهن هو تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية البيئية من خلال مؤشرات التنمية بمستوياتها السبعة البشرية والروحية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية، لتحديد اتجاه استدامة التنمية، وتحديد الوقائع والاتجاهات الإقليمية في مجال التنمية على المدى البعيد، بالإضافة لتحديد المشاكل الرئيسية في التنمية وأسبابها الجذرية في الإقليم حسب المناطق والنواحي[7].

وينطوي تحليل الوضع الراهن على جمع المعلومات وإنشاء قاعدة بيانات، ومن ثم تحليلها لتحديد الوقائع الإقليمية الرئيسة واتجاهاتها وتحديد أسبابها الجذرية، ويعد ذلك خطوة حاسمة في مجال عملية التخطيط الاستراتيجي الذي يحدد ويشخص التنمية الإقليمية.

ويجب أن تلبي النتائج التي يتم التوصل إليها في هذا الإطار احتياجات عملية تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تتبع عملية تحليل الوضع الراهن .

يمكن تعريف مفهوم حالة الوضع الراهن لإقليم بأنَّه أداة تخطيط شاملة تستعمل لفهم الظروف والتوجهات الحالية في الإقليم وتحليل القطاعات التنموية للإقليم، بغية تحديد القضايا والمشاكل وقياس السياسات الإقليمية والإنجازات في الإقليم، بهدف توجيه الأهداف والاستراتيجيات التنموية المستقبلية الخاصة بالإقليم.

كما يمكن تعريفه :على أنّه أحد مدخلات استراتيجية الإقليم، وهو عنصر رئيسي في عملية تنفيذ ناجحة لاستراتيجية الإقليم بمشاركة أصحاب المصالح حيث يوفر التقرير المعلومات والمقاييس المهمة في تحقيق ذلك[8].

- تأتي أهمية تحليل الوضع الراهن كونه:
- يتم إنجازه من خلال مبادرات مناطقية وإقليمية، مما يمكّن الحكومات من تطوير وتحسين فعالية الإدارة والسياسة الإقليمية.
- يوفرالحصول على مقاييس تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في الإقليم.
- يعد أداة توافقية لعنونة قضايا الإقليم التنموية والإدارية والمؤسساتية.
- يمكن تحديث ومراقبة الوضع الراهن لإقليم من خلال طواقم الحكومة لأغراض مستقبلية بإشراف جهاز تخطيطي إقليمي.
- تمكّن العاملين في الجهاز الحكومي من فهم تكامل أطر السياسات التنموية على المستوى المحلي والقومي والإقليمي.

وأهم النتائج المتوقعة التي يقدمها تحليل الوضع الراهن هي:

- خلق قاعدة بيانات حول اتجاهات التنمية ووضعها الراهن.

7 Cities Alliance، The City Development Strategy Process، Cities Alliance, Publications، Washington D.C.، 2002

8 Campbell، T.، City Development Strategies: **New Tools for Cities in the 21st Century، Urban Partnership**، World Bank، Washington D.C.،March 2000.

- إجراء تقييم كمي ونوعي لاتجاهات التنمية ومحدداتها المحلية والإقليمية
- تحديد مشاكل التنمية الرئيسة وأسبابها.
- تحديد العوامل المعيقة لاستدامة التنمية الإقليمية وكذلك العوامل التي تساعد على هذه الاستدامة التي يجب تعزيزها.

يشمل تقرير الوضع الراهن معلومات عامة عن الإقليم و تحليلاً لقطاعاته التنموية حسب المؤشرات الكمية الإحصائية، والتي يمكن من خلالها تزويد أصحاب المصالح، ومن يعمل في استراتيجية تنمية الإقليم بنظرة عامة عن الإقليم ووضعها ضمن البعد الإقليمي والوطني، تتضمن هذه المعلومات العامة عدة أمور كالوضع الديموغرافي والاقتصادي والبنية التحتية والخدمات وكذلك الوضع الجغرافي والطبوغرافي وتاريخ الإقليم وهيكلية الشبكة الإقليمية، إضافة لذلك يتضمن التقرير ملخص عن وضع السلطة المحلية (البلدية) في المدن والبلدان والقرى من الناحية الإدارية والمالية والعلاقة مع الحكومة المركزية وطبيعة الخدمات التي تقدمها[9].

2-4-2-2- **البيانات والمؤشرات:**

يعد تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة هدفاً استراتيجياً بعيد الأمد، لذلك فإنّ التحدِّي الرئيس هو في تحديد ما يتم إحرازه من تقدم نحو تحقيق هذه الأهدف، إنَّ فهم ومعرفة مدى التقدم الذي أنجز يؤكِّد الحاجة إلى مؤشرات قابلة للقياس في عملية التقييم والمتابعة، حيث أظهرت الدراسة أنّ المؤشرات الكمية الإحصائية وحدها غير كافية لقياس مدى التقدم، فبينما تقوم هذه المؤشرات بدراسة على المشكلات لتحديد القضايا والأهداف، لا بدَّ من استخدام مؤشرات نوعية مثل مؤشرات التنمية المستدامة لقياس مدى التقدم المحرز أثناء تنفيذ الخطط الاستراتيجية إقليمياً.

في الواقع، لقد تمَّ دمج قضايا الاستدامة في مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة ووضع المؤشرات الخاصة باستراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة في العديد من المبادرات الدولية، كما تمّ تناول موضوع المؤشرات التنموية في الخطط الخمسية الوطنية الأخيرة، وعلى الرغم من تباين المؤشرات التنموية في سورية وفي محافظة السويداء إحصائياً، لم تأخذ بعين الاعتبار دلالة تلك المؤشرات وما من مساع محلية ووطنية لتحسين نسب تلك المؤشرات التنموية البشرية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية في المحافظة.

إنَّ توحيد وتحديد مؤشرات التنمية المستدامة سيتيح لصانعي القرار والمخططين إمكانية تحليل الاتجاهات التنموية إضافة إلى التقييم وتحديد الخيارات المدروسة التي ستدعم بشكل متزامن معايير التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، من حيث نوعية الحياة، والإدارة البيئية والإقليمية، وتعزيز كفاءة وقدرة الإقليم، والقدرة المالية، بحيث ستكون هذه المؤشرات سهلة الفهم وشاملة وقابلة للقياس، تعكس بنطاقها معايير التنمية المستدامة التي تعكس أبعاد التنمية الإقليمية المستدامة، بما يتماشى مع تحقيق الأهداف الإنمائية الاستراتيجية، وبناءً على ذلك يُعرَف المؤشرعلى أنَّه مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار، كما ويوفرالمؤشر معلومة **كمية أو نوعية** تساعد في تحديد أولويات التنمية بكافة أشكالها حضرية، ريفية، زراعية، إقليمية، وهو أساس لوضع السياسات وإعداد خطط لتحقيق أهداف تحسين جودة حياة مواطني المدينة.

إنّ مؤشرات التنمية تخدم العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، وهى تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بمدينته أو إقليمه، فهي تعمل بمثابة المرشد له في تحديد الأهداف والأولويات لخطط التنمية، كما أنّها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أية خطة أو إستراتيجية تنمية، كما يمكن بواسطتها عمل مقارنة بين التجمعات العمرانية عرضياً(عبر أماكن مختلفة) أو طولياً (عبر فترات زمنية مختلفة)، وهي أيضاً ترفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية المستدامة في مدينته أو إقليمه، وتمثل المؤشرات الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإنَّ مصداقيتها وثباتها يمثلان أمراً حيوياً عند اختيارها كأدوات تخطيطية. ولكي تكون

9Webster,D.and Muller,L.City Development strategy Guidelines: Driving Urban Performance ,cities alliance,Washington D.C,2006.

المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشداً فعّالاً في عملية **التغيير في أولويات المجتمع، والتغيير في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات، والتغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات**[10].

وتتنوع المؤشرات فمنها المؤشرات الكمية ومنها النوعية، وتعمل الأولى على تقديم تقييماً للوضع الراهن متضمنة تقييماً شاملاً للبيانات الإحصائية بما فيها المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والمؤسسية.

أمَّا المؤشرات النوعية فإنّها تقدم أفضل الممارسات لاختيار المؤشرات من أجل قياس أداء استراتيجية تنمية إقليم تأخذ بالاعتبار المعايير النوعية التالية[11]:

- **الشمولية:** يجب أن تكون مجموعة المؤشرات مستدامة وقابلة للقياس، أي أن تكون ذات نفع وفائدة لصانعي القرار.
- **سهلة الفهم:** أي أنّ المؤشر يمكن تعريفه وقياسه على نحو غير غامض، ولا مبهم ودون استخدام مفرط للجهد والوقت والتكلفة.
- **مكتملة**: ينبغي أن تكون مجموعة المؤشرات كافية لتوضيح الدرجة التي يمكن الهدف الكلي من الاستدامة أن يدرك نحوها، وينبغي أن تستدرك هذه المؤشرات في السياق المحلي والإقليمي والوطني وحتى العالمي، وأن تستوفي وتصون الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- **فعّالة:** ينبغي على مجموعة المؤشرات أن تستخدم على نحو له معناه ومغزاه في التحليل، مما يستلزم أن تؤمن المؤشرات تغطية كاملة ومتوازنة للمجال التنموي (المؤسسي، الاجنماعي، الاقتصادي، البيئي، الهيكلي)، ويستلزم أن ترتبط بالقرارات السياسية حيث يمكن تفسيرها وشرحها، وترتبط بالمجالات التنموية لقرارات السياسة.
- **تفككية أو انحلالية:**أي أن القرارات يمكن تقسيمها إلى أجزاء مشتملة على عدد أقل من المؤشرات.

2-4-2-3- مفهوم المشاركة المجتمعية وأهدافها:

يشير مفهوم المشاركة المجتمعية إلى إشراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديموقراطية[12].

وبذلك يمكن أن تعمل المشاركة المجتمعية على تحقيق عدة أهداف رئيسة هي:

_تعزيز دور التأثير الشعبي على سياسة صنع القرارات خصوصاً فيما يتعلق منها بإحلال ورصد الموارد.

_خلق فرص اجتماعية واقتصادية جديدة، تتمثل في عمالة منتجة ودخول جديدة .

_توفير السبل الضرورية لتمكين المجموعات الفقيرة من السكان للوصول إلى الموارد ومصادر الدخل، والحصول على فرص عمل وخدمات جيدة كذلك.

2-4-2-3-1- الأطراف المعنية والشركاء في عملية التنمية

إنَّ الشركاء الأساسيين لأيِّ استراتيجية تنموية إقليمية هي المحافظات والمدن والمؤسسات المعنية بجميع القطاعات وفقاً للنهج التكاملي والتشاركي، بحيث يمكن بناء فرصة شراكة استراتيجية بين المحافظات والمناطق والمدن نفسها القائمة على مبدأ المشاريع التنموية، وبالتالي التغلب على الأبعاد المكانية التي ترافق المفاهيم النظرية، بحيث يجب اعتماد مبدأ من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة .

وعملياً لا تكون التنمية المستدامة للإقليم ناجحة إلاّ بتعاون كامل الأطراف ذات العلاقة بالمشكلة أو المكان المعني بذلك فإنَّ أي عملية بناء استراتيجية يجب أن تضم المؤسسات الأكاديمية والمجتمع العلمي والمنظمات الحكومية والأهلية والخيرية، والغرف والاتحادات، ويجب أن تتطلع هذه الاستراتيجية الواعدة ضمن إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية لوضع معيار للعمل المشترك بين القطاع الخاص والقطاع المشترك.

---

10 Natioal research council,policy division board on sustainable development, our common journey:A transition toword sustaiablility(Wahington,DG:National Academy press,1999).

11 United Nation Commission on Sustainable Development "Indicators of-Sustainable Development Framework and Methodologies",1999, P.300-303

12 Conditions for Sustainable City Development and Implications to Syria's Urban Policy Tsuyoshi Hashimoto, Ph.D.JICA Team Leader(CEO of RECS International Inc,2005.

كما وإنّ تنمية الإقليم ليست مهمة الحكومة المركزية أو المحافظات أو البلديات وحدها بل هي شأن يعني جميع المواطنين.

- فعلى صعيد الدراسة، تمّ اللقاء بالأشخاص الإداريين في المحافظة (المحافظ، مدير مركز دعم القرار المحلي)، والمديريات (مديرمديرية التخطيط ، مدير الإحصاء، مدير الشؤون الإجتماعية والصحة ، مدير السياحة والآثار، والنقابات المهنية والموظفين والمهندسين الإختصاصيين).

و يتم في هذه المرحلة تحديد جميع الأطراف ذات العلاقة بعملية التنمية، وتحديد درجة ارتباطهم بالقضايا الرئيسة مثل (الفقر)، وتحديد موقعهم الرسمي مثل (السلطة الحكومية)، ومدى تحكمهم بالموارد ذات الصلة (الخبرات، الأموال)، وإذا ماكان هناك مشاركة للفئات الأقل نشاطاً أو مشاركة للفئات الهشة مثل (مجموعات النساء)،

وتحديد إمكانية إيصال الأفكار للمناطق المحلية وتحديد ردود الأفعال، ومدى مصداقية الأشخاص وجديتهم في العمل.

وعلى هذا فإنّ تشكيل: مجموعة الأطراف ذات العلاقة تقوم بعملية التحليل الأولي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للإقليم وقطاعاته ومشاكله وتحديد قضاياه، في حين يقوم أصحاب القرار بصناعة القرار في الإقليم أو المحافظة.

إذ ينبغي أن تكون مجموعة الأطراف ذات العلاقة واسعة ومتنوعة، وتشمل صانعي القرار في المحافظة (مثل المحافظ)، والمجموعات القطاعية وتمثل مجموعات مجتمعة في وحدات الحكم المحلي من المحافظة من وزارات وطنية، ومديريات الوزارات المحلية في المحافظة، ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي، والقطاع الخاص، و الأشخاص ذوي النفوذ في المحافظة، وخبراء من قطاعات التنمية الرئيسية، بالإضافة للأفراد والأشخاص ذات الصلة بعملية التنمية في المنطقة، مما يساعد على توليد الوعي بالمجتمعات المحلية، مما يؤكد أنّ مجموعة واسعة من القضايا قد أخذت بعين الاعتبار، وإتاحة المجال لاستراتيجية تنموية إقليمية واسعة النطاق وهذا ما يسمى بالتخطيط التنموي بالمشاركة.

مما سبق يمكن استخلاص **المجموعات القطاعية** لاستراتيجية تنمية الإقليم وتشمل القطاعات التالية:التعليم، والصحة، والرفاه الاجتماعي، وشؤون الشباب، والإسكان والبنية التحتية، والتخطيط العمراني، والاقتصاد ويشمل الزراعة والصناعة والتجارة ، والسياحة والآثار، والماء والبيئة.

2-5- المرحلة الثانية:ما هي الغاية؟ مرحلة صياغة الرؤية والاستراتيجيات:

تعكس الرؤية الفهم الاستراتيجي المشترك لهدف التنمية في المجتمعات، وحتى يتحقق النجاح للرؤية يجب أن تعبر عن الرؤية الجماعية، بحيث تأتي صياغة الرؤية في هذه المرحلة بعد مرحلة التحليل الاستراتيجي التي من خلالها تحدد الأولويات التنموية في الإقليم اعتماداًعلى تحليل القطاعات التنموية بناءً على البيانات والمؤشرات الكمية وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والإمكانيات والتحديات لكل قطاع، وتعمل على بناء قاعدة العمل المشترك مع أصحاب المصالح والمنافع المشتركة إذ يرتبط تحليل المشاركين ارتباطاً وثيقاًبتحليل المشكلة كجزء من عملية تحليل الوضع الراهن[13].

ومن أجل صياغة علميَّة للرؤية لابدّ من التعرف على خصائص الرؤية وكذلك المكونات التي يجب أن تتضمنها أي رؤية، وبحسب الإطار العام للرؤية فهي تتضمن الخصائص الآتية:

- مرتبطة بمدة زمنية، متوسطة المدى خمس إلى عشرسنوات.
- واقعية وقادرة على التحدي والتحقيق.
- تعكس أولويات جميع الجهات ذات الصلة.
- تسعى لخلق بيئة تنافسية للمحافظة بحيث تكون قادرة على منافسة باقي البلدان.
- سهلة الفهم للجميع لكي يشعروا بالانتماء إليها.

- تُعنى بأدوار كل المجتمع الأهلي والحكومي وليس فقط أصحاب القرار.
- ذات علاقة بالأهداف الإقليمية والوطنية .

13 Webster، D. and Muller، L. Urban Competitiveness Assessment inDeveloping Country Urban Regions: the Road forward، a Paperpresented for Urban Group، INFUD، the World Bank، Washington D.C.، July 2000-

- تحافظ على الموارد البيئية والبشرية والسياحية والزراعية ومعتقدات وعادات الإقليم وتعرف بها إقليميا دون استنزاف.

وبناءً على ذلك يمكن تحديد مكونات وأبعاد الرؤية وفق المحاور التالية:

- التنمية الاقتصادية،
- العدالة الاجتماعية،
- الاستدامة والإدارة البيئية،
- المجتمع والإدارة الجيدة.

إنّ نجاح الرؤية تكمّن في قدرتها على الترجمة وتحويلها إلى استراتيجيات قابلة للتحقيق.

2-5-1- صياغة الاستراتيجيات:

من خلال تحليل المشاركة، وتحليل المشكلات ومن خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وتوصيف الأهداف الفعَّالة، يتم صياغة الاستراتيجيات بحيث يتم طرح مجموعة من الأسئلة:

- هل يجب التعامل مع كل المشكلات والأهداف التي تمَّ توصيفها أو يجب اختيار بعضها؟
- ماهي التوقعات الإيجابية التي يمكن البناء عليها من تحليل (swot)؟
- ما هي حزمة المدخلات التي تعمل أكثر على تحقيق النتائج وضمان استمرارية التأثير؟
- كيف يمكن تطوير القدرة المؤسساتية للمؤسسات المحلية؟
- -ماهي أفضل الاختيارات من الناحية الاقتصادية (التكلفة/العائد)؟
- ما هي الاستراتيجية الأكثر إيجابية في تأثيرها من حيث معالجة احتياجات الطبقة الفقيرة والفئات الأخرى الأكثر احتجاجا؟
- كيف يمكن خفض أو تجنب مردود التأثير السلبي على البيئة؟

2-5-2-مفهوم الاستراتيجية وخصائصها:

تعرَّف الاستراتيجية على أنَّها خطة عمل تنموية عادلة في الإقليم تسعى لتحسين حياة الإقليم والمواطنين بكل أبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية ، يتم تطويرها واستدامتها من خلال مشاركة المواطنين والأطراف المعنية.

كما وتعرف ***الاستراتيجية*** على أنّها وضع خطط عمل الأهداف المحددة ومرجوة خلال فترة زمنية محددة، بحيث تشتمل على مجموعة برامج وسياسات وممارسات وخطط لتحقيق أهداف محددة والنتائج لتحقيق رؤية الإقليم.

ومن خصائص الاستراتيجيات أن تكون:

- ✓ مرتبطة بعناصر الرؤية،
- ✓ قابلة لتنفيذ،
- ✓ واقعية وغير مكلفة،
- ✓ تأتي كاستجابة للتغلب على نقاط ضعف الإقليم وتحدياته،
- ✓ قائمة على أساس التحليل الاستراتيجي للإقليم،
- ✓ ترتبط بأسباب اختيارها ونتائجها المضمونة،
- ✓ كاستنتاج بناء على المؤشرات التنموية.

2-5-3- المعايير الأساسية لاختيار استراتيجية:

إنَّ المعايير الأساسية لاختيار الاستراتيجية يمكن أن تشمل مجموعة من الأهداف الهامة مثل مكافحة الفقر أو التكامل الاقتصادي، العائد إلى المجموعات المستهدفة والتي تشمل الكبار والصغار والرجل والمرأة والقادرين والغير قادرين، التكامل مع المشروعات أو البرامج الجارية أو المخطط لها، وتقدير رأس المال

وعمليات الإنفاق، والقدرة المحلية على توفير المصروفات الجارية، التكلفة/العائد المالي والاقتصادي، الملاءمة الفنية، التأثير على البيئة، فاستخدام المعايير السابقة يساعد على تقدير ما الذي يمكن تضمينه لمجال الاستراتيجية والذي لا يجب تضمينه.

2-5-4- مخرجات التحليل الإستراتيجي:

تتمثل مخرجات التخطيط الاستراتيجي في ثلاثة أنواع رئيسية[14]:

2-5-4-1- الخطة من حيث المدد الزمنية:

- **الخطة الاستراتيجية طويلة الأجل**: وهي خطة إنمائية تمتاز بأنّها طويلة الأجل، تشتمل على فلسفة التنظيم بما في ذلك الأهداف المنشودة، والبرامج الزمنية لتحقيقها ، ويتم إعدادها ورسمها في مستويات إدارية.
- **الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل**: وتتميز هذه الخطط بأنَّها تعالج أوجه النشاطات الرئيسة في التنظيم كالإنتاج والتسويق، والتطوير، ويتم إعدادها في مستوى الإدارة الوسطية ولفترات زمنية متوسطة الأجل تتراوح بين 3-7 سنوات.
- **الخطة قصيرة الأجل**: تمتاز هذه الخطة بأنَّها تعالج أوجه النشاط الرئيسي، بالتفاصيل الكثيرة وبالتالي فهي تكون بمثابة وسيلة الإرشاد لجميع نشاطات المدى القصير.

2-5-4-2-الخطة من حيث البعد المكاني:

وهي خطة تتعامل مع البلد ككل (الخطة الوطنية) وتتعامل مع متغيرات البلد الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ككل وتركز ضمن أهدافها على تحقيق نمو عال من الاستهلاك والاستثماروالدخل بكافة قطاعاته.
كما يمكن أن تكون خطة تتعامل مع مكان معين من البلد (خطة إقليمية): تدرس قطاعات مختلفة لأماكن مختلفة نسميها بالأقاليم يجعل منها أقطاب نمو، وقد يكون التعامل في ذلك مع الخطة الجزئية، وربما تشمل كافة قطاعات الاقتصاد(خطة شمولية)وقد تنسجم مع الخطة القومية ويكون هدفها تطوير التجمعات السكانية وإعادة استخدام الأراضي أو أن يصب في أهداف الخطة الوطنية عندما يكون هدف الخطة الإقليمية تنمية إقليم معين وهذه الخطة المتبعة في البحث .
وقد تكون خطة على مستوى المدينة (خطة حضرية أو ريفية) وهي خطط محلية، وهي إمّا خطة حضرية تتعامل مع حاجيات المدينة وتتعامل مع مشكلاتها بشكل مفصل، وبهذا تلتقي مع خطة الإقليم أو الخطة الوطنية، وقد تكون خطط محلية للريف (التحضير – تحديد استعمالات الأراضي الزراعية – التنمية الريفية)
هذه المرحلة تنتهي باختيار الاستراتيجية وتقييم البدائل ، لتبدأ المرحلة الثانية.

2-6- المرحلة الثانية :التخطيط الإقليمي كأداة لتحقيق استراتيجيات التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة:

يمثل المرحلة الثانية في التخطيط الاستراتيجي، لذا فإنّ نواتج التحليل تترجم إلى خطة عملية جاهزة للتنفيذ بحيث يتضمن الإطار العام للإستراتيجية الرؤية، والمهمة، والأهداف إضافة إلى المخطط الهيكلي[15].
ونتيجة الاختلافات في مهام وخواص التخطيط الإقليمي بسبب الاختلافات المكانية والزمانية والمؤشرات بين مكان وآخر وبهدف تحقيق الأهداف المرجوة ظهرت مدارس متعددة لتعريف التخطيط الإقليمي[16]:
ويرى جون كلارسون أنَّ الاختلافات الحضارية والسياسية القائمة بين شتى مناطق العالم تستدعي اللجوء إلى التخطيط الإقليمي بهدف تقليص الفجوة بين هذه الإختلافات كون التخطيط الإقليمي هواستجابة للمتطلبات الإقليمية.

14خميس، موسى يوسف،مدخل إلى التخطيط،الطبعة الولى،دار الشروق،عمان 1999
15غنيم محمد، عثمان،نظريات وأساليب في التخطيط الإقليمي،جامعة طيبة، المدينة المنورة، 2001.
16أبو رمان العاني، ممدوح عبد الله ومحمد جاسم: نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي، الطبعة الأولى، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2005

أمَّا الباجث كوزوزلا البولندي فيجد أنَّ التخطيط الإقليمي يهدف إلى تحقيق التشابه والتناسق المكاني من خلال القرارات التي تحدد مواقع النشاطات المختلفة، ويرى أنَّ التخطيط الإقليمي أداة السياسة التخطيطية لتحقيق التنمية الإقليمية .

ويشاطر فريدمان كيبل في تعريفه لمفهوم التخطيط الإقليمي ويجد فيه أداة تضمن اختيار مجتمعات معينة لتطوير استعمالات الأراضي في المناطق غير الحضرية وتنظيم شبكة نقل ملائمة بدل من اختيار موضع محدد لاستعمال معين .

استناداً لما تقدم، يمكن تعريف التخطيط الإقليمي على أنَّه تطبيق مضمون التخطيط في إقليم معين بشرط وضوح المسائل المراد التخطيط لها، ، لذلك فإنَّ تحديد هوية الإقليم مساحةً والذي تتوفر فيه مؤهلات طبيعية وبشرية معينة تجعل منه إقليماً صالحاً للتخطيط مع وجود ذلك الحجم من السكان الذي تحدده مراكز الاستقرار البشري.

مما سبق يتبيَّن أنَّ التخطيط الإقليمي هواستجابة لمتطلبات التنمية الإقليمية التي تحددها مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية من خلال استراتيجيات تخطيطية معينة بهدف التنمية الإقليمية الشاملة.

وفي هذا الإطار لابدَّ من تعريف **التنمية المكانية والمخطط الهيكلي،** حيث تهدف التنمية المكانية بالدرجة الأساسية إلى توزيع ثمار عملية التنمية بشكل متوازن وعادل وإلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين المحافظات والمدن من جهة، وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى من خلال الاستغلال والاستثمار الكفوء للإمكانات والمزايا النسبية المتوفرة في كل إقليم أو منطقة، وبذلك تسعى التنمية المكانية إلى تحقيق التوازن التنموي النسبي اقتصادياً على المستوى المكاني، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار هذه التنمية بين المناطق التنموية للمحافظة تحقيقاً لمبدأ التنمية المتكاملة للمكونات القطاعية لاستراتيجية تنمية إقليم (القطاع الاقتصادي، القطاع الخدمي، القطاع البيئي، القطاع الاجتماعي، القطاع التخطيطي) ضمن الإطار الوطني.

ويعرف المخطط الهيكلي بأنَّه الصورة الملموسة لأبعادالتنمية، حيث يحدد المخطط الأهداف العامة لتنمية الإقليم، كما يشمل المخطط برنامجاً مرحلياً للتنمية .

2-6-1- أهداف التخطيط الإقليمي:

ضمن هذا الإطار يهدف التخطيط الإقليمي إلى:

- تحقيق أفضل حالة ممكنة لاستعمال إمكانيات الإقليم .
- تحقيق أفضل شبكة خدمات عامة للإقليم ترقى إلى الكفاية التامة وفق إمكانيات الإقليم المتاحة التي تهدف إلى تحقيق التعامل بين الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية .
- توفير شبكة خدمات ارتكازية للإقليم مفيدة اقتصادياً، وتؤدي دورها المغذي للأنشطة المختلفة من أجل أداء أفضل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- المحافظة على الموروث الإنتاجي والعمراني والتراثي وإعادة تأصيلهم وإحيائهم وفقاً للنظم والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية .
- تحقيق التنسيق التام والموازنة القطاعية بين النشاطات في الإقليم .
- تحقيق الخدمات الترفيهية والثقافية الاجتماعية والسياحية والإدارية وحركة التبادل التجاري بين الأقاليم وأجزاء الإقليم .
- تحقيق اللامركزية بين الأقاليم[17].

2-6-2- المرحلة الثالثة: كيف يتم الوصول إلى الغاية؟

يتم الوصول إلى الغاية من خلال الخطة الاستثمارية وهي عبارة عن مجموعة من المشاريع التنموية ذات الأولوية والتي ستؤدي في حال تطبيقها إلى تحقيق الرؤية المستقبلية للإقليم في المجالات التنموية التي سبق ذكرها سواء على الصعيد البيئي بتحقيق النزاهة الإيكولوجية والاحتضان المستدام، أو على الصعيد الاقتصادي من خلال الإنتاج والاستهلاك المستدام والقضاء على الفقر، والنقل المستدام، وبالتالي تنعكس على الصعيد الاجتماعي بتوظيف أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل وتكريس العلم من خلال الجامعات وإنماء مناطق

17عبد السلام، عادل، جغرافية سورية الإقليمية-كتب جامعية، جامعة دمشق 1976.

الاتصال والتنمية الإقليمية عبر الحدود، ومن الضروري أن تكون الخطة الاستثمارية استمرارية للاستراتيجيات المقترحة، وأن تكون مرتبطة بمدة زمنية، وأن لا تقتصر المشاركة الشعبية على صياغة الاستراتيجيات بل تستمر في تنفيذ الاستراتيجيات، وتترجمها إلى أعمال قابلة للتطبيق، بحيث تعكس المشاريع التنموية ذات الأولوية المنهج المتبع في إعداد الاستراتيجيات التنموية الإقليمية.

2-6-3- المرحلة الرابعة : هل تمّ الوصول إلى الغاية؟ التنفيذ والمراقبة:

تهدف هذه المرحلة إلى تنفيذ خطة العمل واستراتيجية تنمية الإقليم والخطة الاستثمارية، إنَّ عملية التنفيذ والمراقبة متلازمتان، فعملية المراقبة عملية مستمرة، تقوم بتزويد ذوي العلاقة بالمعلومات المهمة عن جهودهم خلال عملية التنفيذ، كما أنَّها ضمان لتحقيق المساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بالاستثمار الأنسب للمصادر المحدودة.

إنّ التخطيط الاستراتيجي عملية مستمرة، إذ تستمر عملية التقييم والمراقبة، مما يضطر صانعو القرار إلى التعديل في السياسات التنموية المختارة إذا ما أشارت المؤشرات النوعية أثناء قياس مدى التقدم المحرز إلى الاتجاه الضعيف من الاستدامة.

2-7- قضايا التخطيط المكاني في سورية:

2-7-1- غياب التخطيط المكاني فوق مستوى الخطة العمرانية:

ليس هنالك تخطيط مكاني في سوريا فوق مستوى المخططات التنظيمية وليس هناك تخطيط مكاني لا على المستوى الإقليمي ولا على المستوى الوطني، وعلى الرَّغم من الجهود الحالية لوضع الإطار القانوني للتخطيط المكاني على المستويين الإقليمي والوطني، ليس هناك إطار للتخطيط من أجل رسم العلاقة بين المدن الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، ومتطلبات التطوير المكاني في ضوء وظيفتها الإقليمية متمثلةً بإمكانيات الإقليم، ويمثل الشكل (5) مستويات التخطيط المكاني.

الشكل(5)مستويات التخطيط المكاني، **المصدر:[215.14]**

2-7-2- لماذا الحاجة الملحّة إلى التخطيط الإقليمي في سورية؟

- تحتاج سورية إلى شكل مناسب للتخطيط بين المستويين الوطني والمحلي، بهدف تحقيق التنسيق القطاعي، والتنوع الإقليمي، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وباعتبار المحافظات في سورية الخيار الأمثل كأفضل مستوى مؤسساتي ذو روابط مع التخطيط الوطني والإدراة البيئية، وبهدف تطوير أنموذج موحَّد للتخطيط الإقليمي الاستراتيجي يتسم بالفعالية والاستدامة فإنّ ذلك يتطلب[18].
- عمل سياسة الانفتاح مما يتطلب وضع رؤية مستقبلية لسورية من خلال تعزيز اللامركزية التي تستدعي تخطيط التنمية الإقليمية .
- الاستفادة من العلاقات الطيبة مع الجوار من خلال سياسة إقليمية جديدة بتكثيف العلاقات عبر الحدود.
- إنَّ تحول سوريا نحو سوق الاقتصاد يتطلب أدوات جديدة.
- كما وأنَّ التغيير الريفي الزراعي يتطلب إطاراً جديداً.
- حماية البيئة مقابل التنمية الاقتصادية بحاجة لحماية المناطق الحساسة والأراضي المحدودة لزراعة.

18 **MDGs, 2003/2005]** SPC and UNDP, *First and Second National Reports on the Millennium Development Goals in the Syrian Arab Republic*, 2003, 2005.

- التخفيف من حدة العمران والفقر إذ وصل التزايد الحضري إلى 50%ولكنه موزع بشكل غير متكافئ .

2-7-3- تحديد الأقاليم التخطيطية في سورية:

إنّ الهدف الأساسي من تحديد الأقاليم التخطيطية في سورية هو فهم العلاقات الوظيفية التنموية المتكاملة بينها بهدف تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وبالتالي تشخيص كل إقليم على اعتبار أنَّه غير منفصل عن الأقاليم الأخرى ودراسة الحالة التنموية للأقاليم المحتواة ضمن الإقليم الأم وفق إطار سياسات تنموية متكاملة مع الأقاليم التنموية الأخرى مما يخلق نقاط تقاطع بينها يتم دراستها من خلال محاور التنمية والاستراتيجيات التنموية المتكاملة من أجل تحقيق أعلى مستوى من الأداء التنموي.

يتم تحديد الأقاليم التخطيطية السورية بما يحقق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتحقيق السياسات التنموية المتكاملة ويجب أن ينطلق تحديد الأقاليم التخطيطية في الدولة من تحليل معدل النمو الإقليمي ودرجة مساهمة كل قطاع فيه، ومعرفة مرحلة النمو التي يمر بها كل إقليم عل ضوء نمو قطاعاته المختلفة ومن ثم تصنيف الأقاليم إلى أقاليم متقدمة سياحية، وصناعية، وزراعية.

إنّ تقاطع الأقاليم التخطيطة (عمرانياً واقتصادياً وإدارياً وخدمياً وتجارياً وسياحياً وبيئياً..) سيسمح بتحديد السياسات التنموية المتكاملة من وإلى الأقاليم الأخرى سواء كانت سياسات تنموية زراعية أو سياحية أو اقتصادية أو تجارية أو صناعية ...)

وفي سورية ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين تمَّ اعتماد أقاليم تخطيطية أخرى بناء على مؤشرات مختلفة، حتى يمكن أن يكون الإقليم محافظة واحدة أو أكثر، وتمَّ تحديد الأقاليم التخطيطية وفق ستة أقاليم كما هو موضح في الخريطة(1)وهي[19]:

الإقليم الشرقي(الرقة ودير الزور والحسكة)،
الإقليم الساحلي(اللاذقية وطرطوس)،
الإقليم الأوسط (حمص وحماه)،
الإقليم الشمالي (حلب وإدلب)،
الإقليم الجنوبي(القنيطرة ودرعا والسويداء)،
إقليم دمشق الكبرى(دمشق وريف دمشق).

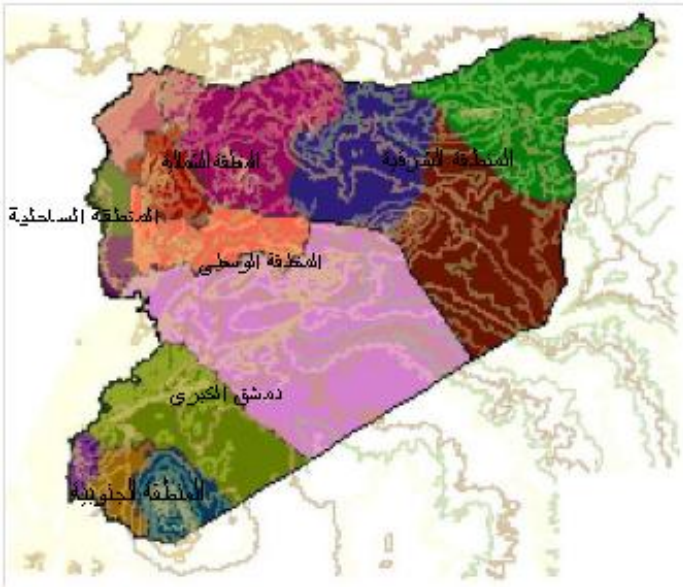

الخريطة (1) الأقاليم التخطيطية في سورية

المصدر: أطلس سورية

يقسم كل إقليم تخطيط إلى أقاليم تخطيطية فرعية وكل إقليم تخطيطي فرعي يقسم إلى مناطق تخطيطية بحيث تشتمل كل منطقة تخطيطية على الوحدات التخطيطية قوامها النواحي الإدارية وبحيث تتكون كل وحدة تخطيطية من عدة تجمعات عمرانية ترتبط بها بعلاقات وظيفية محددة.

19د. عبد السلام -عادل ، جغرافية سورية الإقليمية، كتب جامعية، جامعة دمشق 1976.

في إطار ما تقدّم، فإنّ اعتماد المجتمع السوري على الخطط الخمسية الوطنية واقتصارها على المخططات التنظيمية ضمن التخطيط العمراني وعدم اعتماده على التخطيط الإقليمي المتكامل والشامل لكافة القطاعات والمجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والإدارية الذي يقدم حلولاً علاجية وإسعافية لقضايا التنمية دون التركيز على القطاعات والمجالات التنموية بشكل متكامل ومتناغم، أبقى المستويات التخطيطية متجاورة مكانياً وأفقياً بشكل مفتوح، ولم يسمح بالتوضع الشاقولي الذي يفتح الخيارات بإجراء التقاطعات الشاقولية والأفقية لمنع حدوث التناقضات والازدواجية في المشاريع التنموية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، بحيث يمكن أن يتعدى هذا التخطيط البلد الواحد ليشمل عدة مدن وبلدان متجاورة مما يسمح بالتنمية الشاملة على المستويات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخدمية.

2-8- التوازن والتكامل الإقليمي نظرياً بين الدول عن طريق التنمية

تناولت العديد من النظريات التخطيط الإقليمي واستراتيجيات التنمية الإقليمية بما يتوافق مع إقليم محافظة السويداء ضمن إطار الخصوصية التاريخية والجغرافية والديموغرافية والإقتصادية والبيئية والطبيعية والإجتماعية، كونه إقليم فتي ونام وكونه مجتمع زراعي ويحقق ثنائية الإقليم الريفي الحضري.

2-8-1- نظريات واستراتيجيات التنمية الإقليمية:

إنَّ نظريات استراتيجية تنمية الإقليم متشعبة تبعاً لتنوع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالعموم، وضمن خصوصية حالة محافظة السويداء، فسيتم التطرق بشكل سريع لنظرية الأماكن المركزية التي تمَّ الاستفادة منها في النطاق العملي للمحافظة بتحديد نطاق تأثير النفوذ الإقليمي لنقاط النمو، ونظريات تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة لأنَّ استراتيجية التنمية الإقليمية تهدف إلى تحقيق التوازن الانتشاري بين مختلف نقاط الإقليم التنموية.

2-8-1-1- نظرية التركيبة السكانية الحضرية التراتبية في استراتيجية تنمية إقليم

يشير مفهوم الكثافة السكانية اللامركزية التي تعتمد على نظرية الأماكن المركزية لكريستالرإلى تركز السكان وأماكن العمل والبنية التحتية في مدن متفاوتة الحجم تتوزع بكثافة متساوية نسبياً في جميع أنحاء البلاد، والهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة هو توجيه ضغوط التنمية بعيداً عن المدن الرئيسية، نحو مناطق حضرية بديلة، يمكن أن يكون ذلك من خلال إنشاء منظومة تراتبية للمدن في الإقليم المعني، بحيث تقدم لسكانها مزيجاً شديد الجاذبية من الإمكانيات السكانية والتوظيفية والتعليمية والثقافية(أي فرص التنمية الشخصية).

كما اقترحت العديد من النظريات لتطوير المدن الصغيرة وتنمية نفوذها الإقليمي، بحيث تتزامن هذه الاستراتيجيات مع التطور الزمني لمفهوم التنمية المستدامة، ضمن هذا الإطار سيتم تقديم استراتيجيات مختلفة من أجل نمو المدن الصغيرة ومراجعة نقدية لها، بهدف تحديد أوجه القصور والثغرات في هذه الاستراتيجيات التي من شأنها أن تعزز فهم عملية نمو المدن الصغيرة وخاصة من وجهة نظر مجتمع الريف والحضر والشبكات الهيكلية الإقليمية فيما بينها[20].

2-8-2- استراتيجية Agropolitan[21]: وضعها فريدمان كمثال ملموس على التنمية الاقليمية و تمَّ تطويرها من قبل فريدمان ودوغلاس في عام1978[22] .

20EPSON Targeted Analysis Based on User Demand 2013/2/12 Metropolisation and Polycentric Development in CentralEurope(POLYCE)(2010-2012)

20 Agropolitan:

agr من agriculture وتعني(الزراعة)، وpolitan من metropolitan وتعني(قطب تنموي)، أي تفعيل دور المدن الصغيرة كقطب تنموي بالاعتماد على الذات.

22 Hausen N, op. cit., p. 315.R.A.Obudho & G.O.Aduwo, in Jonathan Baker (edt), 1990, pp 61-62, 1982.

2-8-1-2- الأساس النظري للاستراتيجية: تدعو الاستراتيجية إلى استخدام موارد المنطقة لصالح سكان الإقليم، فتعمل على تنمية الاقتصاد الزراعي والصناعي المتكاملين والمتنوعين الموجَّهين لاحتياجات المنطقة[23]، كما و تعمل على تحقيق اللامركزية في التخطيط وصنع القرار، وتعزز المشاركة الشعبية والعمل التعاوني على المستوى المحلي، أي إنَّ مبدأ الاستراتيجية هو "الاعتماد على الذات في المدن الصغيرة "بحيث يرفض تصور المنطقة بأنّها نظام مفتوح أي يرفض التبعية، كما يقدم نموذج Agropolitan الإطار المكاني للتنمية الريفية بما يؤدي التعجيل بالتنمية الموجَّهة لاحتياجات الإنسان مع توزيع أكثر إنصافاً للمنافع الاقتصادية، ومباشرة حركة السكان المحليين في عملية التنمية والنمو على أساس تفعيل سكان الريف، والزراعة والموارد المختلفة، هذه الاستراتيجية تتصور إنشاء المدن في الحقول عن طريق دمج بعض العناصر من العمران في المناطق الريفية الكثيفة[24].

ووفقاً لفريدمان : فإنّ أبعاد Agropolitan ، هي بلدة ما بين (10000 إلى 25000) نسمة في المجتمعات القروية داخل دائرة نصف قطرها ما بين 5 إلى 10 كيلومتر من أجل التنقل، بحيث يتراوح الحجم الكلي للسكان بين 50000إلى 150000نسمة[25].

وقد وجَّه البعض النقد لهذه النظرية، باعتبارها تقوم على مبدأ إغلاق الأراضي لمنع تسرب الثروة العامة خارج المنطقة.

2-8-3- استراتيجية النمو القائم من الأسفل إلى أعلى النهج:

حسب وجهة نظر ريتشاردسون أنّ استراتيجية من الأسفل إلى الأعلى سوف تكون من الاستراتيجيات الفعَّالة فقط عندما تكون المداخلات قوية من قبل الحكومة المركزية، وبالتالي فإنّ استراتيجيات التخطيط من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى ينظر إليهما كلاًّ مكملاً لبعضهما البعض هي أمر ضروري لتنفيذ التخطيط الإقليمي الفعَّال[26].

وقد وجَّه نقد لهذه النظرية، انتقد ريتشاردسون "نموذج Agropolitan وفق نهج مركز أسفل أعلى up-bottom) إذ يشير النهج إلى أنّ الاستثمارات التي بذلت لتشجيع المدن الكبرى و في المدن الحضرية وفق التسلسل الهرمي، ولا سيَّما ضمن الإطار الإقليمي يؤدي إلى تحسن واستقرار في المراكز السفلى لنظام التسلسل الهرمي أي في البلدات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي أن تستند استراتيجية نموذج Agropolitan على الأسفل فهي تؤكد بذلك على التنمية الزراعية باعتبارها عنصراً رئيساً في استراتيجية تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق، إنّ النماذج السابقة للاستراتيجيات تركِّز على الاستثمار في المدن الصغيرة والمتوسطة، وتركز على الجوانب الريفية، يعطي ريتشاردسون مزيداً من التركيز على التدابير المباشرة لتعزيز القاعدة الاقتصادية للمدن، ويقول:" **إنّ التنمية من الصناعات الصغيرة والقطاع الغير رسمي، والتصنيع الزراعي، وتحقيق اللامركزية ضمن عمل الحكومة، وعلى نطاق صغيرمن التصدير والتجارة والسياحة، وكذلك فإنّ للاستثمار في النقل الإقليمي البنيوي والاتصالات أولوية قصوى لتعزيز الروابط بين الريف والحضر، ولذلك ينبغي تعزيزها ".**

يتفق هاكنبرج ونايلز مع ريتشاردسون و يقولون أنّ: "أفضل وسيلة لتعزيز المدن الصغيرة الاستثمار فيها مباشرة، بغية وضع سياسات محددة لتحسين قاعدتها الاقتصادية "، ويقولون أيضاً "لقد تمَّ حفز التشتت المكاني والتحضر على نطاق صغير من قبل الاستثمارات في مجال الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والشاحنات والنقل ".

23 UNCRD, pp 71-83, 1981.

24 John Friedmann and Mike Douglass, Nagoya, Japan, 1976.^Stohr, p 6. 1986,

25 Misra R.P. Sundaram K.V. Prakash Rao V.L.S., p 213,1974,

26Hausen N, op. cit., p. 315.R.A.Obudho & G.O.Aduwo, in Jonathan Baker (edt), 1990, pp 61-62, 1982.

2-8-4- استراتيجية باراديم الاستثمارات العامة[27] : يؤكد نايلز على دور الاستثمار العام في نمو المدن الصغيرة، بوضع طريقته الخاصة من الاستثمار بما يطوِّر الإقليم " تسمى استراتيجية باراديم الإقليمية العامة للاستثمار لنمو المدن الصغيرة والمتوسطة[28] .

ويعتمد الأساس النظري لاستراتيجية هذا النموذج على تأثير الجمهور، إذ تقوم على أساس استثمارات رأس المال باعتبار (سكان المدينة الصغيرة) و تكون تلك الاستثمارات كبيرة ولكن تعتمد على:

- نوع الاستثمار،
- الخصائص الاقتصادية للمنطقة التي سيستثمر بها،

حيث يقسم هاوزن رأس المال العلوي العام(OC)إلى عنصرين هما:

- رأس المال الاجتماعي (SOC).
- رأس المال الاقتصادي (EOC).

وتعني EOC : رأس المال المستثمر في الأنشطة التي تدعم أنشطة الإنتاج مثل الاستثمار في بناء الطرق السريعة والنقل، ومشاريع نظام الطاقة، والموانئ البحرية والمشاريع المماثلة الأخرى.

أما مصطلح SQC: وهو يتألف من التعليم والتدريب والصحة، والمشاريع ذات الصلة، موجهة بشكل أساسي نحو تنمية الموارد البشرية[29] .

2-8-5- الاستثمارات في المنطقة المتخلفة: يؤكد Ranaanweitz دورقطاع الزراعة والصناعة في التنمية الحضرية، بما يؤدي إلى الترابط بين الريف والحضر، إذ يؤكد على العلاقات المتبادلة بين قطاعي الزراعة والصناعة.

ويعتمد الأساس النظري للاستراتيجيةعلى إنشاء نظام دعم عملية التنمية في المناطق الريفية، التي تؤدي دوراً نشطاً في عملية الانتقال من الزراعة الموجَّهة المنغلقة نحو الزراعة الموجَّهة باتجاه السوق، ويكون بمثابة مراكز لتنمية الصناعات، إذ تزيد الصناعات القائمة على الزراعة من الترابط بين الزراعة والصناعة، وفرص العمل للناس، ويوفر أيضاً سوق للمنتجات الزراعية القابلة للتلف، كما يستوعب القطاع الزراعي العمالة الفائضة، ويوفر الخدمات والسلع الحيوية للتنمية الزراعية.

وانتقدت هذه الاستراتيجية بشدة في بعض البلدان النامية حيث تمثل المدن أسواق لهذه المنتجات الزراعية، لأنّ هذه البلدات والمناطق الريفية لا تستطيع أن تقدم ما يكفي من المنتجات الزراعية لهذه المدن[30].

2-8-6- نموذج الدائرة من الريف إلى المدينة(Virtous): يصف Evans دور المدن الصغيرة في المناطق الريفية في تعزيزالتنمية الحضرية و يقول أنّ المدن الصغيرة تؤدي دوراً هاماً في دفع عجلة الإنتاج الزراعي، وتحسين مستوى دخل المناطق الريفية، وهذا بدوره يحفز الطلب على السلع والخدمات الغير زراعية، مما يخلق فرص عمل للعمالة الريفية الفائضة، ويزيد الطلب على المنتجات الريفية ومرة أخرى تعزز الإنتاجية الزراعية والدخل و يوحي للاستثمارات الأولية في المدن الصغيرة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة النائية لحفز التنمية في المنطقة بأسرها، أي أنّ هناك تعزيز كبير على دور مرافق البنية التحتية وغيرها من المدخلات الزراعية المتاحة في المدن الصغيرة في التنمية الزراعية، بما يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة من مصارف، ومحطة للسكك الحديدية، وعدد الكيلومترات على الطرق، وكهربة الريف، معرفة القراءة والكتابة في المناطق الريفية، وتوافر الأسمدة، ومرافق السوق وما إلى ذلك[31].

---

27 PARADISM:

تعني أنموذج بالاستفادة من رأس مال إنتاج القطاعات الاقتصاية في مشاريع تنموية أخرى.

28 Ranannweitz, "Rural-Urban relations in Developing Countries", in Rehovotconference, 1978, p 4.

29 Richardson, in O.P.Mathur op.cit. p 335,Hackenberg R A. 1980, pp.402-406.

30 Harris & Harris, 1984, p 831989, PP 91-93.

31 -Hugh.E.Evans, 1992, p 641. Also see Hugh E.Evans in Richard May Jr.,Edt., Amitabh Kundu & Monis Raza, 1982, p 73.

2-8-7- نظام التنمية متعدد المراكز Epson ونظام التنمية المكانية الإقليمية Esdp:

يسعى نظام التنمية متعدد المراكز إلى تنمية إقليمية متوازنة من خلال اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية، وإعادة تشكيل خارطة النمو الإقليمي للإقليم بشكل يحقق التماسك الاجتماعي والاقتصادي المكاني أكثر مما كان عليه بحيث يحقق فرص أفضل للمدن في المناطق الهامشية، كما ويخفض من الفوارق الإقليمية، بحيث يكوِّن شبكة حضرية تتألف من مدن صغيرة ومتوسطة متضامنة ومتكاملة بما فيها المساحات المفتوحة ما بين مراكز المدن والأرياف بما يعزز الشبكة الحضرية المتوازنة ويربط بينها بوسائل النقل المستدام، متخصصة بالوظائف ضمن هذه الشبكة مثل استخدام أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام في الريف تبعاً لخصوصيته، إنّ استراتيجية التنمية الوطنية المكانية تعمل على خلق وظائف مختلفة في منطقة محددوة، بالإضافة إلى تنمية المناطق الحدودية المشتركة وتعزيز الشراكة بين المناطق الحضرية والريفية، بحيث تحقق أهداف عامة مثل: تعزيز التنافسية الدولية، والحفاظ على مدن قوية ونابضة بالحياة وحيوية الريف، والحفاظ على تطوير مهم للقيم المكانية والوطنية[32].

إنّ هذا النمط متعدد المراكز من السياسات التنموية يعتمد التخصص الوظيفي للمدن وفق تدرج هرمي Kpolycentrism بدلاً من ظهور المدن الكبرى Metropolregionen .

وبناء عليه، سيتم استعراض تجربة كل من ايرلندا واستوكهولم وتنمية المنطقة الشرقية في سورية واستوكهولم وهامباري في تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال مفهوم Epson.

خلاصة الفصل الثاني من الجزء الأول:

أكدّ الفصل السابق في قسمه الأول على دور التخطيط الاستراتيجي بوصفه أداة لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لأهمية استمرار عملية المشاركة المجتمعية أثناء التخطيط الاستراتيجي و في مرحلة التنفيذ والتقييم والمتابعة، ودراسة منهجية إعداد استراتيجية تنمية إقليم بدءاًمن تحليل الوضع الراهن وثمَّ وتحديد الرؤية وتحليل القضايا والأهداف إلى اختيار الاستراتيجية وتنفيذ الخطة، كما واستعرض القسم الثاني أهم الاستراتيجيات التنموية الاقتصادية القطاعية(زراعياً، تجارياً،خدمياً) والمكانية التنموية ضمن الإطارالوطني في تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة، كما وحددت الأدوار الوظيفية للمدن والريف وفق تدرج هرمي معتمدةً التنمية الريفية والحضرية والإدارة البيئية.

وسيتم في الفصل الثالث دراسة وتحليل أهم التجارب العالمية والعربية والمحلية لاستخلاص النتائج التطبيقية لتلك النظريات والأسس التخطيطية .

32 Vienna:The Urban Development Plan (Stadtentwicklungsplan - STEP– with astrong focus an regional development:) 2005.
http://www.wien.gv.at/stadtentwicklung/strategien/step/step05/download/index.html

الفصل الثالث: التجارب المحلية والعربية والعالمية في تطبيق استراتيجيات التنمية الإقليمية:

أدرّكت معظم دول العالم أهمية الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية منذ عقد مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 الذي وضع الأجندات العالمية، وأخذت بعض تلك الدول تنهج نهجاً في التخطيط التنموي المستدام بغية تعزيز القدرة التنافسية ونوعية الحياة، والإدارة الإقليمية، لضمان استدامة الأجيال المستقبلية .

سيتناول هذا الجزء عدة تجارب وطنية وعربية وعالمية، منها تجربة المنطقة الشرقية في سوريةعلى مستوى إقليمي وطني، و تجربة استوكهولم ومنطقة هاماربي في استوكهولم وتجربة ايرلندا الشمالية على المستوى العالمي، وتجربة المدينة المنورة على المستوى العربي.

ويكمن الهدف من دراسة وتحليل تلك التجارب في بناء وتطوير استراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة في محافظة السويداء إذ تشابه بعض التحديات التنموية البيئية والاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان التحديات التنموية لمحافظة السويداء، كما واعتمدت استراتيجياتها على أهم النظريات في تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والاجتماعية والاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية والإمكانيات المتوفرة في المنطقة والحفاظ على البيئة الطبيعية وتحديد المناطق الملائمة لتنمية والأولويات التنموية ضمن الإطار الوطني.

3-1- تجربة المنطقة الشرقية في سورية:

تشكل المنطقة الشرقية أنموذجاً مختلف الأبعاد بين عظمة التاريخ القديم والظروف الإنمائية الحالية، فمن جهة هناك بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات)، كأقدم مجتمع منظَّم تنظيماً إدارياً وقانونياً، وبنفس الوقت فإنَّ المنطقة بحاجة للتطوير والإنماء، فهي منطقة غنية بالموارد المقترنة بظروف معيشية غير مواتية، مما يستدعي حلولاً علاجية للبدء بسياسات التخطيط الإقليمي، إذ اعتمدت خطة التنمية المكانية الإقليمية في المنطقة الشرقية التي قام بها فريق برنامج MAM لتحديث الإدارة البلدية في عام 2009 باعتماد التخطيط الاستراتيجي بالتركيز على القضايا والتحديات، وعلى التخطيط بالمشاركة، وورشات عمل مع جهات التنفيذ[1].

تشكل المنطقة الشرقية مثلثاً تبلغ قاعدته حوالي 320كم وارتفاعه 380كم وبالتالي يبلغ إجمالي المساحة 76010كم^2، يتكون الإقليم من ثلاث مناطق هي الحسكة، الرقة، دير الزور، كما هو موضح بالخريطة(2).

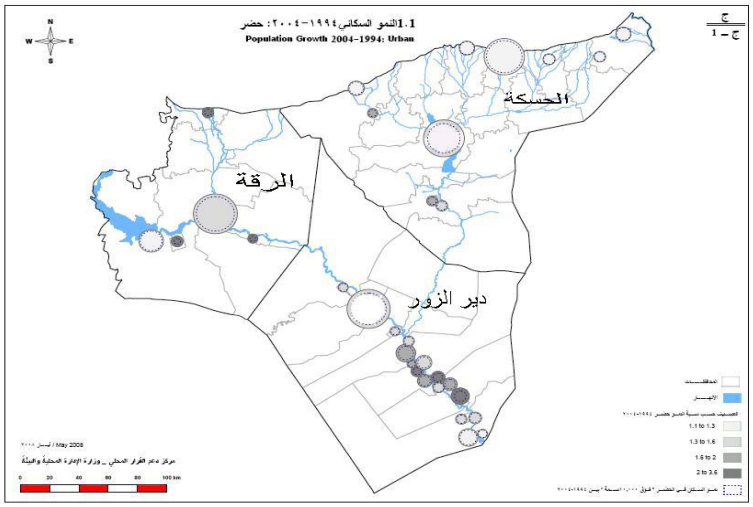

الخريطة(2) إقليم المنطقة الشرقية للمحافظات الثلاث(دير الزور، الرقة، الحسكة)
المصدر: مكتب مركز دعم القرار المحلي-وزارة الإدارة المحلية والبيئة

[1] **[MAM Progress Report, 2008]** The Regional Development Plan for the Eastern Region, Progress Report, January2008**,** illustrated MAM publication (Arabic and English).

ووفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن مركز دعم القرار المحلي التابع لوزارة الإدارة المحلية عام 2004، بلغ عدد السكان إقليم المنطقة الشرقية 3 مليون نسمة، بذلك تكون الكثافة السكانية حوالي 40نسمة/كم2، حيث أنَّ جزءاً كبيراً من دير الزور يتكون من أراضي بادية تكاد تكون غير مأهولة، وفي المساحة الصالحة للزراعة تكون الكثافة الوظيفية ما بين 70-90نسمة/كم2، في حين الكثافات الريفية الفعليَّة في حوض الفرات أعلى بكثير وقد تصل إلى 300-400 نسمة/كم2 كما هو موضح في الشكل السابق.

3-1-1- أهمية التخطيط الإقليمي في المنطقة الشرقية:

- تعد استراتيجية تنمية إقليم المنطقة الشرقية حاجةً ضروريَّةً، وذلك نتيجة تباين المؤشرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الثلاث، إذ ترتفع معدلات البطالة والفقرفيما بينها، مما يتطلب تحسين التكامل الإقليمي ما بين التجمعات الحضرية، إضافة إلى أهمية تنمية البادية التي تفصل الإقليم الشرقي عن الإقليم الغربي، بالإضافة لضرورة تنفيذ مشروع رائد على نطاق واسع يتسم بالإقناع من حيث الوضوح في توزيع الأدوار اللازمة لتنفيذ خطة الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الغير حكومية وإعطاء دور جديد للمحافظات الثلاث في المنطقة الشرقية والسعي في اختيار المشاريع ضمن إطار الأولوية الوطنية[2] .

3-1-2- القوى المحركة لعملية التنمية في المنطقة الشرقية:

المنطقة الشرقية مجموعة من القوى المحركة وفق الآتي[3]:

3-1-2-1- القوى الاقتصادية: تتمثل بتربية الحيوانات والصناعات ذات القيمة المضافة في هذا القطاع، وتشمل (إنتاج اللحوم والجلود والصوف)، وغيرها من صناعات المنطقة.

- تتطلب التنمية الزراعية كفاءة أكبر في استخدام موارد مائية عن طريق الري بالتنقيط، وكذلك تشجيع زراعة محاصيل بديلة مثل أشجار الزيتون .

-تنمية سلاسل قيمة مضافة :من خلال إضافة تحويل المنتجات الزراعية، والصناعات التحويلية كالغزل والنسيج.

-التنمية السياحية في المحافظات الثلاث، وتشجيع السياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة النهرية.

3-1-2-2- القوى البيئية: هناك حاجة لتحسين البيئية ولا سيّما فيما يتعلق بنهر الفرات الذي يتلقى الآن كل مياه الصرف الصحي الغير معالجة من المدن والتجمعات السكانية على طول مجرى نهر الفرات، وهذا يتطلب مخططاً توجيهياً لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي في عدة مواقع علماً أنّه المصدر المائي لمياه الشرب مما يشكل خطراً على السكان والجوانب الصحية.

3-1-2-3- القوى الاجتماعية:هناك حاجة لتحسين تنمية المهارات المناسبة حتى تتساوى المنطقة مع المتوسط الوطني وهذا يتطلب مدارس أفضل وكليات تقنية متخصصة، وتدريب مهني في المدارس الحكومية، بالإضافة لتخفيض نسب معدلات الهجرة وتحسين مستوى الدخل.

3-1-3- الأدوات المستخدمة لصياغة الرؤية والاستراتيجيات:

اعتمدت صياغة الرؤية والاستراتيجيات على تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات من خلال المؤشرات التنموية كأداة أولى في القطاعات التنموية وعلى مستوى الإقليم، وعلى التخطيط التنموي بالمشاركة من خلال ورش العمل كأداة ثانية.

3-1-3-1- المؤشرات الكميَّة الاستراتيجية المستخدمة في المنطقة الشرقية:

أظهرت مؤشرات التنمية الديموغرافية، إنّ حصة المنطقة الشرقية من السكان هي (حوالي17%) من إجمالي سكان سورية قد تزايدت على مدى السنوات العشر الماضية بمعدل أسرع من جميع المناطق الست، وقد يعزى ذلك إلى النمو الطبيعي أكثر من مكتسبات الهجرة . كما وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في البلد بأسره بصورةٍ يصعب فيها أن يكون مستداماً نظراً إلى معوقات الأراضي والموارد المائية، كما سيكون من

[2] الخطة الخمسية العاشرة، الفصل السادس، تنمية المنطقة الشرقية،دمشق2006 .

[3] برنامج تحديث الإدارة البلدية،(خطة التنمية المكانية الإقليمية للمنطقة الشرقية)، فريق Mam، وزارة الإدارة المحلية.

الصعب جداً في الواقع تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي الذي لا يتماشى مع النمو الديموغرافي، ويعكس انخفاض الكثافة السكانية.
كما أظهرت مؤشرات التنمية الاقتصادية بأنَّ المنطقة الشرقية تعتبر سلة سورية الغذائية، مع تمتعها بحصة كبيرة جداً في العديد من" المحاصيل الاستراتيجية"، القطن، القمح، العدس، الشعير، وقد ازدادت كافة هذه المحاصيل من مستويات منخفضة إلى أن احتلت صدارة القائمة الإقليمية، وكان ذلك نتيجة للسياسات الزراعية الوطنية التي عززت هذا الإكتفاء الذاتي في الغذاء وصادرات القطن، عن طريق مشاريع ري كبيرة جداً ومؤسسات قوية تابعة للدولة، وما زالت التنمية الصناعية في مرحلة مبكرة في المنطقة.
وتمَّ تحليل واقع التنمية في المنطقة الشرقية من خلال ورشات عمل استشارية، وفق منهجية التخطيط الاستراتيجي للمنطقة الشرقية سترتكز على قضايا وتحديات التنمية، وأظهرت نتائج ورش العمل والمؤشرات التنموية بناءً على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ما يلي [4]:
إنَّ الإقليم يحتاج للتنمية بطاقة هائلة والتزام حكومي مميز حيث أنّ: **فرص الإقليم** تكمن في كونه :
- مركز تجارة دولي،
- ذو أهمية سياحية كبيرة تتمثل بالمحميات الطبيعية والمناطق الطبيعية على أحواض الأنهار والتلال والمواقع الأثرية،
-إمكانية التصنيع في بعض الحالات على مستوى الإقليم .
وتكمن نقاط الضعف في:
-نقص الموارد المائية وزيادة التصحر وانخفاض الكثافات السكانية وانتشار البطالة على نطاق واسع والافتقار إلى مرافق التعليم العالي في معظم أنحاء المنطقة وتزايد تلوث نهر الفرات وعدم وجود البنية التحتية التقنية مثل محطات معالجة مياه الصرف[5].
أما **نقاط القوة** فهي :
- يحتل في المنطقة الشرقية كل من إنتاج القمح والغاز والنفط المركز الأول في سورية وكذلك المناطق المرورية وتبلغ نسبتها 60%،
- وجود بحيرة الأسد والمناطق المروية،
- تزايد فتح الحدود مع تركيا والعراق مما يتيح فرصاً جديدة،
- توافر اليد العاملة الرخيصة،
- شبكة النقل الإقليمية (السكك الحديدية والطرق)،
- إنتاج المواد الخام،
هذه المرحلة التشاركية أدت إلى صياغة بيان الرؤية وإلى تحديد أهم القضايا والتحديات بوصفها تقدم حلولاً استراتيجية.

3-1-4- بيان الرؤية المستقبلي للمنطقة الشرقية:

"المثلث الشرقي" منطقة بعيدة ذات احتياجات إنمائية وإمكانيات جديدة، مما يتطلب النهوض بالمنطقة الشرقية بأسرها كي تنهض قدماً وترقى بأهميتها التاريخية كأحد أهم المراكز الحضارية القديمة على نهر الفرات، ومن خلال قيادة التنمية باستثمار ثروات المنطقة الغنية من النفط والغاز والإنتاج الزراعي، و تعزيز النمو والتنمية من خلال تجارة نشطة مع البلدان المجاورة، والاستثمارات في الصناعات التحويلية والتجارة بما في ذلك السياحة، ويدعم عملية التنمية القطاع المصرفي والتجاري المزدهر والمرافق التعليمية والصحية الكافية،و خلال عملية التنمية المتسارعة ، تتعاون الحكومة و القطاع الخاص بطريقة يتبادلان فيها المنافع[6].

[4] **[SWOT Report, 2007]** Regional SWOT Workshops and Stakeholder Consultation, unpublished MAM report, August2007.
[5] **[SWOT Report, 2007]** Regional SWOT Workshops and Stakeholder Consultation, unpublished MAM report, August2007.
[6] **MAM Progress Report** , *The Regional Development Plan for the Eastern Region,* Progress Report, January2008.

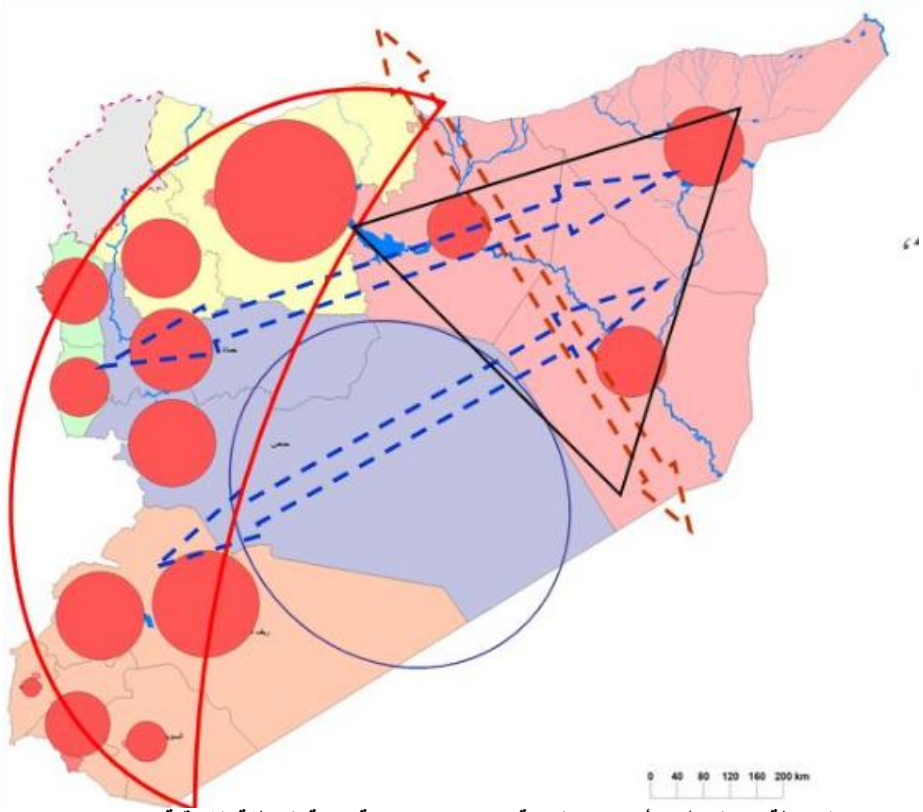

الخريطة(3) المنطق الأساسي والرؤية، إعداد استراتيجية تنمية المنطقة الشرقيةة MAM
حيث يوضح الشكل الكثافات السكانية المنخفضة في المنطقة الشرقية مقارنة للمنطقة الغربية، والعلاقة ما بين إقليم المنطقة الشرقية والأقاليم الأخرى على المستوى الوطني ومع الأقاليم الحدودية المجاورة.
المصدر: نفس المرجع السابق

هذه الرؤية قادت إلى تحديد أهم القضايا والتحديات والتي تتمثل بالظروف البيئية والطبيعية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والظروف الإقليمية الناجمة عنهما.

3-1-4-1- مبادئ التعامل مع القضايا الرئيسية:

إنَّ أهم العناصر الموحدة في خطة التنمية المكانية الإقليمية هو الاتفاق على بيان الرؤية التي تمَّ وضعها في الخطة الخمسية العاشرة لتنمية المنطقة الشرقية، والتي تقدم نهج التخطيط تحت أربعة عناوين رئيسية (استراتيجيات وإجراءات التنمية)، بما يتفق مع القضايا الرئيسية وتحديد السياسات المتبعة لكل قضية، يتبين من الجدول التالي اللبنات الرئيسة لاستراتيجية التنمية الإقليمية الناتجة عن تقاطع القضايا الرئيسية والاستراتيجيات الأساسية كجزء من الخطة الإقليمية[7].

يبين الجدول التالي، أنّ نهج التخطيط المقدم يتم تحت أربعة عناوين رئيسة تشير إلى لبنات التخطيط وفق تصورات الخطة الخمسية العاشرة التي تقدم إطاراً وطنياً وفق التوقعات والتصورات المستقبلية وذلك وفقاً ***لمؤشرات قياس التقدم*** المحرز نحو تحقيق الأهداف المستقبلية لتوقعات السكانية.

[7] **UNDP Syria, 2008]** UNDP Syria website www.undpprojects.sy/

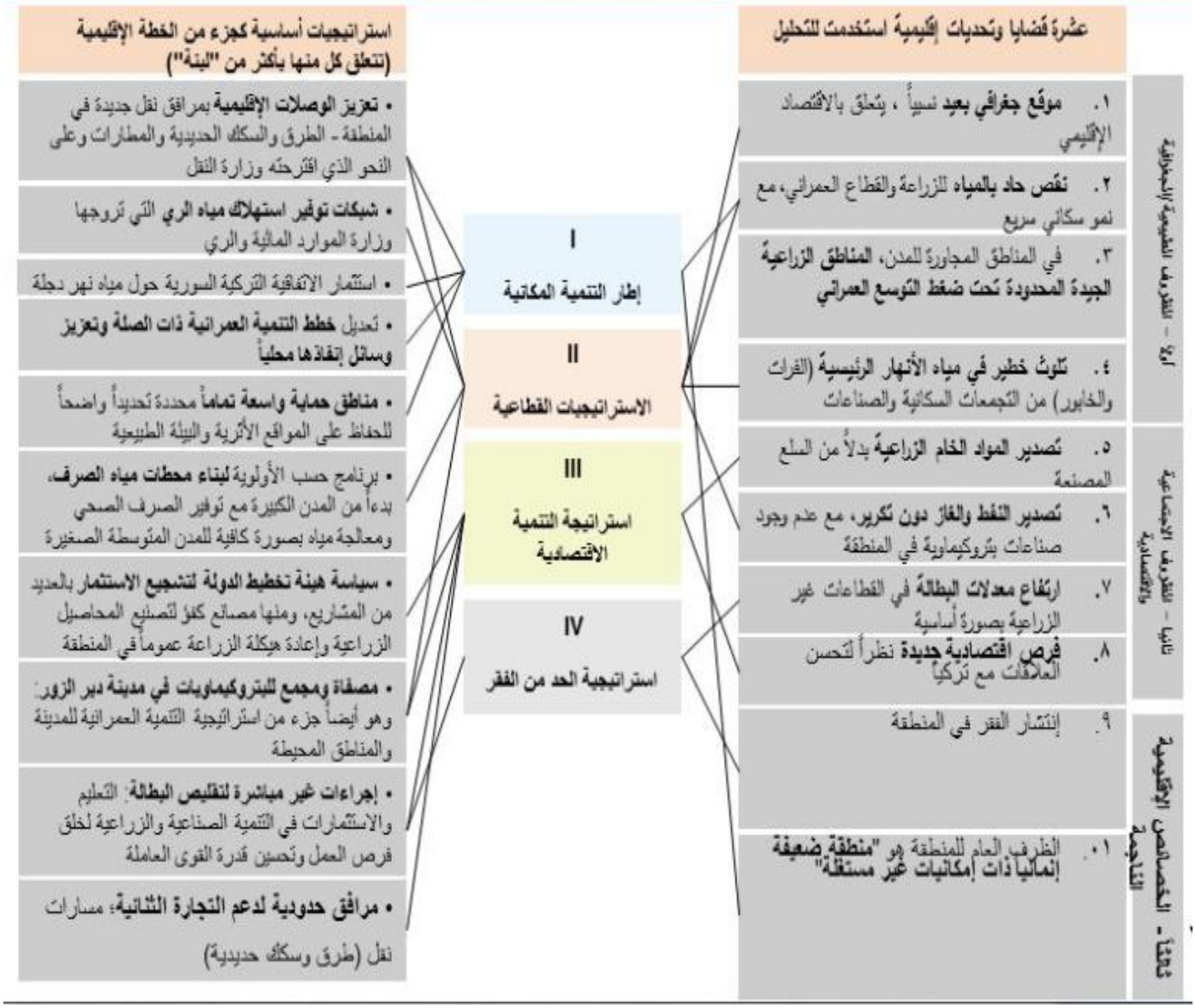

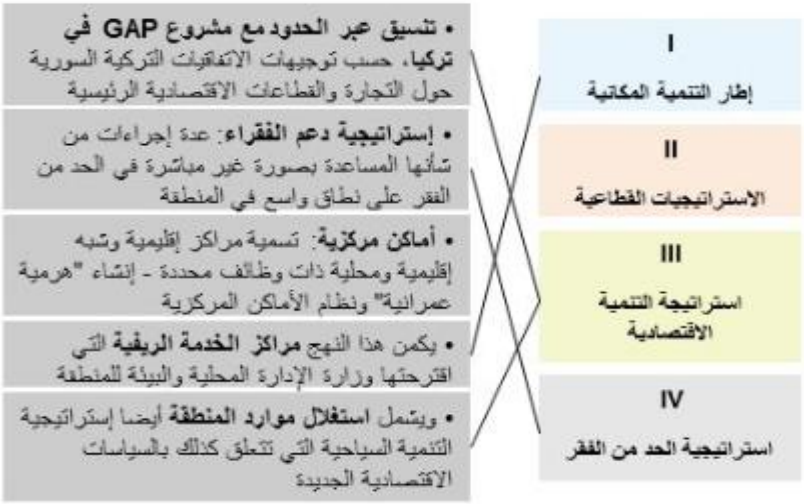

الجدول (8) الاستراتيجيات التنموية بناءً على القضايا الإقليمية
المصدر: مكتب مركز دعم القرار المحلي- وزارة الإدارة المحلية والبيئة

3-1-4-2- إطار التنمية المكانية

يعدإطار التنمية المكانية مفهوماً تخطيطياً جديد كلياً في سوريا يتألف من أربعة أهداف رئيسة:

- ربط المنطقة الشرقية بالمناطق الأخرى على نحو أفضل، وعبر الحدود، مع المناطق المجاورة في تركيا والعراق.
- استخدام تخطيط الهرمية الحضرية حديثة العهد لتخصيص الخدمات العامة(في ما يسمى-بالأماكن المركزية) بطريقة منطقية وفعالة.
- تحقيق الكفاءات من إنشاء مسارات التنمية للتركيز على خطية البنية التحتية الطولية بهدف حماية الأنهار من التلوث الخطير الناتج عن التجمعات العمرانية والصناعية، ومناطق مختلفة لحماية الأراضي الزراعية والموارد البيئية الخاصة.
-حل المشاريع القطاعية المتضاربة.

وقد عملت خطة تنمية المنطقة الشرقية على وضع اقتراح الأماكن المركزية ووضع نظام مكاني مركزي للبلد بأسرها ذو مراكز حضرية بخمس درجات، من الدرجة الأولى إلى الدرجة الخامسة، بحيث يمكن ترقية محافظة دير الزور للتأكيد على أهميتها بوصفه مركزاً وطنياً ممكناً ثالث أو رابع، المراكز الثلاثة الأخرى من الدرجة الثانية في الحسكة والقامشلي والرقة، تتطلب إجراءات تنموية مدينية بصورة متساوية لدعم وظائفها الإقليمية.

تبين الخريطة(4) نهج خطة التنمية المكانية الإقليمية الشاملة والمستدامة في المنطقة الشرقية ودورها بتفعيل المدن الصغيرة والمتوسطة، وتنمية المناطق الحدودية المشتركة، التنمية الريفية الإقليمية، والتنمية الحضرية بما سيتم الاستفادة بالحالة الدراسية [8].

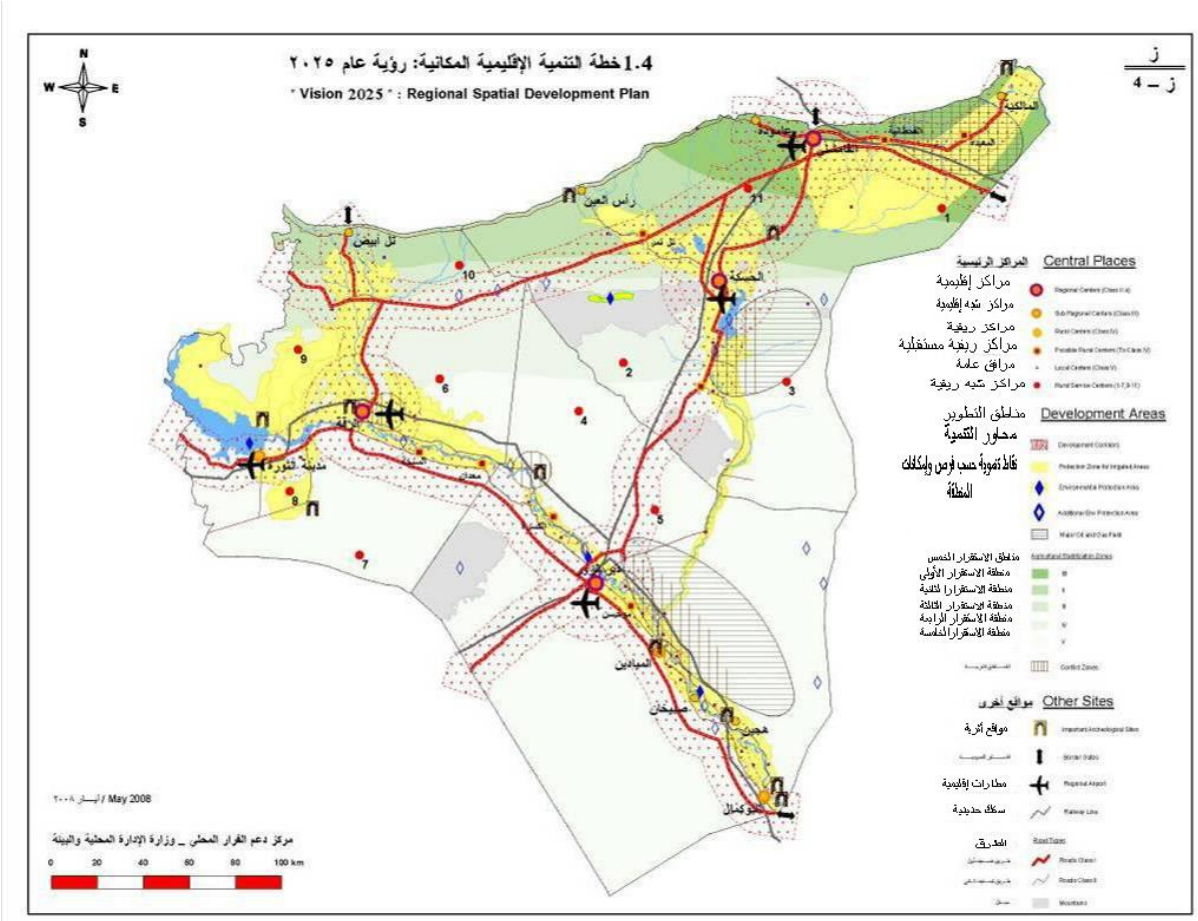

الخريطة (4) خطة التنمية الإقليمية في المنطقة الشرقية

المصدر: رنامج تحديث الإدارة البلدية،(خطة التنمية المكانية الإقليمية للمنطقة الشرقية)، فريق Mam، وزارة الإدارة المحلية.

[8] **UNDP Syria, 2008]** UNDP Syria website www.undpprojects.sy/

2-3- تجربة استوكهولم عاصمة السويد في التنمية المستدامة والحلول البيئية:

تقع استوكهولم في أوروبا ضمن الجزر الاسكندنافية في السويد وهي عاصمة مملكة السويد وأكبر مدنها، وهي بذلك أكبر مدن اسكندنافيا ، تقع على بحر البلطيق يعيش في استوكهولم 21% من سكان السويد، وتعد استوكهولم أكثر مراكز الاقتصاد والسياسة منذ 13عام بسبب موقعها الاستراتيجي على بحر البلطيق[9].

الخريطة (5) الخريطة الجغرافية لاستوكهولم

المصدر:.P. Raskin et al., *Great Transition: The Promise and Lure of the Times Ahead* (Boston: Stockholm Environment Institute, 2002).

يظهر الشكل(7) تزايد عدد السكان للمدينة بالنسبة للسويد خلال 25 سنة بحيث تبلغ مساحة مدينة استوكهولم 3773كم2، و بلغ عدد سكان استوكهولم 807.301 نسمة لعام 2008، وبلغت الكثافة السكانية 40 نسمة /هكتار، بحيث يلحظ توفر فرص العمل في مدينة استوكهولم بالنسبة لعدد السكان حيث تشكل هذه النسبة (0.960) لعام 2000، بينما نلحظ الفرق الأكبر لعدد الموظفين بالنسبة لعدد السكان في السويد وهذا يدل على معدل البطالة الكبير بحيث بلغت النسبة (4.052) لنفس العام 2000 في السويد. مما يدل على نوعية الحياة عالية الجودة والكفاءة الاقتصادية لاستوكهولم نتيجة تناقص الفرق بين عدد السكان والموظفين[10] .

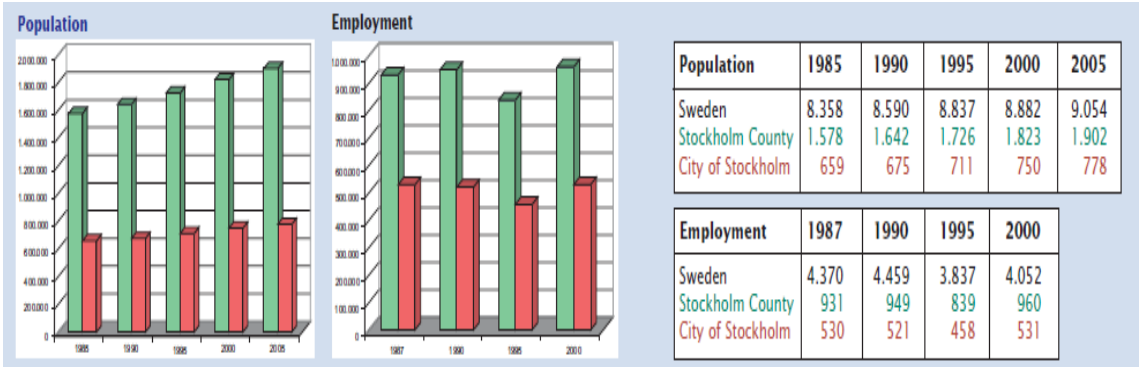

Population	1985	1990	1995	2000	2005
Sweden	8.358	8.590	8.837	8.882	9.054
Stockholm County	1.578	1.642	1.726	1.823	1.902
City of Stockholm	659	675	711	750	778

Employment	1987	1990	1995	2000
Sweden	4.370	4.459	3.837	4.052
Stockholm County	931	949	839	960
City of Stockholm	530	521	458	531

الشكل(7)المنحني البياني لتعداداالسكاني في مدينة استوكهولم بالنسبة لسويد

3-2-1- نشأة المدينة وتطورها:

[9] - P. Raskin et al., *Great Transition: The Promise and Lure of the Times Ahead* (Boston: Stockholm Environment Institute, 2002).

[10] **OECD Territorial Reviews: Stockholm ,OECD(Organisation For Economic and Co-operation and Development)**

بدأت استوكهولم تتشكل كمدينة في الفترة الواقعة بين 1150-1252، تقع الجزيرة الصغيرة بين البحيرة الكبيرة مالارين والبحر، حيث تقوم الجزيرة بدور الميناء إذ ترسو المراكب القادمة من بحيرة مالارين ومن البحر وتأتي المراكب من أوروبا، بني برج دفاعي في مركز المدينة، في هذه الفترة عدد السكان غير معروف.
وفي عام 1760 بدأ العمل على بناء القلعة الجديدة التي صممها المهندس المعمار تيسين، وأخذت الحياة الثقافية تزدهر في القرن **ق18** لعام 1723م ، تمَّ اغتيال الملك كارل بالرصاص في حفل تنكري، وقد بلغ عدد السكان 72000 نسمة عام 1790.
حصلت المدينة على مجاري المياه مع نهاية القرن التاسع عشر حيث جرى بناء العديد من المصانع وسط المدينة، وتمَّ هدم البيوت القديمة مرة أخرى، وتمَّ بناء المباني الحجرية مكانها ، كان الأغنياء يعيشون في شقق كبيرة بينما معظم الناس يعيشون على شكل مكتظ، تمَّ بناء المدارس مثل مدرسة صوفيا، نمت استوكهولم أكثر مما كانت عليه يوما، وأصبح عدد السكان 200000نسمة عام 1880.
جرى افتتاح دار البلدية عام 1923 في القرن عشرين، وفي الثلاثينات من القرن العشرين، بدأ تشييد حدائق الأطفال واحدثت فيها ألعاب الأطفال، وتأسست شركات الإسكان لتوفر مساكن بالأجرة للسكان وأخذت الضواحي بالنمو.
تمَّ بناء نظام الرفاهية، مثل مراكز رعاية الطفولة، ورعاية المسنين، وبنيت العديد من المستشفيات وازدادت حركة المرور في المدينة واتسعت الطرق ومواقف السيارات وفي عام 1935 تمَّ بناء بوابة مائية جديدة لتتناسب مع ازدياد حركة مرور السيارات.
جرى هدم منطقة كارلا في وسط استوكهولم في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وبني مكانها ساحات وأبنية جديدة.
-اشترى مجلس المدينة الأراضي وأخذ يبني عليها المساكن في الضواحي.

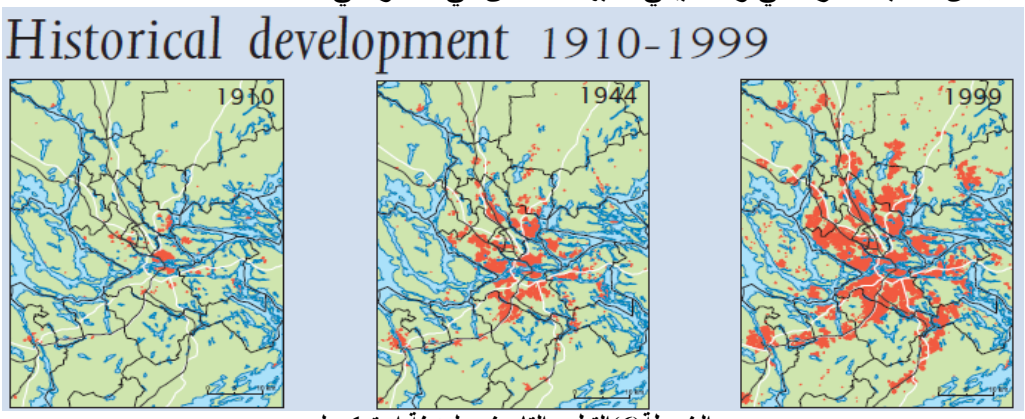

الخريطة(6)التطور التاريخي لمدينة استوكهولم
المصدر: نفس المرجع السابق

يتم التخطيط لبناء بوابة مائية جديدة في القرن الحادي والعشرين، والعديد من دورالحضانة والمدارس والمستوصفات التي كانت تملكها البلدية أصبحت ملكية خاصة.
-يجري هدم المناطق الصناعية القديمة ليتم بناء المساكن الجديدة بدلاً منها، كما ويجري بناء مناطق جديدة كليا مثل مدينة هاماربي البحرية ، بالإضافة لعودة عربات الترامواي التي اختفت من المدينة منذ الستينات من القرن العشرين.

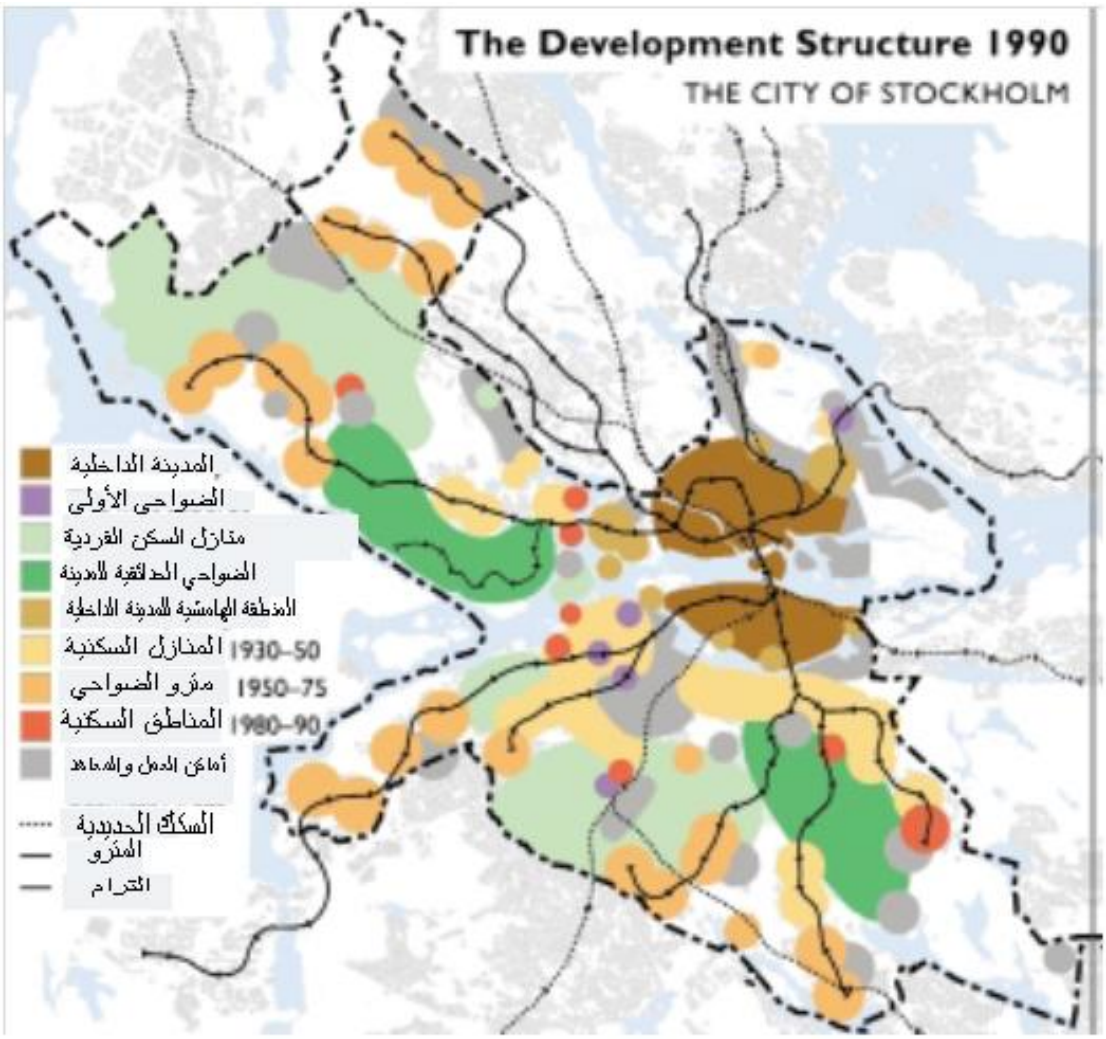

الخريطة (7) مخطط التنمية المكانية لمدينة استوكهولم بين عامي 1930-1990

المصدر: Earth Summit Ireland (2002) Telling it Like it is: 10 Years of Unsustainable Development in Ireland. Dublin: Earth Summit Ireland, www.earthsummit-Ireland.org

3-2-2- العمل بالتخطيط الإقليمي في مدينة استوكهولم:

تأتي الأهمية الاستراتيجية للتخطيط الإقليمي في استوكهولم لنقاط القوة الآتية:

- لوجود ميناءهام فيها،
- نمطها التخطيطي المميز، كونها مدينة متعددة المراكز،
- تطور شبكة النقل، والحلول المميزة لمشاكل التنقل،
- طبيعة المناخ فيه قاري، ومعدل هطول الأمطار 500-1000ملم[11].

3-2-3- الاستراتيجية التنموية الإقليمية لمدينة استوكهولم:

هي خطة شاملة تهدف إلى التعامل مع مفردات المدينة على المدى الاستراتيجي البعيد، بشأن استخدام الأراضي وتنميتها، وتوجيهها. بحيث تهتم الخطة بالنقاط الرئيسية حول استخدام مناطق الأراضي والمياه، و كيفية مبادئ التعامل مع البيئة المبنية بشكل مستدام تنموياً، بحيث تحقق المشاركة الاجتماعية والحفاظ على التراث الجماعي و تساهم في القضاء على البطالة والتالي الفقر وتعزز من الكفاءة الاقتصادية للإقليم.

تقوم كل بلدية بإعداد مشروع خطة شاملة تغطي منطقة البلدية، للوصول إلى خطة شاملة، بحيث يتم عرضها على الجمهور لمدة شهرين قبل اعتمادها نهائياً[12].

[11] Stockholm City Plan information http://www.sbk.stockholm.se/op/future.htm

يستند تخطيط مدينة استوكهولم على ثلاث نقاط رئيسة:

- ✓ استوكهولم إقليم متعدد المراكز وذلك لتخفيف الضغط عن المركز، حيث أنَّ الإقليم المركزي هو كارنان مركزه جزيرة القصر الملكي، بما يضمن الاتصال الجيد بين سكان المدن والضواحي بغية تلبية عرض مزدوج، وحماية البيئة وتمتع الإنسان.
- ✓ يتصف تخطيط المدينة بالنمو الشعاعي وتعتمد خطة تطوير المدينة على أن تكون خطوط النقل بشكل أصابع تمتد لمختلف أنحاء المدينة ابتداءً من جزيرة القصر الملكي.
- ✓ تعطى الأهمية أثناء عملية التخطيط إلى ثلاث نقاط رئيسة هي:
  - ***بنية اللون الأزرق وهي المياه***
  - ***بنية اللون الأخضر وهي المساحات الخضراء.***
  - ***المساحات المفتوحة***.
  -

هذه النقاط الثلاث هي التي تحفظ استوكهولم للأجيال القادمة، كما وتقسم المناطق الخضراء إلى أربعة أقسام من ممرات ضيقة تربط الضواحي الخضراء مع مركز المدينة وتحافظ على الاختلاف الحيوي بين تلك النقاط الخضراء، بحيث يبلغ عدد المنتزهات 12منتزه، وتشكل الحدائق ضمن الأبنية ثلث الحدائق في استوكهولم من مناطق مشجرة 5/1منها أماكن عامة يتنزه فيها الناس مشياً أو بالدراجات، بالإضافة للمدينة المدينة الآجرية، الضاحية القديمة ومنطقة الفيلات، مدن الحدائق، التنسيق الخطي، التجمعات الجديدة على مسار المترو،تخطيط عمراني جديد، تشكيلات سكنية جديدة كالجيوب والحلقات المغلقة، تجمعات حلقية جديدة، مواقع المعاهد والمراكز التعليمية، مواقع تجارية، بحيث يظهر التمازج بين وظائف الإقليم حضارياً وتنقلياً وعلمانياً وسياسياً وبالتالي اقتصادياً بالتعامل مع هذه البيئة المبنية، تبيَّن الخريطة (8) المخطط الإقليمي لاستعمالات الأراضي الجديد لمدينة استوكهولم ويتناول الاستدامة الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والاستدامة البيئية .

[12] Stahle, Alexander,Urban Planning for a Quality Dense Green Structure; Stockholm Sociotop Map and Park Programme, . (2002). http://www.map21ltd.com/COSTC11/sociotop.htm.

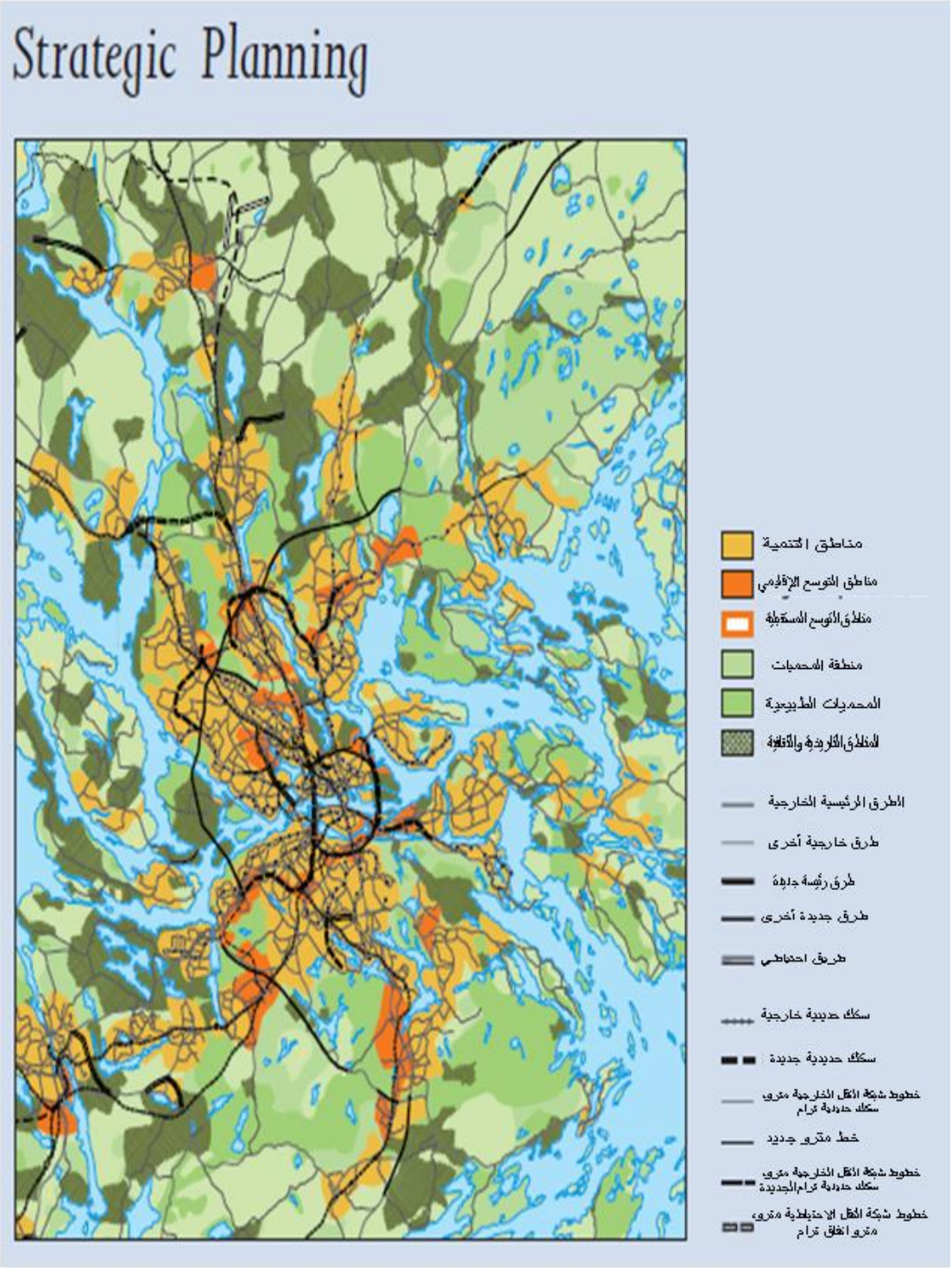

الخريطة(8)مخطط استعمالات الأراضي في مدينة استوكهولم حيث تظهر مناطق التوسع ومناطق التطوير العمراني والمناطق التاريخية والثقافية ومناطق الحماية والطرق الرئيسية والسكك الحديدية

المصدر: Stockholm's Ecopark (Djurgarden): http://www.stockholm.se/english/cityofsthlm/cleanandgreen/ecopark.htm

3-2-3-1- الاستدامة الاقتصادية: باعتماد مخطط ربط طرقي إقليمي متنوع في استوكهولم كما هو موضح في الشكل(15)

الصورة (1) صورة توضح الربط الطرقي براً من خلال ممرات المشاة بين المباني البيئية، وبحراً في مدينة استوكهولم

المصدر: Stockholm's Ecopark (Djurgarden): http://www.stockholm.se/english/cityofsthlm/cleanandgreen/ecopark.htm

يتضمن مخطط الربط الطرقي الإقليمي في استوكهولم السكك الحديدية والحافلات والسيارات والدراجات، الترام واي والمترو براً، والطيارات جواً، والقوارب والبواخر بحراً، وتبلغ كثافة حركة المسافرين وتنقلاتهم في استوكهولم، حوالي 1.9 مليون مقيم في مقاطعة استوكهولم ينطلقون خلال رحلات تبلغ 920000رحلة يومياً 38% تتم بالسيارات، و44%تتم بالنقل العام، و80% رحلات إلى مناطق العمل، إنَّ نظام المترو نظام كفء بين الضواحي ومركز المدينة إذ يعمل على تخفيف ضغط الحركة عن المركز، ولنظام النقل بالمترو والحافلات الحظ الأوفر بين كل أشكال النقل في استوكهولم، إنَّ محطات قطارات الأنفاق مليئة بالأعمال الفنية والرسومات، وأحياناً يتم القيام بجولات فنية مع دليل لمشاهدة الأعمال الفنية، كما وتصنف شبكة الأنفاق ضمن الشبكات العالمية الموسعة جداً في العالم، حيث يبلغ طولها حوالي 110كم.

3-2-3-2- الاستدامة الاجتماعية (الفراغات والأمكنة):

يتم تحقيقها بتعزيز العلاقات الاجتماعية بين السكان من خلال الفراغات التعايشية والأمكنة بمفهومها المستدام ضمن المعطيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتي تتميز بقوة المحاور البصرية ووضوحها في كثير من أجزاء المدينة التي تؤكد عليها قوة الألوان، والطابع الموحَّد في كافة أرجاء المدينة القديمة، والفرش العمراني البسيط، والتباليط الحجرية، واستثمار الساحات الرئيسة في الأعياد والمناسبات والأسواق وحركات السكان اليومية بما يحقق نوعية حياة حسب مفهوم استراتيجية تنمية إقليم [13].

3-2-3-3- الاستدامة البيئية (استوكهولم عاصمة أوروبا الخضراء):

استحقت استوكهولم هذا اللقب لاتخاذها التدابير الآتية:

- توسيع وزيادة المناطق الخضراء إذ توسعت استوكهولم بمساحة قدرها 22000هكتار، أي أكثر من نصفها بما يقارب12000 هكتار يتضمن مساحات خضراء، وحوالي 2800هكتار من المسطحات المائية، أصبح لدى استوكهولم 7 محميات طبيعية في كانون الأول 2006، أمّا اليوم فهنالك 200محمية بينها منتزهان طبيعيان، كما و أُنشِئت أول حديقة وطنية عام 1995 بمساحة 6670م2، وهي حديقة نموذجية تحتفظ بالقيمة الإيكولوجية والثقافية على حد سواء وهي موطن للحشرات والطيور النادرة.
- تبلغ المساحة الإجمالية للمحميات بحوالي 35000هكتار وهي تشكل 5% من المساحة الإجمالية للريف.
- تركِّز استوكهولم على نظام مواصلات نظيف من خلال فرض ضريبة مرور للدخول على المدينة، بالاعتماد على نظام المرور الذكي، مما أدى إلى انخفاض الازدحام المروري بنسبة 20% داخل مركز المدينة، وزيادة

[13] Stockholm's Ecopark (Djurgarden): http://www.stockholm.se/english/cityofsthlm/cleanandgreen/ecopark.htm

عدد الأشخاص الذين ينتقلون بواسطة النقل العام أو المشي أو الدراجات بنحو79 % من وسائل النقل التي هي من النقل العام بين مركز المدينة وضواحيها، بالإضافة لازدهار قسم المركبات الخضراء والمركبات التي تستخدم وقوداً قابلاً للتجديد، وتخفيض كمية الإشعاعات الناتجة عن وسائل النقل (الكهرباء)، بالإضافة لتخفيض الضجيج الناتج عن حركة المركبات.

- خفض انبعاثات الكربون منذ عام 1990 بنسبة 25%، إذ تهدف المدينة إلى أن تصبح عام 2025 مدينة تعمل **بالطاقة المستدامة**.
- خفض استهلاك الطاقة حديثاً إذ أنّ 80% من الشقق مزودة بالتدفئة المحلية، ولا يعمل بنظام الوقود 83% من الطاقة.
- تعتمد استوكهولم على إعادة تدوير النفايات، إذ يتم إعادة تدوير 76.6 % من مخلفات التوضيب البلاستيكية والورقية والمعدنية والزجاجية، حيث خمسون بالمئة من الطاقة التي يستخدمها السكان متأتية من إعادة تدوير النفايات ومعاملة مياه الصرف الصحي، إذ إنَّها تستخدم لرفع درجة حرارة المنازل والتدفئة .
- تحتوي المنازل على أنظمة تساعد في المحافظة على البيئة، كنظام العزل الجيد ودورة المياه ومياه الاستحمام، بما يوفر وسائل العيش بألفة مع البيئة.
- تعمل التقنية الجديدة على تخزين حرارة أجسام الأشخاص كمصدر جديد لإنتاج الطاقة، وتستخدم هذه الحرارة لتسخين كميات كبيرة من المياه لتأمين ما بين 15-30% من احتياجات التدفئة للمباني المجاورة، إنّ هذه الطاقة متجددة ورخيصة، ولكن الصعوبة التي تقف أمامها تتمثل بصعوبة نقل حرارة الهواء الساخن بفعل حرارة أجسام البشر إلى مسافات بعيدة دون أن يفقد حرارته، ما يفرض أن تستخدم التقنية في أبنية متجاورة.
- **المباني الخضراء:**

تشمل هاماربي على ثماني عشرة بناء، تستخدم للسكن وتتميز بالإضاءة والمناخ الطبيعي، قادرة على التكيف مع المناخ من خلال وسائل العزل، وتقلل من استهلاك الطاقة بنسبة 55% من خلال استخدام الطاقة البديلة والحلول الذكية للطاقة والواجهات الزجاجية مع جهاز لاستشعار الحركة من أجل السيطرة على الإضاءة والتهوية وبما أنَّ الطلب على التبريد أكثر من التدفئة فالأبنية مزودة بمضخات حرارة تجمع الطاقة من تبريد الحرارة من بحيرة كلارا وتجميعه في سراديب.

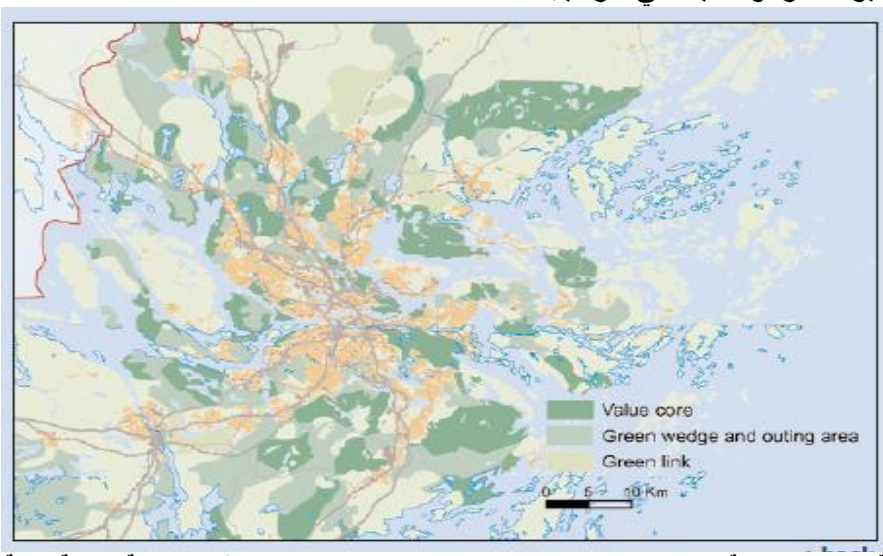

الخريطة (9) صورة جوية لاستوكهولم توضح المساحات الخضراء التي تفصل بين الطرق الدائرية الحلقية لراحة الإنسان

المصدر: http://www.stockholm.se/english/cityofsthlm/cleanandgreen/ecopark.htm

3-2-4- المشاريع التنموية الإقليمية في استوكهولم:

إنَّ الاستراتيجية التنموية للمدينة ضمن الإطار الإقليمي تمَّت من خلال مخطط الربط الطرقي الإقليمي وتطبيق مشروع هاماربي.

تبين الخريطة(10) مخطط الربط الطرقي الإقليمي لسكك الحديد.

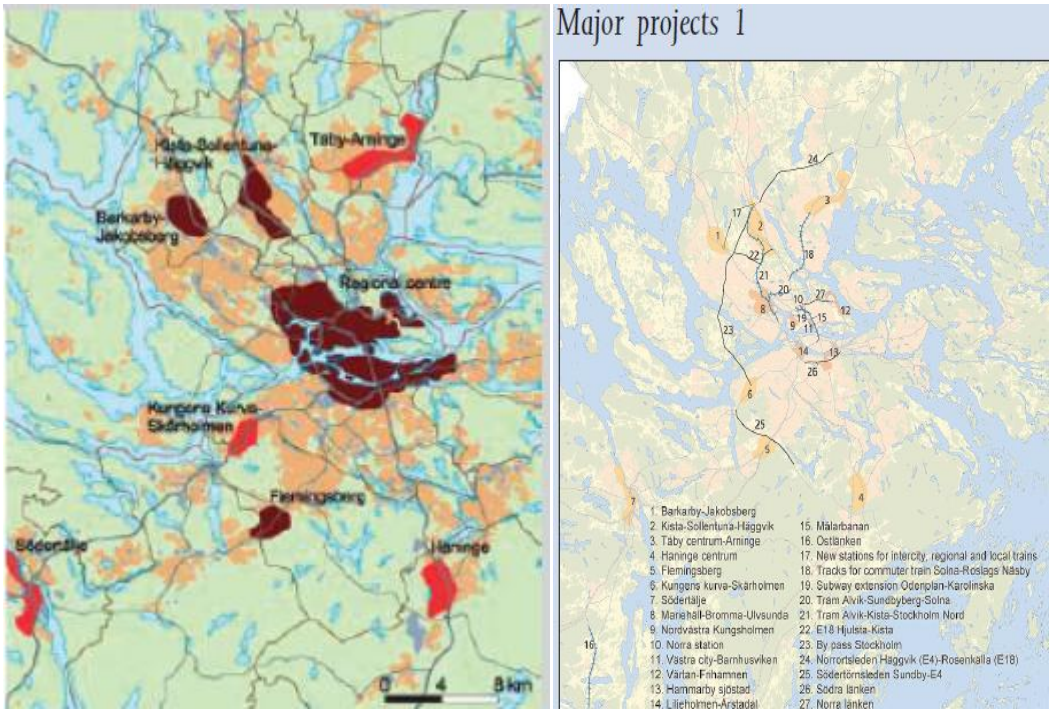

الخريطة (10) مخطط الربط الطرقي الإقليمي لسكك الحديد (الترام، االترام واي، مترو أنفاق، سكك الحديد الخارجية) في استوكهولم بين الأقطاب التنموية السبعة حسب زمن الوصول والمسافة

المصدر: Stockholm's Ecopark (Djurgarden): http://www.stockholm.se/english/cityofsthlm/cleanandgreen/ecopark.htm

ويعد مشروع تطويرمنطقة هاماربي أحد المناطق الإدارية الهامة في استوكهولم والمعتبرة من أهم المناطق المستدامة في استوكهولم، وهو مثال تطبيقي لمعايير المجتمع المستدام من حيث استخدامات الأراضي والتصميم العمراني والحضري التي تضمن استدامة نوعية الحياة وقدرة الإقليم والإدارة البيئية اقتصادياً وسياسياً، تنقلياً، علمانياً، حضارياً[14].

الخريطة (11) تنمية مناطق إقليم هاماربي بحيث تشكل وحدة عمرانية مغلقة ومتوازنة، مفتوحة من خلال المسرب الطرقي

المصدر: نفس المرجع السابق

إنَّ نشأة المدينة بدأت من المناطق الزراعية والصناعية والعمرانية نتجية قربها من مركز المدينة وذلك في أواخر القرن 19، حيث بنيت قناة تصل بحر البلطيق ببحيرة كلارا لتسهيل التطور الصناعي في القرن العشرين، كما تمَّ بناء شبكة السكك الحديدية لتقوي الصناعات الثقيلة كمصنع شركة جنرال موتورز الآلي، ومع الزمن توضعت كثير من الصناعات المحلية ونمت المنطقة.

وتكمن النظرة الفلسفية للمشروع: في تحقيق الاستدامتين البيئية والاجتماعية من خلال عملية التطوير، وتحقيق مستوى عالٍ من الديناميكية وقدرة كبيرة على التغيير الشامل والفعّال على المدى البعيد والقصير.

[14] Alyse Nylson, City of Water,AlongNorr Malarstand, Stockholm, Sweden,Source:Land scape Australia 2002.

ويهدف تطوير أهداف منطقة همارابي النموذجية إلى تحقيق الآتي:
- إزالة مظاهر التلوث من خلال دراسة حركة وسائل النقل العام، وإعادة تدوير النفايات وعملية تدوير المياه واستهلاك الطاقة، إنّ العمل التخطيطي الرئيسي لهذا المشروع هو لتطوير الشكل والموقع، أنجز المشروع ليكون على اتصال طبيعي وحيوي مع وسط العاصمة استوكهولم، بحيث يعكس الشكل العمراني للمشروع تماماً الوضع في مركز استوكهولم من حيث الكثافة وتوضع الأبنية ونمط الشوارع المستخدمة.
- إنَّ فكرة التصميم الرئيسة الأنموذجية تطرح تأمين مسكن ومأوى لجميع الناس، بالإضافة لتحسين مستوى الإدارة العامة لتجمع السكني، والعمل بشكل متكامل في البنية التحتية من ماء وتصريف وإدارة المجاري، وتطوير استخدام الطاقة المستدامة واستخدامها في مجال النقل والمواصلات، وتعزيز النشاطات الصناعية في البناء المستدام.
تشكل المنطقة وحدة عمرانية مغلقة ومتوازنة في معظم مناطق المدينة، من خلال التوحد الملاحظ والمتكامل على مستوى المدينة بالبنية التحتية على صعيد المياه والطاقة والنفايات، وأمام الكثافة العمرانية تنشأ العديد من المحاولات لتجاوز أزمة النقل والمواصلات.

وتعتمد التجربة منهج التخطيط العمراني وفق الآتي:
_ إيجاد شبكة من الفراغات الخضراء والحدائق والممرات ضمن المنطقة.
_ تجميع مياه الأمطار يتم تجميعها من أسطح المنازل والحدائق وتسييرها في قناة جميلة لتصب بمجموعة من الأوعية الضخمة ومنها إلى بحيرة رئيسة خاصة لتجميع مياه الأمطار.
_ اعتماد الغطاء النباتي الكثيف، من غابات وأشجارمتفرقة تحيط بممرات المشاة تقوم بالتقاط مياه الأمطار والاستفادة منها بدلاً من انحدارها إلى نظام الصرف الصحي، ناهيك عن تطهيرها للهواء وتنقيته ودورها الرئيسي في عملية التوازن البيئي[15].

وتلحظ التجربة الاستدامة الاجتماعية من خلال تصميم الموقع بالحفاظ على شخصية المدينة القديمة وتحقيق الاستدامة الإنسانية، كذلك الحفاظ على شخصية المدينة القديمة حيث يعكس البناء والطراز المعماري الفراغات المفتوحة والمباني التي تتصل معها من خلال المباني الطويلة على الواجهة البحرية، ويتبع التصميم الحضري عوضاً عن التصميم العمراني معايير مدينة استوكهولم، وذلك بالتركيز على المواد المعمرة مثل الزجاج والحجر و الخشب التي تعكس ألوان الضوء على الواجهات المائية والمواد الصديقة للبيئة، وإتباع نموذج كتلة شبه مفتوح، وتوفير فتح للوصول إلى باحات مصممة للكتل السكنية والشقق والشرفات الواسعة والنوافذ الكبيرة، والسقوف المسطحة، الحفاظ على البيئة الطبيعية، واستخدامها كمصدر للإلهام من أجل التنمية، فضلاً عن ضوء المناظر الطبيعية والمساحات الخضراء والسقوف المسطحة، والخطوط النظيفة في الكتلة، والألوان الخفيفة.

وتتميز هذه التجربة باعتمادها معايير الاستدامة الإنسانية حيث أكَّدت عملية التنمية على الإنسان باعتباره محط الاهتمام و مقياس التطور والرفاهية، وذلك من خلال مشاريع التطوير والعديد من المعالجات المستمرة هي من أجل حل مشاكل الناس في حياتهم، بالإضافة لتنمية الحس الاجتماعي والغنى الثقافي، وملاءمة مزاج الإنسان وصون راحته وكرامته.

كما تراعي هذه التجربة الاستدامة البيئية بالاعتماد على مصادر الطاقة وذلك بالاعتماد الرئيسي في توليد الكهرباء من خلال الخلايا الشمسية، والطاقة الهدروجينية والوقود الحيوي، وفق الآتي :
- توضع خلايا الطاقة الشمسية على أسطح المباني وواجهات البناء متحولة إلى طاقة كهربائية تستخدم لتسخين الماء، حيث أنّ الطاقة المستمدة من وحدة ضوئية تغطي مترا مربعا تعود ب100كيلو واط بالسنة.
- مياه الصرف الصحي تعالج خارج المنطقة، كما وتعالج الفضلات الناتجة بأربع مراحل يستخرج منها الغاز الطبيعي المستخدم في الطهي المنزلي والسيارات الصديقة للبيئة.
- يعد الغازالطبيعي من أهم نواتج عمليات المعالجة وهضم المخلفات العضوية والأوحال المتواجدة بالمياه الضائعة (والتي تستخدم في المنازل، والحافلات الصديقة للبيئة، النظام الذكي).

[15] City of Stockholm. *Green and Living Courtyards.* www.boverket.se/in_english/swedishmunicipalities/environmetn-orientedwork/CityofStockholm11.htm

ولاتغفل تلك التجربة عن قضايا الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية بما فيها (نظام النقل) وذلك باستخدام نظام نقل متنوع براً وبحراً من خلال:
- اعتماد الترام والحافلات التي تعمل بالوقود الحيوي (تعلم نقاط التوقف بموعد قدوم الحافلة حسب حركة السير).
- نظام النقل البحري (العبارة كل 10-15 دقيقة من الصباح الباكر إلى منتصف الليل)
-الدراجات والجسور الخاصة بها تصل بين استوكهولم والمنطقة.

في إطار ماتقدَّم، يتبين أنّ اتجاهات استراتيجية تنمية إقليم استوكهولم المعاصرة عالجت المشاكل الاجتماعية بتأمين فرص عمل من خلال تخطيط استعمالات الأراضي وتخطيط البنى التحتية، كما وعالجت المشاكل الاقتصادية بإتباع أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام، والمشاكل البيئية بزيادة المساحات الخضراء واعتماد الطاقة البديلة فكانت استوكهولم مدينة صديقة للبيئة لإتباعها نهج الاستدامة، اقتصادياً، بيئياً، اجتماعياً بحيث يمكن الاستفادة منها في الإدارة البيئية والتنمية القطاعية الاقتصادية .

3-3- تجربة ايرلندا في التخطيط الإقليمي:

تتألف ايرلندا الشمالية طبيعياً من الساحل، وخليج بلفاست وجبال مورن في الجنوب الشرقي، وجبال سبيرين في الشمال، ومنطقة البحيرات فيرماناغ في الجنوب الغربي، ومن منطقة صغيرة نسبياً هي خليج Neagh كما هو موضح في الشكل(19) [16].

3-3-1- النمط التخطيطي لايرلندا

تحتوي مدينة بلفاست العاصمة الإقليمية لايرلندا على الميناء الرئيس، وتتخذ الطرق الرئيسة والسكك الحديدية نمطاً شعاعياً، إذ يبلغ عدد السكان في قلب منطقة العاصمة 600000 نسمة، تضم بلفاست عدداً من المناطق الفرعية المميزة، والمناطق الريفية في الغرب و جبال Sperrin، يتواجد السكان بشكل رئيسي في العاصمة بلفاست ومحيطها، مع انتشار عدد كبير من المدن الصغيرة والقرى، تتركَّز التجمعات الحضرية الكبيرة على مدينة Londonderryفي الشمال الغربي، وبالتالي هناك تناقض بين أكثر المناطق تحضراً شمالاً و المنطقة الريفية في الشرق، حيث يقطن مدينة Londonderryحوالي 90000 نسمة، مع مركز رئيسي للكريجافون يقترب من 60ألف نسمة مع مراكز أخرى بأكثر من 50 ألف نسمة[17].

[16] **Regional Development** Minister Danny Kennedy launched **the** revised **...** for Collaboration Document entitled "Spatial **Strategies** on **the** Island of **Ireland**.2001. "-)
[17] The Strategic Planning (Northern Ireland) Order 1999;

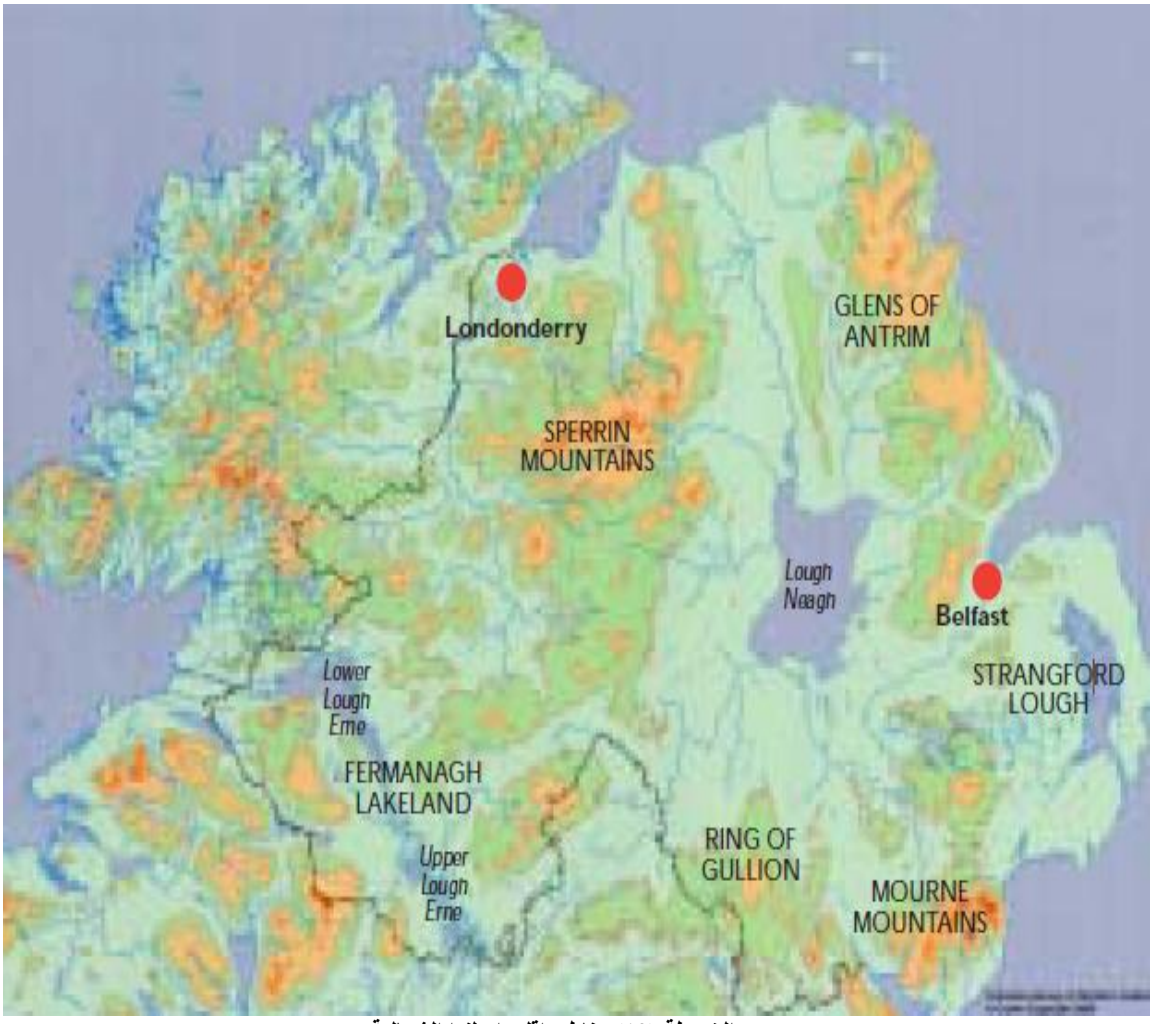

الخريطة (12) مناطق إقليم ايرلندا الشمالية

المصدر: Regional Development Strategy For Northern Ireland 2025,(Shaping Our Future)

تبين الخريطة(13) التوزع السكاني في ايرلندا حسب الكثافة السكانية إذ تبلغ الكثافة السكانية المتوسطة 51 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد وتعد منخفضة بالمقارنة مع المناطق الريفية الأخرى في أوروبا، إنّ توزيع المزارع والمنازل يخلق الانطباع البصري على 'مأهولية الريف ".

تتكون شبكة ايرلندا الشمالية في مجال التنمية من مراكز مترابطة، أو مراكز مدن، ويتراوح حجمها من مدن رئيسية (يبلغ عدد سكان أكبر سوق تقليدي في المدن 10-30ألف نسمة)، والبلدات الصغيرة (5000 - 10000 شخص)، حيث توفر شبكة النقل الإقليمية تماسك الروابط بين جميع أجزاء المنطقة.

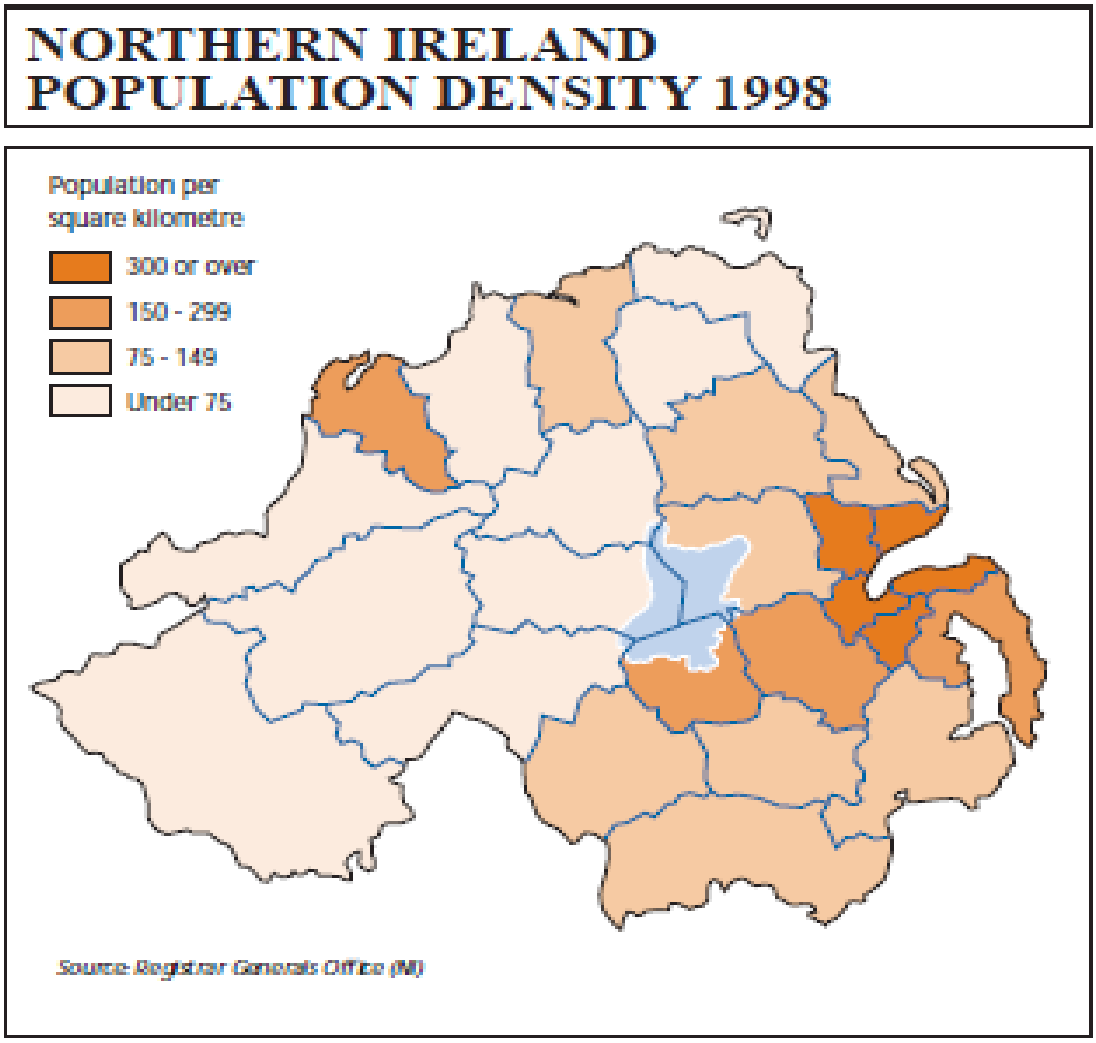

الخريطة(13) توزع الكثافة السكانية في إقليم ايرلندا

المصدر: Regional Development Strategy For Northern Ireland 2025,(Shaping Our Future)

3-3-2- استراتيجية التنمية المكانية الإقليمية لإقليم ايرلندا:

قامت وزارة التخطيط في ايرلندا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية التنمية الإقليمية في ايرلندا الشمالية عام 2000، بحيث تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز توازن متكامل عبر شبكة من المدن الرئيسة والصغيرة، والمناطق الريفية و المناطق النائية وذلك بهدف تعزيز تكافؤ الفرص في جميع أجزاء المنطقة، ، بمعنى آخر توازن المكانية بتقليص التفاوت بين المناطق، وتعزز الوضع التنافسي للمناطق الحضرية، وتطور شبكات المناطق الحضرية، وتمنع الهجرة من الريف، كما وتتجنب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية[18].

3-3-2-1- القوى المحركة لعملية التغيير:

اعتمدت التجربة مفتاح العوامل الدافعة لعملية التغيير[19]:

[18] The UK Government's White Paper on the future of Transport, 'A New Dealfor Transport: Better for Everyone', DETR, 1998;

[19] **Regional Development** Minister Danny Kennedy launched **the** revised **...** for Collaboration Document entitled "Spatial **Strategies** on **the** Island of **Ireland**.2001. ."

3-3-2-1-1- القوى الاجتماعية:

- **معدل نمو سكاني مرتفع**: إنّ ايرلندا الشمالية واحدة من أسرع المناطق نمواً في أوروبا، إذ يبلغ عدد السكان المتوقع الوصول إليه (1,835,000) في عام 2025، وربما أعلى من ذلك في سيناريو لتسريع النمو الاقتصادي الذي يولد المزيد من الهجرة إلى الداخل.
- **إقليم فتيّ**: يعتبر إقليم ايرلندا واحد من الأقاليم التي يتسم سكانه بالأكثر شباباً في الاتحاد الأوروبي وما يترتب على ذلك من توفيرالتعليم والتدريب وفرص العمل، **فالخمس** تقريباً من هؤلاء في العمل و**الثلث** من هؤلاء العاطلين عن العمل ليس لديهم مؤهلات رسمية.
- **السكن والإسكان**:يجب تشكيل أكثر من 160000 مسكناً جديداً بحلول عام 2015 مع أكثر من 60٪ من الأسر التي تضم شخصاً أوشخصين؛ بحيث ستصل الحاجة إلى 250ألف مسكناً إضافياً بحلول عام 2025.

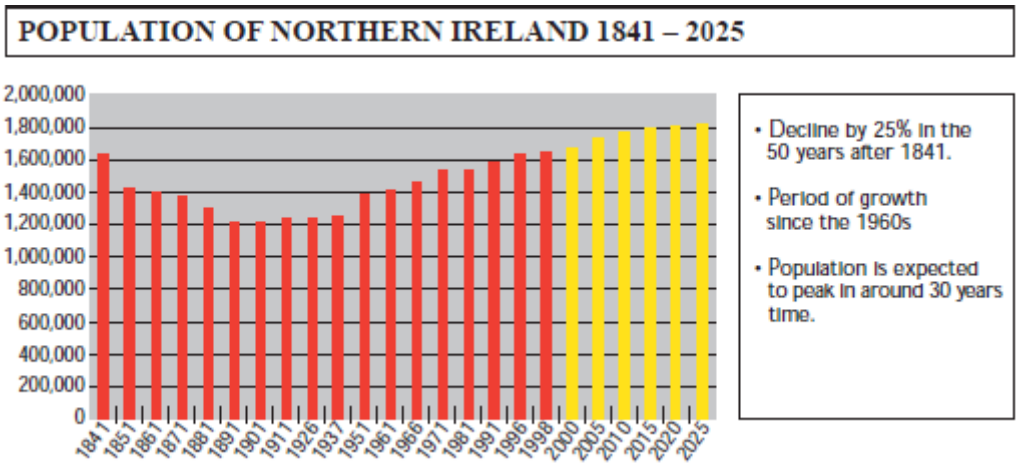

الشكل (8) معدل النمو السكاني في ايرلندابين الأعوام 1841- 2025

Source: The UK Government's White Paper on the future of Transport, 'A New Dealfor Transport: Better for Everyone', DETR, 1998;

3-3-2-1-2- القوى الاقتصادية:

تتميز القوى الاقتصادية في ايرلندا بالقضايا التالية:

- **الناتج الإجمالي المحلي والبطالة**:

شهدت ايرلندا الشمالية أكبر نمو في الناتج الإجمالي المحلي المنتج ، حيث ارتفع الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد 79% عام 1994 إلى 92% عام 1999 في حين بلغ الناتج الإجمالي المحلي للفرد 15% في الاتحاد الأوروبي، كما وشهدت ايرلندا أكبر انخفاض في معدل البطالة، كما وتتميز ايرلندا الشمالية بانخفاض الأجور لديها نتيجة انحياز الاقتصاد إلى جانب الإنتاج منخفض القيمة المضافة والسلع المصنعة، لكن هذا غير قابل للاستمرار على المدى الطويل بسبب التغير التكنولوجي والعولمة وتغير أذواق المستهلكين.

- **غياب دور القطاع الخاص** إذ يعتمد الاقتصاد المحلي بشكل مفرّط على القطاع العام، مما يجعله عرضة لتقلبات في الإنفاق العام، مما يتطلب وجود إطار مكاني مرن لخلق فرص العمل لاستيعاب الفرص الاقتصادية الجديدة الناشئة، في حين تحمى الفرص المحتملة الحالية من جراء إنتاج الأغذية والسياحة وجودة البيئة، كما وإنّ التطورات في مجال الاتصالات من المحتمل أن يكون له مزيد من التأثير.
- **الإنتاجية الزراعية**، شهدت الزراعة تغيراً كبيراً على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، حيث لم تنج ايرلندا من اتجاهات جميع أنحاء العالم في اتباع أكثر أساليب الزراعة المكثفة، والتكنولوجيات الزراعية ، وقد أدت هذه النتائج إلى زيادة تخفيض العمالة الزراعية.

- **قطاع الخدمات**، يعتبر قطاع الخدمات المصدر الرئيس لتوفير فرص العمل بنحو (70٪)؛ سواء النمو في قطاع الأعمال الصغيرة، وذلك نتيجة الحاجة إلى الحفاظ على زخم سريع من أجل تحسين الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص عمل لعدد متزايد من السكان بقوة، وكذلك تحسين معدلات العمالة، مما يتطلب معالجة خاصة لقضية البطالة على المدى الطويل.
- **السياحة والبيئة**، تعطي ايرلندا الشمالية صورة قوية وإيجابية كونها نظيفة وخضراء على الصعيد الدولي والتي تشكل أكبر المنافع اقتصادياً، لا سيَّما في مجال السياحة البيئية مع القدرة على خلق حوالي 20 ألف وظيفة إضافية وتمثل 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت تمثل نسبة (2٪ في عام 1999).

3-3-2-3-1- قوى النقل:

تكاد ايرلندا الشمالية تعتمد اعتمادا كلياً على النقل البري مما يعكس صغر سوق النقل الداخلي، إذ تعتبر شبكة الطرق الشريان الأساسي للمنطقة في الاقتصاد حيث يجري نقل 98٪ من البضائع عن طريق البر، كما وتعتبر تكاليف طرق وصول الشحن في ايرلندا من بين أعلى المعدلات في أوروبا الغربية، كما تؤكد عملية التنمية على ضرورة تحسين البنية التحتية للطرق كشرطٍ أساسيٍّ من أجل تطوير الاقتصاد للتنمية وخاصة كمحفز للتنمية الاقتصادية في الغرب.

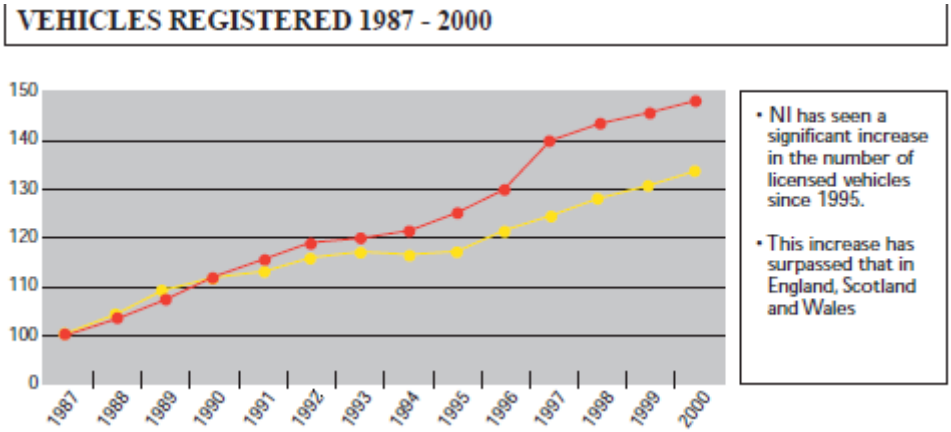

الشكل (9) تزايد عدد مركبات السيارات في إقليم ايرلندا الشمالية
المصدر: نفس المرجع السابق

من جانب آخر، تزداد ظروف حركة المرور سوءاً في ايرلندا بشكل مطرد في ساعة الذروة، مما يتسبب بصعوبة في إمكانية الوصول كما و يبذل الناس الذين لديهم سيارات رحلات أطول من الذين يعتمدون التنقل مشياً أو وسائل نقل أخرى، وكذلك زادت المسافة الإجمالية المقطوعة للمسافر في الإقليم من نحو 4.5 مليار كيلومتر في عام 1971 إلى أكثر من 15 مليار كيلومتر بحلول عام 1998. أمّا عن استخدام النقل في البلدات والمدن فكان له آثاراً سلبية من حيث التلوث البيئي والضجيج، ومن المتوقع تضاعف عدد المركبات في المنطقة بحلول عام 2025، فقد ازدادت ملكية السيارات بأكثر من 400٪ منذ عام 1960، بالإضافة لانتشار المساكن والنشاط الاقتصادي على شبكة الطرق الاستراتيجية للمنطقة مما يؤدي إلى التأثير البصري والضوضاء والتلوث في الاقتصاد .

3-3-2-3-1-4- القوى البيئية:

وتمثلت تلك القوى بالمؤشرات والأبعاد التالية:

- **الإنتاج والاستهلاك الغير مستدام**: حيث أدى القلق بشأن القضايا البيئية العالمية إلى زيادة التركيز على حماية البيئة وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي، ويكمن التحدي في التوفيق

بين تطلعات المجتمع الاستهلاكي القائم مع أوسع التزامات للحفاظ على بيئة سليمة الذي يمكن أن ينتقل إلى الجيل القادم.

- **تآكل المساحات الخضراء،** حيث إنّ التغيرات في الزراعة وتوسيع نطاق نفوذ الأقاليم، وتأثير التنمية الحديثة تؤدي إلى تآكل المساحات الخضراء وتؤثر على جودة المناظر الطبيعية، وتشير التقديرات إلى ذلك منذ عام 1950م، فقد استهلكت التنمية الحضرية 160 ميلاً مربعاً أي حوالي (41000 هكتار) من الريف في ايرلندا الشمالية.
- **تدني نوعية الهواء:** تواجه المناطق الحضرية نوبات من ارتفاع الهواء الملوث الناجم أساساً عن المصادر المحلية والنقل، وقد تسببت بمشاكل كبيرة تتعلق بنوعية المياه في حين تمَّ تحقيق تقدّم كبير، لا سيّما في السيطرة على التصريف، ويعتبر تحويل محطة ايرلندا الشمالية أكبر طاقة للغاز الطبيعي في عام 1996، وزيادة تأمين هذا الغاز إلى المناطق الصناعية، وتوفيرها إلى الأسواق المحلية كخطوة للحد من انبعاثات غازاتٍ دفيئةٍ بشكل كبيرٍوكشكلٍ من أشكالِ التنميةِ في المستقبل لتحسين نوعية الهواء، لذا فإنّ التخطيط الاستراتيجي يجب أن يكون أكثر تكلفة وفعّالاً في الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ .
- **البيئة ونوعية الحياة:** وتعد من القضايا الرئيسة في عملية التنمية، وتنعكس في اتجاهات السياسة الجديدة لتحسين نوعية الهواء والمياه، مع تقييم جودة الهواء، فكانت مبادرات السياسة العامة لتشجيع أفضل الممارسات في التخلص من النفايات، وتشجيع بدائل استخدام السيارات، وتوفير أكبر قدر من الحماية للمناظر الطبيعية، وتنوع الحياة البرية، والبقايا الأثرية للمباني التاريخية.
- **قانون الالتزامات الدولية البيئية**: ينص على الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي للتعامل مع الآثار التي قد تكون الأساس في تغير المناخ، مع القلق حول الحاجة المحتملة لتطوير الأراضي لاستيعاب الزيادة السكانية السريعة وأثر الانتشار، واحتياجات التجديد في المناطق الحضرية والريفية، مما يؤدي إلى استمرار الضغوط على البيئة الطبيعية الغنية والمتنوعة والثقافية، بالإضافة للقلق حول وتيرة التغير التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي والتي لا تزال تؤثر على جودة ومظهر إقليمية المناظر الطبيعية المتميزة، وعلى نوعية الهواء وموارد المياه في المنطقة والتي تعتبر ذات أهمية حاسمة على الصحة العامة والبيئة والاقتصاد .

3-3-3- الرؤية والمبادئ التوجيهية:

انطلاقاً من كل ما سبق، انبثقت الرؤية المشتركة من عملية المشاركة المجتمعية عام 2002وتنص: "معاً لخلق تطلع إلى الخارج، ديناميكية وقابلية للعيش في المنطقة مع شعور قوي من مكان صغير في العالم على نطاق أوسع، فرصة تمتع الناس الذين يعيشون ويعملون في بيئة صحية بما يعزز نوعية حياتهم ، حيث التنوع هو مصدر قوة وليس التقسيم"، وسوف تتحول هذه الرؤية إلى واقع لمواجهة التحديات المشتركة التي تتطلب جهود جميع شعوب المنطقة[20].

3-3-3-1- مبادئ الرؤية:

تتمثل مبادئ الرؤية بثلاث نقاط:

الكفاءة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، حفظ وإدارة الموارد الطبيعية والثقافية للتراث، القدرة التنافسية وتوازن أكثر للأراضي، بحيث يمكن شرحها من خلال السعي لتلبية الأهداف الأربعة للتنمية المستدامة وهي التقدم الاجتماعي الذي يعترف باحتياجات الجميع، والحماية الفعَّالة للبيئة، والحكمة باستخدام

[20] A Better Quality of Life – A UK Strategy for Sustainable Development,Department of the Environment,Transport, and the Regions, DETR, May1999;

الموارد الطبيعية، والحفاظ على مستويات مرتفعة ومستقرة للنمو الاقتصادي وفرص العمل مع استمرار مشاركة المجتمع المحلي كجزء من عملية تنفيذ الاستراتيجية، وكجزء من عملية الرصد والمراجعة[21].

الخريطة (14) مخطط شبكة الغاز في إقليم يرلندا حسب نوع خط الغاز(الاحتياط، الموجود) الخريطة (15) مخطط شبكة الكهرباء في إقليم ايرلندا حسب الشدة

المصدر: Regional Development Strategy For Northern Ireland 2025

3-3-4- أدوات استراتيجية التنمية المكانية:

تعتمد أدوات استراتيجية التنمية المكانية لايرلندا على شبكة النقل المستدام الإقليمية، وتفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة، إقليم مدينة بلفاست، إقليم مدينة لوندونديري، الممرات- الكوريدورات المائية، البوابات الرئيسة والتنمية الريفية متعددة أقطاب النمو، كما وتعتمد استراتيجية التنمية المكانية في ايرلندا أيضاً على كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية، والتوازن التنموي والتكامل الإقليمي، ودعم إمكانيات الإقليم في مواجهة التحديات، وتشجيع نماذج التنمية المستدامة وذلك من خلال اعتماد المبادئ التالية:

- **اعتماد منهج التنمية المحلية**، وذلك من خلال تجميع المراكز الحضرية، في بعض من أجزاء أيرلندا الشمالية، ليتم التركيز فيها على مواقع العمل والمرافق والتسهيلات المكملة لخلق عوامل جذب قوي للاستثمار والتنمية، والمحافظة على حيوية المجتمع الريفي من مدن صغيرة وإعادة تنشيط القرى والتجمعات الريفية الصغيرة مع حجم مناسب من المناطق الريفية للتنمية المفتوحة، وتعزيز مرافق إقليمية وإمكانية الوصول إليها عبر ممرات النقل الرئيسة .

- **النمو المتوازن عبر الشبكة**، والتي تمَّ تحديدها بشبكة من المدن الرئيسة والصغيرة والبلدات والمناطق النائية في الريف وتعزيز المساواة بين الفرص للناس الذين يعيشون في جميع أنحاء الإقليم. والهدف من ذلك هو ضمان خلق فرص عمل وفرص الاستثمار وتنمية الإسكان، بما يتناسب مع حجم ووظائف المدن الصغيرة، من أجل تجديد نفسها والحفاظ على حيويتها. وبالمثل فإنَّ المراكز الريفية المحلية بحاجة إلى إعادة إحياء، يعمل هذا النهج على تخطيط وإدارة النمو المتوازن بتوفير تركيز قوي في منطقة القلب لمدينة أوروبية متوسطة الحجم، للعاصمة بلفاست،

[21] Regional Development Strategy For Northern Ireland 2025,(Shaping Our Future)

والتي تعد بمثابة قوة اقتصادية ومركز الإدارة، ومتخصصة الخدمات والمرافق الثقافية لجميع السكان في إيرلندا الشمالية.

الخريطة (16) مخطط التنمية الإقليمية المكانية لإقليم بلفاست

المصدر: A Better Quality of Life – A UK Strategy for Sustainable Development,Department of the Environment,Transport, and the Regions, DETR, May1999;

- **اللامركزية،** تقوم على شبكة متعددة من المراكز الصغيرة والمدن الرئيسة، وهذه البلدات هي الأصول الإقليمية الكبرى التي لديها القدرة على توفير مجموعة من الخدمات المتميزة لمجمعات المياه في المناطق الحضرية والريفية، وتعمل بوصفها كمحركات للنمو الاقتصادي محلياً.

- **محور، ممر وبوابة،** وهوعبارة عن نهج وظيفي مكاني كطريق مائي يعمل كمحفز للنمو الاقتصادي والتنمية، التي يمكن أن تتحقق من أكبر مدينتين بسبب دورها وحجمها واسع النطاق، والتي تحقق انتشار أكثر توازنا لفرص النمو والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المناطق الحضرية من خلال محاور وممرات النقل في جميع أنحاء ايرلندا الشمالية كما هو موضح في الخريطة(17).

- **استراتيجية التوازن بين الحاجة إلى بناء بطريقة مستدامة،** وذلك بالاعتماد على نقاط القوة في الإقليم، مع التركيز أيضا على توجيه التنمية من أجل المساعدة على معالجة نقاط الضعف في هيكل التنمية وبالتالي تعزيز الأداء العام للإقليم، ثمَّ وضع استراتيجية لتجنب المشاكل من الهيمنة المفرطة، على نطاق واسع الامتداد، وضغوط البنية التحتية، واضمحلال المناطق الحضرية والازدحام المرتبط مع نمو المدن الكبرى، كما تسعى إلى تجنب المشاكل في مراكز الخدمة الضعيفة، و الضغوط على موارد تنمية الريف الناجمة عن الإفراط بتشتيت التنمية.

- **شبكة النقل** من خلال تحقيق التوازن الأمثل عن طريق ترقية شبكة النقل الاستراتيجي مما سيوفر هذا الوصول إلى "فرص التنمية لمكافحة عوامل الجذب الحضرية الأساسية، مما يساعد على تخفيف حدة التنمية ونقل الضغوط حول بلفاست، وينعكس هذا التوازن بين النمو والتنمية المقترحة أيضاً من خلال توزيع الوحدات السكنية 160000 الإضافية المطلوبة بين الريف والمراكز الحضريةبحلول عام 2015.

- **الدور الاستراتيجي للمحاور الرئيسية في تحقيق التوازن الإقليمي في جميع أنحاء ايرلندا الشمالية،** ويقدم مجموعة من المراكز للوصول للتنمية الصناعية المركَّزة، والتجارية، والتعليم والصحة والخدمات المجتمعية والتي تكملها مساهمات مميزة من المناطق الريفية ذات الصلة بتوفير "السلع"مثل المنتجات الزراعية والأصول البيئية، والخدمات الترفيهية، ودعم نهج استراتيجي لتنويع الاقتصاد الريفي للمدن التي تمَّ تحديدها كمراكز رئيسة لديها القدرة على تطوير "أقطاب النمو" لتجميع النشاط الاقتصادي، وبالتالي توفير توازن مضاد لقلب العاصمة.

- **تعزيز الريفية المحتملة،** في حين تشدد الاستراتيجية على أهمية وديناميكية الشبكة من المدن الرئيسة في جميع أنحاء المنطقة باعتبارها مركزاً رئيساً للتوظيف والخدمات، فإنَّه يعترف على أنّ هناك ترابطاً قوياً بين هذه المدن والمناطق النائية في الريف، بكونها علاقة تكاملية تساعد على الحفاظ على حيوية المجتمعات الريفية ومراكز الخدمة المحلية من أجل تعظيم فوائد اللامركزية، بحيث تضمن هذه البلدات تطوير مجموعة واسعة من المرافق والتسهيلات المكملة، وتوفر أعلى طلب من الوظائف في المناطق الحضرية، إنَّ هذا النهج المتكامل على المستوى الشبه إقليمي، ذوصلة وثيقة بمجموعة من المحاور.

- **تطوير المقومات السياحية** من خلال تعزيز دور العاصمة باعتبارها بوابة رئيسة إلى ايرلندا الشمالية، وتطوير الكاتدرائية المزدهرة ، وتطوير الواجهة البحرية على ساحل البحر في خليج بلفاست وعلى طول وادي لغن مع احتمال بعض روابط الباص المائي وتسهيل تطوير الرياضة والملاعب الرياضية إلى المعايير الوطنية والدولية.
- **تجديد مدينة لندنديري**: تحقيق صورة وطنية ودولية وجذابة، كمدينة ثقافية مضيافة، وبناء المدينة عملياً على الرؤية، وتعزيز دورها كمركز للتسوق والإقليمية و الإدارة، بما في ذلك المكاتب الحكومية، والاستمرار في تجديد وتطوير وسط المدينة، واستيعاب النمو المخطط لها بحدود 13000 وحدة سكنية بحلول عام 2015، والتنمية الحدودية المشتركة، وتعزيز هوية المدينة كمركز للفنون الإبداعية والثقافة والانتهاء من مركز الألفية الجديدة مع المسرح، مما سيكون لها حافز مهمٌ لخلق الأرباح الثقافية في مركز المدينة، بما في ذلك الفنون اللفظية والحفاظ على التدابير التي تستهدف إعادة تجديد المناطق الحضرية والاجتماعية[22].

يتبين من تجربة إقليم ايرلندا على أهمية تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال التنمية الازدواجية للحضر والريف والتنمية الحدودية المشتركة والإدارة البيئية وذلك بالاستفادة من فرص ومقومات الإقليم وربطها بمحاور رئيسية وثانوية.

[22] Regional Development Strategy For Northern Ireland 2025,(Shaping Our Future)

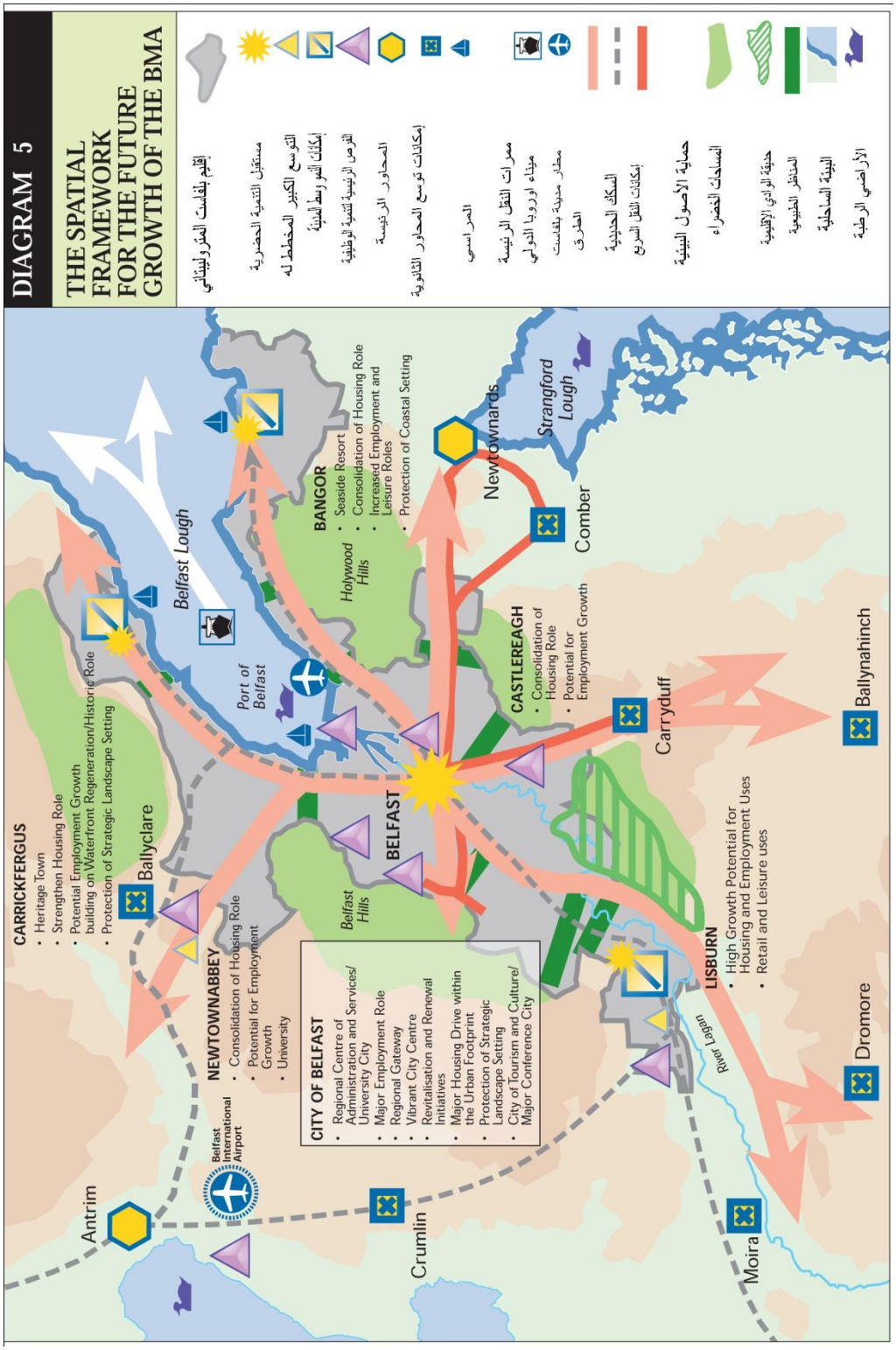

الخريطة (17) مخطط الربط الكوريدوري في ايرلندا، استراتيجية محور، ممر، بوابة في بلفاست

المصدر: نفس المرجع السابق

3-4دراسة حالة المدينة المنورة:

تعتبر تجربة إقليم المدينة المنورة في توجيه التنمية الحضرية ضمن توجهات مسيرة التنمية الوطنية للمملكة العربية السعودية، بحيث تقدم تجربة استراتيجية تنمية منطقة إقليم المدينة المنورة في ظل التوجهات الوطنية تنظيم التنمية العمرانية بصفة عامة وتنظيم التنمية الحضرية بصفة خاصة، وكيف أنّ

هذه التوجهات تمت في إطار البعد الإقليمي لمناطق المملكة، وتستخدم الاستراتيجية المنهج الوصفي التحليلي لتتبع ظاهرة النمو العمراني والتوجهات الوطنية نحوها والأساليب التي استخدمتها أمانة المدينة المنورة حيال ظاهرة النمو العمراني للمدينة لمنورة، بحيث تتضمن الاستراتيجية المواضيع الرئيسة الآتية:

-التوجهات الوطنية.

-توجيه التنمية العمرانية على مستوى المناطق.

-النمو العمراني للمدينة المنورة.

-تبني التخطيط العمراني الشامل لمعالجة التوسع العمراني.

-استراتيجية التنمية الإقليمية للمنطقة كأساس لتنظيم التنمية الحضرية مستقبلا[23].

تبين الخريطة(18) موقع المدينة المنورة جغرافياً بالنسبة للملكة العربية السعودية:

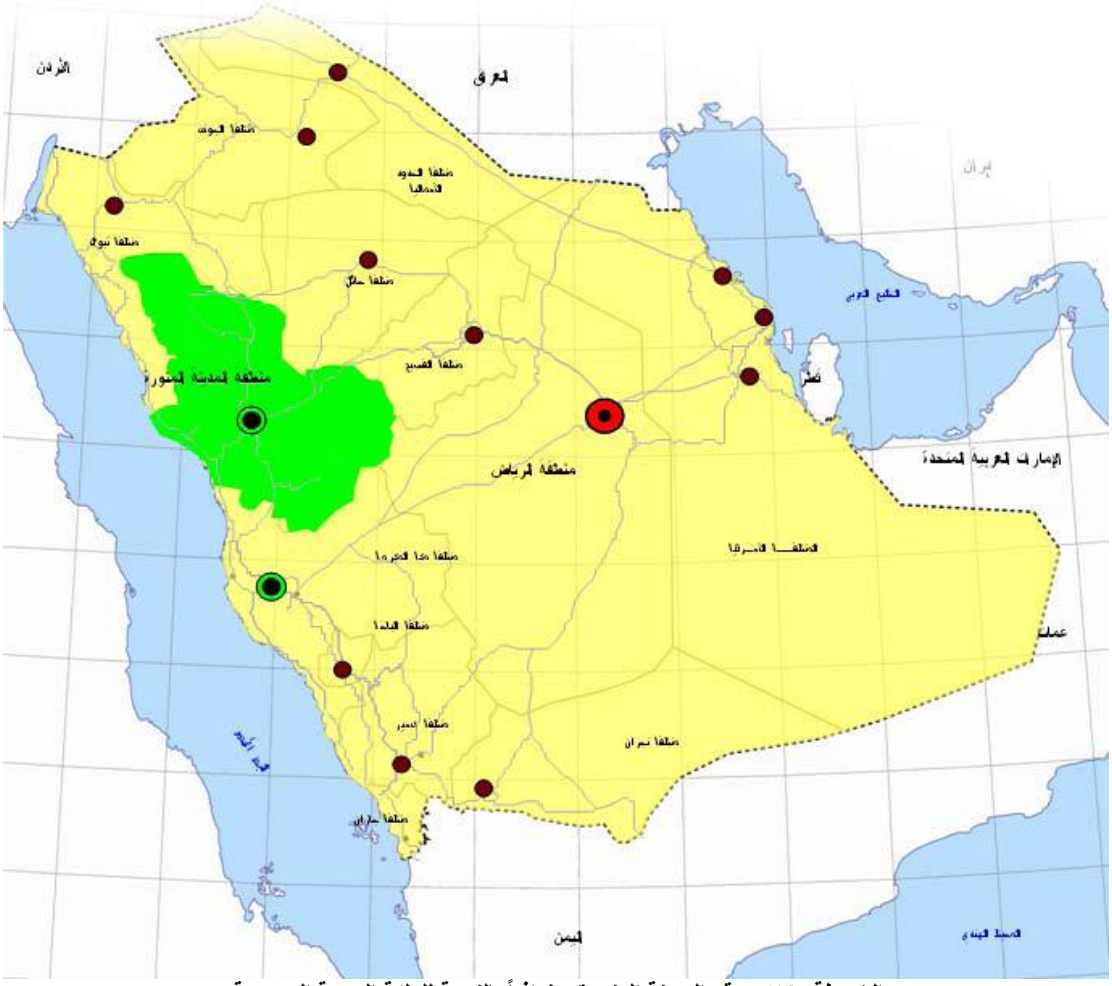

الخريطة (18) موقع المدينة المنورة جغرافياً بالنسبة للملكة العربية السعودية

أكّدت التجربة على أنّ تنظيم التنمية الحضرية يأتي من خلال اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول وهو تنظيم التنمية الحضرية من المنظور الوطني الإقليمي، ويعنى الاتجاه بالعلاقات بين التجمعات الحضرية على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق نسق عمراني متوازن ينظم العلاقة بين التجمعات العمرانية الحضرية من حيث الوظائف والأحجام السكانية لهذه التجمعات، ومستويات وأنماط الخدمات والمرافق الإقليمية، والاتجاه الثاني يعنى بتنظيم التنمية الحضرية على المستوى المحليّ، من حيث أعداد دراسات

[23] أمانة المدينة المنورة :مشروع دراسة المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة" المدينة المنورة 2000م، (تحليل حالة المدينة المنورة).

النطاق العمراني والمخططات الهيكلية المحلية لكل تجمع عمراني في إطار معطيات الاتجاه الأول، وتخلص الدراسة إلى أهمية الاتجاه الأول كأساس للاتجاه الثاني .
تمَّ اختيار بعض من تحديات التنمية في المدينة المنورة بما يشابه تحديات الحالة الدراسة في محافظة السويدء.

3-4-1- تحديات التنمية في المدينة المنورة: يبين الشكل(10،11) مؤشرمعدل البطالة والفقروالنمو السكاني للمدينة المنورة بالنسبة للمملكة العربية السعودية وعلى مستوى المنطقة، حيث بلغ مؤشر البطالة والفقر أعلى معدلاته في المدينة المنورة، وسجَّل مؤشر معدل النمو السكاني أعلى معدلاته في المدينة المنورة وبلغ أدناه في التجمعات القروية.

الشكل(10) معدل البطالة في المدينة المنورة

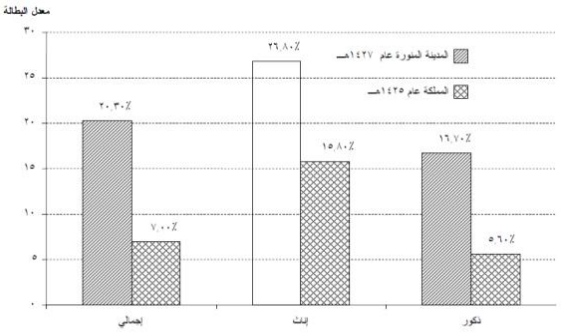

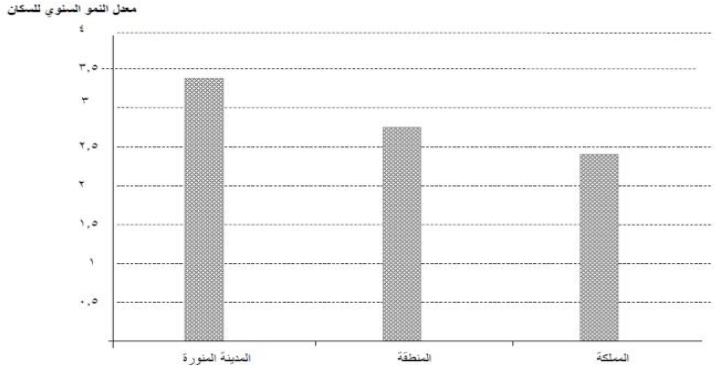

الشكل(11) معدل النمو السكاني ومعدل البطالة في المدينة المنورة
المصدر: أمانة المدينة المنورة :مشروع دراسة المخطط الإقليمي

3-4-2- استراتيجية التنمية العمرانية في المدينة المنورة: تمَّ العمل على تطبيق مبادئ التخطيط الإقليمي والعمل على الاستخدام الأمثل لموارد كل إقليم أو منطقة وفقاً لميزاتها النسبية وتحقيق التنمية المتوازنة.

3-4-2-1- نقاط القوة:

تمَّ إعداد المخططات التنظيمية من خلال تحديد نقاط القوة وتتمثل بما يلي:

- ✓ الارتباطات الوظيفية والإنتاجية بين منطقة المدينة المنورة ومختلف مناطق المملكة
- ✓ تواجد المسجد النبوي الشريف وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته والمكانة الدينية العالمية للمدينة المنورة.
- ✓ الموقع الجغرافي للمنطقة على ساحل البحر الأحمر والإمكانات والموارد الطبيعية.
- ✓ تواجد الصناعات البتروكيماوية في مدينة ينبع الصناعية ووجود مينائي ينبع وينبع الصناعية بكامل تجهيزاتهما كأحد البوابات الرئيسة للمملكة على البحر الأحمر.
- ✓ الثروات التعدينية المتواجدة بالمنطقة.

بناءً على نقاط التنمية السابقة تمَّ تحديد الأهداف الاستراتيجية وفق النقاط التالية:

- استخدام إمكانات وموارد الإقليم الاستخدام الأمثل.
- تخفيف حدة الآثار السلبية لمعوقات التنمية.
- اقتراح النمط العمراني الذي يمكن بمقتضاه تحقيق الأهداف الموضوعة في صورة تدرج هرمي وحجمي ووظيفي لمراكز النمو الحضري والقروي.
- تحديد الأساليب التي يمكن بمقتضاها تدعيم دور هذه المراكز وتحسين الكفاءة الداخلية لها.
- النمو العمراني في المدينة المنورة .
- إزالة التشتت في توزيع الأحياء السكنية وتقسيمات الأراضي بالمدينة المنورة.
- تخفيف اختلال التوازن في الهيكل العمراني للمدينة والذي يتمثل في وجود تقسيمات أراض ومناطق سكنية جديدة مزودة بالمرافق وغير آهلة بالسكان ومناطق أخرى آهلة بالسكان ولا تتوافر فيها المرافق الكافية مثل بعض المناطق العشوائية المحيطة بالمنطقة المركزية.
- تبني التخطيط العمراني الشامل لمعالجة مشاكل التوسع العمراني.

وتمَّ عليه تحديد بدائل التنمية للمدينة المنورة وفق الآتي[24]:

- ✓ تنظيم التنمية العمرانية على المستوى الوطني.
- ✓ تنظيم التنمية العمرانية على مستوى المدن والمناطق.
- ✓ المخططات الهيكلية ودورها في تنظيم التنمية الحضرية على مستوى المدن.

- **البديل الأول (تنظيم التنمية العمرانية على المستوى الوطني)** حيث قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية من واقع مسؤوليتها عن توجيه وتنظيم التنمية العمرانية على المستوى الوطني بإعداد الاستراتيجية العمرانية الوطنية بهدف تحقيق تنمية عمرانية متوازنة بين مناطق المملكة، وخلصت الاستراتيجية إلى تبني مفهوم محاور التنمية العمرانية والتي يتم بمقتضاها تحديد مراكز نمو في صورة مدن متوسطة وصغيرة يجب تدعيمها على امتداد محاور النمو بما يحقق التكامل الوظيفي والإنتاجي بين مختلف أجزاء الحيز الوطني.

- **البديل الثاني (تنظيم التنمية العمرانية على المستوى المحلي (المدن والقرى)** من خلال تطبيق سياسات النطاق العمراني والمخططات الهيكلية المحلية للمدن والقرى وذلك من خلال:

- تعيين الحدود المرحلية للنمو العمراني للمدن.
- حظر التنمية العمرانية في المناطق الطبيعية مثل الوديان والغابات بما يضمن الحد من تلوث البيئة.
- تخفيف الضغط على شبكات المرافق العامة عن طريق التحكم في النمو العشوائي للمدن.
- تسهيل التنسيق بين الجهات الحكومية المختصة وضمان الكفاءة في توفير الخدمات .
- المحافظة على الرقعة الزراعية المجاورة للمدن وكذا المناطق التاريخية والأثرية والمناطق ذات الطابع الخاص.
- تخفيف الضغط على بنود صيانة المرافق بما يضمن تحسين الأحوال المالية للبلديات.
- تخفيف حدة المضاربات على أسعار الأراضي.
- توفير قاعدة للمعلومات التخطيطية على مستوى كل مدينة

[24]- أمانة المدينة المنورة :مشروع دراسة المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة" المدينة المنورة 2000م، (تحليل حالة المدينة المنورة)..

- **البديل الثالث (المخططات الهيكلية ودورها في تنظيم التنمية الحضرية على مستوى المدن)**

إذ يُعتمَد المخطط الهيكلي كاستراتيجيةً بعيدة المدى لتوجيه التنمية العمرانية على مستوى المدن والمناطق، ويمثل المخطط الهيكلي للمدن السعودية أسلوباً لتطبيق أهداف التنمية الوطنية على مستوى المدن، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- كفاءة استخدام المرافق، وهو هدف وطني لا يمكن تحقيقه على المستوى الوطني ما لم يتم تنفيذه على مستوى المدن.
- تشجيع دور القطاع الخاص.
- تحديد أوجه النقص والقصور في شبكات المرافق والتجهيزات الأساسية (طرق ومياه وصرف صحي وتصريف أمطار وكهرباء وهاتف) ومواقع التخلص من النفايات، والخدمات العامة التعليمية والصحية والاجتماعية وكذلك تقدير الحد الأدنى من الاحتياجات المستقبلية ومواقع التوسع العمراني.
- تحديد أفضل المناطق المرتقبة للتوسع العمراني وفق معايير تشمل العوامل البيئية، ومدى توفر الأراضي الصالحة، ونوعية وأغراض الاستخدام، والتكلفة النسبية للتجهيزات الأساسية.
- تحديد طبيعة ملكية الأراضي ومدى توافرها للاستخدامات المختلفة .
- توزيع المخطط الإرشادي على المبادئ التي تقوم عليها التركيبة الاجتماعية والحضرية وتشتمل مقترحات السكان والعمالة في المناطق السكنية ومناطق الاستخدامات المختلفة، وتبيَّن الخريطة (19) المخطط الإقليمي المقترح لمنطقة المدينة المنورة، بحيث تمَّ وضع تصوّر شامل لحالة منطقة المدينة بكافة أبعادها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بناءً على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

.

الخريطة (19) المخطط الهيكلي للمدينة المنورة ويظهر المحيط العمراني للمدينة بهدف الحد من الهجرة

المصدر: نفس المرجع السابق

3-4-3- استراتيجية التنمية الإقليمية كأساس لتنظيم التنمية الحضرية مستقبلاً:

انتهت الاستراتيجية المقترحة للتنمية الإقليمية للمدينة حتى عام 1450هـ كما هو موضح في الشكل (30) إلى ضرورة التوفيق بين بديلي استراتيجية التنمية المنتشرة والانتشار المركز كأساس لاعداد الاستراتيجية المقترحة، وذلك لتحقيق التوازن بين تركيز التنمية في المدينة المنورة وحاضرة ينبع والتي تؤدي إلى عدم إمكانية تفادي مشكلات المدن الكبرى مستقبلا، وبين نشر التنمية في مختلف التجمعات العمرانية في محافظات ومدن المنطقة والتي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التنمية وصعوبة تحقيق استراتيجية الانتشار في ظل معطيات الأوضاع الوطنية والإقليمية والمحلية الراهنة في الإقليم.

لذلك كان من أهم توجهات استراتيجية التنمية الإقليمية المقترحة للمنطقة لتنظيم التنمية الحضرية بالمنطقة مستقبلاً هو تخفيف الضغط على كل من المدينة المنورة ومدينة ينبع في المستقبل وضرورة اتباع سياسات تدعو إلى استقطاب تدفقات الهجرة الداخلية المتجهة إليهما عن طريق تدعيم وتأهيل بعض التجمعات السكانية القائمة حالياً والتي تقع في نطاق التأثير المباشر للمدينتين كضواحي سكنية للمدينة وأخرى كمدن تابعة، وبحيث تستوعب هذه التجمعات جزءاً كبيراً من الهجرة المتجهة إليهما وجزءاً من الزيادة السكانية لهما. المدينة المنورة وينبع على هذا الأساس من الفكر الاستراتيجي للتنمية الحضرية للمدينيتين في المستقبل.

و نظراً للاتساع الكبير لمساحة المدينة فإنّ تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة لها يتطلب تفعيل دور المدن المتوسطة والصغيرة بها لإمكان استخدام الموارد الكبيرة المتاحة في نطاق هذه المدن وتتمثل هذه الموارد المحلية المتاحة للتنمية في المنطقة بما يلي:

- ✓ أودية ذات إمكانات كبيرة لتوطين الأنشطة الزراعية والعمرانية على جوانب هذه الأودية.
- ✓ تجمعات عمرانية ذات مساحات كبيرة غير مستخدمة داخل الكتل العمرانية لهذه التجمعات يمكن استخدامها في استيعاب الزيادات المستقبلية في الانشطة والسكان.
- ✓ مواقع أثرية ذات إمكانات كبيرة للأنشطة السياحية.
- ✓ شواطئ يمكن استخدامها في الأنشطة السياحية والترفيهية وموانئ الصيد والمزارع السمكية.
- مناطق ذات إمكانات كبيرة للثروات التعدينية.
- ✓ طبقات رئيسة حاملة للمياه الجوفية يمكن استخدامها للأنشطة الزراعية والعمرانية.
- ✓ مناطق قائمة يمكن تكثيف أنشطة الرعي والثروة الحيوانية بها .
- ✓ موانئ ومطارات قائمة ذات طاقات غير مستخدمة يمكن تطويرها.
- ✓ محور سكة حديد الحجاز يمكن إحياء فكرة إعادة تشغيله للنقل بين المملكة والدول الأخرى كما حدث مؤخراً بين عمان بالأردن ودمشق بسوريا.

لذلك فقد حددت الاستراتيجية المقترحة الأدوار الوظيفية والأحجام السكانية المقترحة للمدن المتوسطة والصغيرة، وعلى هذا الأساس من المتوقع أن يبلغ عدد السكان في حاضرة ينبع بحلول عام2030 م نحو النصف مليون نسمة، وتوفر الأنشطة الاقتصادية فرص عمل مركزة بصفة أساسية في الأنشطة الصناعية والخدمات الإقليمية والأنشطة الخدمية التجارية والسياحية، كما يأتي دور مدينة العلا كمركز عمراني للتنمية الإقليمية لتحقيق التكامل بين محاور النمو على المدى البعيد ضمن مثلث (تبوك/المدينة المنورة/حائل)، حيث من المتوقع أن يكون لموقع مدينة العلا حيث توافر الإمكانات والموارد المائية والزراعية والسياحية دورا كبيرا في الربط بين المدينة المنورة وينبع من جهة وتبوك من الجهة الأخرى، وتعتبر مدينة بدر مركزاً للتنمية المحلية على المحور القائم بين المدينة المنورة وينبع وجدة، ومن المتوقع أن تلعب دورا رئيسا لتعزيز إمكانات التنمية المرتبطة بشؤون خدمات الحج والعمرة والتجارة والخدمات الزراعية، ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان فيها بحلول عام2030م نحو/40/ ألف نسمة، وتوفر الأنشطة الاقتصادية بها في المجالات المختلفة، وتؤدي خدماتها في نطاق محافظة بدر. كما تعتبر مدينة خيبر أحد المراكز العمرانية للتنمية المحلية بمحافظة خيبر، وتعمل على تحقيق التكامل

بين محاور النمو في المدى الطويل ضمن مثلث (تبوك/المدينة المنورة/شمال حائل)، ويوفر الموقع الموارد المائية التي تعمل على دعم الأنشطة الزراعية والسياحية بالمنطقة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان بها نحو الثلاثين ألف نسمة عام 2030م، وتوفر فرص عمل تتركز أساسا في مجالات الخدمات المحلية والأنشطة التجارية المرتبطة بالأنشطة الزراعية في النطاق الجغرافي لمحافظة خيبر، كما يمكن أن توفر دعما للأنشطة الخدمية المرتبطة بالسياحة وبعض الصناعات التحويلية والصغيرة المرتبطة بالأنشطة الزراعية والتعدينية، وتعتبر مدينة المهد أحد أهم المراكز العمرانية بالمنطقة والمرشحة أن تعطى أهمية كبرى كمركز تنمية إقليمية في نطاق محافظة المهد لدعم الأنشطة والموارد التعدينية المتواجدة في نطاق المحافظة بصورة مركزة ومتنوعة وذات أهمية كبرى على المستوى الوطني، كما تعتبر مدينة الحناكية أحد مراكز التنمية المحلية في نطاق محافظة الحناكية، والمستهدفة لتعزيز وتحقيق التكامل بين محاور النمو على المدى البعيد وذلك غرب محور النمو القائم بين الرياض والقصيم في اتجاه جدة ومكة المكرمة مرورا بالمدينة المنورة، ومن المتوقع يبلغ عدد السكان بها نحو /30/ ألف نسمة وذلك عام 2030م ، وتوفر فرص عمل تعتمد أساساً على الأنشطة التجارية والخدمية وبعض الصناعات التحويلية المرتبطة أساساً بالأنشطة التعدينية والزراعية.

الخريطة (20) استراتيجية تنمية إقليم المدينة المنورة على مستوى المناطق والمدن

المصدر: نفس المرجع السابق

وبذلك تكون استراتيجية التنمية الإقليمية للمنطقة قد وضعت الأساس الاستراتيجي الذي تقوم عليه استراتيجية التنمية الحضرية مستقبلاً، والتي يلزم على أساسها وضع برامج إعداد المخططات الهيكلية

المحلية لهذه التجمعات العمرانية في اطار موجهات استراتيجية التنمية الإقليمية الوطنية المبنية على اعتبارات وطنية وإقليمية ومحلية، وقد اتضح من دراسة تطور تجربة منطقة المدينة المنورة في التخطيط لتنظيم التنمية الحضرية وضرورة إنشاء مراكز للرصد الحضري وتحديث البيانات بشكل دوري بحيث يتم وضع هيكل مؤسسي مقترح للمرصد الحضري موضح بالشكل في المدينة المنورة.
كما إنّ تنظيم التنمية الحضرية للمدينة المنورة ذات الأهمية الوطنية والعالمية قد قطع شوطاً كبيراً في تنظيم النمو العمراني للمدينة خلال الثلاث عقود المنصرمة وحقق نجاحاً ملحوظاً في التنظيم العمراني وتنظيم الحركة المرورية داخل المدينة وخارجها.
وقد أكّدت الدراسة ضرورة تحديث المخطط الإرشادي المعتمد للمدينة المنورة وفق التوجه نحو استخدام سياسة المدن التابعة والضواحي للحد من النمو العمراني للمدينة والبعد بها عن مشاكل المدن الكبرى، حيث من المقترح أن يقف حجم سكان المدينة في حدود المليون نسمة على أن تعمل الضواحي السكنية والمدن التابعة على استيعاب الزيادات السكانية المتوقعة لفترات طويلة قادمة.
كما إنَّ إعادة النظر في المخططات الهيكلية المحلية لمدن المنطقة السابق إعدادها في إطار ما حددته استراتيجية التنمية الإقليمية للمنطقة والمخططات الهيكلية للمحافظات كل على حده طبقاً للوظائف والأحجام السكانية المتوقعة لهذه المدن .
-ضرورة تبني سياسات إعداد مخططات هيكلية إقليمية لمناطق المملكة يمكن أن تعمل على تحقيق أهداف الاستراتيجية العمرانية الوطنية المعتمدة في إطارها الإقليمي والمحلي[25].

خلّصت التجارب السابقة إلى تحديد الأدوار الوظيفية للقرى والمدن وتحديد استعمالات الأراضي الإقليمية وتحديد شبكة الخدمات الإقليمية وخطط التنمية الاقتصادية حيث تمت دراسة هذه التجارب على المستوى المناطق والمدن وعلى مستوى الإقليم أو المحافظة وعلى مستوى الإقليم ضمن الإطار الوطني.

[25]- أمانة المدينة المنورة "دراسة النطاق العمراني للمدينة المنورة" - المدينة المنورة – 1996م

خلاصة الفصل الثالث:

يمكن تلخيص الجهود التخطيطية والاستراتيجية لتجارب المحلية العربية والعالمية السابقة حول تحقيق استراتيجية تنموية إقليمية شاملة ومستدامة من خلال الجدول (9) حيث يظهر مدى التزام تلك الدول بتحقيق غايات استراتيجية تنمية إقليم بينما يظهر الجدول (10) أية استراتيجية تمّ إتباعها من قبل تلك الدول بشكل مباشر أو غير مباشر.

عناصر الاستراتيجية		استوكهولم	هاماربي	ايرلندا	بلفاست	المنطقة الشرقية	المدينة المنورة
نوعية الحياة	العدالة الاجتماعية	•	•	•	•	☒	☒
	التعليم	☒	☒	☒	•	•	•
	الأمن	☒	☒	✓	☒	☒	☒
	الصحة	☒	☒	☒	☒	•	•
	السكن	•	•	•	•	☒	•
	الإسكان	•	•	•	•	☒	•
	الآمان	☒	☒	✓	•	✓	☒
كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية	الإنتاج والاستهلاك المستدام	•	•	•	✓	☒	☒
	الكفاءة الاقتصادية	•	•	•	•	✓	✓
	الناتج المحلي	✓	✓	✓	✓	•	✓
	ارتفاع المستوى المعيشي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الإدارة الإقليمية الرشيدة	اتخاذ القرار	☒	☒	✓	☒	•	•
	المشاركة المجتمعية	✓	✓	✓	☒	•	•
	الإدارة وحماية البيئة	•	•	•	•	•	•

درجة التقييم : • تمّ مراعاتها بشكل واضح ✓ تمّ مراعاتها بشكل غير مباشر ☒ لم يتم مراعاتها

الجدول (9) تقييم التجارب حسب غايات استراتيجية تنمية إقليم،

المصدر: إعداد الباحثة

استراتيجيات تنمية إقليم	استوكهولم	هاماربي	ايرلندا	بلفاست	المنطقة الشرقية	المدينة المنورة
Agropolitan	☒	☒	•	•	☒	☒
النمو القائم من الأسفل إلى الأعلى	☒	☒	☒	☒	•	•
باراديم	•	•	•	☒	☒	☒
المنطقة المتخلفة	☒	☒	☒	☒		•
التنمية من الريف إلى المدينة (الدائرة المتراكمة(	☒	☒	☒	☒	☒	☒
نظام التنمية متعدد المراكز Epson	•	•	•	•	•	•

درجة التقييم : • تمّ مراعاتها بشكل واضح ✓ تمّ مراعاتها بشكل غير مباشر ☒ لم يتم مراعاتها

الجدول (10) مدى تنفيذ استراتيجيات التنمية الإقليمية في الدول المذكور حسب التجارب

في حين يبين الجدول (11) أهم المؤشرات الكمية الإحصائية ومؤشرات التنمية المستدامة التي استخدمتها تلك التجارب في (المنطقة الشرقية، استوكهولم، هاماربي، ايرلندا الشمالية، المدينة المنورة) في تحقيق غايات الاستراتيجية التنموية الإقليمية الشاملة والمستدامة والتي بناءً عليها تمَّ وضع مؤشرات عملية خاصة بحالة دراسة إقليم محافظة السويداء للقطاعات التنموية.

القطاع التنموي	عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية	استوكهولم	هاماربي	ايرلندا	بلفاست	المنطقة الشرقية	المدينة المنورة
الاجتماعي	نوعية الحياة	العدالة الاجتماعية	1	الفقر	⇩					+	+
			2	البطالة	⇩			+			+
			3	-الأسر التي تعيلها المرأة	⇧						+
			4	-انتشار الأطفال ذات الوزن المنخفض	⇩						+
		التعليم	5	-الأمية	⇩					+	+
			6	نسب التسرب من التعليم	⇩					+	+
			7	زيادة معدل الالتحاق بالتعليم	⇧ ⇩					+	
		الأمن	8	-عدد الجرائم				-	-		
		الصحة	9	عدد وفيات الأطفال الرضع	⇩						+
			11	-نسبة انتشار استخدام وسائل منع الحمل	⇩						+
		السكن	12	نسب تزويد السكن بالخدمات العامة والأماكن المفتوحة والمساحات الخضراء	⇧	+	+	+	+	+	

القطاع التنموي	عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية	استوكهولم	هاماربي	ايرلندا	بلفاست	المنطقة الشرقية	المدينة المنورة
	الإسكان		13	-عدد المساكن الواجب توفيرها لعام محدد				+	+		
			14	-معدل النمو السكاني		+	+	+	+	+	+
			15	-عدد السكان والكثافة السكانية		+	+	+	+	+	+
	الأمان		16	-عدد الحوادث	⇩			+	+		
			17	-أطوال الطرق والرحلات	⇩			+	+		
			18	-عدد الرحلات	⇧			+	+		
			19	-الوسائل المتبعة في الرحلة	⇩	+	+	+	+		
الاقتصادي	كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية	الإنتاج والاستهلاك المستدام	20	-استهلاك المواد		+	+	+	+		
			21	-استخدام الطاقة	⇧	+	+	+	+		
			22	-إدارة توليد النفايات	⇧	+	+	+	+		
			23	-النقل	⇧	+	+	+	+	+	
		الكفاءة الاقتصادية	24	-حصة الإقليم من المشاريع الاستثمارية	⇧	+	+	+	+	+	+
		الناتج المحلي	25	- النشاطات الاقتصادية (السياحة، الزراعة، التجارة، الخدمات، الصناعة، الطاقة)	⇧ زيادة مساحة الأراضي المزروعة -زيادة عدد السياح	+	+	+	+	+	+
		ارتفاع المستوى المعيشي									
المؤسساتي	الإدارة الإقليمية الرشيدة	اتخاذ القرار	26	الخدمات الاجتماعية	⇧	+	+	+	+	+	
		المشاركة المجتمعية									
البيئي		الإدارة وحماية البيئة	27	-نوعية الهواء	⇧	+	+	+	+		
			28	-نوعية المياه	⇧	+	+	+	+	+	
			29	-الضجيج والتلوث	⇩	+	+	+	+		
			30	-معالجة النفايات	⇧	+	+	+			
			31	المحميات	⇧	+		+	+	+	
	زيادة نسب المؤشر ⇧			خفض نسب المؤشر ⇩		+ ما تمّ مراعاته في تجارب البلدان حسب مفهوم استراتيجية تنمية إقليم					

الجدول (11) المؤشرات الكمية الإحصائية ومؤشرات التنمية المستدامة المدروسة حسب تجارب البلدان،

المصدر:إعداد الباحثة

في إطار ما تقدّم، أجابت الاستراتيجيات التنموية الإقليمية للأقاليم المذكورة على القضايا المعاصرة لاستراتيجية تنمية إقليم، كما يتبين أنَّه مهما اختلفت الاستراتيجيات التنموية سواء لمدينة أو إقليم، فإنَّ مجالات عمل استراتيجية تنمية الإطار المكاني من خلال تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة تلخصت بخمس نقاط هي الجانب الحضري والتنمية الريفية الإقليمية وتنمية المناطق الحدودية المشتركة والإدارة البيئية والتنمية الاقتصادية حيث يوضح الجدول (12) مجال الاستراتيجية التي تمَّ العمل بها من قبل البلدان بشكل مباشر وغير مباشر وبناء عليها تم تحديد مجالات عمل استراتيجية تنمية محافظة السويداء للمناطق الثلاث .

استراتيجية تنمية إقليم في تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة	استوكهولم	هاماربي	ايرلندا	بلفاست	المنطقة الشرقية	المدينة المنورة
تنمية المناطق الحدودية المشتركة	☒	☒	•	•	•	☒
الإدارة البيئية	•	•	•	•	•	•
الجانب الحضري	•	•	•	•	•	•
التنمية الريفية الإقليمية	•	•	•	•	•	•
التنمية الاقتصادية	•	•	•	•	•	•
درجة التقييم : • تمّ مراعاتها بشكل واضح ☒ تمّ مراعاتها بشكل غير مباشر						

الجدول (12) ما تمَّ مراعاته ضمن مجالات عمل استراتيجية تنمية إقليم التجارب المذكورة حسب الخطط الخمسية الوطنية
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الخطة الخمسية العاشرة

خاتمة الباب الأول:

خلص البحث في الباب الأول من القسم النظري إلى ما يلي:

☑ في الفصل الأول: تمَّ تحديد مفهوم استراتيجية تنمية إقليم والتي يمكن من خلالها تحليل القطاعات التنموية وتقييم استراتيجية تنيمة إقليم المناطق الثلاث في محافظة السويداء (السويداء، شهبا، صلخد) بناءً عليها متمثلةً بالغايات الثلاث نوعية الحياة و العدالة الإجتماعية بما فيها قضايا الفقر والبطالة والهجرة والسكن والإسكان والتعليم والصحة، وكفاءة وقدرة الإقليم التنافسية وتشمل الكفاءة الاقتصادية من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية التنموية وزيادة الناتج الإجمالي المحلي للفرد وتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدام، والإدارة الإقليمية الرشيدة بتحقيق اللامركزية والمشاركة المجتمعية والحماية البيئية .

☑ في الفصل الثاني: تمَّ تحديد منهجية وخطوات إعداد استراتيجية تنمية الإقليم إبتداءً بمرحلة التحليل الاستراتيجي وتشمل تحليل الوضع الراهن من خلال المؤشرات الكمية الإحصائية وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وتشمل صياغة الرؤية وتحديد البدائل الاستراتيجية وصياغة الاستراتيجية المناسبة، وأخيراً مرحلة التخطيط الاستراتيجي وفق توجهات التخطيط الإقليمي وإعداد المخطط الهيكلي النهائي وعملية التقييم والمتابعة من خلال مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة لقياس مدى التقدم المحرز، وتحديد أهم نظريات التخطيط الإقليمي في تفعيل دور المدن المتوسطة والصغيرة.

☑ في الفصل الثالث: تمَّ تحديد مؤشرات التنمية المستدامة بناءً على مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم في الفصل الأول، وتحديد بدائل التنمية التي تتم من خلال تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة مستويات: على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي، وعلى مستوى المناطق والمدن.

في إطار ماتقدَّم، سيتم في الجزء الثاني إعداد استراتيجية تنموية إقليمية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء وتحديد البدائل التنموية الثلاث، وتقييم مدى استدامة مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة للمناطق الثلاث في المحافظة وفق المؤشرات التي تمَّ تحديدها في الفصل الثاني بناءً على مفهوم استراتيجية تنمية إقليم التي تمَّ التوصل إليها في الفصل الأول من الجزء النظري، وأخيراً اقتراح وتطوير مخطط هيكلي إقليمي للمحافظة وفق توجهات تنموية ضمن الإطار الوطني.

الباب الثاني
الإطار العملي التطبيقي
(نحو استراتيجية تنموية إقليمية لمحافظة السويداء)

2- نحو استراتيجية تنموية إقليمية لمحافظة السويداء:

المقدمة:

تعد محافظة السويداء كغيرها من المحافظات السورية التي تطورت فيها المدن الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً بسرعة أكبر من المدن الإدارية والتجمعات الريفية بما فيها القرى والبلدات والبلدان، والتي كانت سبّاقة حضرياً نحو التدهور البيئي، في ظل النمو السكاني والتوسع العمراني المتزايد والتوزع السكاني اللامتوازن، ومع ذلك تعد محافظة السويداء من أكثر المحافظات الصديقة للبيئة، كما وتعد من أشد المحافظات فقراً ومن أكثر المحافظات الطاردة للسكان، رغم الإمكانيات التربوية العالية والقوة البشرية العالية وإمكانيات موارد المحافظة الطبيعية والاقتصادية والبشرية الغير مستغلة إقليمياً بشكل مستدام.

هذا، يضع المحافظة أمام تحديات متزايدة الصعوبة في الاستراتيجيات التنموية الإقليمية ضمن الإطار الوطني، مما يتطلب تحليل الوضع الراهن بتشخيص القطاعات التنموية من خلال المؤشرات الكمية الإحصائية، وتحديد اتجاه قطاعات استراتيجيات التنمية من الاستدامة والقوى المحركة لعملية التنمية وتشخيص التحديات، من أجل صياغة رؤية المحافظة، ووضع السياسات والاستراتيجيات التنموية الإقليمية والأهداف الاستراتيجية، ذلك يستدعي تحديد مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة لقياس مدى تحقيقها لتلك الأهداف التي تخفف من تلك التحديات قدر الإمكان، وإيجاد مخطط هيكلي يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للاستدامة من أجل نوعية حياة أفضل وتعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية والإدارة الإقليمية البيئية الرشيدة كما هو موضح في الشكل(12).

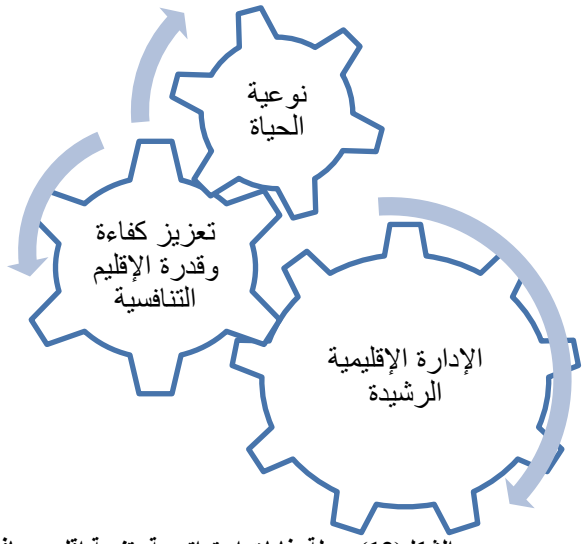

الشكل(12) عجلة غايات استراتيجية تنمية إقليم محافظة السويداء

المصدر: إعداد الباحثة

بحيث ترتبط نوعية الحياة بدراسة المؤشرات البشرية ديموغرافياً واجتماعياً وروحياً وتتضمن:

- ✓ القضاء على الفقر والبطالة والأمية
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ✓ تحسين نسبة التعليم والصحة
- ✓ توطين المهاجرين والمغتربين
- ✓ تأمين السكن والإسكان اللائق .
- ✓ زيادة الأمن والآمان .

يوضح الشكل (13) ما يجب زيادته وتخفيضه بالنسبة لمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية ضمن حقل نوعية الحياة في إقليم محافظة السويداء.

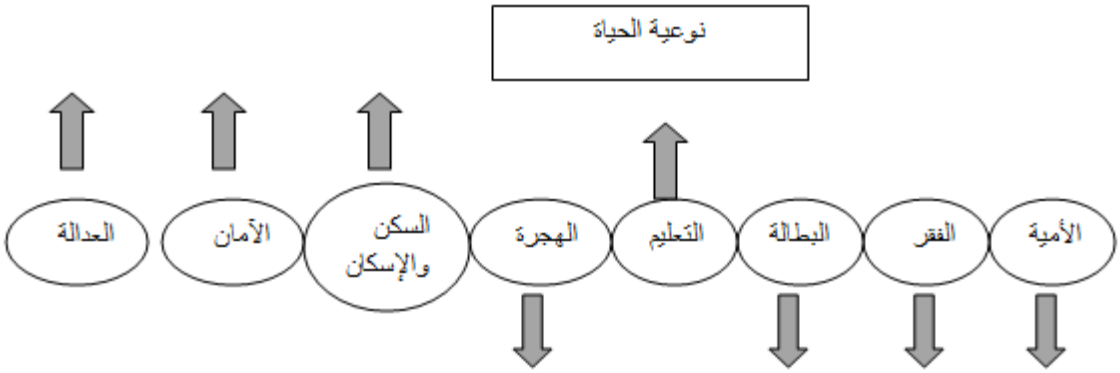

الشكل (13) ما يجب زيادته وتخفيضه بالنسبة لمؤشرات الديموغرافية والاجتماعية ضمن حقل نوعية الحياة في إقليم محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة

إنَّ تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية وترتبط بدراسة المؤشرات الاقتصادية والمؤسساتية وتتضمن:

- ✓ زيادة الدخل من خلال الناتج الإجمالي المحلي للفرد،
- ✓ تأمين فرص عمل،
- ✓ زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال ممارسة زيادة دور قطاعات النشاطات الاقتصادية،
- ✓ إنتاج واستهلاك مستدام،
- ✓ تحسين مستوى المعيشة.

يوضح الشكل (14) ما يجب زيادته وتخفيضه بالنسبة لمؤشرات الاقتصادية والمؤسساتية ضمن حقل تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية في إقليم محافظة السويداء.

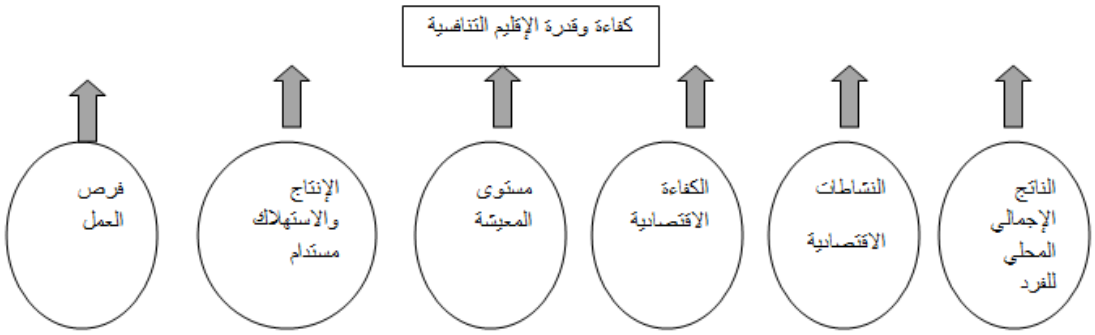

الشكل (14) ما يجب زيادته وتخفيضه بالنسبة لمؤشرات الاقتصادية والمؤسساتية ضمن حقل تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية في إقليم محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة

وبالنسبة للإدارة الإقليمية والبيئية المكانية الرشيدة فإنَّها ترتبط بداسة المؤشرات البيئية والمجتمعية وتتضمن:

- ✓ تخفيض نسبة الضجيج ونسب تلوث الهواء والماء والأراضي والتربة،
- ✓ حماية البيئة،
- ✓ تخفيض نسب تآكل المساحات الخضراء من مراع ومروج وحراج وحماية المحميات،
- ✓ تكامل استعمالات الأراضي بشكل أفضل وخاصة بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية،
- ✓ اتخاذ القرار،
- ✓ زيادة المشاركة المجتمعية،
- ✓ تطور البنية المؤسساتية،
- ✓ تطوير البنية المجتمعية والخدمية.

يوضح الشكل(15، 16) ما يجب زيادته وتخفيضه بالنسبة للمؤشرات البيئية والمجتمعية ضمن حقل الإدارة البيئية والإقليمية الرشيدة في إقليم محافظة السويداء.

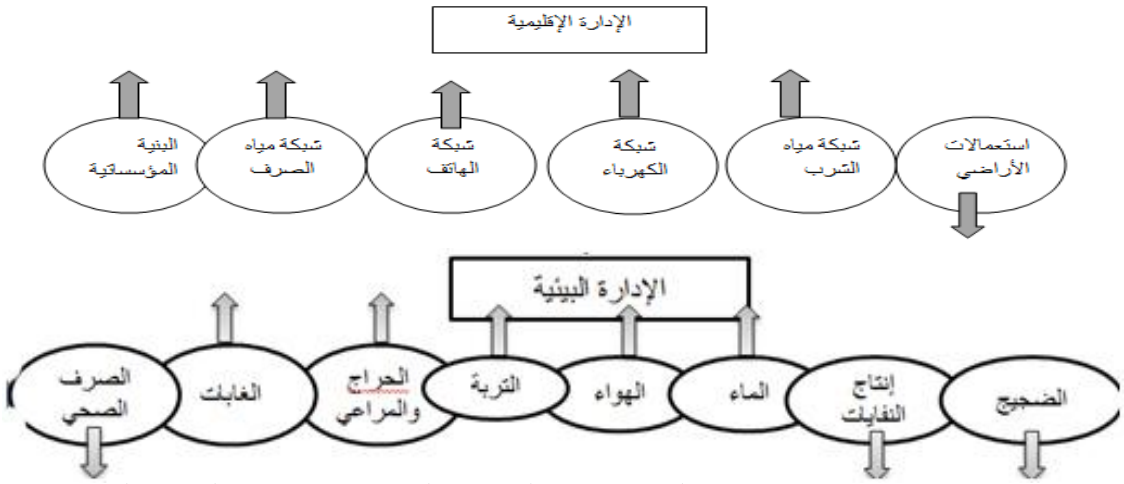

الشكل (15، 16) ما يجب زيادته وتخفيضه بالنسبة للمؤشرات البيئية والمجتمعية ضمن حقل الإدارة البيئية والإقليمية الرشيدة في إقليم محافظة السويداء.

المصدر: إعداد الباحثة

حيث يبين الجدول (13) دور عناصر الاستراتيجية في التغلب على مشاكل الإقليم:

عناصر الاستراتيجية / مشاكل إقليم المحافظة	نوعية الحياة	كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية	الإدارة الإقليمية والبيئية الرشيدة
الفقر	●●●●●	●●●●●	●●●
البطالة	●●●●●●	●●●●●●	●●●
الأمية	●●●●●●	●●	●●●
السكن	●●●●●●	●●	●●●●
الأمان	●●●●●●	●●●●	●●●●
النشاطات الاقتصادية	●●●	●●●●●●	●●●●●
زيادة الدخل من خلال الناتج الإجمالي المحلي	●●●	●●●●●	●●●●
إنتاج واستهلاك مستدام	●●	●●●●●	●●●●
مستوى المعيشة	●●●●●●	●●●●●	●●●
استنزاف الموارد الغير متجددة	●●●	●●●●	●●●●●
تخطيط استعمالات الأراضي في الريف والحضر	●●●●	●●●●	●●●●●
شبكة المياه	●●●●●	●●●●	●●●●●
شبكة الكهرباء	●●●●●	●●●●	●●●●●
شبكة الهاتف	●●●●●	●●●●	●●●●●
النقل والمواصلات	●●●●●●	●●●●	●●●●●
التلوث وإنتاج النفايات	●●●●●●	●●●	●●●●●
اتخاذ القرار والمشاركة المجتمعية	●●●●	●●●●	●●●●●

درجة المساهمة: ● مساهمة صغيرة ●● مساهمة متوسطة ●●● مساهمة كبيرة ●●●● مساهمة عظمى

الجدول (13) دور عناصر الاستراتيجية في التغلب على مشاكل الإقليم

المصدر: إعداد الباحثة

ضمن هذا الإطار يهتم هذا الجزء بإجراء دراسة ميدانية للمحافظة من خلال اللقاءات مع صانعي القرار، والأشخاص ذوي الصلة بعملية التنمية، وبعض الأشخاص المعنيين بمسألة التنمية المستدامة من الفئات الهشة، بالإضافة إلى ورش العمل، ومن خلال الإطار التحليلي للمؤشرات التي تمَّ وضعها في الإطار النظري، تمّ َتحليل الوضع الراهن للمؤشرات التنموية البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية و الروحية والثقافية والمؤسساتية لمناطق ونواحي ومدن المحافظة، لتقييم مدى نوعية الحياة في المحافظة وكفاءة وقدرة الإقليم التنافسية و الإدارة الإقليمية في الفصل الأول من هذا الباب.

وبناءً على ذلك تمَّ تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والهيكلية في مختلف مناطق المحافظة، لاستثمار فرص الإقليم ونقاط قوته، ووضع الاستراتيجيات التنموية للتغلب على المخاطر ونقاط الضعف، بتحقيق مبدأ التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال وضع خطة إقليمية لتحديد الأولويات التنموية وتوزيع المشاريع التنموية للوصول إلى مخطط هيكلي لمحافظة السويداء في الفصل الثاني من هذا الباب.

1- تحليل الوضع الراهن في محافظة السويداء للمناطق الثلاث (السويداء، شهبا، صلخد):

ترتبط محافظة السويداء ارتباطاً وثيقاً بالمقومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إقليمياً ضمن المنظومة المجتمعية المتكاملة جيلياً وزمنياً، إلاّ أنَّ الإقليم يواجه الضعف التنموي، إذ أنّ معظم الاستراتيجيات التنموية تقتصر على المخططات التنظيمية كما هو الحال في أغلب المدن المتوسطة والصغيرة والإدارية في ظل غياب المخطط التوجيهي للنمو العمراني والاستثماري المتكامل، هذه الإشكالية التخطيطية أدَّت إلى اختلالات وقضايا اجتماعية واقتصادية وبيئية إقليمية، تتطلب الربط المحكم بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إقليمياً من حلال التنمية المكانية، لتشمل مختلف المناطق التنموية في الإقليم ريفاً وحضراً ضمن الإطار الوطني، بما يساعد في تطوير البنى التحتية والتخفيف من الفقر وتوليد فرص العمل وتوفير التعليم والرعاية الصحية، وفي الجانب الآخر فإنّ عنصر البيئة في المحافظة يشكل عنصراً جوهرياً في عملية التنمية المكانية وخاصة وأنَّ الاستدامة البيئية أصبحت محط أنظار المجتمعات ودول العالم.

مما تقدَّم، سيتم شرح مقومات المحافظة، ومن ثمَّ تحديد النفوذ الإقليمي للتجمعات العمرانية، وتحديد عوامل النفوذ والعوامل المؤثرة فيه، ومن ثمّ استعراض رؤية المحافظة الحالية التي صيغت من خلال ورشة عمل عالية المستوى أقيمت في المحافظة، وبناء عليها سيتم تحليل القطاعات التنموية من خلال المؤشرات الكمية الإحصائية و تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لهذه القطاعات التنموية، ومن ثمَّ صياغة الرؤية المستقبلية و الاستراتيجيات واختيار مؤشرات التنمية المستدامة ومؤشرات التنفيذ والمتابعة لقياس مدى التقدم المحرز، واختيار الاستراتيجية التنموية المكانية الإقليمية .

1-1- حدود المحافظة (إدارياً-طبيعياً):

1-1-1-الموقع الجغرافي للمحافظة بالنسبة لسوريا:

تقع محافظة السويداء إلى الجهة الجنوبية من القطر العربي السوري يحدها من الشمال والشرق ريف دمشق، والجنوب الغربي الأردن والغرب درعا، يشغل إقليم السويداء مع الحدود الأردنية واجهة حدودية بطول 93.543.59كم، تبعد المحافظة عن مطار دمشق الدولي 100كم، يتم الوصول إلى المحافظة داخلياً براً عن طريق دمشق –السويداء ، تبين الخريطة رقم (21) موقع المحافظة بالنسبة لسورية.

وتتطابق الحدود الإدارية بالنسبة للمحافظة إلى حدٍ كبير مع العوامل الطبيعية التي تميز المحافظة وتساعد على تشكيل حدودها، يحد المحافظة طبيعياً شمالاً حوض دمشق ومن الجنوب مرتفع الأردن، ومن الشرق مرتفع الرطبة، ومن الغرب سهول حوران[1].

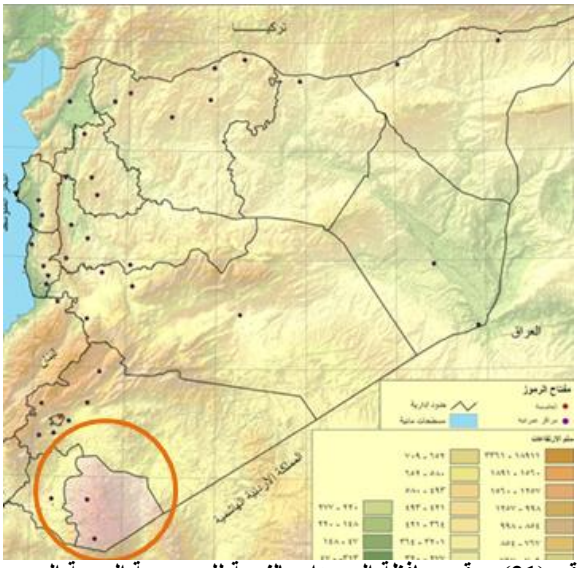

الخريطة رقم (21) موقع محافظة السويداء بالنسبة للجمهورية العربية السورية

المصدر: إعداد الباحثة

[1] رافع، أكرم ، الحلواني ،حسان ،موسوعة جبل العرب، المركز الثقافي، السويداء، سورية، 1995.

1-1-2-الأهمية الإدارية والوظيفية لمحافظة السويداء:

تعد محافظة السويداء جزء من الإقليم الجنوبي للمحافظات الثلاث(درعا، السويداء، القنيطرة)، ويأتي ترتيب محافظة السويداء من حيث المساحة الإدارية التاسعة بين المحافظات السوريةحيث تبلغ مساحة المحافظة حوالي 555,000هكتار أي (ما يعادل 5550كم2) بينما تبلغ المساحة الإجمالية لأراضي الجمهورية العربية السورية 18,517،971هكتاراً، فهي تشكل ما نسبته 3% من مساحة سورية.

تتكون محافظة السويداء إدارياً من ثلاث مناطق هي: السويداء و صلخد وشهبا، وتقسم المناطق إلى وحدات إدارية أصغر هي النواحي، أمّا من حيث المدن فيحتوي الإقليم على مدينة متوسطة هي السويداء ومدينتان إداريتان صلخد وشهبا، عددها ثلاث مدن من مجموع 57 مدينة في الجمهورية العربية السورية، وتشكِّل فيما بينها مثلث توازن مع كل من مراكز المدن الثلاث صلخد وشهبا والسويداء قاعدته العريضة شهبا –صلخد يبلغ طولها 45كم وارتفاعه 5.33كم[2].

تتوزع النواحي فيها ضمن المناطق الإدارية الثلاث كالتالي:

- منطقة السويداء: يتبع لها ناحية المشنف، والمزرعة ومركز المدينة.
- منطقة صلخد: يتبع لها ناحيةملح، ناحية القريا، ناحية ذيبين.
- منطقة شهبا:يتبع لها ناحية الصورة الصغيرة، ناحية شقا، ناحية عريقة.

يوجد في محافظة السويداء 173 تجمعاً سكانياً من مجموع 13214 تجمعاً بشرياً في القطر العربي السوري،بين مدينة وبلدة وقرية إضافة إلى 24 مزرعة[3].

يبيَّن الجدول (14) الحدود الإدارية للمحافظة والتقسيمات الإدارية إلى نواحي، كما وتبيَّن الخريطة (22) التقسيمات الإدارية للمحافظة إلى مناطق ونواحي[4]:

المحافظة	عدد المناطق	عدد النواحي	عدد المدن	عدد البلدان	عدد القرى	عدد المزارع
السويداء	3	12	3	10	132	45

الجدول(14) التقسيم الإداري للمحافظة.

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على مديرية الإحصاء

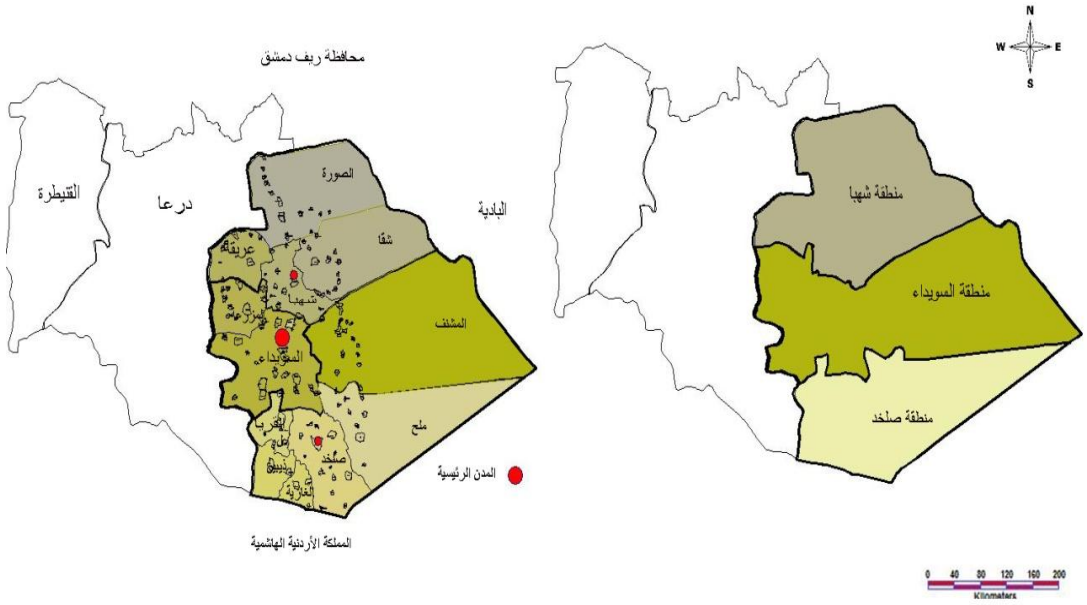

الخريطة (22) توزع المناطق والنواحي في محافظة السويداء

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مركز دعم القرار المحلي، محافظة دمشق

---

[2] د أبو عساف،.أكرم ، الآثار في جبل حوران، المركز الثقافي، السويداء، سورية.

[3] لقاء أجرته الباحثة مع مدير الإحصاء في محافظة السويداء، 2012.

تعريف القرية، البلدة، المزرعة كما هو وارد في قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 15 تاريخ1971/5/11 والمعدل بالقانون رقم 12/تاريخ1971/6/20.[4]

تتمتّع محافظة السويداء بأهمية وظيفية ومزايا نسبية خاصة بالنسبة لسورية بحكم موقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية، وترتبط هذه الأهمية بنوعية بعض الفعاليات الاقتصادية والطبيعية والتعليمية والحضارية الهامة الموجودة في المحافظة، بحيث أنّ هذه المزايا تشكل مقومات هيكلية في عملية التنمية المكانية ويمكن ترتيبها حسب أهميتها على الشكل الآتي:

1-1-3- المزايا (المقومات) الجغرافية والطبيعية لمحافظة السويداء:

تتميز محافظة السويداء بموقع جغرافي مميز، وتتميز بتنوع التضاريس بين الجبل والهضبة والسهل وتقسم محافظة السويداء طبيعياً إلى[5]:

جزيرة تضاريسية عالية مرتفعة في سوريا، يفصلها عن البحر المتوسط جبل مزدوج يعيق وصول المؤثرات البحرية الرطبة القادمة من الغرب ،تأخذ هذه الكتلة شكلاً بيضوياً ممتداً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بطول 200كم وعرض نحو 205 كم وتبعد عن المؤثرات البحرية 120-150 كم.

هذه الكتلة المركزية العالية، تبلغ أعلى قممها في الجينة ترتفع 1803م فوق سطح البحر، ينتشر على سطحها عدد كبير من المخاريط البركانية لكونها منطقة بركانية أعلاها مخروط تل قليب 1696م من فوق سطح البحر،ومتوسط ارتفاعها يصل إلى حوالي 1000م، وأقل ارتفاع فيها يصل إلى 700م فوق سطح البحر،حيث وصلت سماكة الصبات البازلتية في مركز المحافظة إلى حوالي 1200م.

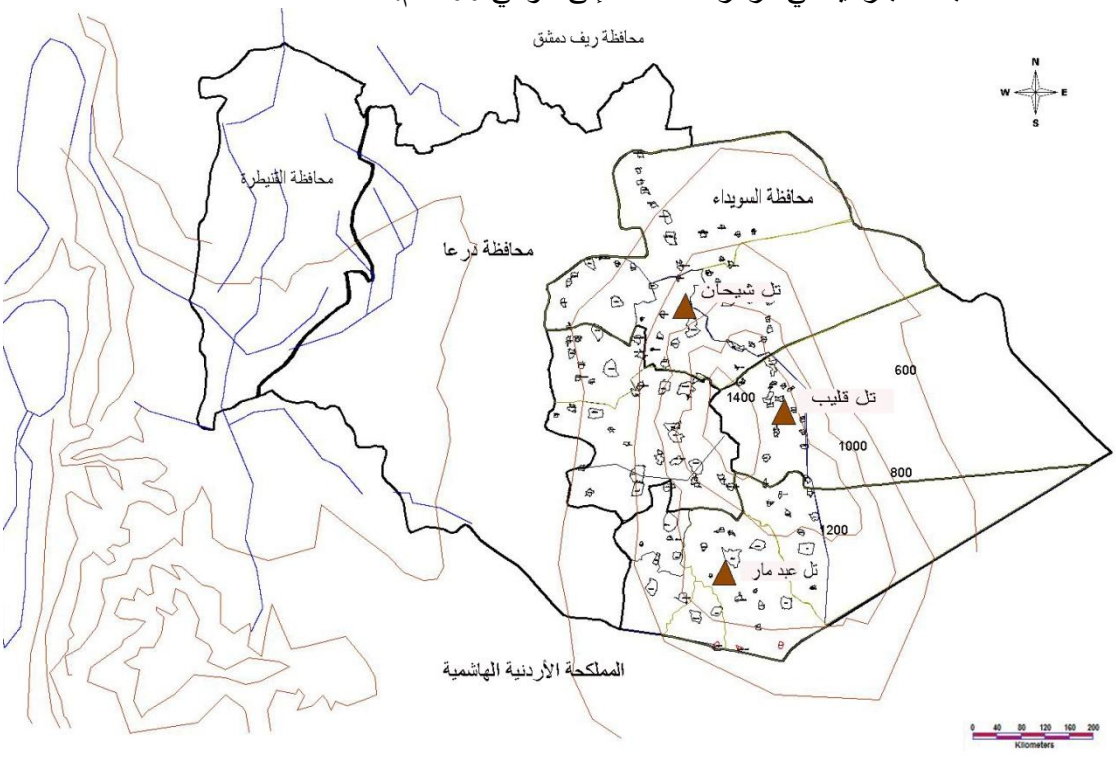

الخلايطة (23) توزع التلال الرئيسية في المحافظة

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على مركز دعم القرار المحلي، محافظة دمشق

تمتد هذه الكتلة بين طريق السويداء شهبا غرباً، وحتى منطقة الزلف شرقاً وبين الحدود الأردنية جنوباً وحتى تل الخالدية شمالاً.

يغلب على السفوح الغربية الطابع السهلي باتجاه سهل حوران كما هو مبين في الخريطة (24) من حيث الإستواء وسماكة التربة وتقسم طبيعياً إلى ثلاثة أقاليم منطقة الزلف وتضم منطقتي الحماد والصفا ومنطقة اللجاة ومنطقة الجبل.

[5] موسوعة جبل العرب، أكرم رافع، حسان الحلواني، المركز الثقافي، السويداء، سورية .

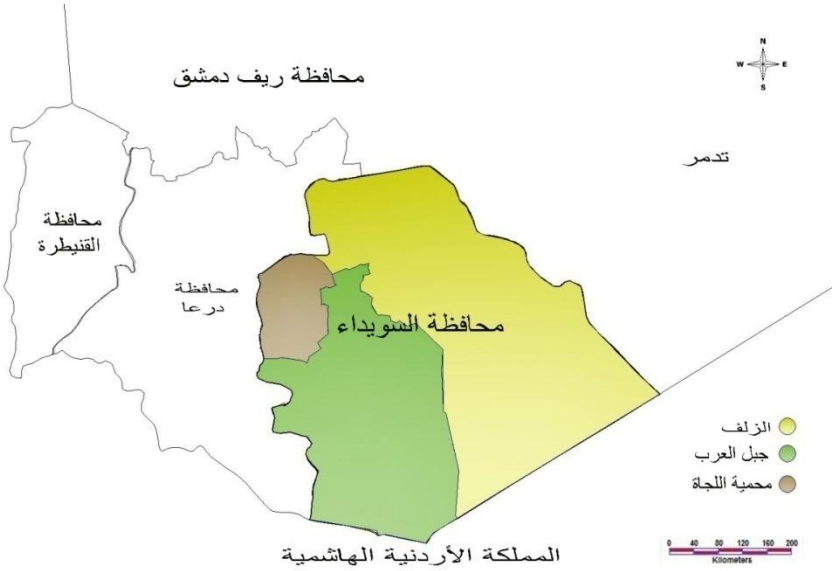

الخريطة (24) الأقاليم الطبيعية في المحافظة

المصدر: مركز دعم القرار المحلي، محافظة دمشق

ويزيد وجود الجبل والحراج من حيوية ونشاط الحركة في المحافظة والتمازج الحضري والريفي، كما إنّ وقوع الإقليم ضمن مناطق الاستقرار الخمس يؤدي إلى تنوع المناخ كما هو موضح في الخرائط (24، 25).

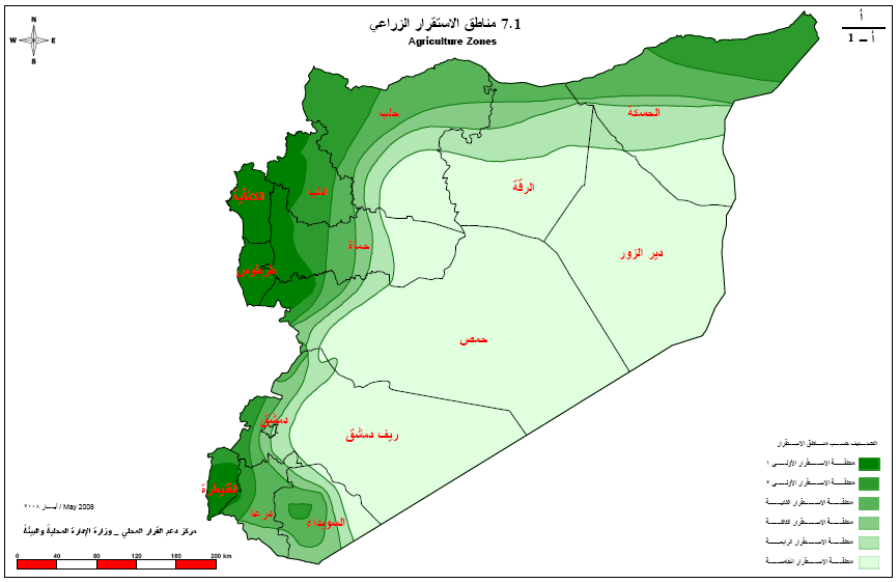

الخريطة (25) مناطق الاستقرار الخمس في سورية،

المصدر: مركز دعم القرار المحلي، محافظة دمشق

1-1-4- المزايا (المقومات) الاقتصادية: تتميز المحافظة بتنوع القطاعات الاقتصادية ، فتتمتع بغناها بالثروة الزراعية لتنوع مناخها وتربتها ومناطق الاستقرار الخمس، وتعد من المحافظات المصدرة للتفاح و الزيتون، وتعتمد الصناعات فيها على المواد الأولية لذلك فهي صناعات خفيفة، وبالنسبة لقطاع السياحة فهو مهمل رغم غنى المحافظة بالمقومات السياحية وتكامل أنواع السياحة فيها، البيئية والدينية والترفيهية والثقافية وسياحة المعسكرات والسياحة الشعبية بحكم خصوصية المنطقة الأثرية والتراثية والزراعية ضمن الإقليم الجنوبي، كما وتتميز محافظة السويداء بوجود محمية اللجاة وتعتبر ثروة وطنية هامة.

1-1-5-المزايا (المقومات) والوظائف التعليمية والثقافية والتربوية:

إنَّ وجود محافظة السويداء بالقرب من العاصمة التي تتضمن جامعة دمشق ساهم في استقطاب نسبة كبيرة من أبناء المحافظة ونيلهم الشهادات العليا، كما وأنَّ تشييد الجامعات الخاصة بالقرب من محافظة درعا أيضاً

استقطب أعداداً كبيرة من أبناء المحافظة، كما وإنَّ افتتاح جامعات حكومية مؤخراً في المحافظة لبعض الاختصاصات جعل المحافظة قطباً تخديمياً ثانوياً استقطب الطلاب من خارج المحافظة.
وعلى الرَّغم من ارتفاع المؤشرات التنموية التعليمية في المحافظة وتوزيع المنشآت التعليمية على كامل المحافظة، واهتمام صنَّاع القرار في المحافظة بأنواع الثقافة الفكرية والذهنية والاهتمام التربوي والتعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة وافتتاح مركز للصم والبكم والإعاقة الذهنية، وتشجيع أصحاب القرار لمواهب الأطفال في الرسم والموسيقا والرياضة، ورغم بيئة المحافظة النظيفة التي تساعد على كافة أنواع الوظائف الترفيهية والثقافية وماإلى ذلك ،لا يزال الاهتمام التنموي بالمحافظة ضعيفاً جداً.

1-1-6-المزايا (المقومات) التاريخية والسياحية[6]:

شهدت المحافظة على الأقل ثلاثة عصور قبل الاستيطان البشري خلال أربعة آلاف سنة سابقة لميلاد السيد المسيح من8000-4000ق.م حضارة الإنسان الأولى متمثلة بالعصور الآتية:
-العصريين الحجري والنحاسي، والبرونزي القديم، والبرونزي الوسيط في منطقة الاستقرار الرابعة ضمن البادية.
ومن المواقع المكتشفة والمتمثلة لهذه المداخل: تل ظهير ، خربة الأنباشي ،خربة الهبارية، تل دربة البريكة، بالإضافة للأوابد الأثرية التي تعود إلى الأزمان الآتية: (النبطي – الروماني –اليوناني –الغساني –البيزنطي – الإسلامي) من خزانات وبرك وقنوات المياه والقلاع والمدن الأثرية في شهبا وصلخد والسويداء وكافة قرى الجبل، مما كان له الدور الأكبر في شق الطرق الزراعية التي مازالت مستخدمة حتى الآن، و كانت بداية تشكل التجمعات العمرانية ضمن منطقة السويداء.

1-1-7-المزايا(المقومات) الإقليمية الحدودية :

تشكِّل محافظة السويداء ضمن الإقليم الجنوبي للمحافظات الثلاث (درعا، السويداء، القنيطرة)، وحدة إقليمية سياحية تاريخية اقتصادية متكاملة، ذات حدود جغرافية واضحة التضاريس، ومتشابهة في أقسامها بمورفولوجيا السطح ومورفولوجيا المناخ، حيث يضم الإقليم الجنوبي طبيعياً ثلاثة أقاليم هي جبل العرب وهضبة الجولان وسهل حوران، ويمتد من نهر الأعوج شمالا إلى السفوح الغربية لديرة التلول وكتلة جبل العرب شرقاً ويحدها من الجنوب وادي اليرموك ومن الغرب بحيرة طبريا والسفوح الجنوبية الغربية كتلة جبل حرمون، وهي تساير الحدود السورية الأردنية ووادي اليرموك، ويتميز الإقليم الجنوبي بزراعة الحبوب والأشجار المثمرة، وتنوعها ففي القنيطرة نجد أشجار الحور والأشجار دائمة الخضرة، وفي الجبل نجد أشجار الزيتون والتفاح، وفي درعا نجد زراعة الحبوب، والصناعات فيه أيضاً خفيفة و تعتمد على المواد الأولية أي أنّ هناك تماثل في خصائص الإقليم، وتكامل في مسارات التنمية ضمن إطار التنمية الإقليمية الوطنية المتوازنة،وخاصة أنّ هذا الإقليم بوابة سورية الجنوبية نحو الأردن ودول الخليج.

1-1-8-المزايا الإجتماعية:

تتميز الأسرة في محافظة السويداء بأنها متماسكة وتعيش علاقات اجتماعية نشطة تظهر بمشاركة الناس لبعضهم البعض في كل المناسبات، تتميز المحافظة بمؤشرات تربوية عالية إذ تبلغ نسبة الأمية فيها ما يقارب 1%.
وتعرف المحافظة عادات وتقاليد متوارثة وتقاليد سائدة بين الماضي والحاضر المتطور لها علاقة بأصل سكان المنطقة من جهة ونشأتهم، ومن جهة ثانية ماله علاقة بالأسباب والظروف التي دفعت السكان الحاليين إلى اختيار هذه المنطقة، فالحياة الإجتماعية مجموعة من الأعراف والمفاهيم الموروثة والمكتسبة مما ينعكس تخطيطياً وعمرانياً من خلال البيئة المبنية يمكن لحظها من خلال الأبنية السكنية والتركيبة الاجتماعية والاقتصادية والحياتية للسكان، فتلحظ العلاقة ما بين الفراغات والأمكنة خاصة في البيوت العربية القديمة .

1-1-9-النفوذ الإقليمي للتجمعات العمرانية في الإقليم[7]:

تؤدي المدن الثلاث في المحافظة، دوراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وخدمياً وتعليمياً وتجارياً، في حين تؤدي التجمعات العمرانية الأخرى دوراً وظيفياً تعليمياً وخدمياً، ترتبط هذه الشبكة الإقليمية للتجمعات العمرانية فيما

[6] د. أبو عساف ،أكرم ، الآثار في جبل حوران، المركز الثقافي، السويداء، سورية.
[7] عدة مقابلات أجرتها الباحثة مع مدير مركز دعم القرار المحلي في المحافظة.

بينها بشبكة من الطرق والمواصلات الثانوية، في حين ترتبط المدن الثلاث الرئيسة بطريق شرياني رئيس، هو طريق دمشق- السويداء.

يبين الشكل النفوذ الإقليمي للتجمعات العمرانية، حيث تشغل التجمعات العمرانية المساحة الغربية و الشمالية الجنوبية من الإقليم ضمن مناطق الاستقرار الأولى والثانية والخامسة، حيث أنَّ معظم هذه التجمعات هي تجمعات قامت على طرق زراعية قديمة، ونمت على العشوائية وعلى الطرق التجارية، ومدينة السويداء مدينة زراعية أسسها الرومان نظراً لكونها منطقة جبلية (اللجاة)، وتمتلك مدينة السويداء أكبر نطاق تأثير أو منطقة نفوذ ممتدة عمرانياً ضمن الإقليم، كماوتشكل عقدة النظام الإقليمي، وقد اكتسبت مدينة السويداء هذه الأهمية من قوة نفوذ المدينة الإدارية والإجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانة الجغرافية والتاريخية ضمن محافظة السويداء، فأصبحت مركزاً تجارياً إدارياً سكانياً إجتماعياً اقتصادياً على مستوى الإقليم.

- **النفوذ الإداري:** تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ تأثير النفوذ الإقليمي للمدن في الإقليم، لم يتطابق مع الحدود الإدارية، فالعلاقة الإقليمية التي تربط المدينة بالتجمعات الحضرية والريفية أدت إلى امتداد تأثير حدود النطاق الإداري لمدينة السويداء ليشمل عدة قرى .
- **النفوذ الخدمي:** تتخذ العلاقة في الإقليم بين المدن الثلاث ومحيطها العمراني عدة درجات أو مستويات أو نظماً هرميةً، وذلك لما توفره المدينة كمركز حضري إقليمي من خدمات ووظائف عدة لسكانها، وكذلك فإنّ قوة العلاقة بين المدينة والتجمع الذي تخدمه يحدده عامل المسافة تبعاً لعدد الكيلومترات والزمن بين المدينة والتجمع السكاني، بالإضافة لذلك فإنّ لمؤشر الهجرة من الريف إلى المدينة أثر كبير لتحديد حجم النفوذ الإقليمي للمدن الرئيسية في المحافظة والذي يرتبط بدوره بمؤشر الجفاف في منطقتي الاستقرار الثالثة والرابعة والخامسة، وبالتالي استقرار المهاجرين على أطراف المدن الرئيسة بالسكن الغيرمنتظم، حيث توضح الخريطة (26) حجم قوة النفوذ الإقليمي للتجمعات العمرانية تبعاً لعدد السكان والذي يظهر أكبر قوة نفوذ إقليمية في مركز مدينة السويداء ومحيطها والتي ترتبط بقوة التنمية في منطقة الاستقرار الأولى والتي ترتبط بمؤشر حركة الانتقال اليومية، كما يلحظ انخفاض عدد السكان في أطراف مدينة السويداء مما يدل على السكن الغير منتظم.

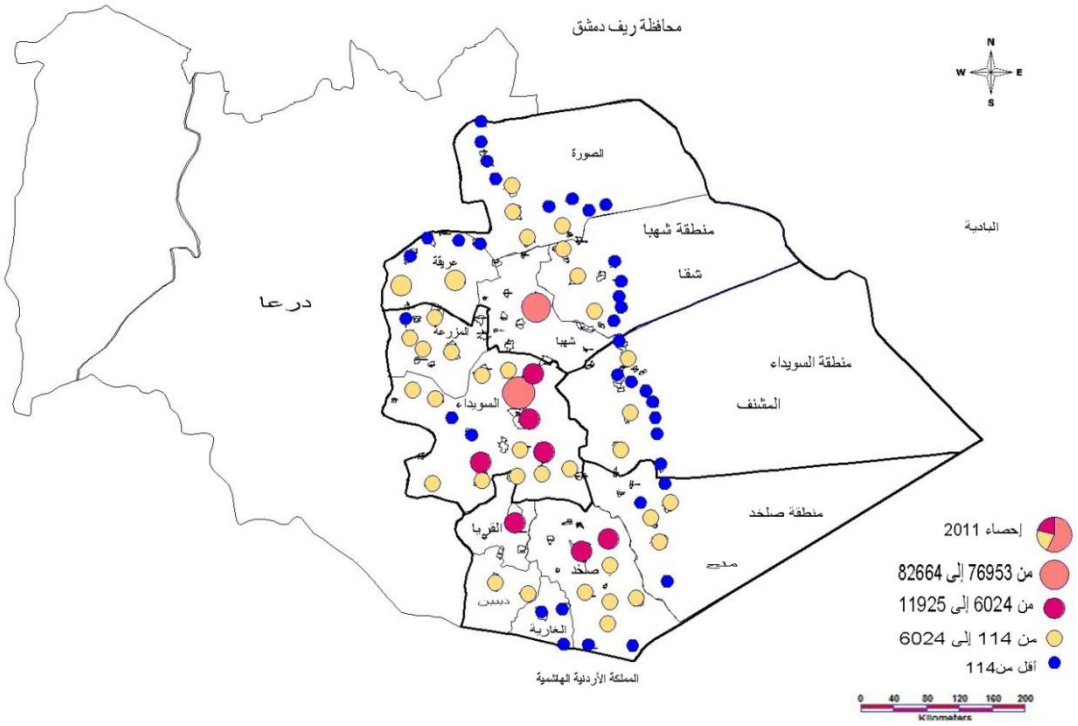

الخريطة (26) النظام الإقليمي لتجمعات العمرانية في المحافظة

المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على مكتب مركز دعم القرار المحلي، محافظة السويداء

- **حركة الانتقال اليومية:**

تؤمن هذه الحركة اليومية ارتباط المدن الثلاث بإقليمها وبالأقاليم المجاورة من خلال شبكة الطرق والمواصلات، والتي لها دور فعَّال في التأثير على الحجم السكاني للتجمعات العمرانية، من خلال رحلة الانتقال اليومية للمسافرين القادمين إلى مركز هذه التجمعات لممارسة الأنشطة الاقتصادية، بحيث يلحظ أنَّ هذه الحركة تبلغ أشدَّها حسب عدد الميكرو باصات من مدينة شهبا إلى مدينة السويداء، ومن ثمَّ مدينة صلخد إلى مدينة السويداء، في ساعة الذروة كما هو موضح في الخريطة التالية[8]:

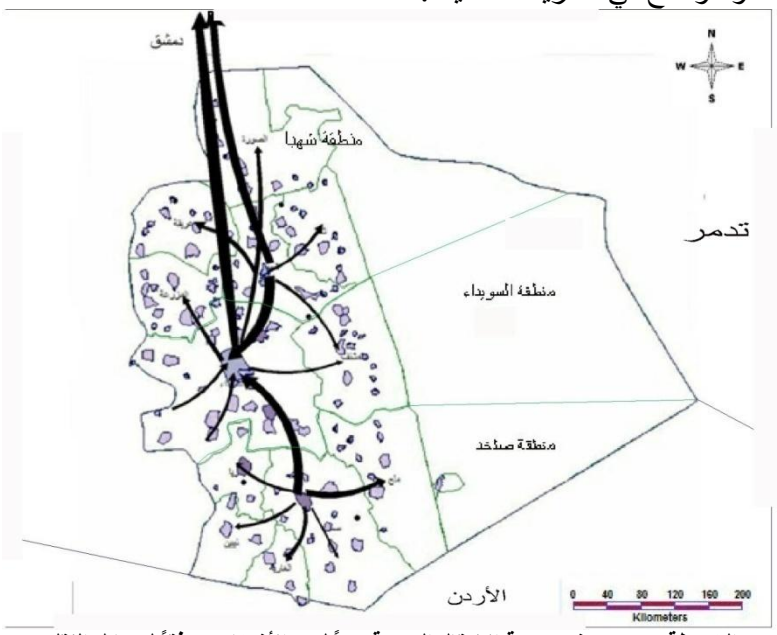

الخريطة (27) مؤشر حركة الانتقال اليومية تبعاً لعدد الأشخاص وفقاً لوسائل النقل،
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية النقل في المحافظة

وبتحليل الشكل يمكن استنتاج النقاط التالية:

- تكثر الرحلات اليومية إلى مدينة السويداء بهدف العمل والتعلم كونها المدينة الإدارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية (جامعات) وهي مركز للتسوق، وكذلك تؤدي المدن الثانوية صلخد وشهبا دوراً ثانوياً لتخفيف الضغط عن المدينة فتمتص جزءاً من الحجم السكاني.
- تؤدي مدينة دمشق دور القطب الرئيسي الجاذب بالنسبة لإقليم السويداء، حيث تزداد حركة التدفق اليومي إليها وعدد الرحلات اليومية المتنوعة (عمل، سوق،علم، رحلة،علاج، مؤتمر).
- يتبين أنَّه كلما كان حجم التجمع العمراني أكبر ازداد مؤشر التحضر وذلك حسب تعريف الحضر تبعاً للأسس التخطيطية العمرانية فقد تمَّ عد كل تجمع عمراني يزيد عدد سكان على خمسة آلاف نسمة فهو تجمع حضري[9]، إلاَّ أنَّ هذا المؤشر غير كاف لتحديد نسب التحضر بل يجب ربطه بمجموعة أخرى من المؤشرات التعليمية والصحية والنمو السكاني وقوة العمل و المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والخدمية من الفقر والبطالة ونقص الخدمات وتوفير فرص العمل، إذ أنَّ هناك عدد كبير من التجمعات في محافظة السويداء التي يفوق عددها الخمسة آلاف نسمة ولا تزال تجمعات قروية.

1-1-9-3- النظام الإقليمي الهرمي للإقليم:

تدل المؤشرات الكميّة الإحصائيّة التي هي أداة لقياس حجم التجمع العمراني واحتياجاته التنموية، بأنَّ هذه التجمعات العمرانية يتراوح عدد السكان فيها من 34 نسمة، أقلها في أم شامة ضمن ناحية ملح حتى 81479 نسمة في مدينة السويداء.

[8] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير النقل والمواصلات.
[9] أسس التخطيط العمراني في سورية.

يلا حظ عدم وجود توازن هرمي متسلسل لهذه التجمعات واختلال التوزع السكاني حيث تتجمع الكثافات السكانية في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية[10].بحيث يتوزع السكان على المناطق والنواحي كالآتي:

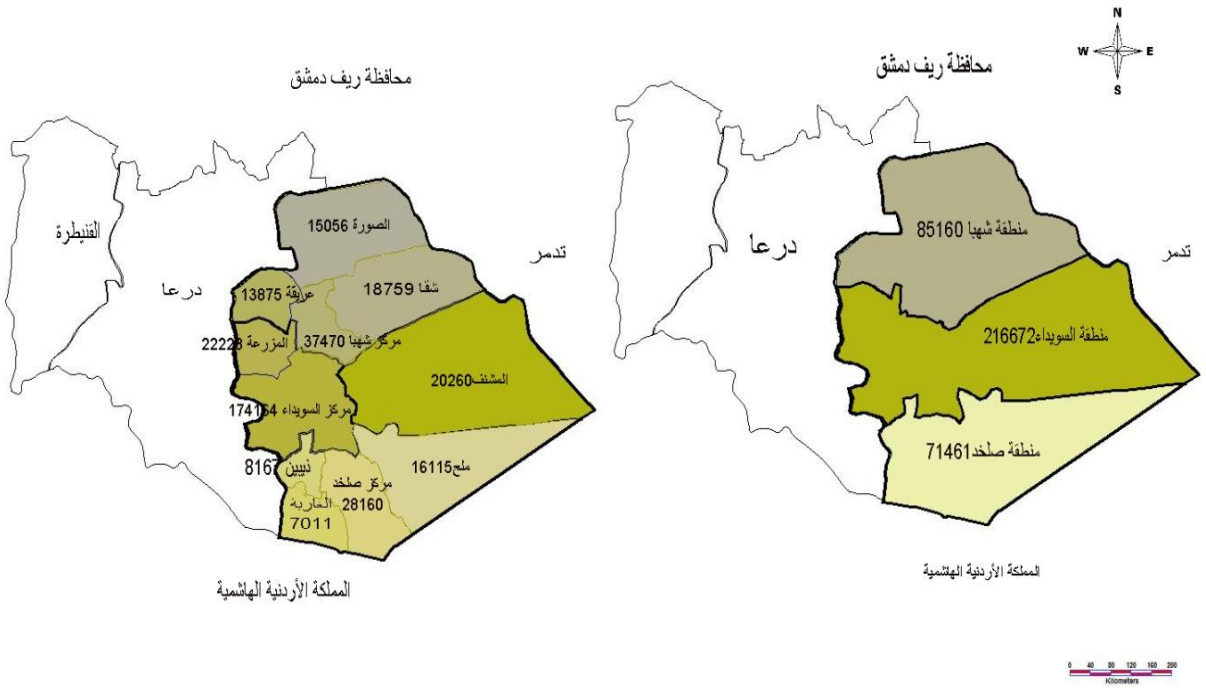

الخريطة (28،أ) عدد السكان موزعاً في مناطق محافظة السويداء الخريطة (28،ب) عدد السكان موزعاً في نواحي محافظة السويداء

المصدر:إعداد الباحثة، بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

<u>إنَّ الإحصاءات السابقة تؤكد تفاوت حجم مراكز النواحي من خلال تفاوت عدد السكان، ويتضَّح بأنَّ معظم هذه التجمعات ريفية ماعدا مراكز المناطق هي تجمعات حضرية (مدينة صلخد، مدينة شهبا، مدينة السويداء)، بحيث يمكن التوقع ضمن إطار الخطة الوطنية لمدينة صغيرة مثل السويداء أن تكون قطباً ثانوياً ضمن الإقليم الجنوبي وأن تصبح مدينة كبرى ضمن إقليم السويداء بحيث يمكن رفع درجة التنمية فيها.</u>

ويتم تصنيفها حسب عدد السكان إلى:

نسمةالتصنيف حسب عدد السكان	النواحي
15000-5000	**الغارية –ذيبين-ملح- العريقة- الصورة**
20000-15000	**المزرعة- المشنف- شقا**
150000 -50000	**صلخد –شهبا**
500000-15000	**السويداء**

الجدول(15) تصنيف النواحي حسب مؤشر عدد السكان

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على أسس التخطيط العمراني فيسورية

يبيَّن الجدول (16) أنصاف أقطار التخديم لتجمعات السكانية وفق أسس التخطيط العمراني حسب عدد السكان بحيث تعتبر التجمعات الأقل من 500 نسمة مزارع، كما ويبين الشكل (44) تخديم النفوذ الإقليمي للتجمعات السكانية حسب أنصاف الأقطار، مما يؤكد اختلال توازن تخديم التجمعات العمرانية في الإقليم ما بين منطقة القلب والأطراف وصعوبة تأمين الخدمات الأساسية(التعليم، الصحة، الصرف الصحي..) الذي يتوافق مع الكثافة السكانية المنخفضة نتيجة معدل النمو السكاني القليل، والبطالة العالية، والفقر، كما ويخدم الطريق الشرياني الرئيسي الدولي بنصف قطر تخديمي 15كم .

\

[10] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء في محافظة السويداء وبالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء في دمشق 2009.

التصنيف حسب عدد السكان(نسمة)	التخديم	الخدمات
5000-1000	10كم	-
50000-5000	16كم	(صحية وثقافية وتعليمية)
أكثر من 50000	40-50كم	(الخدمات الإداريةوالتعليمية والثقافية الصحية والحرفيةوالصناعية).

الجدول (16) تصنيف النواحي حسب مؤشر عدد السكان وأنصاف الأقطار التخديمية
المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على أسس التخطيط العمراني في سورية

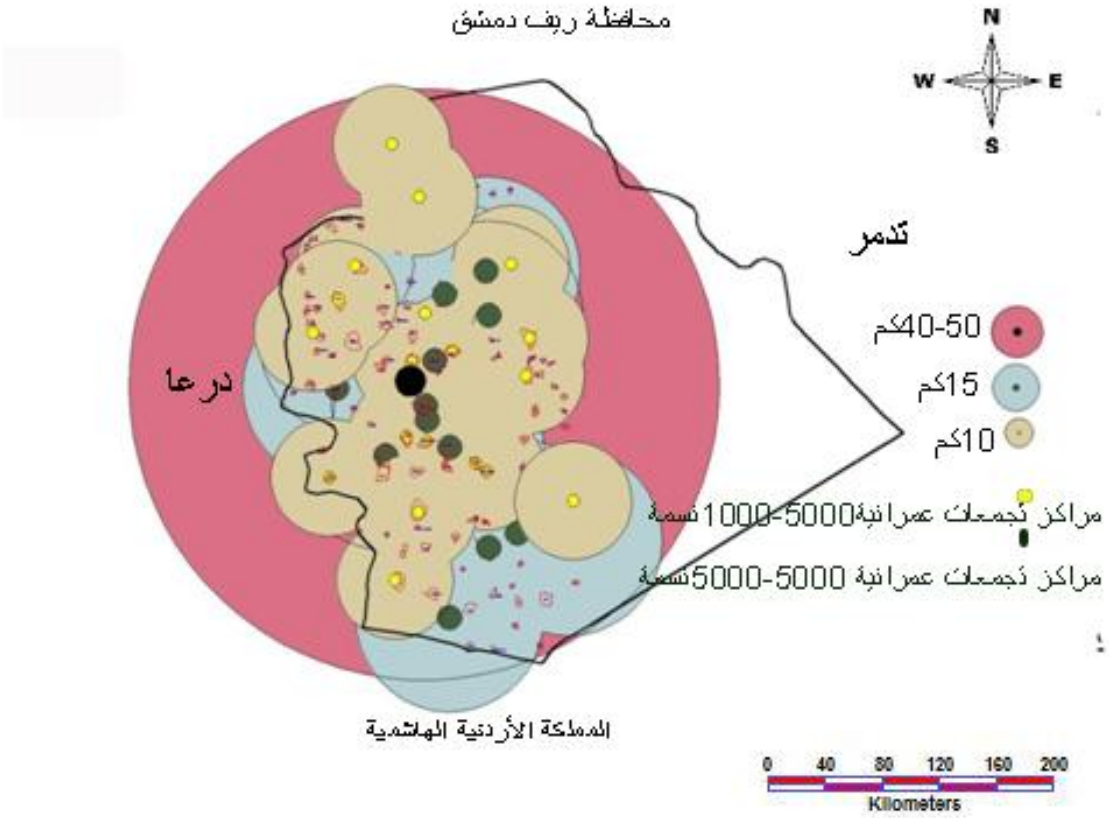

الخريطة (29) مؤشر تخديم التجمعات العمرانية حسب أنصاف الأقطار التخديمية لعدد سكان التجمعات العمرانية حسب أسس التخطيط العمراني
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على أسس التخطيط العمراني في سوريا

1-1-9-4- التخطيط العمراني في المحافظة:

تتميز المحافظة على صعيد التخطيط العمراني بالنقاط الآتية:

- **استخدام الأراضي المتعدد في محافظة السويداء:**

كان مظهر الحضارات الرئيسي قروياً للحياة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة بشكل عام كما وإنّ المدن الرئيسة الصغيرة الحالية تتسم بالتحضر السريع اللامتوازن، ومع ذلك لاتزال التجمعات العمرانية تتسم بالتعايش السكاني والنشاطات التجارية والإنتاجية جنباً إلى جنب في أغلب قرى المحافظة.

الصورة (2) يبين الاستخدام المتعدد للأراضي في محافظة السويداء نتيجة اختراق الطريق المحوري وسط المدينة القديمة في مدينة السويداء التي تعد من أقدم مدن العالم وتظهر الكنيسة الصغرى وسور المدرج الصغير والتلة التي تتركز عليها المدينة القديمة والمشنقة.
المصدر:عدسة الباحثة

- **النسيج العمراني والهوية التراثية** تظهر الهوية التراثية ريفية في كامل قرى الجبل من خلال امتزاج البيئة المبنية مع البيئة الطبيعية مما يؤكد على العلاقة ما بين الفراغ والمكان، والعلاقة ما بين البيئة المبنية مع الطبيعة فبعض القرى الحجرية تظهر جاثمة فوق التلال وبعضها يظهر بين الحراج، وبعضها يجثم بين الصخور والقمم البركانية وبعضها فوق المغر، وفي أحياء مدينة السويداء تظهر من خلال النسيج العمراني المتمثل بالبيوت العربية القديمة داثرة تحتها الكثير من الآثار، والمدن الأثرية .

وريفياً : يمكن تقسيم القرية التي ما زالت الطرق القديمة الأثرية تصل إليها فتظهر الأسوار الحجرية التي تحد الأراضي الزراعية من جهة والطرق القديمة من جهة أخرى إلى الحي الذي يخترقه الشارع ويقسمه إلى حارتين بيوتها عربية متعددة الحجارة، وهناك الحي ذو السكن الكثيف يتألف كل بيت من حجرتين وباحة مكشوفة أومسقوفة.

إنّ هذه القرى تؤكد فراغاً بصرياً مع البيئة المبنية من خلال امتزاج اللون الحجري مع ألوان الطبيعة سواء الأخضر أم البني كألوان أساسية، إلاّ أنّ ما يشوه هذه العلاقة البصرية تداخلات الكتل البيتونية الحديثة بغرض الترميم أو بإشادة أبنية جديدة، كما تعد الارتفاعات الطابقية غير متجانسة مع الجوار العمراني والمقحمة في الموقع، كما وإنّ تعدد أنواع الأبنية العامة والسكنية كشقق أو فِلل، والمزيج المختلط من استعمالات الأراضي، وتعدد وظائف الأبنية المشادة في ذات المبنى يغير من سلوك الناس تنقلياً[11].

أهم قضايا التخطيط العمراني في المحافظة:

- **قوانين تطوير الأراضي** إنَّ القوانين الثلاثة المعنيَّة بتطوير الأراضي هي القوانين ذات الأرقام 74/9، 26/60، 2000/79، حيث يحاول القانون الأول وضع آليات للتخطيط العمراني بين ملاك الأراضي والجهات الإدارية، وقد نتج عنه بعض التطوير الملحوظ، وقد اعتبر ضئيلاً مع ذلك، فإنّ القانونين الأخيرين معنيين بتمكين الجهات الإدارية من امتلاك الأراضي خارج المدن والبلدات، حيث يجري التوسع العمراني من أجل تطوير هذه المناطق، وفق مبدأ التقسيم والتنظيم ، بأخذ نسبة 45% في الريف ونسبة 60% من المقاسم للجهة الإدارية في مركز المدينة وفقاً للقانون 26 من المقاسم بهدف التنظيم وإعطاء شقق سكنية لملاَّك الأراضي، مما يؤدي إلى تغيير نمط الحياة الاجتماعية وخصوصيتها بالمحافظة ويقلل من التماسك الاجتماعي نتيجة حد المالك من حرية التصرف بالتوسع العمراني الأفقي والشاقولي ضمن أنظمة الضابطة للبناء مما يخفض من حجم أفراد الأسرة[12].

[11] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير التخطيط العمراني بتاريخ 2012/10/4

[12] مديرية التخطيط العمراني في محافظة السويداء.

- **الاستملاك بوصفه أداة رئيسية لتنفيذ التخطيط** إنّ الاتجاه الأساسي حالياً في التخطيط العمراني عملياً هو استخدام السياسات التنموية المكانية الاستملاكية كوسيلة أساسية لتنفيذ المخططات، حيث يتم استملاك مناطق التوسع بأسعار الأراضي المعدّة للاستخدام الزراعي من خلال القانون رقم 60/1979والقانون رقم 26/2000 سواء أكانت هذه الأراضي مستخدمة للزراعة أم لا. من ثمَّ يقوم القطاع العام ببيعها لتطوير القطاع الخاص مع بعض القيود على مالكيها الجدد(أي عدم السماح بأية معاملات عليها حتى يتم تطويرها) مما يؤدي إلى استخدام الاستملاك بوصفه وسيلة أساسية لاستملاك الأراضي إلى توسعات غير مرخصة خاصة في أطراف المدينة والريف أو ما يعرف بالسكن العشوائي وضعف استخدام الأرض المستملكة، نتيجة صعوبة الحصول على التراخيص ومعوقات الأمور الإدارية الروتينية، مما يدفع بالمالك إلى الأبنية المخالفة مع غياب الرقابة وغالباً ما تكون تلك المشيدات سكنية وغير مخدمة بشكل جيد وخاصة فيما يخص الصرف الصحي مما ينعكس سلباً على الصحة العامة[13].

- **ملكية الأراضي في المحافظة إنَّ** معظم أراضي المحافظة أملاك خاصة ضمن التجمعات العمرانية والقليل منها ملك عام، يبين الجدول (17) المساحات المشغولة والشاغرة في المحافظة، حيث يظهر صغر مساحة منطقة السويداء بالنسبة لكل من منطقتي شهبا وصلخد رغم الحجم السكاني الأكبر في منطقة السويداء[14].

بالكم2	مساحة المنطقة	المساحة الشاغرة	المساحة المشغولة	المساحة الإدارية للمدن الثلاث
منطقة السويداء	2361	2300	61	22
منطقة صلخد	1434	1399	35	7
منطقة شهبا	1755	1700	55	6

الجدول (17) مؤشر ملكية الأراضي في المحافظة،

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على قسم الأملاك العامة في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي

يتبيَّن من الشكل (17) أنّ ***أكبر مساحة شاغرة في منطقة صلخد ثَمّ منطقة شهبا وأخيراً منطقة السويداء مما يشير إلى التوزع السكاني الغير متوازن[15].***

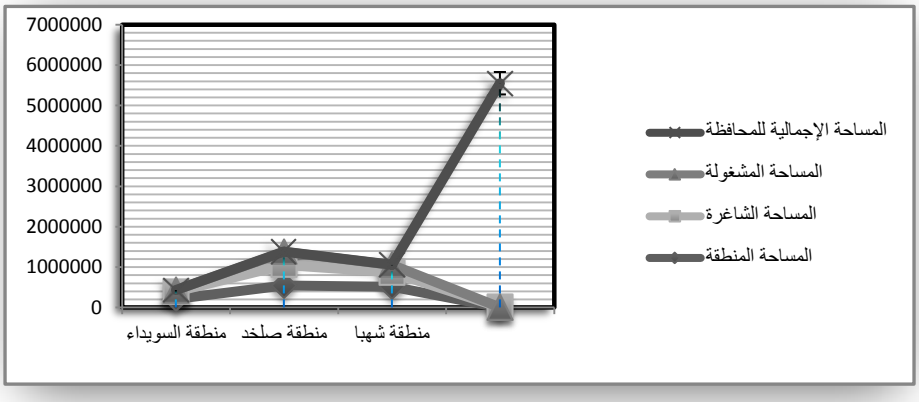

الشكل (17) مؤشر ملكية الأراضي في محافظة السويداء

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإصلاح الزراعي، قسم الملاك العامة

كما ويبين الجدول (18) المساحة الشاغرة للمدن بالنسبة لمساحة الحد الإداري حيث يلحظ في مدينة السويداء تجاوز مساحة الحد الإداري مما يؤكد السكن الغير منتظم على أطراف المدينة وخاصة في الجزء الجنوبي على

[13] مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس قسم الاستملاك في بلدية السويداء.

[14] مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي، قسم الأملاك العامة.

[15] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الأملاك العامة في مديرية الزراعة.

امتداد الطريق المتجه نحو منطقة صلخد حيث تظهر المؤشرات الخدمية التنموية متدنية في هذا الجزء بالنسبة لمركز مدينة السويداء مما يؤكد الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أسعار الشقق أرخص.

المدينة	مساحة الحد الإداري كم2	مساحة المخطط التنظيمي م2
السويداء	1470	2281
شهبا	2041	550
صلخد	2039	900

الجدول (18) مؤشر مساحة مناطق المحافظة حسب الحدود الإدارية
المصدر: إعداد الباحثة

- **تطور الهيكل العمراني في المحافظة** :

تمَّ إعداد أول مخطط تنظيمي لمدينة السويداء عام 1960م على يد المخطط الفرنسي ايكوشار، بحيث تمَّ شق طريق محوري شرياني تتفرع عنه الأبنية مع شريط أخضر على جانبيه، ثم تمّ تعديله عام1967،ومن ثمَّ عام 1982وأخيرا عام 2006 ومازال على حاله[16].

إنّ سبب الزيادة السريعة للنمو العمراني في المدن خاصة نتيجة للعوامل الآتية :

- ✓ الزيادة الطبيعية للسكان، وضم بعض التجمعات الريفية إلى المدن،
- ✓ وتجمعات لمزاولة أنشطة خدمية،
- ✓ الهجرة إلى المدن،
- ✓ إنشاء تجمعات المراعي:يقوم السكان بالتجمع قريباً من المراعي حسب مدى توفر الرعي في المنطقة.
- ✓ مناطق المخالفات الجماعية،
- ✓ صعوبة معاملات الترخيص وإجراءاتها الإدارية في مجالس المدن والقرى.

- **نطاق ومدى صلاحية وتحضير المخططات العمرانية:**

يحدد القانون الحالي الخاص بالتخطيط العمراني طبيعة المخططات التنظيمية للمدن التي تشمل كافة المناطق والمدن، حتى وإن كان التدخل الذي أُعِدَّ المخطط من أجله محدود النطاق ويحدد القانون فترة سريان هذه المخططات بفترة 20 سنة، وتبقى مشاركة الأطراف المعنيَّة في إعداد المخططات مقتصرة على إمكان تقديم الاعتراضات بعد اعتماد المخطط من قبل المجلس المحلي وقبل إقراره من المحافظة أو الوزير، يستغرق إعداد المخططات أكثر من خمس سنوات تقريبا[17].

- **نظام ضابطة البناء** أُقرَّت أنظمة الضابطة في الجمهورية العربية السورية في مطلع السبعينات بناء على التوجيه ونتيجة إشادة المباني بشكل عشوائي وكان لابدَّ من نظام يحيي التراث والآثار بشكل معاصر[18].

ومن أهم تحديات نظام الضابطة في المحافظة:

- ✓ غياب المخطط التوجيهي ومخطط استعمالات الأراضي إذ ما يطبَّق على المدينة يطبَّق على الريف دون مراعاة الخصوصية الريفية (وجائب ، طرقات ، نسبة البناء ، الارتفاعات ،الجوار، الكتل البيتونية التي تزيد من التلوث البصري).
- ✓ نزع التجمعات العمرانية من إقليمها الاقتصادي المحيط بها الذي يعزز من وجودها، لذا لابدّ من الاهتمام بحماية وتطوير المناطق الطبيعية المحيطة بهذه التجمعات.
- ✓ التناقض بين مراكز المدن وأطرافها وذلك بتخفيف الكثافة السكانية في المركز والاهتمام بالضواحي .
- ✓ إنّ أهم سمات المدن هو التناثر والتشتيت لأماكن السلع بعلاقتها مع أمكنة العمل والراحة والاستجمام، فلابدّ من إيجاد العلاقة المناسبة بين هذه الأماكن.
- ✓ عدم اعتماد مخطط تنظيمي ومخطط استعمالات الأراضي الملائم والصديق للبيئة والقادر على استدامة خصوصية الإقليم والحفاظ على قيمه التراثية .

[16] عدة مقابلات أجرتها الباحثة مع مدير التخطيط العمراني ورئيس قسم التخطيط في بلدية السويداء.
[17] بالاعتماد على المرجع السابق نفسه ومكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة.
[18] أنظمة ضابطة البناء الخاصة في مدن السويداء، شهبا، صلخد.

- ✓ عدم وجود مخططات خاصة لخصوصية السكان الاجتماعية والتجمعات السكانية حسب الطاقة الاستيعابية والنمو السكاني المتوقع نحو 25 عاماً ومخططات للبنى التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف كما وإنّ آلية التخلص من النفايات الصلبة والطبية و فرزها لاتزال تعتمد على الحرق.
- ✓ لم تدرس الكثافة السكانية وتأثيرها على عدم كفاية المرافق ونصيب الفرد من المساحات الخضراء ومواقف السيارات والمدارس والمشافي .
- ✓ التلوث البصري، نظراً لعدم دراسة الواجهات الخارجية وارتفاعاتها وعدم الانسجام مع الكتل المجاورة وإقحامها مع المباني التاريخية والبيوت العربية القديمة.
- ✓ عدم وجود حزام أخضر يحيط بالمدن القديمة ويحمي تراثها العريق وعدم وجود بعثات للتنقيب عن الآثار القديمة وشق الطرق العريضة ضمنها ودفنها .
- ✓ عدم الانسجام بين المخططات العمرانية والبيئة المحيطة.
- ✓ غياب العمارة الخضراء وعدم تحقيق متطلبات البيئة المستدامة.
- ✓ التلوث البيئي نتيجة الازدحام والاختناق المروري وعدم وجود مواقف سيارات كافية لمتطلبات السكن بأنواعه للقاطنين والوافدين .
- ✓ عدد الشقق السكنية الحالية تفوق الطلب بكثير، ومايتبعه من استنزاف للموارد المائية وللبيئة واستهلاك للطاقة
- ✓ غياب التوازن الريفي والحضري ضمن الوجهة الإقليمية.
- ✓ وضع المباني السكنية والأبراج لا يتناسب مع عرض الطرقات والشوارع لتخفيف الضجيج وتأمين التهوية والتشميس اللازمين مما يزيد من مشاكل المواصلات.
- ✓ إنَّ النواة الأساسية لأي مدينة هي الشقة السكنية بحيث لا يتم تخديم التجمعات السكنية بالخدمات الثقافية والمعيشية الضرورية.
- ✓ لابدّ من الاهتمام بحماية التراث المعماري واحترامه، وإنّ إدخال حياة المباني المدنية إلى وسط المباني التاريخية والبيوت الأثرية يجب ألاَّ تؤدي الإضراربها وتشويه نسيجها ومحيطها العمراني وطمس معالمها الحضارية .
- ✓ ضرورة إعطاء التوازن في حل المشاكل الوظيفية والفراغية في عمران المدن مع التأكيد على أنّ الوظيفة هي التي تحدد الملاءمة للحياة الإنسانية.
- ✓ غياب المحاور والنقاط التنموية ضمن الخطط المحلية والإقليمية والوطنية[19].

إنّ هذه الإشكالية التخطيطية في المحافظة للمناطق الثلاث مدن السويداء، شهبا، صلخد تظهر باختلال التوزع السكاني والنمو العمراني العشوائي، وتزايد استهلاك الطاقة و تآكل المساحات الخضراء، وتعتبر هذه الإشكالية مزيج من القوى المحركة لعملية التنمية التي يمكن استخلاصها من بيان الرؤية الحالي :

1-2- واقع المحافظة الحالي:

*مثلث الإقليم (السويداء-صلخد- شبا)**إقليم نام ومجتمع** فتي، إذ يعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية وعمرانية وإدارية وخدمية، **رغم الموارد البشرية والطبيعية والسياحية والثقافية والبيئية والمناخ المعتدل وعادات وتقاليد المحافظة الغير مستغلة،ورغم المراكز الحضرية التاريخية القديمة، بالإضافة إلى بيئة وموقع الإقليم الاستراتيجي كونه** معبر سوريا إلى دول الخليج من الحدود الأردنية السورية والحدود السعودية السورية، **و يقع على أحد أهم الطرق القديمة التي كانت تعبر القارات الثلاث وتصل بين اوروبا وآسيا طريق القوافل التجارية*** [20].

تلك الرؤية تطرح مجموعة من الأسئلة :

- ✓ ما هي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية والإدارية والإقليمية التي ترتبط بهذه التجمعات العمرانية الريفية والحضرية ضمن الوجهة الإقليمية، وهل يؤدي غياب التنسيق والتكامل بين هذه التجمعات إلى هذه المشاكل؟

[19] عدة مقابلات أجرتها الباحثة مع مهندسي اللجنة التوافقية في نقابة المهندسين والبلدية في محافظة السويداء .

[20] واقع المحافظة الحالي، مقابلة أجرتها الباحثة في محافظة السويداء بحضور مكتب دعم القرار، مقابلات عدة أجرتها الباحثة مع المعنيين، إعداد الباحثة.

- ✓ هل اختلال توازن الشبكة الإقليمية يعود لسوء توزيع الخدمات المجتمعية وبالتالي عدم تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية وعدم حماية البيئة؟

للإجابة عن تلك التساؤلات ولمعرفة مشاكل الإقليم سيتم تحليل الوضع الراهن للقطاعات التنموية للمناطق الثلاث في الإقليم (القطاع الديموغرافي، القطاع الاقتصادي، القطاع الخدمي، القطاع البيئي، القطاع المؤسسي، القطاع المكاني) ومن خلال تحليل الواقع الحالي عبر المؤشرات المعتمدة سيتم استخلاص أهم التحديات التي يمكن أن تواجه التنمية الإقليمية، باعتبارها تمثل الأساس الذي يمكن الاستناد عليه في تحديد الاتجاه المستقبلي المتضمن الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

يشير واقع المحافظة إلى أنّ المحافظة نامية ذات مجتمع فتي، ويعاني من مشاكل اجتماعية لذلك فإنّ تحليل القطاع الاجتماعي والديموغرافي سيشخص التحديات الرئيسة في المحافظة:

1-2-1- واقع القطاع الاجتماعي والديموغرافي:

يشير القطاع الاجتماعي إلى نوعية الحياة بمدى قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن والإسكان والصحة والتعليم وذلك كما ورد حسب مفهوم استراتيجية تنمية إقليم، لذا فإنّ مؤشرات التنمية البشرية ستشمل دراسة مؤشرات السكان، التعليم، الصحة، الأبعاد الاجتماعية وأهمها قضية الفقر والفئات الهشة.

- يعتبر السكان في المجتمع كقوى محركة لعملية التنمية، فإنّ اختلال التركيبة السكانية تشير إلى حالة اختلال توازن الشبكة الحضرية من منظورها الإقليمي مما يدل على سوء توزيع الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والإسكانية والاقتصادية، وبالتالي تشوه التوزع السكاني[21].

1-2-1-1- خلل في التوزع السكاني: إنَّ خلل التوزع السكاني يرتبط بمؤشر التركيبة السكانية حسب الحجم السكاني و عدد السكان في مناطق ومدن المحافظة والكثافة السكانية فيها وعدد السكان حسب العمر، و حجم الأسرة وإشغال المساكن ومعدل النمو السكاني الذي يرتبط بمؤشر الهجرة وحركة الانتقال اليومية ومنع تعدد الزوجات وتحديد النسل.

الصورة (3) صورة توضح التواجد السكاني في السوق التجاري الرئيسي في محافظة السويداء في ساعة الذروة
المصدر: عدسة الباحثة

1-2-1-2- معدل النمو السكاني المنخفض: سجّل متوسط مؤشرمعدل النمو السكاني للمحافظة معدلاً وقدره 1.3 %وذلك ما بين الأعوام 1994/ 2000 أي بمعدل نمو سكاني منخفض جداً، وهذا يدل على انخفاض الخصوبة الكلية الزواجية وانخفاض الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة، و ارتفاع نسبة العزوبية وانخفاض عدد

[21] عدة مقابلات أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء في محافظة السويداء.

المواليد وعدم تعدد الزوجات نظراً للخصوصية الدينية، بالإضافة للهجرة في حين يتراجع معدل النمو السكاني السنوي خلال العشر سنوات الآتية ما بين 2014/2005 وحتى عام 2025/2014 بمقدار 0.94- وهذا **مؤشر** يدل على **انخفاض معدل النمو السكاني** كما هو موضح في الجدول(19) [22].

معدل النمو السكاني										
تزايد بطيء في النمو السكاني السنوي بمتوسط قدره 0.129										
العام	2005	2010	2014	*2025	2005/2010	2005/2014	2014/2025	معدل النمو السكاني بين 2000-1994% (1	معدل النمو السكاني لعام2014 /2005%	(2)معدل النمو السكاني لعام 2025-2014%	تراجع معدل النمو السكاني خلال عشر سنوات 1-2
السويداء	186172	202544	216672		1.0879	1.164		1.7	0.1164		
صلخد	61401	66801	71461		1.0879	1.164		0.6	0.1164		
شهبا	73172	79607	85160		1.0879	1.164		1.6	0.1164		
المحافظة	320746	348952	373292	403000	1،0879	1.164	1.07	1,3	0.1164	0.107	**-0.94**

الجدول (19) مؤشر معدل النمو السكاني في المناطق الثلاث في محافظة السويداء

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء للأعوام 2005-2010-2014-2025

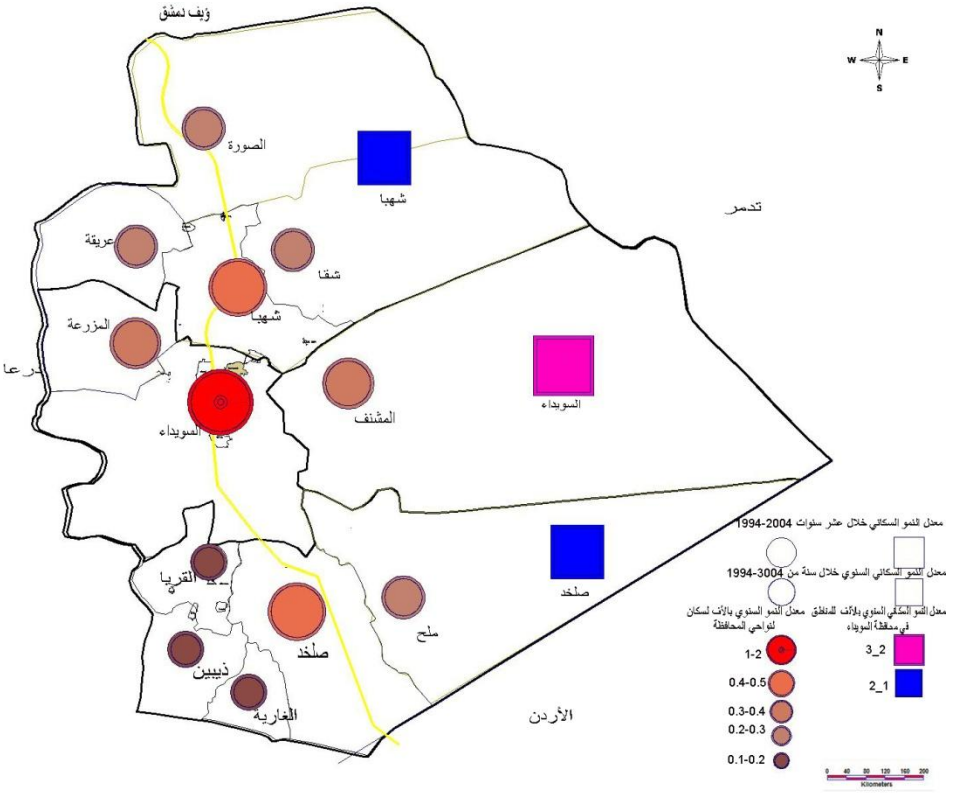

الخريطة (30) معدل النمو السكاني في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء بين عامي 1994-2014

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

بحيث يبين الشكل (18) **تشوه معدلات النمو السكاني** في المناطق الثلاث وتراجع معدل النمو السكاني حتى عام 2025، إذ يتضح تباين مؤشر معدل النمو السكاني في المحافظة والذي سجَّل أعلاه في منطقة السويداء وبمعدل قدره 1.7 بين عامي 1994-2000 ليتجاوز المعدل الإقليمي للمحافظة البالغ 1.3، تليه منطقة شهبا مسجَّلة معدل

[22] أحدث الإحصائيات الموجودة لدى الموقع الالكتروني في المكتب المركزي للإحصاء.

قدره 1.6 لنفس العام بينما سجلت منطقة صلخد معدلاً وقدره 0.6 ، مما يدل على ارتفاع معدل الوفيات بالإضافة للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة والهجرة الخارجية، **وهذا يؤكد تشوه التوزع السكاني**[23].

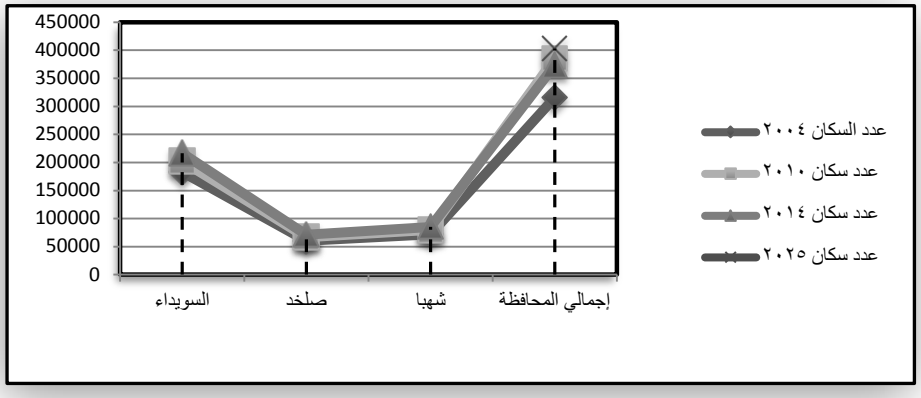

الشكل (18) مؤشر عدد السكان في مناطق المحافظة للأعوام 2025،2014،2010
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصا

1-2-1-3- مؤشر الحجم السكاني ونموه في الإقليم:

تشكل محافظة السويداء المرتبة الثالثة عشرة من بين المحافظات السورية لعام (2009) من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد السكان فيها 36400نسمة، فهي من أخفض المعدلات السكانية نمواً في سوريا، كما هو مبين في المنحني البياني (19) تقدير عدد السكان المتواجدين في سورية حسب المحافظة والجنس بالألف[24].

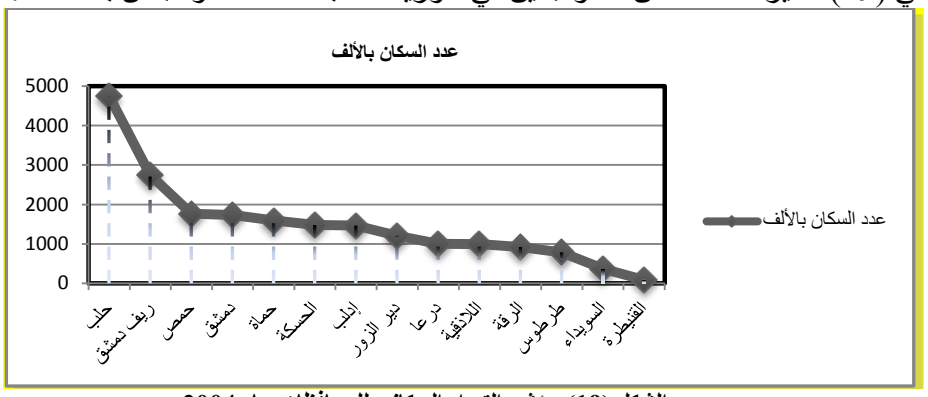

الشكل (19) مؤشر التعداد السكاني للمحافظات عام 2004
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

في حين يبين الجدول توقعات عدد سكان المحافظة حسب الإحصائيات المتوفرة حتى عام 2025:

العام	1970	1990	2005	2008	2010	2011		2025
النفوس	202,000	349,000	430,000	460,000	**480,000**	**485,813**		
الإحصاء	138,000	254,000	328,000	345,000	**348,954**	**354,884**	**4030**	
الإحصاء/النفوس	1.84	1.29	1.05	1.011	1.04	1.36		

الجدول (20) توقعات عدد سكان محافظة السويداء حتى عام 2025
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على حالة تقرير سكان سورية، 2008(مديرية الإحصاء)

1-2-1-4- التغير في عدد سكان المحافظة :

يبين الشكل (20) مؤشر تغير حجم السكان لكل من المناطق الثلاث والمحافظة

[23] آخر إحصائيات مسجلة حسب الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء.
[24] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء وبالاعتماد على المكتب المركزي للإحصاء في دمشق.

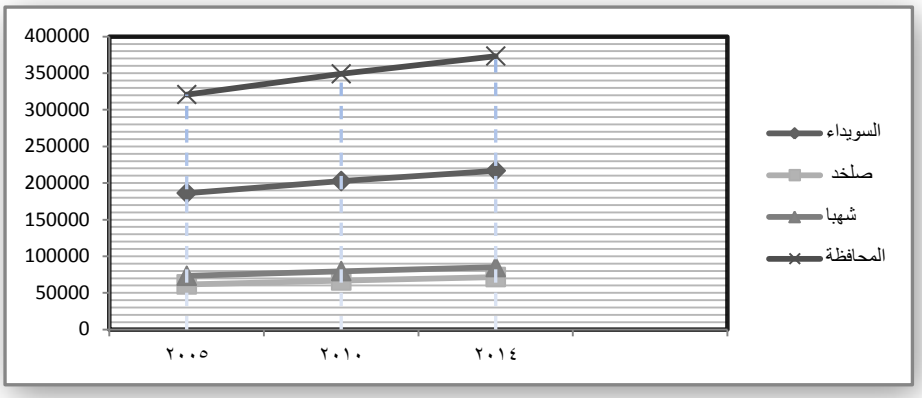

الشكل (20) مؤشر التغير في حجم السكان توقعات عدد السكان حتى عام 2025حتى عام 2014

1-2-1-4-1- عدد سكان مناطق المحافظةبلغ مؤشر عدد السكان في منطقة السويداء 202554، في حين بلغ في منطقة شهبا 79107،كما وبلغ في منطقة صلخد66801نسمة لعام 2011[25].

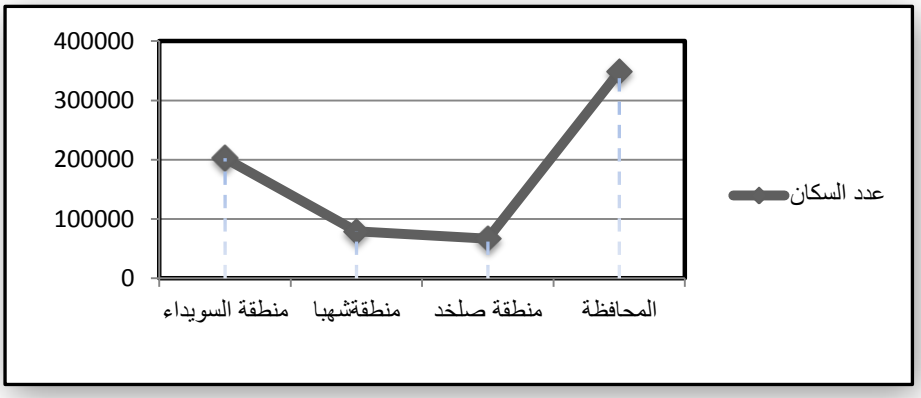

الشكل(21) مؤشر عدد سكان المناطق الثلاث
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

أي تشكل منطقة السويداء مانسبته 58%من إجمالي عدد سكان المحافظة ومنطقة صلخد20%ومنطقة شهبا 22% .

1-2-1-4-2- عدد سكان المدن الثلاث بلغ عدد سكان مدينة السويداء 82864 نسمة لعام 2012، في حين بلغ في مدينة صلخد لنفس العام 10302نسمة، في حين بلغ لنفس العام لمدينة شهبا15371 نسمة.أي مايشكل 63%نسبته بالنسبة لمدينة السويداء وذلك بالنسبة لعدد سكان المحافظة الإجمالي البالغ 36400نسمة لعام 2011، ومايشكل نسبته 7%بالنسبة لسكان مدينة صلخد، وما يشكل نسبته30% بالنسبة لمدينة شهبا، وهذا يؤكد **اختلال التوزع السكاني**[26].

1-2-1-4-3- توزع السكان في محافظة السويداء بين الريف والحضر:
بلغ مؤشر عدد السكان في الحضر 113000نسمة، في حين بلغ مؤشرعدد السكان في الريف 248000نسمة أي بنسبة 31%من الحضر، ونسبة68%من الريف لعام 2009 ذلك حسب المجموعة الإحصائية، وهذا يدل على كون المجتمع مجتمع زراعي ريفي الأصل، ونظراً لارتفاع مؤشر الجفاف أدى ذلك إلى هجرة السكان نحو المدن بحثاً عن فرص العمل .

[25] إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء 2011/11/12
[26] إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء بتاريخ 2012/4/3

تبين الخريطة (31)المخطط البياني لحجم السكان في النواحي البالغة اثنتي عشر ناحية في محافظة السويداء يبدو أنّ أقلها تعداداً سكانياً في منطقة صلخد في كل من ناحية الغارية والقريا وذيبين، لذا لا بدّ من تحديد الأسباب التي أدت لانخفاض التعداد السكاني في هذه المنطقة.

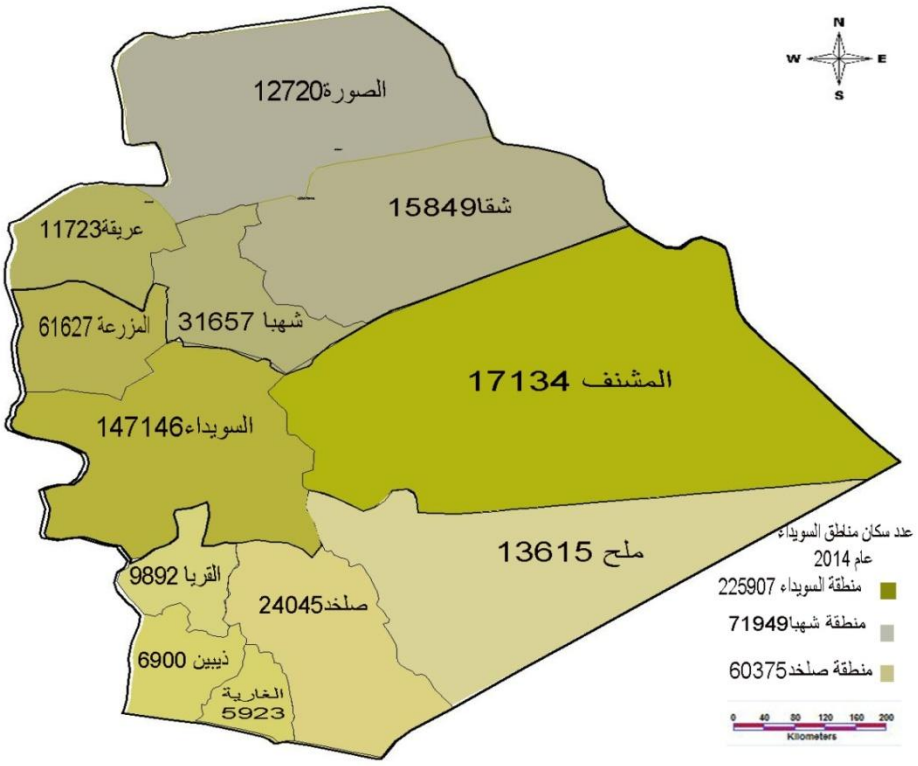

الخريطة (31) توزع السكان وفق النواحي في محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

1-2-1-5- تركيبة السكان حسب العمر والجنس:

يبين الشكل (22) الهرم السكاني لمحافظة السويداء حسب فئات السن والذي يمثل نموذجاً لكل ناحية فيها، ويتضح أنّ مجتمع محافظة السويداء **مجتمع فتي**[27].

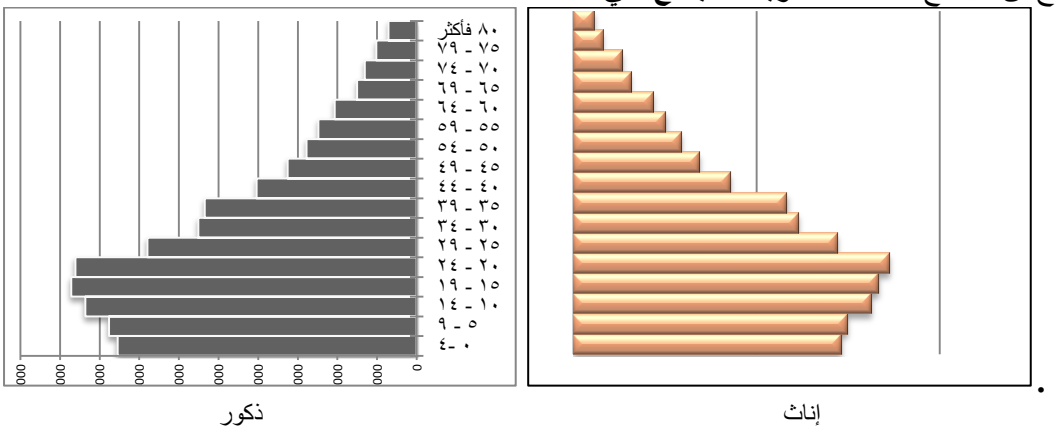

الشكل (22) الهرم السكاني في مناطق المحافظة
المصدر:إعداد الباحثة

[27] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق العمل بمكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة، المرصد الحضري بتاريخ 2012/5/7.

- يتضح أنَّ نسبة الإناث إلى نسبة الذكور متوازنة تقريباً مع تأثيرات خارجية بسيطة لعامل الهجرة الخارجية على نسبة الذكور، وبالرجوع إلى إحصائيات السكان لعام 2012 يتبين أنّ نسبة الذكور هي 50% تقريباً، إلى نسبة الإناث تعادل 50% في كامل مناطق المحافظة.

يدل الشكل (54) على أنّ:

- النسبة الأكبر من السكان في المحافظة وكافة النواحي والمناطق هي بين 15-65وهذا يشير بوضوح إلى:

- **ارتفاع نسبة الفئة الشابة** أي **الفئة المنتجة** في المجتمع وارتفاع نسبة سن العمل أي **القوة البشرية** *وبالتالي انخفاض معدل الإعالة العمرية وهذا ما يميز المجتمعات الحضرية*.

-كما يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث على نسب الذكور مما يؤكد الهجرة الذكورية والهجرة الفتية سواء الداخلية نحو المدن الثلاث والعاصمة وضواحي ريف دمشق أو الهجرة الخارجية وخاصة إلى دول الخليج والأمريكتين وفنزويلا.

يبين الجدول(21) النسبة المئوية لعدد السكان حسب الفئة العمرية والجنس كما يلي:

الفئة العمرية من السكان	دون الخامسة عشر	ما بين 15_65سنة	أكثر من 65سنة	المجموع
النسبة	%23,45	%65,20	%11.35	%100

الجدول(21) النسبة المئوية لعدد السكان حسب الفئة العمرية والجنس

1-2-1-6- مؤشر الكثافة السكانية:

يعتبر مؤشر الكثافة السكانية على جانب كبير من الأهمية كونه يظهر مشاكل التركز السكاني في المحافظة، مسجَّلاً أعلاه في منطقة السويداء البالغ 97.6 نسمة/كم2، تليها منطقة صلخد بمعدل قدره 60.62نسمة/كم2، بينما سجَّلت منطقة شهبا معدلاً قدره 52.25نسمة/كم2 كما هو موضح في الخريطة (32) [28].

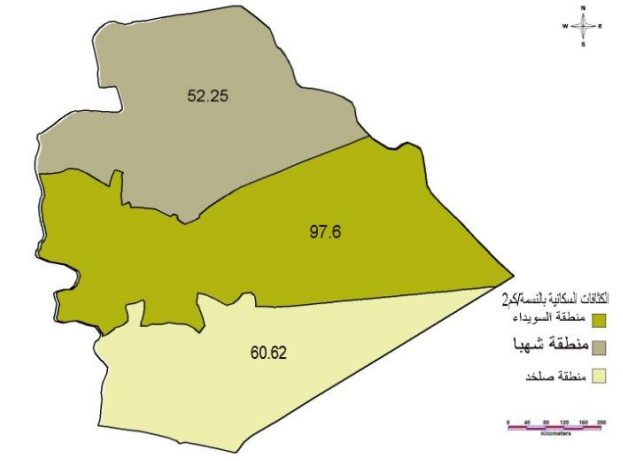

الخريطة (32) مؤشر الكثافة السكانية للمناطق الثلاث

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

يبيَّن الشكل(23) الكثافة السكانية في نواحي المحافظة وتبلغ أقلها في منطقة البادية في كل من ناحية الصورة وشقا والمشنف وهي مناطق الاستقرار الرابعة والخامسة.

[28] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 201/7/10 ..

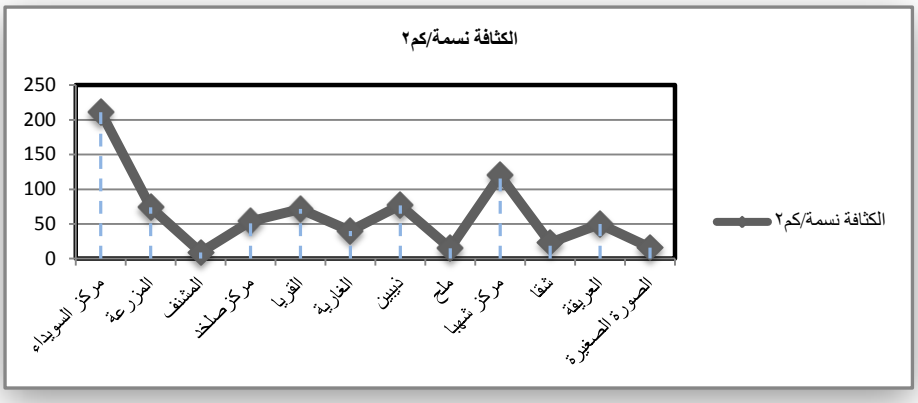

الشكل (23) مؤشر الكثافة السكانية للنواحي الاثني عشر

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

1-2-1-7حجم الأسرة وعدد الأفراد:

يبين الشكل (24) المخطط البياني لحجم الأسرة وعدد الأفراد في المحافظة، بحيث تكون أقلها في مركز التجمعات الحضرية للمحافظة في مدينة السويداء وتبلغ 4.64، في حين بلغ عدد أفراد العائلة الواحدة أحياناً في التجمعات الريفية 5-6 أشخاص ويشكل ما نسبته 66% من عدد سكان التجمعات الريفية [29].

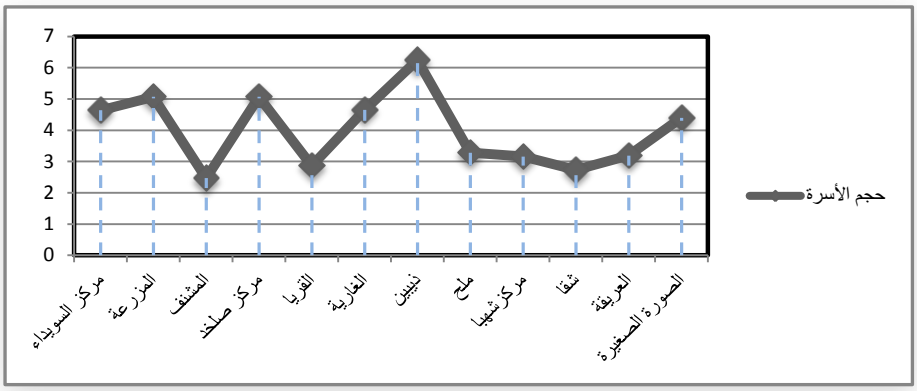

الشكل(24)المخطط البياني لمؤشر حجم الأسرة وعدد الأفراد في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

1-2-1-8- إشغال المساكن:

يشكل مؤشر المساكن الخالية من المساكن المشغولة في منطقة السويداء نسبة 12.5%، في حين يبلغ في منطقة شهبا وصلخد 10% تقريباً، هذا الفائض في عدد الشقق يدل على أنّ العرض أكثر من الطلب[30].

[29] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء في محافظة السويداء تاريخ 2012/5/4.

[30] دراسة ميدانية أجرتها الباحثة لعدة قرى في محافظة السويداء، وبالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء تاريخ 2012/5/4.

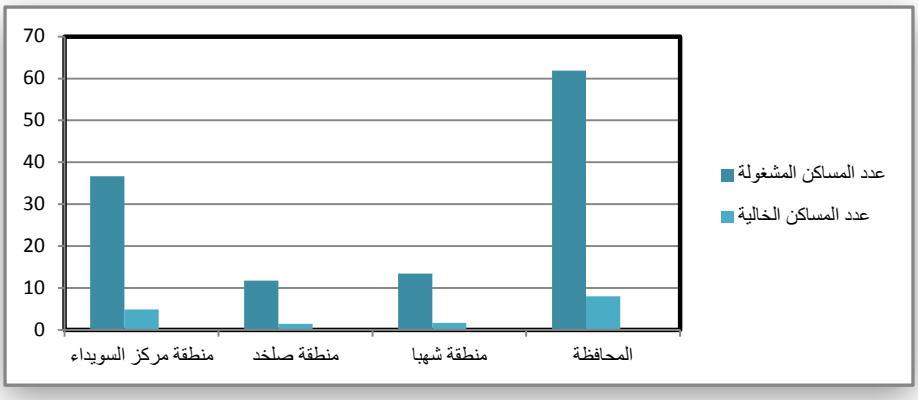

الشكل (253) مؤشر عدد المساكن الشاغرة والخالية في المحافظة
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

إذ بلغت عدد أسر المحافظة 81481 ألف أسرة منها 26667أسرة في الحضر و 54814 في الريف .
وباعتبار أنّ متوسط عدد أفراد الأسرة 4.3 فهذا يعني أنّ عدد الأسر المهاجرة خارج المحافظة هجرة خارجية يبلغ 27495=4.3/118077أسرة حيث تبلغ بشكل تقريبي نسبة المساكن المشغولة في كافة النواحي 83% والخالية 11-20%، هذا يؤكد ارتباط مؤشر الكثافة السكانية مع مؤشر عدد المساكن الخالية، فيزداد مؤشر الكثافة مع نقصان عدد المساكن الخالية وينقص بازديادها .

1-2-1-9- الهجرة من وإلى المحافظة:

تأخذ الهجرة في المحافظة أشكالاً عدة بالإضافة للهجرة من الريف إلى المدينة، هناك الهجرة إلى المحافظات الأخرى، والهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة وهجرة رؤوس الأموال، بحيث يوضح الشكل(58) الهجرة الداخلية من التجمعات العمرانية إلى المدن الرئيسة حسب إحصاء عام 2012حيث تبلغ أعلى النسب في مركز مدينة السويداء، ثمَّ مراكز النواحي، إذ أنّ الهجرة من الريف الى المدينة تزيد من نسب البطالة مع قلة فرص العمل في أعمال هامشية غير كافية لمتطلبات الحياة والمستوى التعليمي فتشكل عبئاً على المدن الرئيسة حيث تضطر المدن الرئيسة إلى مساعدتها بدلاً من أن تساهم في تنمية الإقليم، ومع قلة فرص العمل وعدم موازنة متطلبات السوق مع التركيبة التعليمية، وانخفاض مستوى دخل الفرد، يزيد من نسب الهجرة إلى خارج الإقليم[31].

ومن أهم القضايا التي تواجه مشكلة الهجرة:
- عدم توفر فرص عمل كافية في المناطق الطاردة لسكان،
- عدم الرضا عن السكن أو مواصفات المسكن،
- عدم كفاية الدخل لتغطية مصروفات الأسرة،
- عدم توفر أو كفاية المرافق وخدمات البنية التحتية في محيط السكن والإقليم،
- عدم حيازة أرض زراعية وتدني الإنتاجية،
- الهجرة في سبيل العلم والهجرة هي هجرة فتية بحثاً عن العمل والرزق والعلم.

يتضح من مؤشر الهجرة في محافظة السويداء، ويبلغ أعلاه في منطقة السويداء من حيث عدد السكان ومن ثمَّ منطقة صلخد في كل من ناحيتي ذيبين والغارية كونها الأقل تعداداً سكانياً ومن ثمَّ منطقة شهبا في منطقة الاستقرار الخامسة الأقل تخديماً تنموياً.

[31] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/10.

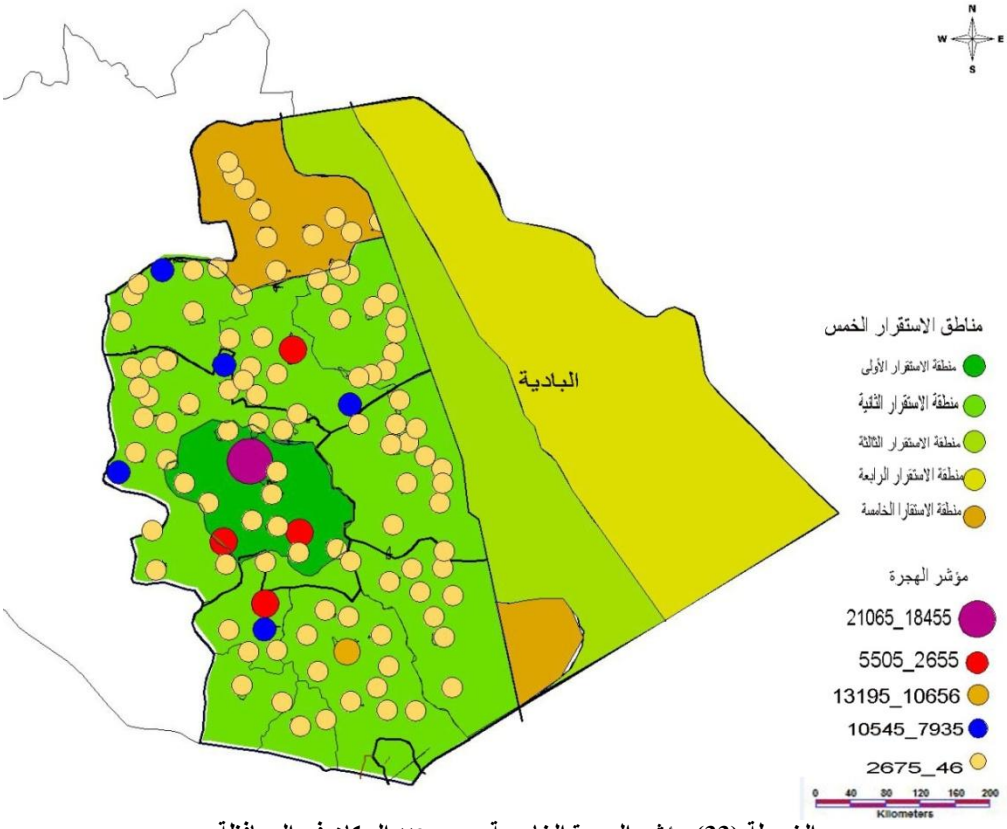

الخريطة (33) مؤشر الهجرة الخارجية حسب عدد السكان في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة ، بالاعتماد على مكتب مركز دعم القرار المحلي، محافظة السويداء

-**الهجرة الخارجية**: يبلغ الفرق بين تعداد الإحصاء والنفوس للسكان 131046شخصاً مهاجراً هجرة خارجية من فئة الشباب وأصحاب العمل (المغتربون)، حيث يشكلون ثلث سكان المحافظة وغالباً ما تكون هذه الهجرة من منطقة الأطراف[32].

-**الهجرة داخل القطر من وإلى المحافظة**: يبلغ عدد الوافدين والمغادرين من وإلى المحافظة 11100شخصاً كمتوسط يومي منهم 540 ضمن قرى المحافظة في ساعة الذروة الثانية عشر ظهراً.

- في حين يتوزع عدد الوافدين من القطر إلى المحافظة:داخل المدينة/خارج المدينة بالغاً أعلاه نسب الوافدين إلى محافظة السويداء من محافظة اللاذقية، إنّ المغادرين من المحافظة إلى باقي المحافظات هي كالتالي:
السويداء11/8، الحسكة 13/71، دمشق 1240/10501، اللاذقية 24/77، حلب95/380 ، دير الزور 22/48
وتظهر قوة العلاقة بالشكل(26).

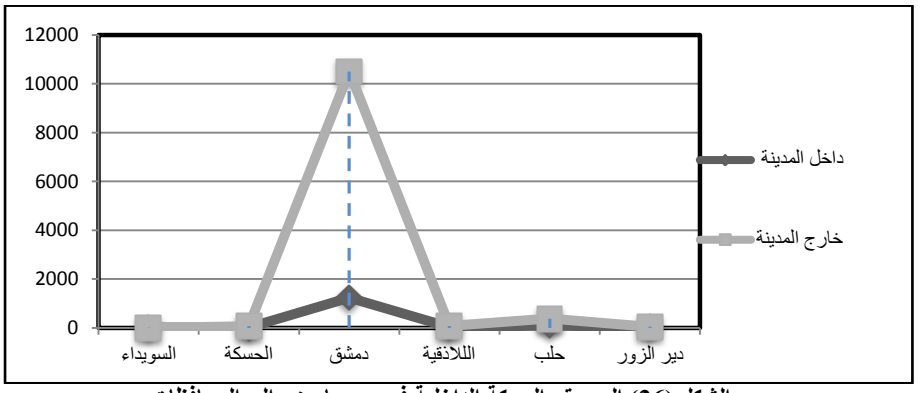

الشكل (26) الهجرة والحركة الداخلية في سوريا من وإلى المحافظات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية النقل في محافظة السويداء

[32] إحصائيات ميدرية الإحصاء والنفوس لعام 2012.

تبلغ نسبة الهجرة أعلاها من المحافظة إلى دمشق، تتسم هذه الهجرة بأنّها هجرة فتية، حيث تتوزع هذه الحركةعلى شكلين من الحركة:
- حركة الطلاب وأصحاب العمل الحر والغاية من الرحلة العمل أو التعلم ، بحيث تختلف المدة الزمنية للرحلة تبعاً للمسافة المقطوعة بالكم، حيث أنّ نسبة كبيرة من الشبان تعمل في المطاعم والفنادق خارج المحافظة.
- حركة البضائع من بيع وشراء، وتختلف المدة الزمنية لنوع الرحلة حسب نوع البضائع والكمية المنقولة ووسيلة النقل والمكان المنقولة منه.
اعتمد الرصد من خلال مؤشر حركة المركبات الخفيفة والثقيلة، وهي حجم حركة جيدة إذا ما تمَّ إيجاد أسواق لتصريف البضائع، وتأمين المشاريع الخدمية التي توطن السكان.

1-2-1-10- البطالة:

يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الاقتصاد الذي قد يتسرب عدداً منهم بسبب البطالة الاختيارية إلى جانب الإجبارية فيرفع من **مؤشر درجة الإعالة** في الاقتصاد، علماً أنّ هذه الدرجة تزداد كلما ازداد معدل نمو السكان مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة[33].
ترتبط مشكلة البطالة بالأسباب والقضايا التالية:
-انعدام الميزة المكانية الإقليمية مع البعد الجغرافي.
-غياب التنسيق الأفقي والشاقولي ما بين القطاعات التنموية والأجهزة المركزية.
-تسهيلات استثمارات رأس المال غير كافية.
-ارتفاع نسبة الفئة العمرية المستهلكة ما بين 15-24 سنة والتي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة.
-ارتفاع مؤشر البطالة في الريف أكثر منه في المدن
-ارتفاع مؤشر البطالة مع انخفاض قوة عمل المرأة طردياً.
-ارتفاع مؤشر البطالة مع انخفاض مؤشر قوة التعليم فيرتفع في صفوف أمي ومتعلم والتي ترتبط بمؤشر الهجرة والمناطق الأقل تنمية ومؤشر الفقر.
-ارتفاع مؤشر البطالة في المناطق الجبلية.
يبين الجدول التالي مؤشر النسبة المئوية لعدد العاطلين عن العمل 15 سنة فأكثر بالنسبة لعدد السكان في المحافظات لعام 2009حيث يأتي ترتيب المحافظة الرابعة بين المحافظات السورية بعد محافظة إدلب ومن ثم طرطوس واللاذقية من حيث مؤشر عدد العاطلين عن العمل 15 سنة فأكثر حسب الجنس لعام 2009.

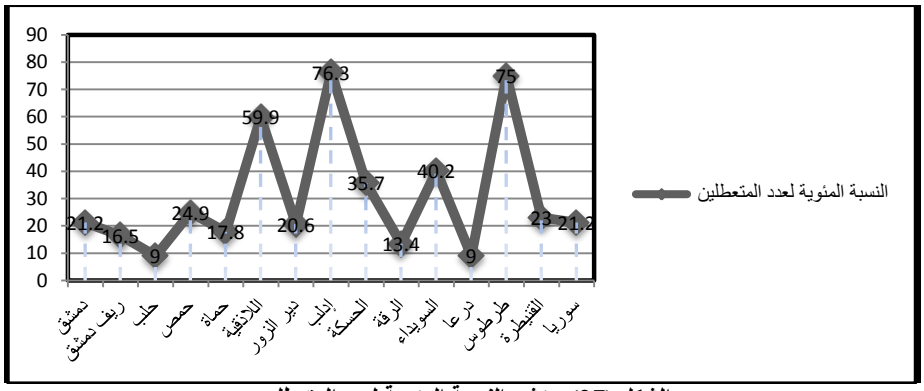

الشكل (27) مؤشر النسبة المئوية لعدد المتعطلين
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

سجَّل مؤشر البطالة في إقليم السويداء أعلى معدل في سورية، حيث بلغ مؤشر البطالة 16.65% في المحافظة،في حين سجَّل المتوسط الوطني معدلاً وقدره 12.3%وذلك يدل على قلة فرص العمل وارتفاعها بين صفوف الفئة الشابة المتعلمة كون إقليم محافظة السويداء مجتمع فتي.

[33] عدة مقابلات أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء والتخطيط العمراني ومكتب التشغيل والجمعيات الأهلية ودراسات ميدانية مع بعض من الفئات الهشة.

الناحية	معدل النشاط الاقتصادي الخام	معدل البطالة ذكور	معدل البطالة إناث		معدل البطالة 15 سنة فأكثر
مركز السويداء	31.62	8.79	25.07		**12.61**
المزرعة	31.40	13.19	36.59		**18.41**
المشنف	23.26	10.54	37.27		**13.10**
مركز صلخد	30.83	14.82	36.03		**20.12**
القريا	34.17	16.31	35.17		**21.69**
الغارية	29.26	18.64	47.59		**23.83**
ذيبين	32.00	15.23	46.71		**22.37**
ملح	29.97	12.44	43.32		**16.86**
مركز شهبا	28.90	9.82	35.50		**14.65**
شقا	27.23	11.18	30.64		**13.86**
العريقة	29.08	15.31	44.51		**19.45**
الصورة الصغرى	29.79	13.01	42.61		**18.91**
اقليم السويداء	30.8				**16.6**
القطر	27.6				**12.3**
دمشق	30.5				**4.0**

الجدول(22)مؤشر البطالة في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على أحدث إحصائيات الموقع الالكتروني للمكتب المركزي للإحصاء **2004**

بحيث يبين الشكل التالي تفاوت مؤشر البطالة بين النواحي ل 15 سنة فأكثر:

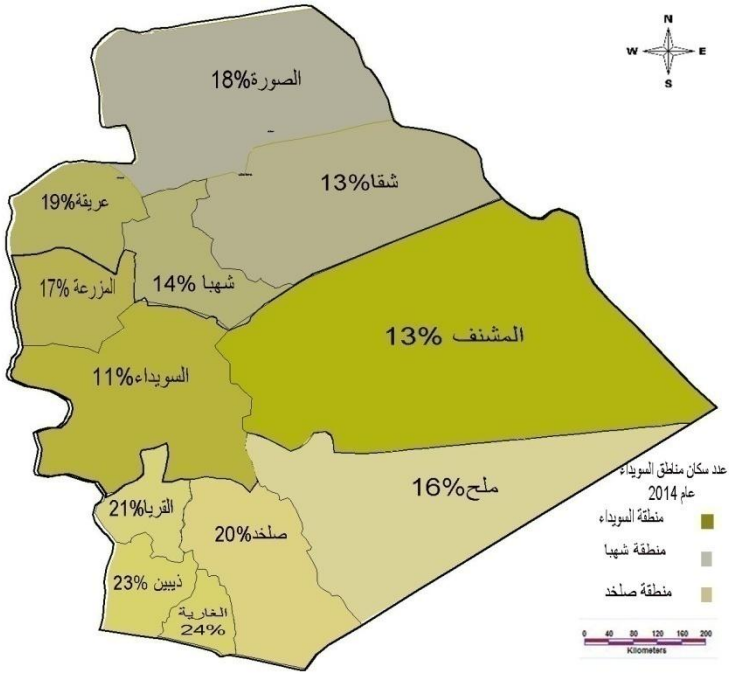

الخريطة (34) مؤشر معدل البطالة في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

سجَّل مؤشر البطالة أعلى معدلاته في ناحية الغارية وقدره 23.83%، ويلاحظ ارتباط مؤشر البطالة بحجم التجمع السكاني إذ يزداد مؤشر البطالة كلما نقص حجم التجمع السكاني وينقص مؤشر البطالة كلما ازداد حجم التجمع العمراني ويأتي ترتيب النواحي من حيث ارتفاع معدل البطالة كما يلي:

الغارية- ذيبين –القريا-مركز صلخد –عريقة-الصورة الصغيرة-المزرعة-ملح-شقا-المشتف-مركز شهبا-مركز السويداء:-

وحسب **ترتيب المناطق الأكثر بطالة منطقة صلخد ثمّ منطقة شهبا ثمّ منطقة السويداء.**

كذلك يتباين مؤشر البطالة بين المناطق الثلاث نتيجة غياب المشاريع التنموية التي تولد فرص العمل، وعجز البيئة المؤسساتية عن توليد فرص العمل بما يقارب 15000وظيفة، كما يتوافق معدل البطالة مع صعوبة تأمين الخدمات الأساسية نتيجة الكثافة السكانية المنخفضة وطبيعة أراضي المحافظة بما تحويه من الأراضي البركانية والبادية.

1-2-11-1الفقر:

يشكل موضوع الفقر أحد أكبر التحديات التنموية في المحافظة[34]:، نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، لذلك فإنّ دراسة وتحليل ظاهرة الفقر تختلف أبعادها لصياغة المعالجات القصيرة والبعيدة الأمد، ولابدَّ بدايةً من معرفة أين يرتكز الفقراء جغرافياً في المحافظة، إنّ خريطة الفقر الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي المصدر الأساسي لتحديد نسب الفقر.

من خلال استعراض خريطة الفقر حسب الخط الأدنى 2008:

تبين الخريطة (35) القرى الأشد فقراً في المحافظة وتظهر باللون البرتقالي وترتبط بمؤشر المسافة والزمن عن مركز المدينة الأم وكذلك بمؤشر الجفاف وطبيعة وعورة الأراضي .

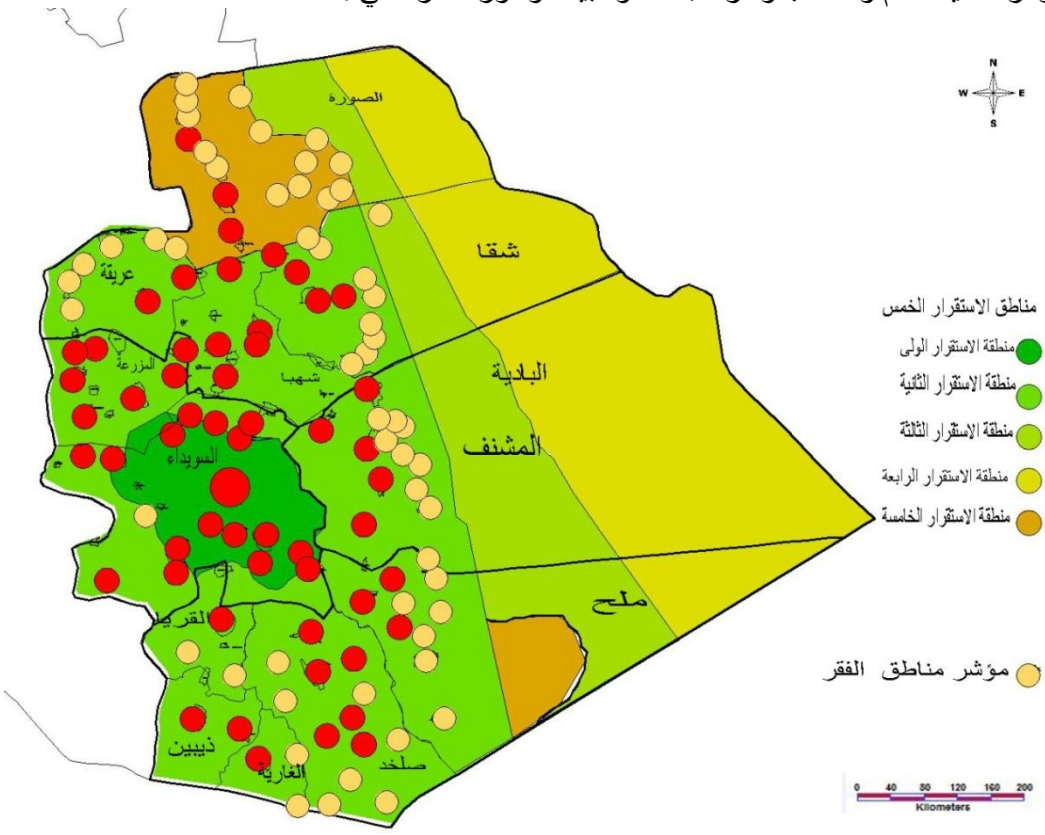

الخريطة (35) مؤشر الفقر في مناطق المحافظة الثلاث

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة

من المصور السابق يتضح أنّ مؤشر الفقر يزداد كلما اتجهنا نحو أطراف المحافظة، كما ويرتبط بمؤشرحجم التجمع العمراني.

توزع الفقر ما بين الحضر والريف في مناطق محافظة السويداء للمدن الثلاث:

يبلغ مؤشر نسبة الفقراء في الحضر الذين يعيشون بدخل تحت خط الفقر الأدنى **15.92%**وهي أعلى من المتوسط الوطني البالغ**12.64%**وكذلك سجَّل مؤشر الفقر بالنسبة للريف معدلاً وقدره **20.04%** في حين سجَّل المتوسط الوطني للريف معدلاً وقدره **15.98%**لعام 2009.

[34]عدة مقابلات أجرتها الباحثة مع مكتب التشغيل والبطالة في المحافظة .

أمَّا بالنسبة لمؤشر السكان الذين يعيشون بدخل أعلى من خط الفقر فقد سجَّل مؤشر نسبة الفقراء في الحضر معدلاً وقدره **28.67 %**، في حين سجَّل في الريف معدلاً وقدره **35.88%**والتي هي مؤشرات أعلى من مؤشر المتوسط الوطني البالغ للحضر معدلاً وقدره **28.49 %**وفي الريف معدلاً وقدره **31.82 %:**

وتبين الخريطة(36) مؤشر الفقر في نواحي المحافظة، وتبلغ أعلى مستويات الفقر على صعيد المحافظة في كلٍّ من ناحيتي_*عريقة في الشمال الغربي للمحافظة والقريا في أقصى الجنوب*، وهي مناطق الاستقرار الخامسة حيث تفتقر إلى الخدمات الصحية والتعليمية والخدماتية وكونها منطقة الجفاف والبادية، إذ سجَّل مؤشر الفقر في تلك النواحي معدلاً وقدره مابين (26.26-31.46 %) من إجمالي عدد سكان الناحية وتتميز تلك النواحي بالتضاريس الوعرة مما يجعلها صعبة الإنتاجية الزراعية كونها ضمن منطقة اللجاة البركانية، في حين سجّل أخفض مؤشر للفقرفي ناحية *مركزالسويداء بمعدلٍ وقدره(13,58 -16.58 %)*كونها منطقة الاستقرار الأولى وذلك لعام 2011 .

في حين سجَّل مؤشر الفقر في كل من ناحية المشنف، الصورة، شقا، شهبا، ذيبين، الغارية وهي مناطق الاستقرارالثانية والثالثة والرابعة معدلاً وقدره (20.04-25.25 %) وسجَّل مؤشر الفقر في ناحية المزرعة معدلاً وقدره(16.59 -20.03 %)وهي منطقة الاستقرار الثانية.

-يعتبر الفقر في هذا الإقليم الأكثر عمقاً على مستوى سورية إذ ارتفعت فجوة الفقر من 3.64%عام 1997إلى4.17%عام 2008.

-معظم سكان محافظة السويداء من ذوي الدخل المحدود والبعض الآخر من الأغنياء وهي فئة التجار والمغتربين منذ ثلاثين سنة[35] .

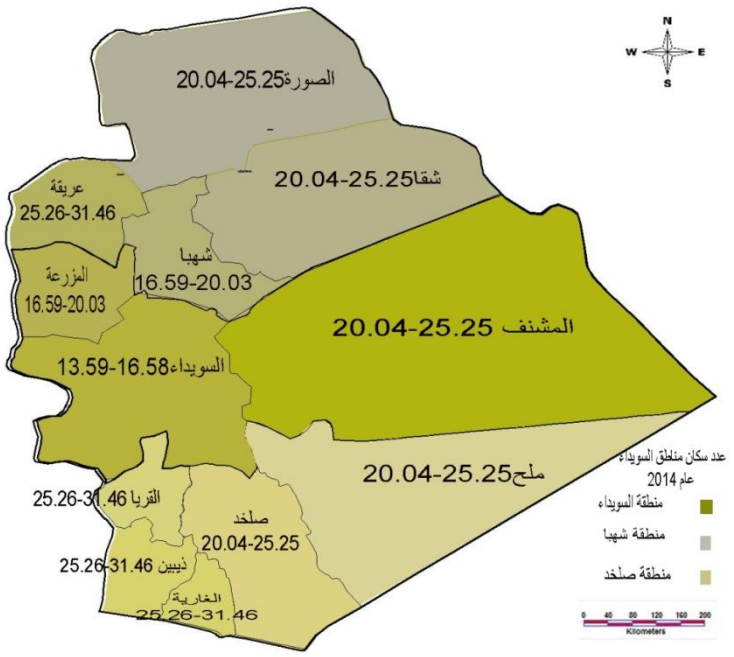

الخريطة(36) مؤشر الفقر في نواحي المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد حالة تقرير سكان سوريا لعام 2008

يبين الشكل(29): تباين مؤشر البطالة ومؤشر الفقر ومؤشر الأمية في كل من منطقة السويداء ومنطقة صلخد ومنطقة شهبا إذ سجّل مؤشر البطالة والفقر أعلى معدلاته في منطقة صلخد تليها منطقة شهبا وسجَّل كل من مؤشر البطالة والفقر أخفض معدلاته في منطقة السويداء، في حين سجَّل مؤشر الأمية أعلى معدلاته في منطقة شهبا ومن ثمَّ منطقة صلخد وبلغ أدنى معدل لمؤشر الأمية في منطقة السويداء مما يدل على تزامن منحني الفقر مع منحني الأمية والبطالة بعلاقة طردية في منطقة السويداء ، وتوافق كل من منحني الفقر والبطالة في منطقتي شهبا وصلخد بعلاقة طردية، وبعلاقة عكسية مع منحني الأمية، يتوافق ذلك مع معدل البطالة العالي والكثافة السكانية المنخفضة وعامل الهجرة.

[35] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/10.

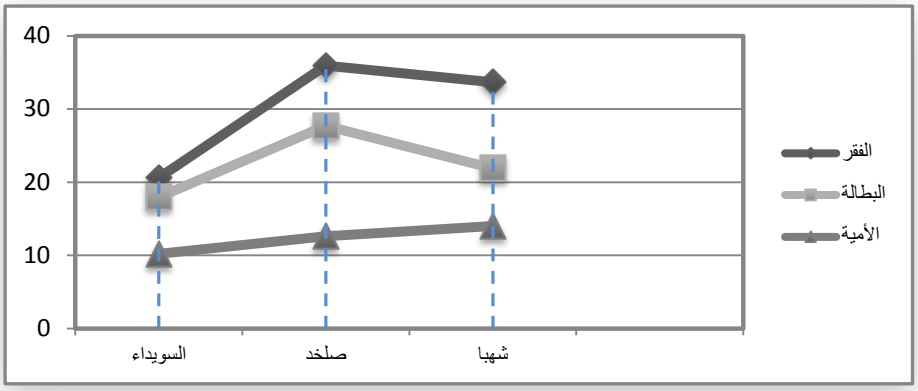

الشكل(29) منحني العلاقة بين الفقر والبطالة والأمية في مناطق محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة

- **تفاعل الفقر مع النوع الاجتماعي**: يتضمن علاقة الأفراد برب الأسرة وبحجم الأسرة لينتج فجوات واسعة ، و مدى التشجيع الذي يتلقاه الأطفال على إتمام الدراسة وهذا يرتبط بمستوى الإعالة، إذ أنّ بعض الأطفال يضطرون على ترك الدراسة لإعالة الأسرة بمايعرف **بظاهرة التشرد** ويبلغ متوسط الإعالة 3.1 أي شخص لكل 3 أفراد.كما أنَّ معظم الخريجين لايجدون فرص عمل مما يؤدي لرفع معدل البطالة وبالتالي مؤشر الفقر وتكون هذه الظاهرة بصفوف الإناث أكثر منها عند الذكور، لهذا يرتبط **منحني الفقر والتعليم ارتباطاً طردياً** مع بعضهما وهذه سمة من سمات الإقليم التي تخالف بها غيرها من الأقاليم، وذلك ناجم عن **ضعف التوافق والتنسيق بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل**[36].

ويعد تمكين المرأة في المحافظة قضية هامة في النسيج المجتمعي وفي عملية التنمية كونها تشكل نصف عدد السكان ، فالمرأة تعمل في الريف إلاّ أنّ عملها غير منظور بالحسابات الاقتصادية المهنية والاقتصادية غالباً، في حين تمثل بيئة الحضر انفتاحاً واعترافاً أقوى بحقوق المرأة ، كما إنّ فرص العمل المتاحة أكثر في الحضر فتصبح المرأة أكثر قدرة على الاختيار، تبين الخريطة(37) نسب النساء المعيلات في القرى ويتبين انتشارها على كامل مناطق المحافظة[37].

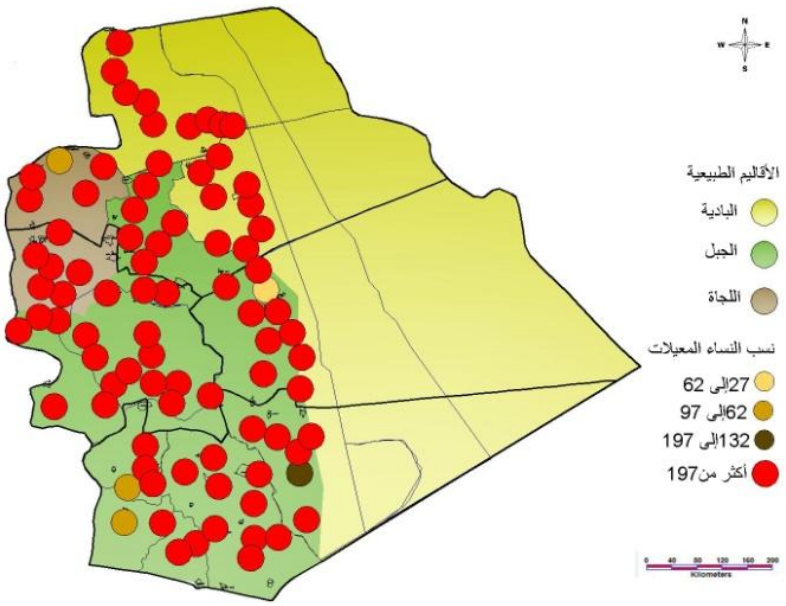

الخريطة(37) مؤشر تمكين المرأة في المحافظة
المصدر: إعداد الباحثة

[36] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء في محافظة السويداء وموظفي مكتب التشغيل والبطالة.
[37] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/10.

1-2-1-2-1- التعليم:

يعد قطاع التعليم أحد محركات التنمية كقوة اجتماعية محركة تقود للتغيير، خاصة عندما تكون نسبة المتعلمين عالية ولايجدون فرص عمل مواتية، مما يزيد من نسب الهجرة والبطالة[38].

لقد أولت محافظة السويداء التعليم اهتماماً كبيراً وأقامت المنشآت التعليمية بكثرة وشجعت على العلم بدءاً من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي، يتميز التعليم بالمحافظة بوجود مؤشرات تربوية عالية.

- ✓ **ارتفاع نسبة المتعلمين وانخفاض نسب الأمية**: إذ سجَّل مؤشر الأمية في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر ما بعد مرحلة التعليم الأساسي في منطقة السويداء معدلاً وقدره 10.19 وسجَّل أعلاها في ناحية المزرعة، في حين سجَّل في منطقة صلخد معدلاً وقدره 12.63وبلغ أعلاه في ناحية ذيبين، وسجَّل في منطقة شهبا معدلاً وقدره14.01وبلغ أعلاه في ناحية عريقة.

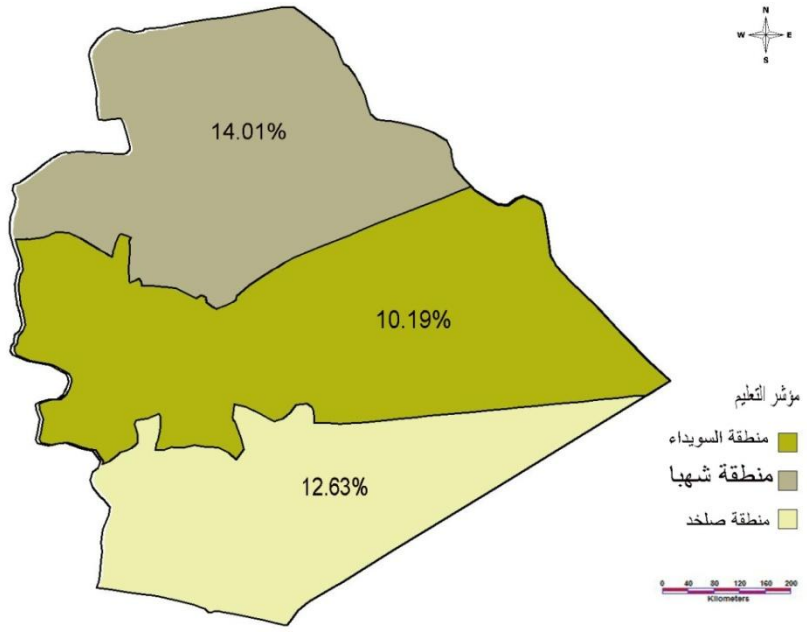

الخريطة (38) مؤشر الأمية في مناطق المحافظة الثلاث

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

يبين الشكل (30) مؤشر التركيبة السكانية حسب الحالة التعليمية، بحيث يوضح أنَّ :

_أعلى مؤشر **للتعليم الإبتدائي** سجَّل في **ناحية شقا** ضمن **منطقة شهبا** ومن ثمَّ **منطقة صلخد، ومن ثمَّ منطقة السويداء**.

_في حين سجَّل مؤشر كل من **التعليم الجامعي والمتوسط والثانوي** أعلى المعدلات في **منطقة السويداء ثمَّ منطقة صلخد وأخيراً منطقة شهبا**.

_في حين سجَّل نسب **الملم** بالقراءة والكتابة أعلى المعدلات في **منطقة السويداء ثمَّ منطقة شهبا ثمَّ منطقة صلخد**.

_أما عن مؤشرالتعليم **الإعدادي15 سنة** فقد سجَّل أعلى المعدلات على التوالي **في منطقة صلخد ثم منطقة السويداء** وأخيراً**منطقة شهبا**.

[38] إحصائيات مديرية الإحصاء ومديرية التربية في السويداء.

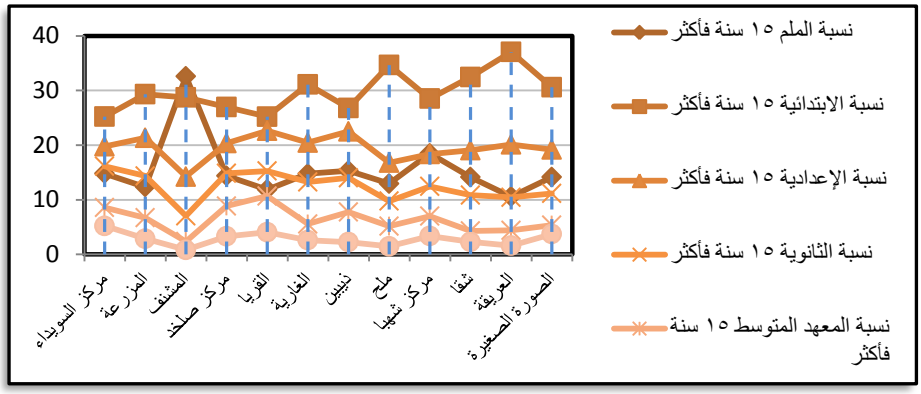

الشكل (30) مؤشر التركيبة السكانية حسب الحالة التعليمية
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

1-2-1-12-1- الخدمات التعليمية: يوجد في المحافظة 384 مدرسة للتعليم الأساسي والإعدادي و42 مدرسة للتعليم الثانوي و32 مدرسة مهنية، تبلغ النسب التعليمية في المحافظة وسطياً، 38%ابتدائي و28%إعدادي و19% ثانوي ومعاهد12%وجامعة 3%، إذ بلغ معدل الالتحاق في المدارس الإبتدائية والإعدادية 99.5%تقريبا، وقد تمَّ إحداث أربع كليات جامعية خلال السنوات الخمس الأخيرة ، تتوزع مدارس التعليم الأساسي على كافة أرجاء المحافظة،[39].

-**رياض الأطفال** : يبلغ إجمالي العدد 358 روضة موزعة على كافة أنحاء المحافظة .

-**المدارس الابتدائية والإعدادية**: يبلغ عدد المدارس في منطقة السويداء (181) مدرسة وفي منطقة صلخد (92) مدرسة وفي منطقة شهبا (111) مدرسة.

-**المدارس الثانوية:**

تتوزع المدارس الثانوية بين المناطق الثلاث على النحو الآتي43% مدرسة في منطقة السويداء، وبلغت في منطقة شهبا18% مدرسة، وفي منطقة صلخد 39% مدرسة .

-**المعاهد:**يوجد في المحافظة خمسة معاهد متوسطة (الفنون النسوية والموسيقى و الصناعي والتجاري والمصرفي).

-**الجامعات**:تتركز الجامعات الحكومية في مدينة السويداء وعريقة، وهي كلية التربية والآداب والفنون الجميلة والهندسة الزراعية، كما وتشكل الجامعات في المحافظة نقطة جذب للطلاب من بقية الأقاليم، حيث بلغ عدد الطلاب فيها 7600طالب لعام 2010 من كافة أنحاء سوريا، كما وتشكل جامعات دمشق الحكومية والخاصة وجامعة غباغب الخاصة في محافظة درعا نقطة جذب لطلاب المحافظة كما هو موضح في الخريطة(39).

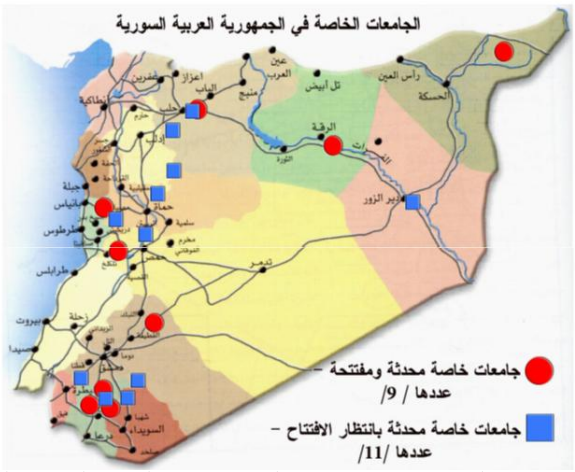

الخريطة (39) الجامعات الخاصة في الجمهورية العربية السورية
المصدر: غراهام،برو وآخرون، التطور الجيولوجي والتكنولوجي في سورية، ترجمة أ،د فؤاد العجل، المؤسسة العامة للمساحة، دمشق، 2000.

[39] إحصائيات مديرية الإحصاء ومديرية التربية في السويداء.

1-2-1-12-2- الإنصاف والعدالة في فرص التعليم بين الحضر والريف:
أظهرت معطيات الدراسات الإحصائية، أنّ هناك تبايناً واضحاً في المستويات التعليمية بين الريف والحضر، جعلت حالة التباين تشكل تحدِّياً كبيراً للعملية التنموية، إنّ ضعف البنى التحتية يتجلَّى بشكل كبير على مستوى النوع والكم في المناطق الريفية النائية، والعشوائيات الحضرية وجيوب الفقر[40].

يتضح من الخريطة (40) أنَّ مؤشر انخفاض نسب التعليم يتوافق مع ارتفاع مؤشر الهجرة في ناحية الصورة، وإنّ ارتفاع مؤشرالأمية في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية يعود إلى الأسباب الآتية:
- اعتماد تلك المناطق على الزراعة والنشاطات الاقتصادية التي ليست بحاجة لمستوى تعليمي عال.
- سوء في توزيع المنشآت التعليمية التي تخدم القطاعات السكنية أو الأحياء السكنية أوالمنطقة بأكملها وكذلك الإقليم[41].

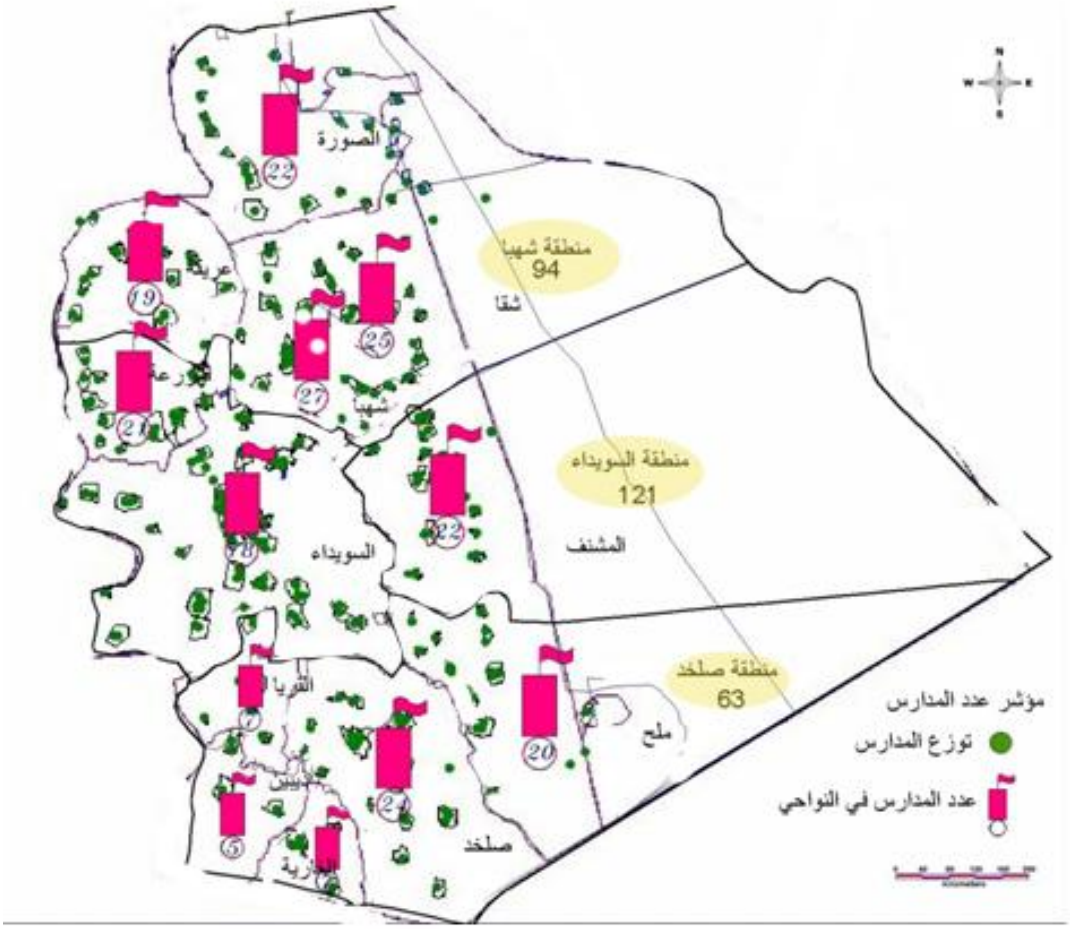

الخريطة (40) مؤشر نسب التعليم في مناطق المحافظة
المصدر:إعداد الباحثة

1-2-1-12-3- الأمية:
_ يتباين مؤشر الأمية بين المناطق الثلاث، ويأتي ترتيب المناطق التي ترتفع فيها نسب الأمية على التوالي: منطقة شهبا ثمَّ منطقة صلخد ثمَّ منطقة السويداء على التوالي.
تبين المؤشرات التعليمية تدني نسبة الأمية إلى الصفر بين الذكور في كافة النواحي وإلى 1%بين الإناث في بعض المناطق 15سنة فأقل، بينما سجَّلت ناحية ملح أعلى معدل وقدره 19.3% لنسب الأمية 15 سنة فأكثر، كما

[40] مقابلة أجرتها الباحثة مع عدة مدرسين في مدارس محافظة السويداء ومع مدير التربية في محافظة السويداء.
[41] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/11 .

ويأتي ترتيب النواحي كما يلي :ملح- شقا- عريقة- الصورة- المشنف- المزرعة- الغارية- مركز شهبا- مركز صلخد-ذيبين- القريا. وسجَّلت أخفض نسبة لمؤشر الأمية في مركز السويداء بمعدل وقدره 9.47 %.ويمكن قراءة النسب من خلال خريطة معدلات الأمية لعام 2009.حيث يتبيَّن أنّ معدلات الأمية ترتفع في البادية مناطق الاستقرار الرابعة والخامسة حيث المجتمع يعتمد الزراعة والرعي، إذ سجَّل أعلى معدل للأمية في منطقة شهبا[42].

تدل المؤشرات الإحصائية على انخفاض مؤشر التعليم وارتفاع مؤشر الأمية كلما انخفضت الكثافات السكانية التي تترافق مع اختلال الشبكة الإقليمية في منطقة الأطراف ومع مؤشر الفقر.

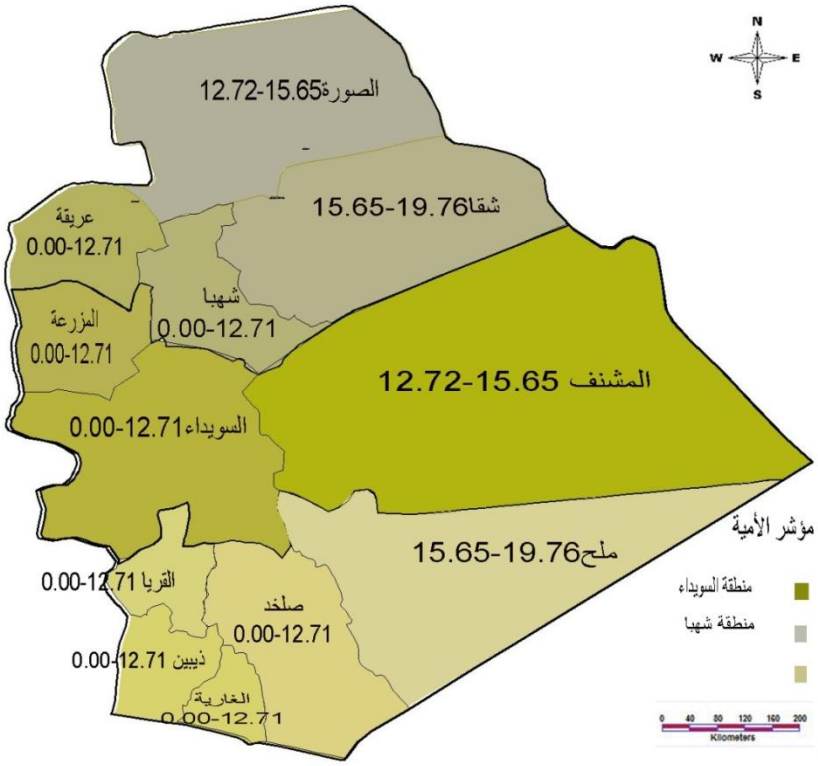

الخريطة(41) مؤشر الأمية في محافظة السويداء حسب النواحي
المصدر: إعداد الباحثة

1-2-2- قطاع الصحة:

يعتبر قطاع الصحة قوى محركة لعملية التنمية كونه يرتبط بمؤشرات معدل الوفيات والولادات وعدد الخدمات الصحية.

1-2-2-1- مؤشر معدل الوفيات والمواليد:

يتضح من الشكل (31) أنّ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالألف تناقصت ما بين الأعوام 1993-2004 بمقدار النصف مقارنة بالمتوسط الوطني، ويُلاحظ أنّ هناك ارتفاع في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بحيث سجَّل مؤشرعدد الوفيات في المحافظة معدلاً وقدره 19.9 بالألف في حين بلغ المتوسط الوطني معدلاً وقدره 19.3بالألف، وهذا يدل على تدني الخدمات الصحية[43].

[42] الإحصائيات المعتمدة في مديرة الإحصاء في محافظة السويداء لعام 2011.

[43] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الصحة في محافظة السويداء وبالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء في محافظة السويداء لعام 2011-2012

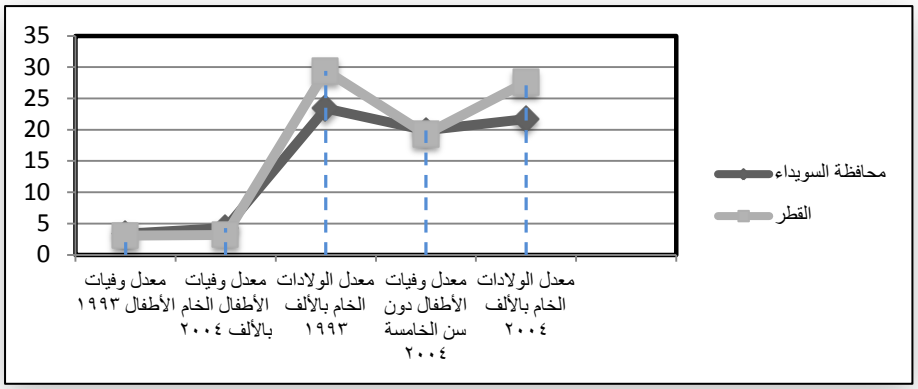

الشكل (31) مؤشرمعدل وفيات الأطفال في محافظة السويداء وعلى مستوى سورية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء

يدل ارتفاع مؤشر معدل الوفيات وانخفاض مؤشرمعدل المواليد على تدني مؤشرات التنمية البشرية من حيث اختلال المؤشرات الصحية أو التلوث، وارتفاع نسبة العزوبية، وانخفاض مؤشر معدل الخصوبة الكلية للمرأة حيث سجَّل معدل وقدره 3,7 لكل إمرأة ثلاثة أطفال تقريباً في محافظة السويداء في حين سجَّل المتوسط الوطني معدلاً وقدره 4.6 مما يدل على ارتفاع الوعي بالقضايا السكانية ووسائل التنظيم . يتبين أنّ مؤشر معدل الوفيات يرتبط بالأماكن ذات الكثافات القليلة وهذا يدل على ارتباط **مؤشر التحضر والتمدن بالخدمات الصحية** ويرتبط بحجم التجمع السكاني، بحيث يوضح الجدول (23) مؤشر معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة ومعدل الخصوبة الزواجية وتبين الخريطة(42) توزع الخدمات الصحية.

لمؤشر معدل النمو السنوي لسكان	وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالألف	معدل الولادات الخام بالألف	معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة /بالألف	معدل الخصوبة الزواجية الواحدة /المولود
السويداء 17.1	19.9	21.7	**1.8**	**3.7**
سورية 24.5	19.3	27.6	**3.6**	**5.8**

الجدول (23) مؤشر معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة ومعدل الخصوبة الزواجية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع السابق

يلحظ ارتباط مؤشر الفقر بتوزيع الخدمات الصحية فيزداد بنقصانها، ويرتبط بالكثافة السكانية المنخفضة ومع أنصاف الأقطار التخديمية 16كم-50كم [44].

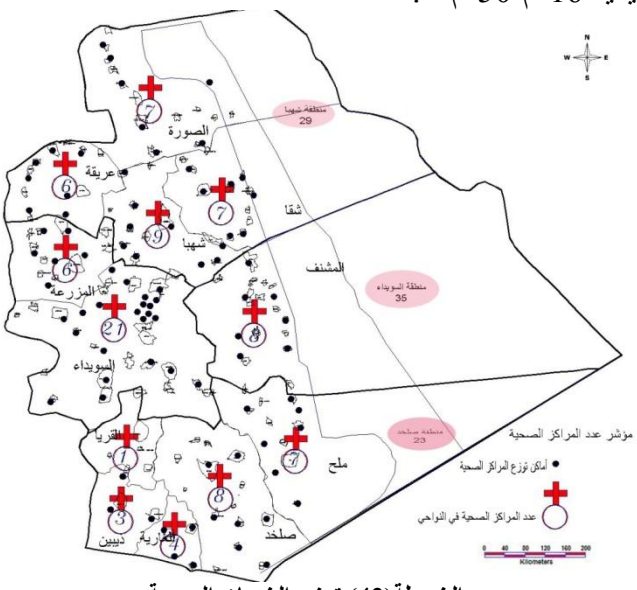

الخريطة(42) توزع الخدمات الصحية

المصدر: إعداد الباحثة

[44] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/11 .

1-2-2-2- المراكز الصحية :

المستشفيات: يبلغ عددها ثلاث مشافي حكومية في المدن الثلاث، بالإضافة للمشافي الخاصة في مدينة السويداء إذ يبلغ عددها ثلاثة، ويسجل عدد السكان لكل طبيب491. وهذا يدل على انخفاض المؤشرات الصحية مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ 390، في حين تتوزع النقاط الطبية والمستوصفات على كامل القرى تقريباً بشكل غير مدروس، فقد تخدم بعض التجمعات العمرانية لمجاوراتها.

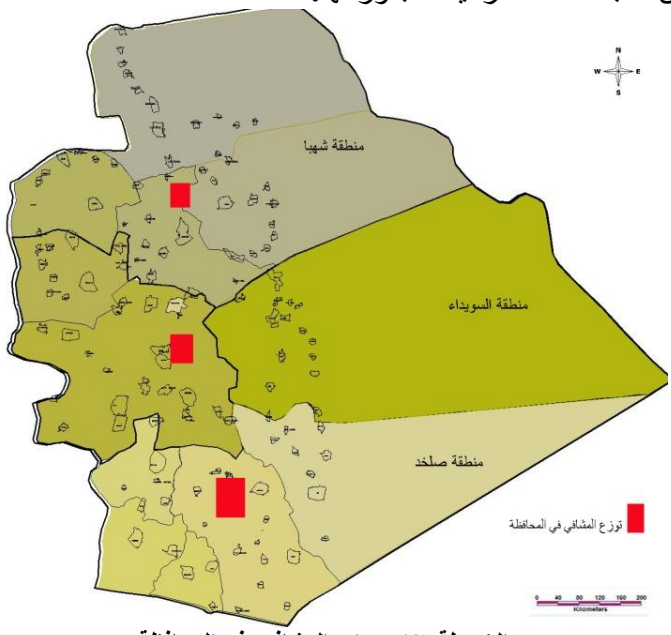

الخريطة (43) توزع المشافي في المحافظة
المصدر: إعداد الباحثة

حسب أسس التخطيط العمراني فإنّ للمباني الصحية 1-2 سرير لكل 1000شخص بمساحة: 80-100م2

أ- الجدول(24،أ)توزع المشافي والمصحات والأسرة :

مشافي حكومية		مشافي خاصة		المجموع		
عدد	أسرة	عدد	أسرة	عدد	أسرة	متوسط عدد السكان لكل سرير
3	690	3	64	6	754	456

إن عدد سكان اقليم السويداء 480000 نسمة هذا يعني أنهم بحاجة لـ480-690م2في حين بلغ عدد الأسرة 456 سرير في محافظة السويداء، وهذا يؤكد نقص في الخدمات الطبية وغياب المخطيط التوجيهي في توزيعها.

المراكز الصحية العامة	المراكز الصحية التخصصية	المجموع	النقاط الطبية	العيادات الشاملة
54	3	57	35	0

الجدول(24، ب) مؤشر عدد المراكز الصحية العامة والتخصصية
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

1-3- القطاع الاقتصادي:

يتميز الاقتصاد في المحافظة بهيمنة المشاريع الصغيرة جداً على اقتصاد المدن، كما ويعتمد اقتصاد المحافظة على قطاع الخدمات، لذا يعتبر كل من الناتج الإجمالي المحلي، والبحث عن فرص العمل، وتسويق الإقليم والقطاع

الخدمي وقطاع البناء والتشييد والقطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة والاستثمار، وعمل الوحدات الإدارية ضمن القطاع المؤسسي كلها قوة اقتصادية محركة لعملية التنمية[45].

1-3-1- الناتج الإجمالي المحلي:

تبلغ مساهمة الإقليم كاملاً من الناتج المحلي للقطر **30.8%** حيث سجَّل مؤشر الناتج الإجمالي المحلي للمتوسط الوطني للقطر **27.6% و رغم تراجع دليل الناتج الإجمالي للمحافظة** فهي تفوق مؤشر الناتج الإجمالي المحلي في محافظة دمشق البالغ معدلاً وقدره **30.5%**كقوة اقتصادية واجتماعية قائدة.

ويأتي ترتيب المناطق على صعيد الإقليم نفسه في المساهمة الاقتصادية منطقة صلخد، منطقة السويداء، منطقة شهبا.

وتشير الإحصائيات لعام 2011 إلى تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد وصل هذا المؤشر إلى 0.627في منطقة شهبا وسجّل 0.635 في منطقة المركز.

كما يبين الجدول(25) والشكل (32)الفرق ما بين مؤشر النشاط الاقتصادي الخام ومؤشرالنشاط الاقتصادي المنقح الإجمالي ولكلا الجنسين بحيث يدل على معدل البطالة الكبير، وارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي بين صفوف الإناث أكثر من الذكور مما يشير إلى الهجرة الذكورية بهدف تحسين الأحوال ، وارتفاع نسبة الإناث في الفئة العمرية العاملة، كما يدل الجدول على ارتفاع معدلات البطالة في منطقة شهبا، تليها منطقة صلخد ومن ثم منطقة السويداء، ***فالمجتمع يتسم بالهجرة الذكورية والبطالة الأنثوية.***

المنطقة	معدل النشاط الاقتصادي الخام الاجمالي	معدل النشاط الاقتصادي المنقح الإجمالي	معدل النشاط الاقتصادي الخام ذكور	معدل النشاط الاقتصادي الخام إناث	معدل النشاط الاقتصادي المنقح ذكور	معدل النشاط الاقتصادي المنقح الإناث
السويداء	30.81	47.46	48.02	75.09	13.69	20.79
صلخد	31.16	47.95	48.85	76.28	13.81	20.96
شهبا	28.73	45.46	47.96	76.53	9.81	15.39

الجدول (25) مؤشر معدل النمو الاقتصادي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء

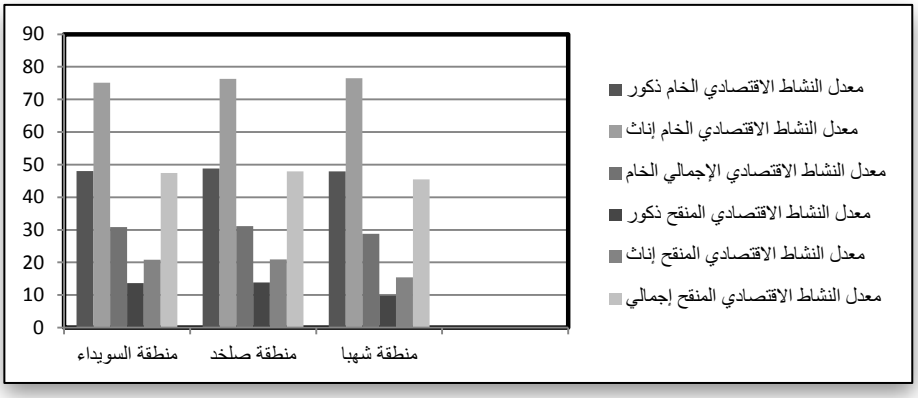

.

الشكل (32) مؤشر معدل النشاط الاقتصادي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع السابق

1-3-2- إيجاد فرص العمل: يتمثل الدور الأساسي للوحدات الإدارية المحلية في مجال التنمية الاقتصادية في المحافظة على إجراءات التراخيص الروتينية، إذ لايوجد اقتصاد مخطط وإنّما يقتصر على رغبة بعض أبناء المحافظة بإنشاء معامل لصناعات الغذائية أو النسيجية أو اليدوية مما يساعد على النمو الاقتصادي وخلق بعض فرص العمل، وعلى طلبات التقدِّم للوظائف شاغرة بحيث أنّ معظم الخريجين الجدد لا يجدون فرص عمل تتوافق

[45] عدة مقابلات ودراسات ميدانية أجرتها الباحثة مع مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي والاقتصاد و الإحصاء في محافظة السويداء وبالاعتماد على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء في محافظة دمشق عام 2011.

مع اختصصاتهم فيضطرون للسفر والهجرة. كما إنّ أعداد المسجلين في مركز مديرية التشغيل لا تتوافق مع حاجيات سوق العمل مما يكرس البطالة ومعظم هؤلاء يعمل بعمل مؤقت وموسمي.

1-3-3- قطاع البناء والتشييد وقوة العمل:

تبلغ نسبة مساهمة المجتمع الأهلي (الجمعيات الخيرية والتنموية ومنظمات القطاع الخاص كل فرد يمارس نشاط خارج الإطار الحكومي) في مجال البناء والتشييد عشرة أضعاف القطاع الحكومي .
بحيث يقدر مقدار الاستثمار في مجال البناء والتشييد من قبل القطاع الأهلي بحدود 15مليار ل.س
قيمة الأجور المقدرة التي يدفعها القطاع الأهلي في عام واحد بحدود 5مليار ل.سنويا أي إنَّ فرص العمل التي يؤمنها القطاع الأهلي في البناء والتشييد تقدر ب:5 مليار/250ألف=20ألف عامل سنويا[46].
إنّ الهدر المتوقع في هذا القطاع (لغياب الرقابة)بحدود 20/100*15مليار=3000مليون ل.س
لوراقب المجتمع الأهلي هذا القطاع جيدا لأمن فرص عمل إضافية 3000 مليون/250ألف=12ألف عامل سنويًا[47].

1-3-4- الاستثمار في المحافظة:

<u>إنَّ تفاقم مشكلة الفقر والبطالة وتراجع حصة الفرد من الاستهلاك تدل على ضعف الاستثمار وبالتالي تراجع الاقتصاد في الإقليم الذي يعود لعدة عوامل منها</u> :

- كون إقليم السويداء يقع ضمن مناطق الاستقرار الزراعي من المنطقة الأولى وحتى المنطقة الرابعة، أخرج الأراضي من دائرة الاستثمار وفق قرارتصنيف الأراضي الزراعي .
- إنّ البيئة الاستثمارية تحتاج لبنية تحتية قوية ومصادر للمياه .
- قصور في المخططات والخرائط التي تكشف عن التشققات الصخرية لتحديد الأماكن المثلى للاستثمار إضافة لتقاطعها مع عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وعمرانية ومؤسساتية[48].

1-3-5- الزراعة، السياحة، التجارة: من أهم المكونات القطاعية للتنمية الاقتصادية في الوحدات الإدارية المحلية للمحافظة.

1-3-5-1- الزراعة والموارد المائية:

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الأهم في المحافظة بشقيها الحيواني والنباتي، بالإضافة لمساهمة الصناعة الزراعية في الناتج الإجمالي المحلي للإقليم، وتامين فرصَ عملٍ لأعداد كبيرة من العاملين، حيث تبلغ نسبتها حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم.

1-3-5-1-1- مقومات الزراعة في المحافظة:

تقع المحافظة ضمن منطقة المناخ المتوسطي الداخلي الجبلي شبه الرطب وشبه الجاف إلى الجاف"نصف الجاف"وتزيد نسبة هطول الأمطار في المنطقة الجبلية عن 1000مم، ومع ذلك فلا وجود لمياه أنهار دائمة الجريان لذا قامت الدولة بسد حاجة المواطنين ببناء عدد من السدود، يتميز المناخ بأنّه معتدل جبلي بارد شتاء، تغطي الثلوج المناطق المرتفعة فيه،يمكن تمييز فصلين واضحي المعالم،صيف مشمس معتدل وشتاء بارد ماطر، والفصلان الآخران الربيع والخريف فصلان انتقاليان قصيران بالحدود الزمنية، أمَّا منطقة البادية تتصف بصيف حار وجاف وقلة هطول الأمطار، أمَّا الزاوية الشمالية الشرقية من المحافظة فتبلغ كمية المطر فيها أقل من 250مم.

1-3-5-1-2- إمكانات القطاع الزراعي:

ينطوي واقع القطاع الزراعي على إمكانات واسعة تجعله من القطاعات القائدة في دعم وتنويع الاقتصاد في المحافظة، كما إنّ هذه الإمكانات متاحة إذا توفر لها حسن الاستثمار فسوف تكون عاملاً أساسياً في تحسين مجمل

---

[46] عدد العمال المسجلين في نقابة العمال.

[47] د:زين الدين، وهيب محاضرة ألقيت في نقابة المهندسين في محافظة السويداء عام 2010 تحت عنوان "**دور المجتمع الأهلي في تحقيق متطلبات البيئة والتنمية المستدامة**"، بالاعتماد على عدد الرخص المسجلة لنفس العام وعلى إحصائيات مديرية الإحصاء لعام 2010.

[48] مؤتمر الاستثمار الأول في محافظة السويداء والذي اعتبر محافظة السويداء حديقة دمشق الخلفية بتاريخ 2010، مقابلة اجرتها الباحثة مع مديرة الاستثمار في محافظة السويداء.

الواقع الاقتصادي للإقليم، وسُتعدُّ طفرة نوعية في تطوير القطاع الزراعي للمحافظة، وتعزيز دوره في تأمين الأمن الغذائي وخلق فرص العمل.

إنَّ أهم فرص المنتجات الزراعية النباتية التي يمكن تجميعها بصورة عامة مع التقدم التكنولوجي وخاصة نباتات محمية اللجاة نادرة الوجود عالمياً ويمكن ذكرها وفق الآتي:

- استخدام نباتات لتنمية الوقود البيولوجي والمواد الطبية الحيوية والبلاست الحيوي والأدوية والأغذية وتشمل الحبوب والخضراوات والفاكهة واللحوم والألياف.
- الألياف بتصنيع القطن، والصوف ، والكتان ، والحرير، والمواد المفيدة التي تنتجها المصانع من النباتات الراتنج وأنواع الوقود الحيوي كغاز المتان والإيتانول وغيرها ومن خلال إعادة تدوير المواد الغذائية مع تناوب المحاصيل وسماد الحيوانات لتستخدم كمواد تسميد أو كمبيدات والتي هي أقل ضرر من مواد التصنيع .
- تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدام من خلال التنمية الريفية والزراعية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- وجود موارد بشرية لمزاولة النشاط البشري مع حاجتها للتطوير والتأهيل لممارسة النشاط الزراعي المتطور والمستدام والتي تترافق مع وجود طاقات علمية زراعية كفوءة.
- وجود التنوع الطبوغرافي والحيوي بالإضافة لوجود التربة البركانية الخصبة مع سيادة الظروف المناخية المناسبة والملائمة مما يساهم في نجاح زراعة الأشجار المثمرة (كالتفاح والكرمة)في مناطق الهضاب المرتفعة، وكذلك زراعة المحاصيل الحقلية (كالقمح والشعيروالحمص والعدس) وزراعة الزيتون في المناطق السهلية.
- إمكانية الاستفادة من البحيرات والسدود في الزراعة المروية.
- توفر الأيدي العاملة الماهرة والخبرات الفنية.
- وجود مناطق هامشية وبادية صالحة لتربية الأبقار والأغنام والماعز والإبل في حال استثمارها بالشكل الصحيح باستخدام برامج تنموية بإدارة علمية مدربة.
- تتميز المحافظة بإحتوائها على مناطق الاستقرار الخمس:
  - ✓ منطقة الاستقرار الأولى :معدل أمطارها بين 350-600مم.
  - ✓ منطقة الاستقرار الثانية : معدل أمطارها بين 250-350مم.
  - ✓ منطقة الاستقرارالثالثة:لايقل معدل أمطارها عن 250مم.
  - ✓ منطقة الاستقرار الرابعة: معدل أمطارها بين 200-250مم.
  - ✓ منطقة الاستقرار الخامسة (البادية) :ماتبقى من الإقليم وهي لاتصلح لزراعة البعلية وإنما لتربية الماشية.

ومما يميز المحافظة تنوع المناظر الطبيعية من حراج ومراع يرد عليها بقساوة الحجر البازلتي ما بين الطابع الحضري والريفي.

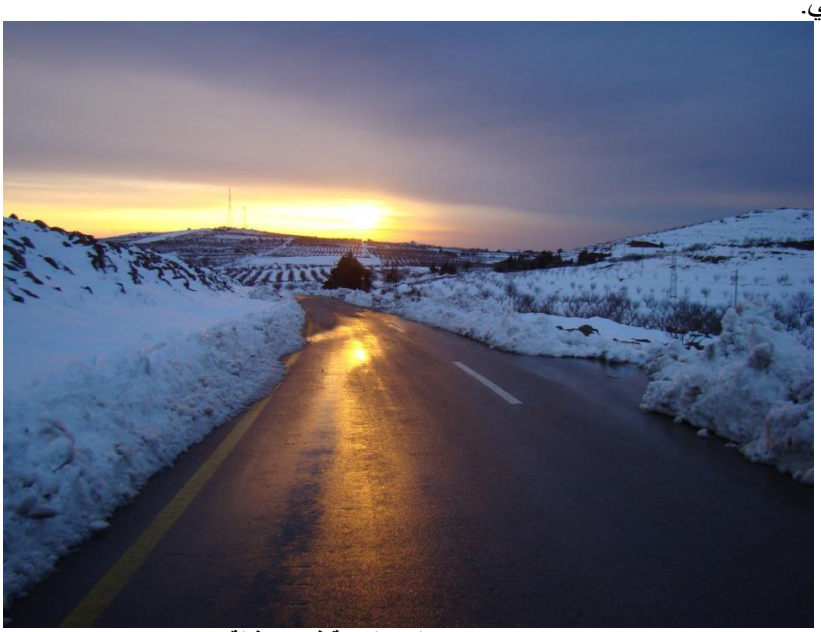

الصورة (4) تنوع المناظر الطبيعية في محافظة السويداء

المصدر: عدسة الباحثة

✓ وجود سياسات وبرامج داعمة لمدخلات ومخرجات التجربة الزراعية.

1-3-5-3-1- قضايا القطاع الزراعي : تعتبر كقوة محركة لعملية التنمية الاقتصادية الزراعية [49]:

- **كفاءة الإنتاج:** يعتبر الإنتاج الزراعي منتج نهائي يستهلك بشكل مباشر مع وجود مجموعة من المنتجات والتي تعتبر مادة أولية وسيطة في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات ورغم المساحات الكبيرة التي تزرع سنوياً بالمحاصيل المرتبطة بالأمن الغذائي والفواكه والخضراوات فإنّ التدني في إنتاجية الدونم لأغلب المحاصيل يؤثر في الكميات المنتجة وما ينعكس بالتالي على القصور في تغطية الحاجة المحلية ويتم سد العجز بالاستيراد.

- **الطاقة التخزينية:** يتم تخزين المنتجات الزراعية النباتية في برادادت بحيث تتوفر في الإقليم بطاقة تخزينية كبيرة يمكن أن تدعم في زيادة الإنتاج بغرض الخزن ومن ثمَّ التسويق.

- **القدرة التنافسية وتسويق المنتجات الزراعية:** إنّ واقع نوعية المنتجات الزراعية الأساسية في الإقليم حالياً تعتبر مقبولة نسبياً من حيث جودتها ومستوى الإنتاجية، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المنتجات كالفواكه كالتفاح والأشجار المثمرة كالزيتون والتفاح وبعض الخضار وخاصة المحاصيل الحقلية كالقمح، فهي منتجات ذات قدرة تنافسية حيث يصدر الإقليم ويتميز بمنتجات خل التفاح والعنب، والدبس، وثمار التفاح والعنب و البندورة الجبلية والعسل، وإنتاج السمن والزبدة العربية، بما يساهم في رفع إنتاجية الدونم الواحد وبالتالي حماية المنتج المحلي من سياسة الإغراق بالمنتجات الزراعية من الأقاليم المجاورة، وكذلك الأمر بالنسبة للحوم.

يسوّق القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي على الشكل الآتي:

✓ بشكل شخصي عن طريق المزارعين إذ لايوجد في المحافظة سوق هال.

✓ يتم تصريف جزء صغير عن طريق القطاع العام سواء عن طريق المؤسسة العامة للخضار والفواكه أو عن طريق الشركات العامة لتصنيع العنب (معمل التقطير)، ويستخدم المزارعون وسائل نقل خاصة أثناء عملية نقل المنتج وتصريفه وتسويقه(سيارات بيك آب، جرارات، شاحنات).

- **الحيازات الزراعية:**يتصف القطاع الزراعي بتعدد أنواع وأشكال الحيازات وتدني المساحات بفعل التقسيم المتكرر نتيجة للإرث وتفتت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى حيازات صغيرة جداً وغير اقتصادية مما يشكل عائقاً أمام تطور الإنتاج الزراعي بلغ عدد الحائزين الزراعيين في المناطق على النحو الآتي:

منطقة السويداء (2608) حائزاً، في حين بلغ في منطقة صلخد (5879) حائزاً، وبلغ عدد الأسر(12073)أسرة، وفي منطقة شهبا بلغ عدد الحائزين (6285) حائزاً وسجل عدد الأسر(14453) أسرة، هذايدل على صغر حجم الحيازات الزراعية في محافظة السويداء وهذا مؤشر غير متوازن مع مساحة الإقليم وحجم السكان، رغم أنّ منطقة الجبل منطقة زراعية.

تقسم أنواع الحيازات إلى:

- أراضي متروكة تعود ملكيتها للحكومة.
- أراضي الوقف.
- أراضي ملك وهي أراضي خاضعة مطلقاً للملكية الخاصة ويتمتع المالك بمطلق الحرية في التصرف بها.
- أراضي الموات وهي المهجورة والغير مستغلة.

[49] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة السويداء ومع عدة مزارعين وتجار ، عام 2011.

1-3-5-1-4- التشريعات المنظمة للقطاع:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أقدم القطاعات الزراعية التي نظمت عمله تشريعات مختلفة وذلك لأهمية هذا القطاع كونه من أوئل الحرف التي مارسها الإنسان من جهة واعتماد نسبة كبيرة من السكان في العمل ضمن هذا القطاع واعتباره مصدر معيشة لتوفير الغذاء لعموم السكان.

تمَّ تنظيم الأراضي الزراعية بموجب قانون الإصلاح الزراعي لعام 1958 رقم/161/وتعديلاته، وحدد الحد الأعلى والأدنى لمساحات الأراضي المسموحة الذي يسمح للفرد بتملكها ضمن المناطق المروية والبعلية. يبين الخريطة (45) مؤشر الأراضي الزراعية الصالحة لكل فرد وتبلغ أعلاها في منطقة الجبل والحراج ضمن منطقة السويداء ومن ثمَّ منطقة صلخد واخيراً منطقة شهبا [50].

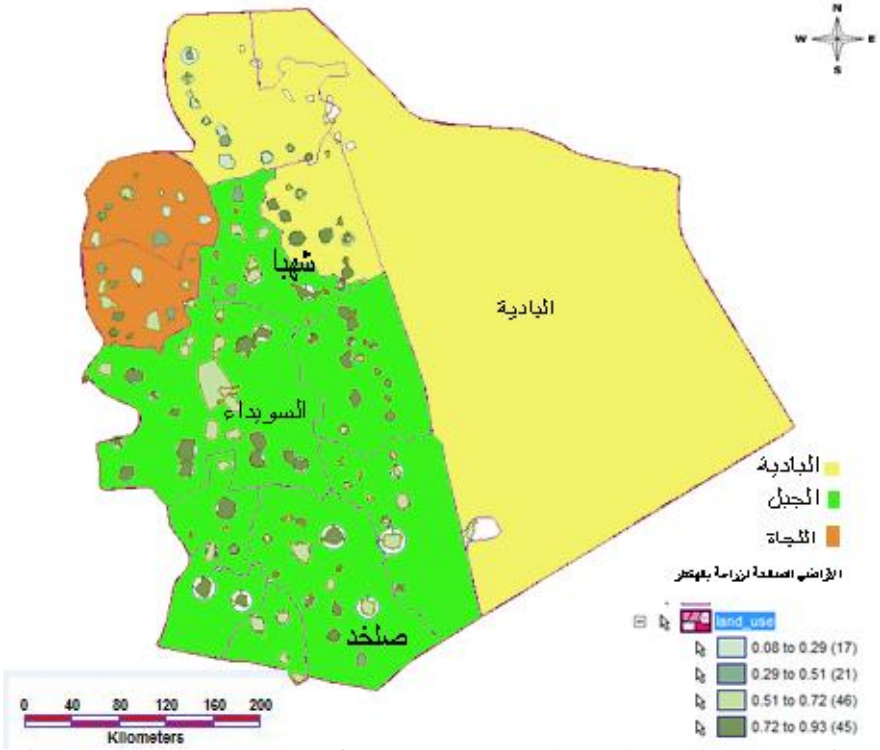

الخريطة (44) مؤشر الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة لكل فرد بالهكنار وتبلغ أعلاها في الجبل(مناطق الاستقرار الأولى والثانية)مما يولد فرص عمل إذا ما تمَّ استصلاح الأراضي.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي

1-3-5-1-5- الأراضي الزراعية:

تتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في الإقليم حيث تبلغ مساحة الأرض القابلة للزراعة في المحافظة 197ألف هكتار،وهي تشكل 35.4% من إجمالي مساحة المحافظة، يستثمر منها 149817هكتاراً، تشغل الأشجار المثمرة36064 هكتاراً[51].

تبين الأشكال التالية تركيبة الأراضي الزراعية حيث تشغل الأراضي البعلية أكبر نسبة في المحافظة.

المحافظة تتوزع على الشكل الآتي:

- أراضي مروية3000هكتار،
- أراضي بعلية119000هكتار،
- أراضي سبات وراحة32000هكتار،
- أراضي زراعيةغير مستثمرة (43000)، هكتار وتشكل نسبة 21%من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

[50] ورشة عمل أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/11 باستتخدام برنامج Geo Media.

[51] عدة مقابلات أجرتها الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء ومديرية الزراعة والإصلاح الزراعي مع العاملين في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي ومع العاملين في هيئة تطوير البادية الشرقية في المحافظة ومديرية الموارد المائية.

الشكل(35) مؤشر توزيع الأراضي ص،ز بالهكتار

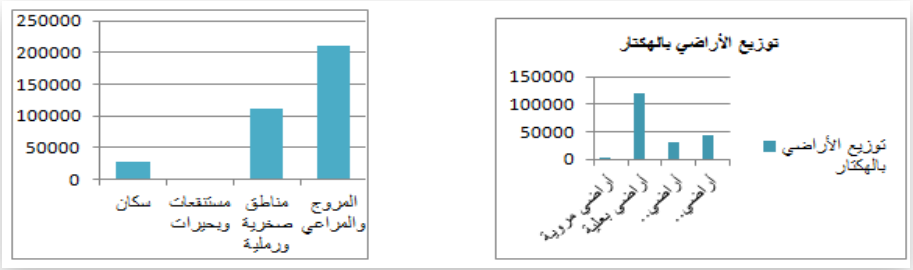

الشكل(35) مؤشر توزيع الأراضي الغير ص،ز بالهكتار

7-أما الأراضي الغير قابلة للزراعة فتشكل نسبة 65% تتوزع كما يلي:

- تجمعات عمرانية 28000هكتار،
- مستنقعات وبحيرات1000 هكتار،
- مناطق صخرية ورملية 111000هكتار،
- المروج والمراعي 210000هكتار.

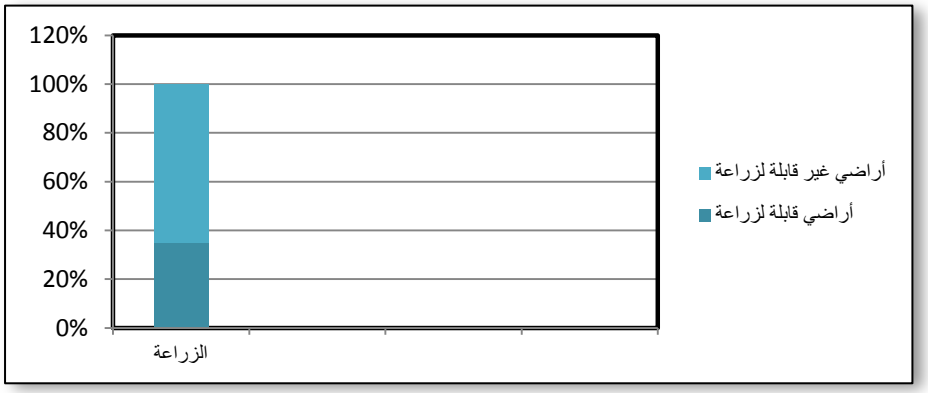

الشكل (36) مؤشر نسب توزيع الأراضي الصالحة لزراعة لغير الصالحة لزراعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة السويداء

يتضح من الشكل(36) مؤشر نسبة الأراضي القابلة للزراعة المستثمرة إلى الأراضي القابلة للزراعة الغير مستثمرة بأنها تشغل نسبة كبيرة ، كما ويبين الجدول(26) استعمالات الأراضي الغير قابلة للزراعة بالهكتار في المدن الثلاث: السويداء، شهبا، صلخد حيث تشغل أعلى نسبة في مدينة السويداء.

يتبين مما سبق، أنّ أكبر نسب للأراضي القابلة للزراعة والغير مستثمرة هي في منطقة صلخد، ذلك يرتبط بالكثافات السكانية المنخفضة وطبيعة التوزع السكاني وطبيعة الأراضي الزراعية ومدى وعورتها، وفي منطقة شهبا ضمن منطقة اللجاة .

- من حيث مناطق الاستقرار: تساهم مناطق الاستقرار الخمس التي تتخلل الإقليم في التنوع المناخي وتنوع الثروة الحيوانية والنباتية .

وتضم مناطق الاستقرار التجمعات العمرانية (قرى)تتوزع كالآتي:

الجدول(26) مؤشر عدد السكان في القرى حسب مناطق الاستقرار الخمس

منطقة الاستقرار	عدد القرى	عدد السكان
الأولى	12	118243
الثانية	102	186893
الثالثة	16	13819
الرابعة		1389
الخامسة		

يتبين من الجدول السابق إنَّ منطقة الاستقرار الثانية تضم أكبر نسبة مساحةٍ مستثمرةٍ من أراضي مناطق الاستقرار الأخرى عمرانياً وزراعياً.

الخريطة (45) مؤشر نسب الأراضي القابلة لزراعة الغير مستثمرة، إلى الأراضي القابلة لزراعة المستثمرة وتبلغ أعلى نسبة للأراضي قابلة لزراعة غير مستثمرة في منطقة صلخد

المصدر: إعداد الباحثة

1-3-5-1-6- الإنتاج والغلة:

تؤثر العوامل الطبيعية في تحديد مستويات الإنتاج والغلة للمحاصيل الرئيسية حيث يتميز كل من مؤشري الإنتاج والغلة بالتذبذب، يبين الجدول (27) توزع الثروة الزراعية في المحافظة حسب الارتفاعات وكمية هطول الأمطار[52].

المنطقة	المحاصيل الزراعية
منطقة(جبل العرب)	التفاحيات والكرمة
منطقة(اللجاةوالصفا)	القمح والعدس والحمص
منطقة البادية أرض الكراع شهبا(دمشق –شهبا)شرقي الطريق	أشجارالزيتون

الجدول(27)أماكن توزع المحاصيل الزراعية في المحافظة

يبين الشكل(33) تراجع الهاطل المطري: حيث سجلت أعلى كمية أمطار في منطقة صلخد تليها منطقة السويداء ثمَّ منطقة شهبا، وتقسم أنواع الثروة الزراعية إلى ثلاثة أصناف تتوزع كمايلي :

- ✓ المحاصيل الحقلية الحبوب: وتشمل القمح والحمص والعدس
- ✓ الأشجار المثمرة: التفاحيات والكرمة
- ✓ الأشجار المثمرة: الزيتون والعنب

[52] إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2011.

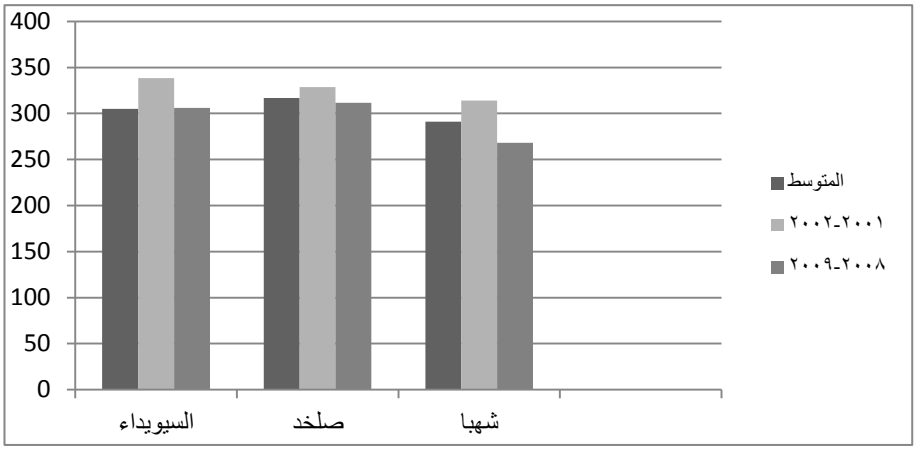

الشكل (33) مؤشر تراجع الهاطل المطري في المحافظة بالمم

_ تمّت زراعة المحاصيل الحقلية في المناطق المرتفعة والسفوح الجنوبية والغربية للجبل لأنّ أمطار المنطقة فوق 350 مم، حيث تشكل المحاصيل الحقلية نسبة 75% من الإنتاج النباتي تتوزع بين القمح والشعير والحمص والعدس والبقوليات حيث يستهلك معظمه محلياً، ويباع الباقي لمكتب الحبوب.

تبين الخريطة(46) مؤشر الأراضي الزراعية للمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة والخضراوات والفواكه، حيث تبلغ أعلى نسبة لمؤشر الأراضي الزراعية 0,92% وتنتشر في جنوب الإقليم مما يؤكد شهرة الإقليم بالمحاصيل الحقلية[53] .

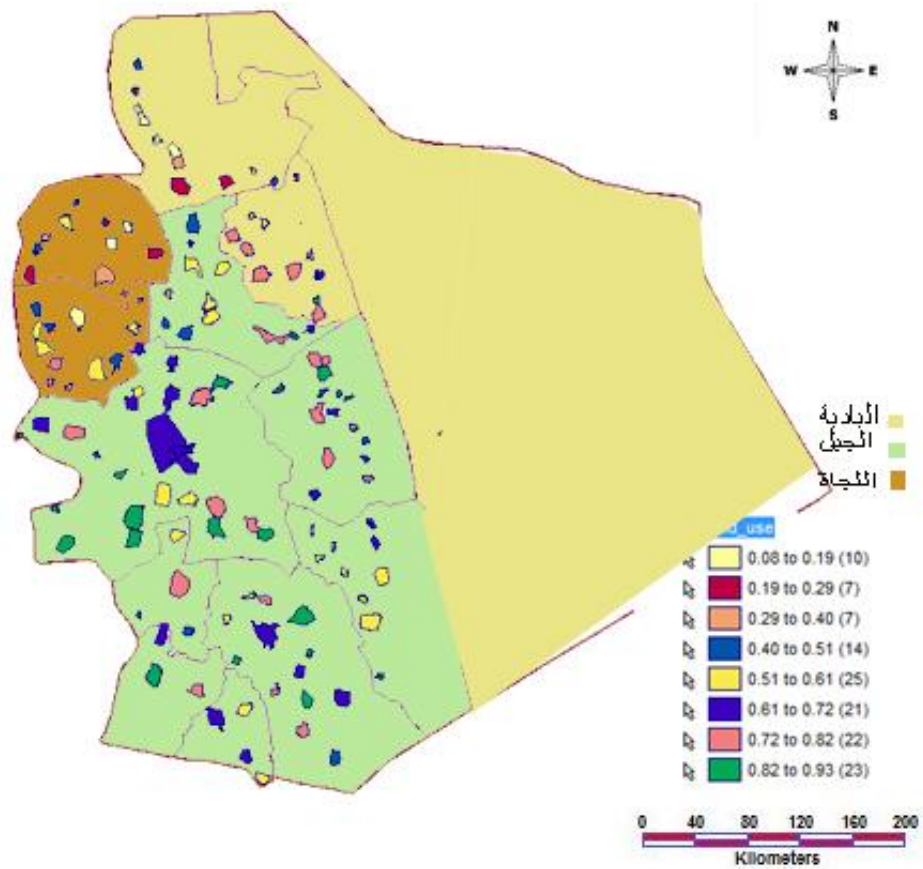

الخريطة (46) مؤشر الأراضي الزراعية للمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة والخضراوات والفواكه بالهكتار ويلحظ انخفاض نسبها في منطقة البادية واللجاة (مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة والخامسة) في حين تكثر نسبها في السهل والجبل(مناطق الاستقرار الأولى والثانية)

المصدر: إعداد الباحثة

[53] ورشة عمل أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/11.

يتضح من الشكل انخفاض نسب الأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية في منطقة البادية مما يشجع على تربية الماشية

1-3-5-1-7- الأشجار المثمرة:

تغطي الأشجار المثمرة مساحة 25 88 هكتاراً معظمها بعلية وأهمها:

- ✓ الكرمة: وهي شجرة متوطنة متأقلمة مع البيئة تحتل مساحات واسعة على السفوح الجنوبيةوالغربية للجبل ما بين 900-1400م فوق سطح البحرعلى 10689هكتار، معظمها من العنب الصناعي (السلطي) معظمه زاحف مع وجود تجارب للعنب المنتصب أوعلى شكل جدران، وقد انتشر مؤخراً زراعة المعرشات، ويستهلك معمل التقطير في كوم الحصى حوالي 10200طن ويستهلك الباقي 2400 طن محليا على شكل دبس أوزبيب.

إنّ خصوصية الإقليم بعاداته وتقاليده ابتعدت عن تصنيع المشروبات الروحية التي يمكن تصديرها من خلال توفير اليد العاملة الخبيرة والمواد الأولية والإنتاج المحلي وكذلك صناعة الدبس التي يمكن اعتبارها منتجاً محليّاً متفاعلاً مع قطاع السياحة.

الصورة(5) صورة توضح الكرمة في المحافظة

المصدر: عدسة الباحثة

- ✓ التين:شجرة أصيلة متوطنة لاتحتاج لرعاية عددها حوالي 214 ألف شجرة، يزرع في نفس المناطق السابقة.
- ✓ الزيتون: شجرة متوسطية توجد في المحافظة تحت خط ارتفاع 800م لأنّها دائمة الخضرة وشديدة التأثر بالصقيع تبين الخريطة (47) توزع معاصر الزيتون في المحافظة في مدينة السويداء ومدينة شهبا بالقرب من مناطق زراعتها الأصلية في المناطق السهلية في إقليم محافظة درعا.
- ✓ التفاح: شجرة حديثة العهد تحتاج لعناية شديدة وشروط مناخية إضافة لحاجتها للرش بالمبيدات الحشرية والفطرية، انتشرت زراعتها على الجزء الأعلى من الجبل فوق 1200م فوق سطح البحر. وخلال فترة خمسة عشر عاماً، تحول ظهر الجبل شرق السويداء بكامله إلى مزارع بعلية للتفاح والكرز واللوزيات مع انتشار فيلات سكنية في معظم البساتين، يسوق 90%من الإنتاج إلى دمشق، ساهمت الدولة في تطوير هذه المنطقة من خلال مشروع التشجير المثمر.
- ✓ اللوز: يتحمل قلة الأمطار ويحتل هوامش منطقة التفاح بدءاً من السفوح الجنوبية والغربية، حتى منطقة شعف في أعالي الجبل.
- ✓ الفستق الحلبي: نظراً لانتشار شجرة البطم الحراجية في المحافظة فقد شجع ذلك انتشار الفستق الحلبي، تحتمل الجفاف وتكتفي بما دون 350 مم تزرع على ارتفاع 1000م من السفوح الجنوبية والغربية.

- ✓ الخضراوات: لا تقدم المحافظة أكثر من 1% من حاجتها من الخضراوات لعدم توفر مياه الري هذا إذا استثنينا البيوت البلاستيكية التي انتشرت على السفوح الدنيا للجبل حيث تمَّ إحصاء 846 بيتاً بلاستيكياً معظمها في اللجاة، بالإضافة لتوفر المياه الجوفية في طبقات قريبة من السطح حيث تمَّ حفر عدد من الآبار[54].

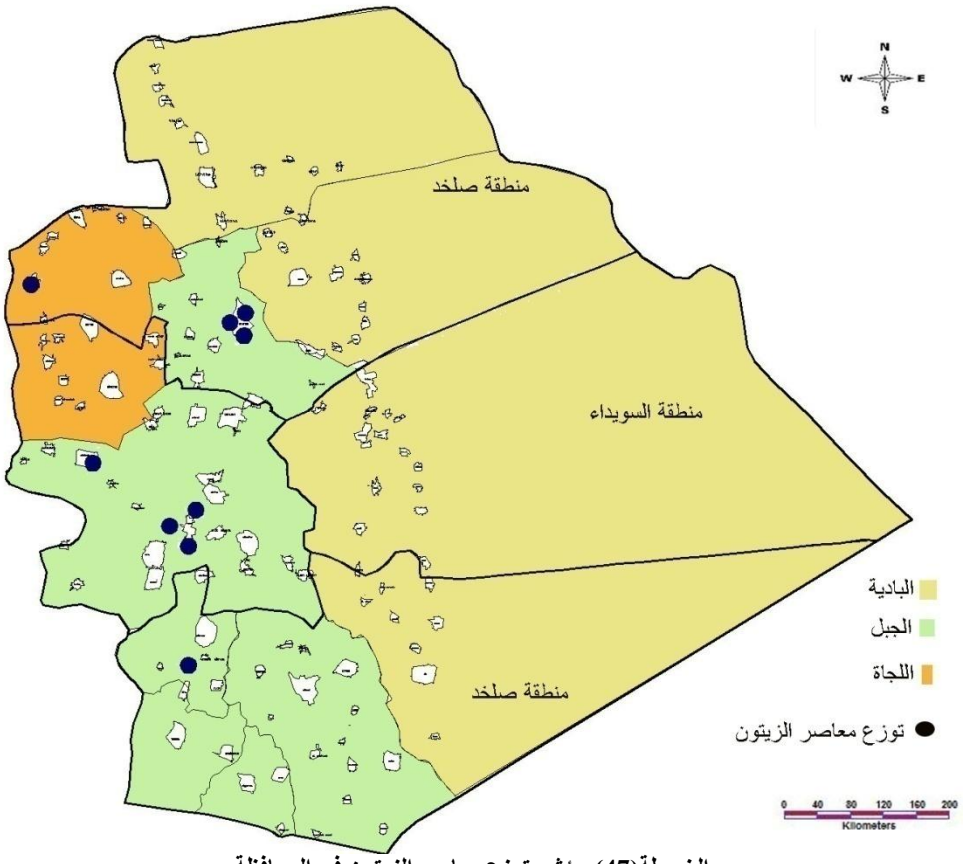

الخريطة(47) مؤشر توزع معاصر الزيتون في المحافظة،
المصدر:إعداد الباحثة

أمَّا عن السفوح الشمالية والشرقية للجبل فهي تقع في ظل المطر، تسيطر عليها الرياح العاتية وبرودة شديدة في الشتاء، مع أمطار تقل عن 250مم فهي مناطق صالحة لتربية الماشية (البادية)، تمثل شريطاً عريضاً يمر من شرق ملح مروراً بمشارق سالة وسعنة ودوماو بارك وحتى الخالدية والأصفر.

كما تجدر الإشارة إلى إمكانية التوسع في الزراعة بالمحافظة، حيث يمكن استصلاح ما يزيد على 50000هكتار لا تزال بوراً علماً بأن مشروع تطوير المنطقة الجنوبية استصلح 80000هكتار خلال العشر سنوات الماضية، مما يساهم في تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي.

من خلال استعراض جدول مساحة المحاصيل الحقلية والخضار الصيفية والشتوية والأشجار المثمرة في الجدول (28)وبالمقارنة بين عام 2009 و عام 1998 تبيَّن أنَّ هناك تراجعاً في المحاصيل الزراعية[55]:

[54] ورشة عمل أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/11.
[55] إحصائيات مديرية الإصلاح الزراعي لعام 2009.

المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة	عام 2009	1998
بعلي	83795هكتار	144639هكتار بعل
سقي	2254هكتار	35213هكتار سقي

الجدول(28) مؤشر تراجع المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية:

- ✓ زراعة المحاصيل الصيفية المروية كالبندورة والكوسا والخيار والباذنجان والبطيخ ضمن نطاقات مساحية ضيقة ومتباعدة (مفتتة) أو تزرع بين الأشجار المثمرة ، مما ينعكس على الإنتاجية لكل منهماويقلل من مردودها .
- ✓ انعدام زراعة المحاصيل الصيفية والخضراوات بعلاً، والاعتماد الكلي وبشكل كبير على زراعتها مروية .

تمَّ وضع المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل الصيفية والخضراوات لصالح زراعة الحبوب، والأشجار المثمرة ذات المردود والإنتاجية العالية (تفاح ، كرمة ، زيتون وقمح ، شعير)، بالإضافة للتوسع في مساحات الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة على حساب مساحة زراعة المحاصيل الحقلية.

1-3-5-1-8- الإدارة الزراعية:

اتخذت مديرية الزراعة عدد من الإجراءات لوقف ظاهرة التصحر من خلال الحزام الأخضر في منطقة الاستقرار الثانية بالإضافة لوقف زحف زراعة الأشجار المثمرة على حساب زراعة المحاصيل الحقلية كما اتخذت منظة اللأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية إجراءات للحدِّ من التصحر من خلال تمويل المنطقة النوبية للأقاليم الثلاثة لشراء الأليات والبذور والأسمدة اللازمة، واعتبار محمية اللجاة والضمنة محميتان طبيعيتان[56].

1-3-5-1-9- مشروع الحزام الأخضر:

انطلق في الثمانينات ضمن منطقة الاستقرار الثانية، ولم يحقق الغاية التي وجد من أجلها لدرء خطر التصحر والزحف العمراني والتجاوز على أراضي زراعة المحاصيل الحقلية، ويشمل 29 قرية بمساحة إجمالية قدرها 5401 هكتار ومشاركة 2984 مزارعاً، هذه القرى مهددة بالعطش ودخل قسم كبير منها في طور اليبوس، ويضم المشروع أنواع مختلفة من الأشجار (اللوز- الفستق الحلبي-الزيتون –الكرمة –التين –التفاح- عدة محاصيل حقلية) تعود أسباب عدم نجاح المشروع إلى الأسباب الآتية:

- عدم كفاية مصادر المياه:حيث تمَّ حفر 10آبار فقط لكامل القرى وهي غير كافية، مما أدى إلى أعباء أثقلت كواهل المزارعين، وعدم قدرتهم على تسديد القروض التي استجرت الاستصلاح وتطهير أراضيهم ناهيك عن أثمان الأغراس لتعرض مواسمهم للخسارة في (أم الرمان ،غيضة الحمايل ،المجيمر ،عرى ،القريا،الجنينة) حيث أنَّ بعض الأشجار أصبحت حطبا نتيجة العوز لمياه السقاية، أمَّا عن أنواع الأشجار المستخدمة فهي:الزيتون ،اللوز ،الفستق الحلبي .
- مشاكل تقنية:تكرار الأعطال في حفر الآبار نتيجة عدم توفر الخبرات الفنية اللازمة .
- غطت المؤسسة العامة لمياه الشرب جميع القرى والتجمعات السكنية في المحافظة بالآبار الارتوازية، والتي هي ليست بحاجة الآبار للأغراض الزراعية، حيث بلغت المساحة المستصلحة لزراعة الأشجار المثمرة 53 ألف دونم، وإنَّ المساحات المزودة 31.5ألف دونم، وعدد المشتركين 300مزارع.
- عدم العدالة في القرارات رقم 852 /ص تاريخ 2007/8/7 الصادرة بخصوص مشروع الري التكميلي للأشجار المثمرة التي يفوق عمرها 25 عاماً والتي تسقى من الآبار ذاتها التي تسقي الأشجار الجديدة التي لم يبلغ عمرها 3-4 سنوات دون إمداد المقطورات[57].

1-3-5-1-10- الثروة الحيوانية:

تعتبر تربية الماشية قديمة في المنطقة، وهي الشق الثاني والأساسي والمكمل للزراعة، إذ تربى في المحافظة أنواع كثيرة من الحيوانات إلاَّ أنّ أكثرها أهمية الأغنام والماعز والأبقار والدجاج والنحل وغير ذلك.لما توفره

[56] جريدة الجبل عدد 8عام 2010.
[57] جريدة الجبل عدد 10 عام 2010 ص /8/.

من احتياجات غذائية للسكان كاللحوم والحليب والتي عادة تكون غنية بالبروتينات إضافة إلى الجلد والصوف وإنتاج العسل .
كما أنَّ وجود مساحات واسعة من الإقليم تبلغ حوالي (211550) هكتاراً كمروج ومراع، وتبلغ أمطارها أقل من 200مم ساعد في تطوير تلك الثروة الحيوانية إلاَّ أنَّ إمكانية الانتقال مابين البادية والمناطق المعمورة مع أنّ التوسع في استصلاح الأراضي قد ضيق الأرض الصالحة للرعي، ولاتزال تربية الماشية مهنة أساسية خاصة للبدو الرحل، كالأغنام والأبقار والماعز وتربية الدواجن، وحالياً تمَّ الاتجاه للتربية الإنتقائية في المحافظة، مثل مزارع الدجاج والأبقار مما أدى إلى زيادة اللحوم ولكنها زادت المخاوف بشأن الأثر الصحي للمضادات الحيوية والآثار الهرمونية.
إنّ الثروة الحيوانية شأنها شأن المحاصيل الزراعية تتأثر سلبا أوإيجابياً، بتغيرات المناخ بكافة عناصره (هطول مطري،حرارة ، رطوبة ، رياح ،صقيع...)ولهذا هناك تبايناً بين إنتاج الثروة الحيوانية بين عام وآخر.
فانخفاض أعداد جميع أنواع الثروة الحيوانية بين عامين متتالين يعود للعوامل الآتية:
- الجفاف وقلة المراعي
- عدم توفر كمية الأعلاف الكافية في القطاع العام .
- ارتفاع تكلفة الأعلاف لدى القطاع الخاص ، وانخفاض قيمته العلفية
- انخفاض أسعار الحليب ومشتقاته مقارنة بأسعار الأعلاف.
- عوامل اجتماعية كتوسع العمران في الريف وحقوق الجوار.
- ذات الأسباب أدت لانخفاض الدجاج القروي.
- انخفاض أعداد خلايا النحل نتيجةقلة المراعي والجفاف المتواصل لعدة سنوات.
- ازدياد عدد المداجن نتيجة زيادة عدد المداجن من (6إلى 9مدجنة).
تبين الخريطة (48) مؤشر توزع الثروة الحيوانية في المحافظة، حيث يلحظ انتشارها بكثرة في المنطقة السهلية من منطقة السويداء وبخاصة انتشار تربية الأبقار، ناحية مركز السويداء حيث تكثر نسب المروج والمراعي وفي مناطق البادية تنتشر تربية الأغنام والماعز[58]:

الصورة (6) الثروة الزراعية في جبل المحافظة
المصدر: عدسة الباحثة

[58] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12 .

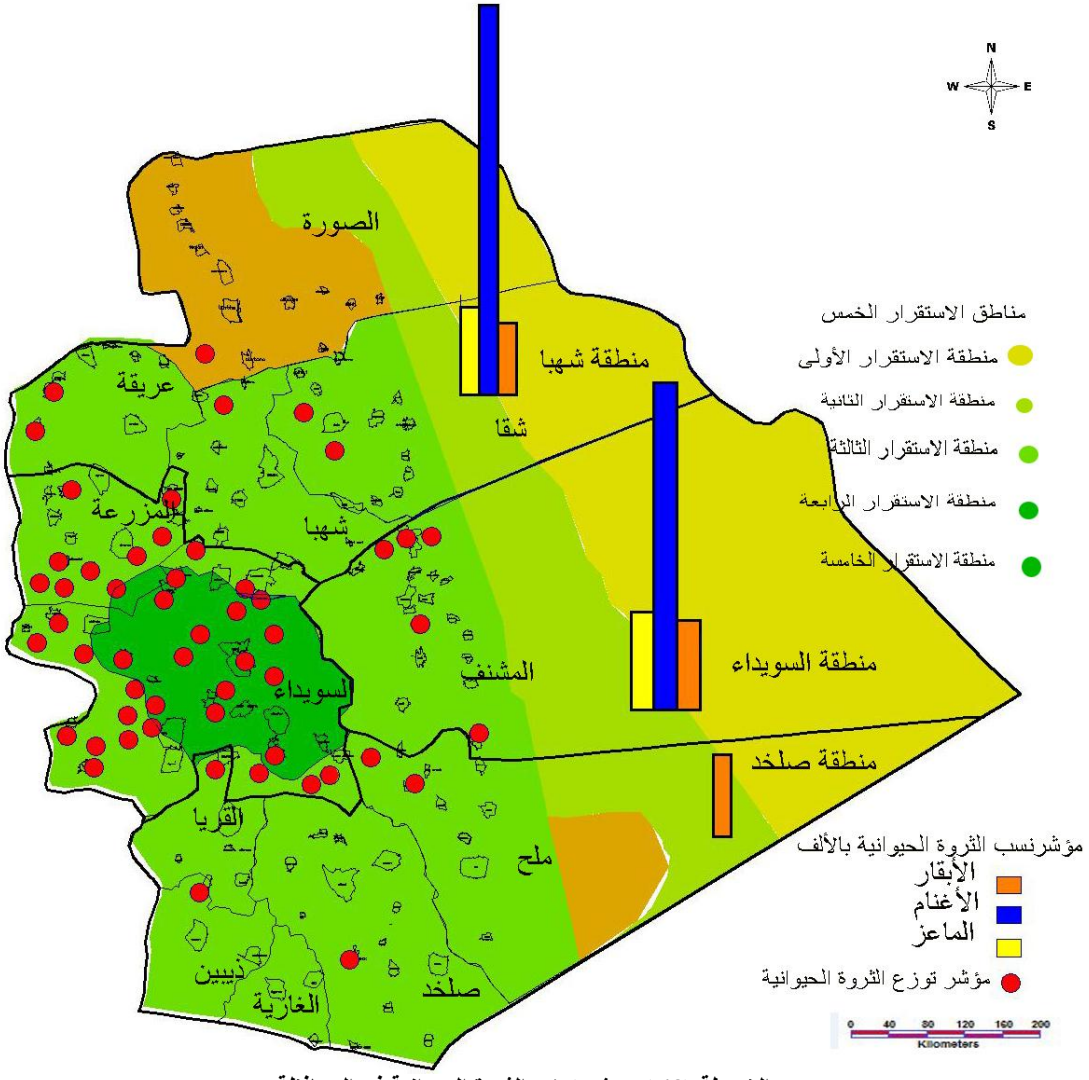

الخريطة (48) مؤشر توزع الثروة الحيوانية في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة

1-3-5-1-10-1- قضايا التربية الحيوانية:

- **الرعي الجائر للثروة الحيوانية واحد من أكبر العوامل المسببة في أخطر المشاكل البيئية** باعتباره من أكبر مصادر غازات الاحتباس الحراري والمسؤولة عن انبعاثات الغازات الدفيئة نتيجة اعتماد غذائه على الغطاء النباتي.
- **الإنتاج الحيواني:**

✓ **الماعز**: يشكل إقليم السويداء المرتبة الأولى من حيث المجموع وإنتاج الحليب والسمن والزبدة والجبن واللبن في الاقليم الجنوبي كذلك شهد تناقصاً في أعداد الماعز بين عام 1998 و2008 من 93000 إلى76200.

✓ **الأبقار** : يبلغ عدده 1975 عجول وتشكل المرتبة الثالثة في الإقليم الجنوبي وكذلك شهدت تراجعاً في العدد .

✓ **الأغنام**: بلغ عدد الأغنام (362624) وهي بذلك تفوق الحيوانات الأخرى من حيث العدد بالنسبة للإقليم ذاته وتشكل المرتبة الثانية بالنسبة للإقليم الجنوبي في العدد وشهدت تزايداً بالعدد قد يكون عن طريق التهجين بالنسبة لعام 1998 .

✓ **الدجاج :** يتم زيادة أعدادهه عن طريق التربية الإنتقائية من خلال المزارع ويبلغ عددها 439 مزرعةً وتشكل المرتبة الثانية بالنسبة للإقليم الجنوبي .

كما يتميزإقليم السويداء بتربيته للحمام الذي يفوق بعدده الدجاج ومن ثمّ يأتي بالمرتبة الثانية الحبش والبط والاوز والأرانب ، أما عن خلايا النحل يبلغ أعدادها 3106 خلية نحل.
إنّ تربية الحيوانات لاتشير فقط إلى تكاثر وتربية الحيوانات من أجل اللحوم أو المنتجات الحيوانية بصورة مستمرة، وإنَّما من أجل الرفقة والعمل كالجمال والخيول والتي تفتقر إليها الإقليم رغم غنى الإقليم بهذا النوع من الحيوانات في السنوات الماضية .
وتعتمد أنظمة إنتاج الثروة الحيوانية على مصادر التغذية من المروج والمراعي الطبيعية، والزراعية لتغذية الحيوانات المجترة، بحيث تربى الأغنام والمواشي بشكل عام في البادية ضمن منطقة الاستقرار الثالثة والرابعة والخامسة، في حين تربى الطيور في مناطق الاستقرار الأولى والثانية وبقية الحيوانات في منطقة الاستقرار الثانية والثالثة .
بحيث يتوزع ترتيب المناطق وفق التالي[59] :

المنطقة	الأبقار	الأغنام	الماعز
السويداء	3502	127948	33772
شهبا	2354	199556	40150
صلخد	2397		

الجدول(29)إجمالي الثروة الحيوانية في محافظة السويداء لعام2008

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع السابق نفسه

يبلغ إنتاج الأبقار أعلاه في منطقة السويداء ثمّ صلخد وأخيراً شهبا، في حين يبلغ إنتاج الأغنام والماعز أعلاه في منطقة شهبا ثمّ منطقة السويداء، أي يلحظ اعتماد المناطق الأشد فقراً على الثروة الحيوانية في منطقة الأطراف ومنطقة البادية.

1-3-5-1-11- الآليات الزراعية:

اعتمدت زراعة المحافظة في الماضي على الحراثة بواسطة الحيوانات والفلاحة بجهد الفلاح، حالياً تعتمد الزراعة في المحافظة على عدد من الآليات كالجرارات (التركتور)، وسيارات البيك آب التي تستخدم لنقل العمال أو المواشي، والبذارات والحصادات، بحيث يتم اسستئجار الحصادات واليد العاملة من خارج المحافظة، كما وأنّ سيارات البيك آب يتم تصليحها عادة إن توفرت قطع التبديل في مركز مدينة السويداء، أو بتوفير القطع من المدن الصناعية الكبرى من مدينة دمشق، لذا فإنّ المحافظة تفتقر لمثل هذه الصناعات التخديمية للاقتصاد الزراعي في المحافظة.

1-4- القطاع السياحي:

إنّ ًالموقع الجغرافي والماضي التاريخي للمحافظة بمناطقها الثلاث يثير الانتباه إلى هذا المجال كاقتصاد معاصر بالإضافة إلى[60]:
- الوحدة الإقليمية مع شمال الأردن حتى البتراء وبصرى الشام في إقليم درعا، فهو مفتاح باب السياحة من جنوب سورية ضمن خارطة استثمارية إقليمية موحدة.
كما وإنَّ أهمية إحياء وتنمية المحافظة ضمن المنطقة الجنوبية سياحياً ينشط القطاعات الإنتاجية ويخلق فرص عمل.
لذا تعتبر السياحة كقوة محركة لعملية التنمية من خلال القضايا الآتية:
- **التنوع الجغرافي** على مساحة صغيرة من الأرض، حيث صبة اللجاة المميزة والفريدة من الشمال، والجبل والأحراش الطبيعية بالوسط والسهول في الغرب، والبادية والصحراء من الشرق.

[59] إحصائيات مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة السويداء عام 2008.

[60] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير السياحة والعاملين في وزارة السياحة في محافظة دمشق ومديرية السياحة في محافظة السويداء.ومع مدير الآثار في محافظة السويداء وبعض المستثمرين والمغتربين في المحافظة عام 2010.

- **التنوع التاريخي والديني والتراثي** لمواقع المحافظة حيث تشمل كل المراحل التاريخية التي مرت بها المنطقة، منذ مرحلة ماقبل التاريخ من العصر الحجري والآشوري والآرامي وحتى مرحلة الفتح الإسلامي ، ومابعد ذلك، باعتبارها عناصر مهمة للجذب السياحي .
- **القرب الجغرافي** من دمشق.
- **غنى المحافظة** بالكهوف والمغر الطبيعية المميزة (مغارة عريقة– مغارة الهوة - أم الرمان)
- **توفر بيئة نظيفة** يتميز إقليم السويداء بمناخ لطيف صيفاً تفرضه طبيعة المنطقة الجبلية وبارد شتاء .
-يتميز بتساقط الثلوج لفترات ليست بالقصيرة وهذا يساهم في إمكانية استقدام الوافدين للاستمتاع بمناخ المحافظة والاستجمام سواءً من داخل سورية أم من الدول العربية .
- **توفر بيئة اجتماعية وثقافية** منفتحة على تقبل السياحة والترحيب بالضيف.
- **غنى وتنوع العادات** والتقاليد والصناعات والمهن اليدوية والبيوت ذات الطراز القديم .
-توفر رؤوس الأموال لدى مغتربي أبناء المحافظة للمساهمة في عملية الاستثمار السياحي.
- **وجود طاقة بشرية** هائلة،بالإضافة لمعدل البطالة المرتفع.
- **الإرث التاريخي والتجاري** والثقافي والبيئي الذي تستند عليه السياحة في المحافظة:
- **توفر العرض السياحي** :ويشمل مجموع المقومات والمعطيات الطبيعية والتاريخية والحضارية و الثقافية في المحافظة، وكذلك خدمات البنية التحتية للبنية السياحية الأساسية في ذلك البلد.
- **ضعف الطلب السياحي**:نتيجة ضعف الترويج السياحي الناتج عن مشاركة السكان المحليين والأفراد والجماعات من الدول الأخرى في النشاطات السياحية المختلفة للمحافظة نتيجة عدم الاهتمام بالأماكن الأثرية وتجميلها وإظهارها كمحاور ومدن سياحية إقليمية متكاملة وغياب التنمية السياحية.حيث أنَّ الطلب والعرض السياحي متكاملين وهما وجهان لنشاط واحد هو السياحة.
- **الصورة أو الطابع السياحي المتشكلة في مخيلة السائح أو الزائر أو طالب النزهة متفرقة** :إنَّ لعدم التنقيب عن المدن الأثرية وإظهارها بشكل مدينة واحدة بكنائسها وبيوتها الحجرية وقناطرها وشوارعها وأعمدتها وتضاريسها المتضاربة مثل مدينة السويداء القديمة وإعادة تأهيلها وتشجيع الفعاليات الثقافية والاجتماعية والعادات والتقاليد الأصيلة .

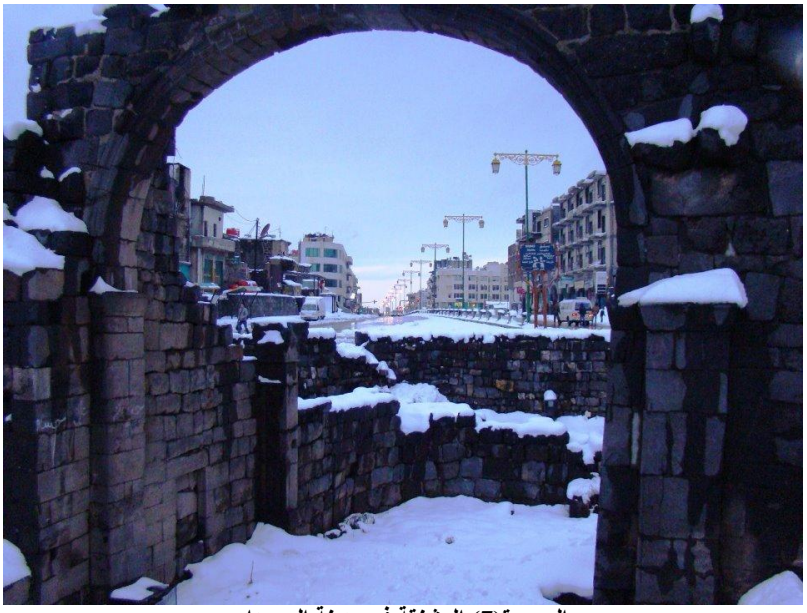

الصورة(7) المشنقة في مدينة السويداء
المصدر: عدسة الباحثة

- **توفر المنتج السياحي في المحافظة** [61]**:**وتشمل مزيج من العناصر المادية وغير المادية المقدمة للسائح والمتمثلة ب:

- **المعطيات الطبيعية** :المناخ،النبات الطبيعي،الثروة الحيوانية،النواحي الجيولوجية والجيومورفولوجية ، خصائص الموقع الجغرافي، المحميات والحراج، المغر، التلال، الجبل.
- **العوامل الثقافية والحضارية** :اللغة ، العقلية ، الضيافة ، الثقافة ، الفلكلور.
- **البنية التحتية** : المواصلات ، الاتصالات ، المياه ، الكهرباء،الطرق.
-**الخدمات السياحية الأساسية :** كالفنادق وأماكن الإيواء ، التدريب والتعليم ، الاستراحات.
- توفرأنواع السياحة: ترفيهية، شعبية، تعليمية، دينية، تاريخية.
- الموارد البشرية.

- المراكز الأثرية السياحية والترفيهية:

إنّ التجمعات الأثرية الهامة بالمنطقة التاريخية يجب أن تضم متاحف ومعارض ودور عرض ومكتبات وحدائق وأماكن مفتوحة بهدف تنشيط الطلب والعرض السياحي وأماكن الإيواء من فنادق ومطاعم و أماكن راحة وموتيلات وشاليهات ونزل وأكواخ ومخيمات وذلك حسب مسارات وظيفية للسياحة سواء كانت شتوية أم صيفية ، سياحة بيئية طبيعية، ثقافية او ترفيهية، تعليمية أم دينية ، مخيمات أم عسكرية ، داخلية أم خارجية ،استشفاء أم نقاهة أم رياضية (نوادي فروسية وسباق وهجن وملاعب غولف وطيران شراعي ومناطيد ومتاحف ومعارض ومؤتمرات وسينما وأماكن لقاء رجال الأعمال) [62].

أهم الأماكن الأثرية والمواقع التاريخية في المحافظة:

✓ **منطقة شهبا:** تحتوي على مدينة شهبا وبلدة شقا.

- مدينة شهبا بنيت وفق مخطط روماني من قصور ومعابد وحمامات ومسرح وشوارع، وقد أحيطت المدينة بسور دفاعي مزود بعدة أبراج للمراقبة، وأربع بوابات رئيسة تعلوها أقواس النصر في جهات المدينة الأربعة.

- بلدة شقا:أهم معالمها الأثرية القيصرية وهو عبارة عن مقر ضخم مؤلف من قاعات وغرف عديدة ذات مداخل وأبواب مزينة بنقوش نباتية لورق الغار والزهور، وهناك كنيسة شقا التي سميت باسم القديس جرجس.هذا يدل على تعدد الديانات في الإقليم

✓ **منطقة السويداء:** تحتوي على مدينة السويداء وبلدة قنوات وبلدة عتيل .

تحتوي مدينة السويداء على العديد من المواقع والأوابد الأثرية أهمها:

- التلة أو المدينة العليا (الأكروبول):

سكنت التلة منذ أقدم العصور وتعود الأبنية فيها إلى فترات حتى يومنا هذا مما أدى إلى تشوه النسيج العمراني القديم بإضافة الكتل البيتونية وعدم إيجاد قانون حماية لهذه المدن وقد اعتلى العمران بعضه بعضا، وتحتوي على مسرحين هما المسرح الكبير الذي يوازي مدرج بصرى بالحجم والمسرح الصغير بالإضافة للكنيسة الصغرى والكنيسة الكبرى البازليك بالإضافة لعدد من المعابد كذلك فيها الحمامات العامة وخزان المياه والنزل أو الفندق والمدافن والأبراج، قصور قرماطة زمن الأنباط.

- بلدة قنوات أوكاناثا :مدينة مهمة زمن الرومان وقد صنفت منذ العام 60 واحدة من أهم عشر مدن ديكابوليس وهو ائتلاف اتحاد المدن الهلنستية الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن تقودها دمشق.

- بلدة عتيل :وفيها معبدان أثريان المعبد الجنوبي الذي بني 151م ، والمعبد الشمالي الذي يناه الامبراطور السوري كاراكلا.

✓ **منطقة صلخد:** تحتوي على مدينة صلخد.

- **مدينة صلخد:**أهم معالمها الأثرية القلعة التي بنيت على قمة بركانية ترتفع 1550م عن سطح البحر فهي تطل على كل ماحولها وكانت قلعة بصرى تخضع لمراقبتها، كما يتم نظر المراقب حتى مشارف البادية ومنها يمكن رصد أعلى تلال جبل العرب شمالاً ويعود بناء القلعة إلى عهد الأنباط، ثم أتم بناؤها الأيوبيون.

ومن معالم صلخد المئذنة التي يبلغ ارتفاعها 12م عام 1232للميلادي تعود لزمن عز الدين أيبك.

ويبين الجدول (30) مؤشر عدد السياح في المحافظة والمناطق الأثرية والمواقع الطبيعية ونوع السياحة .

[62] د. أ كرم رافع، حسان الحلواني ، المركز الثقافي، السويداء، سورية، موسوعة جبل العرب.

المنطقة	تصنيفها	وسطي عدد الزوار سنوياً	نوع الارتياد السياحي	جهة القدوم
مدينة السويداء	أثرية	15000	سياحة ثقافية	سوري – عربي – أجنبي
مدينة شهبا	أثرية	10000	سياحة ثقافية	سوري – عربي – أجنبي
مدينة صلخد	أثرية	2000	سياحة ثقافية	سوري – عربي – أجنبي
بلدة قنوات	أثرية	8000	سياحة ثقافية	سوري – عربي – أجنبي
بلدة شقّا	أثرية	3000	سياحة ثقافية	سوري – عربي – أجنبي
قرية عتيل	أثرية	1000	سياحة ثقافية	سوري – عربي – أجنبي
منطقة ظهر الجبل	بيئية	20000	شعبية – بيئية – استجمام	سوري.
موقع تل أحمر	بيئية	1000	سياحة شعبية	سوري.
موقع الكفر الحراجي	حراج طبيعي	9000	سياحة شعبية – بيئية	سوري
موقع المظلم الحراجي	حراج طبيعي	12000	سياحة شعبية – بيئية	سوري
السدود	مائية	3000	سياحة شعبية	سوري
المغر والكهوف والمحميات	مظاهر طبيعية	1000	سياحة المغامرات والاستكشاف	سوري

الجدول(30) مؤشر عدد السياح في المحافظة والمناطق الأثرية والمواقع الطبيعية ونوع السياحة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية السياحة ومديرية الآثار في محافظة السويداء

كما تبين الخريطة(49) مؤشر توزع المنشآت السياحية في المحافظة ويلخظ تجمعها في منطقة الاستقرار الأولى[63].

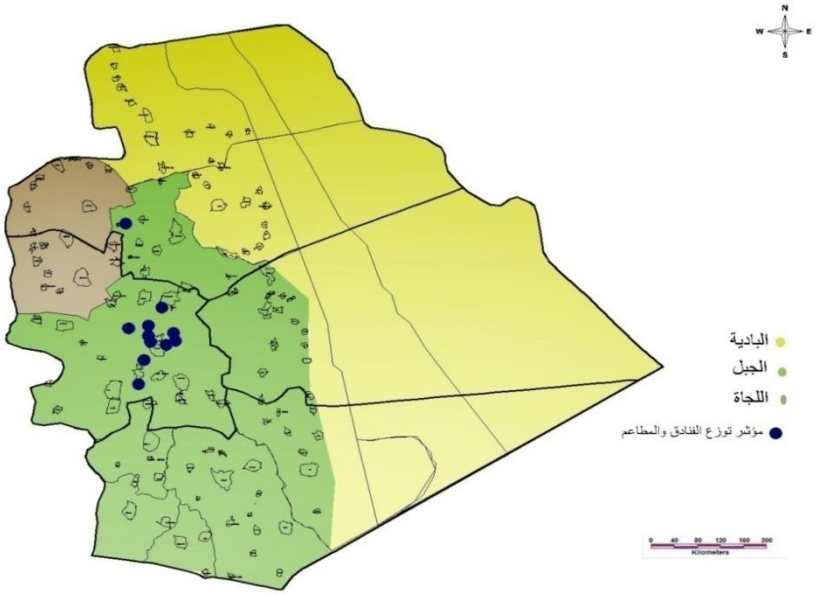

الخريطة(49) مؤشر توزع المنشآت السياحية في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع السابق نفسه

[63] ورشة عمل أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12.

العام	عدد الفنادق	عدد المطاعم	عدد الأسرة	عدد الكراسي	عدد الغرف	المكاتب المستقدمة للسياح /عدد مكاتب السياحة والسفر
2000	-	4	-	782		0 من 18
2005	-	9	-	1457		1 من 15
2009	4		20	1380	20	
2011	13تنفذ		1055	6939	624	

الجدول (31) مؤشر عدد المنشآت السياحية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع السابق نفسه

ويبين الجدول (31) مؤشر عدد الفنادق في الإقليم ويلحظ قلة عددها مما يزيد من نسب الهجرة الداخلية.

-الثقافة بمختلف حقوقها:

لم تحظ الثقافة في الإقليم بمفهومها الشامل بالرعاية والاهتمام رغم انتشار المراكز الثقافية في كل الأنحاء وكل مركز مدينة وبلدة، وبالإضافة لحبّ سكانها للمعرفة وإقامة الندوات والمؤتمرات المتواصلة التي تقام بهذه المراكز الثقافية، ورغم إحتوائها على المتاحف القيمة والمهرجانات السنوية التي تقام من قبل أبناء المحافظة، إلا أنّ هناك قصور من قبل الأجهزة المركزيةحيال الإعلام المرئي والصحافة والفنون المسرحية والتشكيلية والسينمائية والقنوات الفضائية التلفزيونية للتعريف بأهمية المحافظة سياحياً وإقليمياُ وجغرافياً واجتماعياً ويبيَّن الجدول (32)عدد زوار المتاحف في المحافظة:

المنطقة	التصنيف	عدد الزوار
متحف السويداء	درجة أولى	3310 (زائر)
متحف شهبا	درجة ثانية	9754 (زائر)
متحف قنوات	درجة ثانية	3440 (زائر)

الجدول رقم (32) مؤشر عدد زوار المتاحف في محافظة السويداء

- وضعت مديرية السياحة خريطة سياحية عام 2009 تشمل ثلاث دوائر جغرافية:السويداء، شهبا،صلخد[64].

[64] مقابلة أجرتها الباحثة مع العاملين في مديرية السياحة والخدمات.

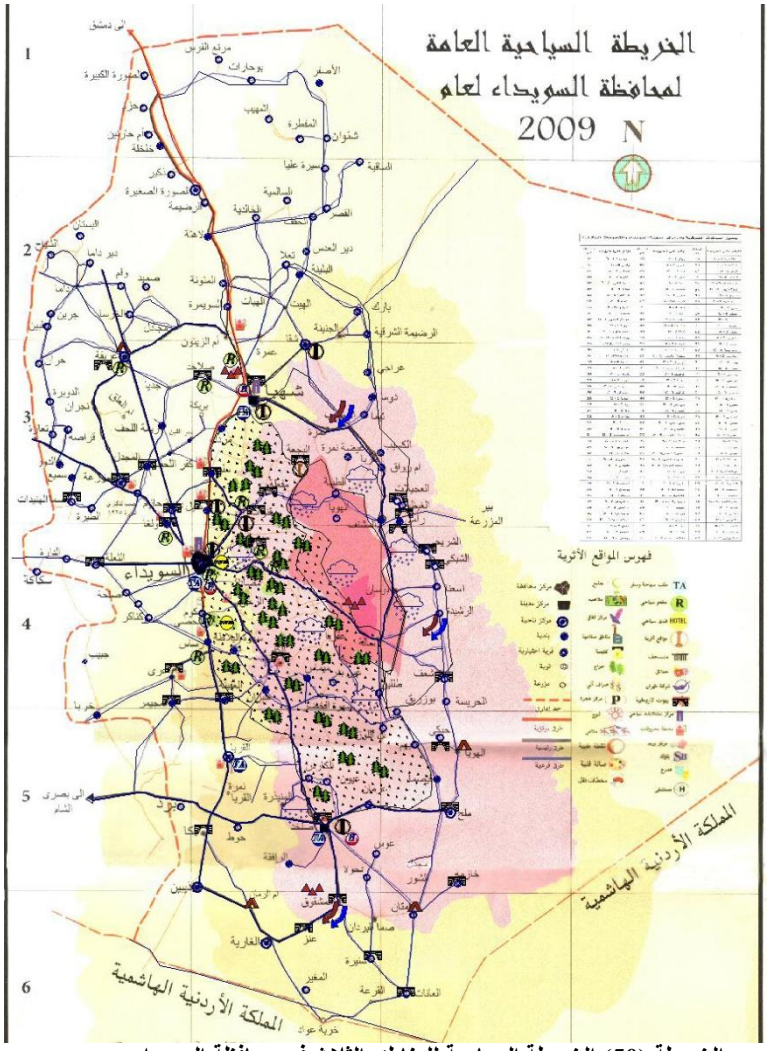

الخريطة (50) الخريطة السياحية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء

المصدر: مديرية السياحة 2009

حددت الخارطة أهم المواقع الأثرية، والأمكنة من مطاعم وفنادق وبيوت أثرية تتوضع في ناحية المزرعة ومنطقة ظهر الجبل، ومناطق الحراج والمحميات، والطرقات الرئيسة إلاّ أنها لم تضع خطة استراتيجية تنموية لسياحة إقليمية لتوضع المنشآت السياحية والمسارات السياحية واستثمار مفردات البيئة كالمغر وعلاقتها بالبيئة المبنية في السياحة وكيفية توجيه السائح ضمن الإطار الوطني، حيث يمكن الاستفادة من مقومات الإقليم الجنوبي كوحدة سياحية متكاملة من خلال المحاور التنموية بين أهم المعالم السياحية.

1-5- القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز الأسس المادية لأي اقتصاد، وتزداد أهمية القطاع الصناعي عند النظر إلى درجة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي، كما ويعتبر ركيزة أساسية في التطور والتنمية وداعماً رئيساً للقطاعات الاقتصادية الأخرى وكقوة محركة لعملية التنمية[65].

وتبين الخريطة (51) توزع المنشآت الصناعية في مناطق المحافظة ويلحظ توزعها على الطريق الرئيسي للمحافظة وانتشارها في مركز مدينة السويداء وباتجاه قرية رساس.

[65] مقابلةأجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12.

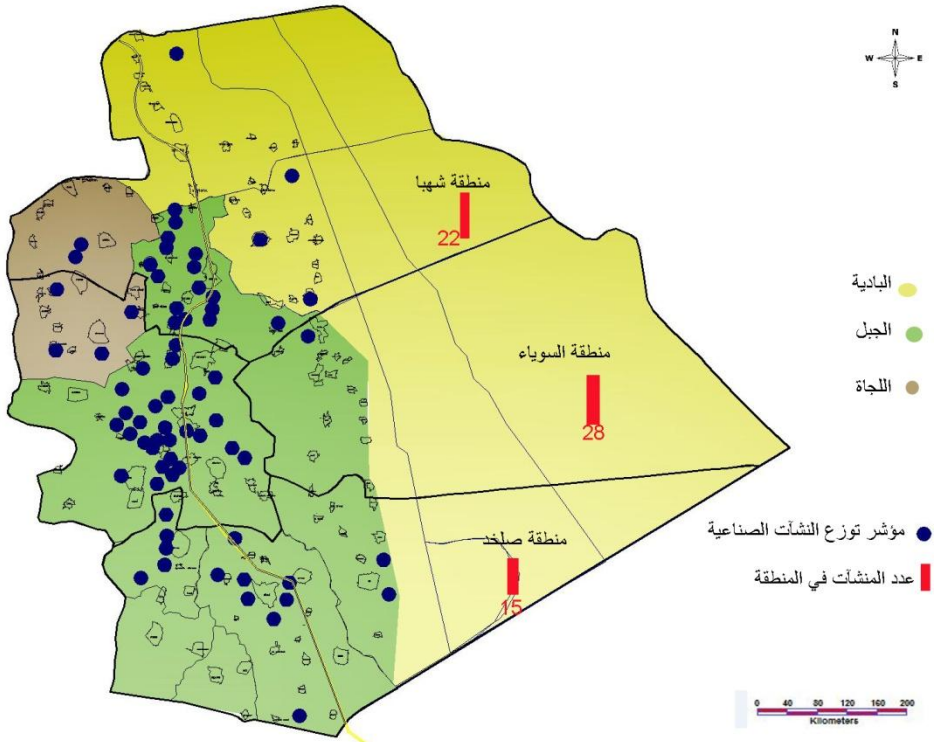

الخريطة (51) مؤشرتوزع المنشآت الصناعية في مناطق
المصدر: إعداد الباحثة

1-5-1- مقومات الصناعة في المحافظة:

- توفر المواد الأولية المحلية سواء مواد زراعية نباتية أم نباتات عطرية وطبية أم حيوانية، أم مواد خام كأحجار البازلت والطف البركاني، وقد اعتمدت الصناعة على المادة الأولية المتوفرة محلياً مثل العنب إذ شجعت الدولة على إقامة معمل لتقطير العنب في كوم الحصى، وكذلك صناعة السجاد اليدوي في البيوت السكنية على أنوال خشبية وسبب أهمية هذه الصناعة الاعتماد على المادة الأولية المحلية، وهي أصواف الأغنام، أما الآن وقد أمنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أنوالاً حديثة، كما فرضت الحياة اليومية صناعة الأطباق والصواني والقفف من ساق نبتة القمح،كما فرضت الحاجة صناعة البسط من شعر الماعز الجبلي الأسود وكذلك صناعة اللباد من وبر الجمل، وتتميز محافظة السويداء بتوفر اليد العاملة بشكلٍ عام، بالإضافة لتوفر اليد العاملة الخبيرة والمدربة (خريجو الثانويات والمعاهد الصناعية والجامعات التقنية)، كما أنَّ توفر رؤوس الأموال من مغتربي شباب المحافظة والقوانين المصدرة حديثاً والمشجعة على الاستثمار خاصة القانون رقم /10/ وكذلك وجود سوق تصريف داخلي (داخل المحافظة).

كما أنَّ قرب المحافظة من مدينة دمشق (السوق الأوسع) ، وباقي المحافظات نحو الشمال.

1-5-2- نوع المشاريع في الإقليم:

- تعتبر المشاريع في إقليم السويداء من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتيح فرص عمل جيدة، تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة.
- تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية.
- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود .
- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد في الإقليم وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضاً يفتح أبواباًللتصدير بكميات كبيرة تدر دخلاً للاقتصاد الوطني.
- يمكن أن تكون هذه المشروعات مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة[66].

[66] مقابلة أجرتها الباحثة مع مديرية الصناعة في المحافظة ومدير الإحصاء في محافظة السويداء

1-5-3- مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي المحلي:

- تشكل المنشآت الصناعية في السويداء1.6% من مجموع المنشآت الصناعية في سورية، ويبلغ إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة 8219 عامل بما فيها الصناعات الحرفية، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي 23% من الناتج الإجمالي للمحافظة.

1-5-4- أنواع الصناعات في المحافظة:

يمكن تقسيم الصناعات الحالية التي تتوزع في المحافظة إلى ثلاثة أصناف من الصناعات:

الصناعات الحرفية مثل الأعمال الخشبية والألمنيوم وتصليح السيارات ذات الأعطال الخفيفة والتي عادة ماتكون عند مداخل المدن على طول الطرق الرئيسة ويطلق عليها اسم المنطقة الصناعية.

فقد بلغ عدد المنشآت الحرفية المرخصَّة في منطقة السويداء 583 حتى عام 2008، يعمل على هذه المنشآت الحرفية والصناعية السابقة 3773 عاملاً حسب البيانات المتوفرة من مديرية الصناعة، يوضح الجدول المنشآت الصناعية والحرفية في بعض البلدات والقرى التابعة لمنطقة السويداء[67].

وغالباً ما تكون الصناعات المتوسطة والصغيرة مثال المعامل وغالباً ما تكون على الطرق الثانوية التي تصب في الطرق الرئيسة للمحافظة، أمَّا صناعات مناشير الحجر ومعامل البلوك تبعد عن الطرق الرئيسة وغاليا ماتكون على الطريق الرئيسي المحوري شهبا-السويداء-صلخد، إضافة إلى معمل المفروشات حديثا في منطقة شهبا.

1-5-5- تطوير اقتصاد المحافظة صناعياً:

إنَّ تطوير اقتصاد المحافظة صناعياً يجب أن يعتمد أولاً على المادة الأولية المتوفرة في المحافظة سواء كانت من أصل زراعي(العنب، الزبيب، التين المجفف، الحمص المحفوظ) أم المادة الخام كحجر البازلت المتوفر والذي يمكن أن يكون مادة مناسبة لعدة صناعات (الصوف الحجري).

أي إنّ اعتماد المعمل على المادة المتوفرة محلياً ضروري من أجل الأمن الصناعي.

يبين الجدول (33)الطاقة الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين للمنشآت الصناعية[68] :

المنشآت الصناعية المرخصة وفق قانون الاستثمار 10 و21وعدد العاملين ورأس المال

المنشت الصناعية رقم 10/ورقم 21	2008 عدد المشاريع	2008 رأس المال بالمليار	2008 عدد العمال	2008 عدد المشاريع	2008 رأس المال بالمليار	2008 عدد العمال
الغذائية	7	833,344,500	207	429	1,441,148,000	1298
الكيميائية	4	486,643,769	139	45	476,194,000	497
النسيجية	0	0	0	136	276,622,957	1404
الهندسية	3	199,288,000	93	71	259,825,000	364
المجموع	14	1,519,276,269	439	681	2,453,789,957	3563

الجدول(33) مؤشر مساهمة إنتاج الصناعات في الناتج الإجمالي المحلي للمحافظة لعام 2008

المصدر: مديرية الصناعة

<u>يتبين أنّ القطاع الغذائي هو الأكثر مساهمة في الإنتاج المحلي لصناعة مما يشير إلى أهمية الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي</u>

1-5-6- المهن المحلية في إقليم السويداء:

يعمل أبناء المحافظة بالعديد من المهن اليدوية التقليدية ذات الطابع التقليدي المتفق مع خصوصية المجتمع المحلي ورغم ضآلة الإنتاج والمردود المادي إلا أنَّه لا يمكن تجاهل وجودها على أرض الواقع منها، والتي يمكن من

[67] إحصائيات مديرية المنشآت الحرفية

[68] الإحصائيات المعتمدة وفق الموقع الالكتروني للمكتب الركزي للإحصاء عام 2010.

خلالها تفعيلها أكثر بدمجها بخطط التنمية المحلية والإقليمية مع السياحة الثقافية، وتمكين المرأة من العمل بها بإقامة الأسواق الشعبية الخاصة بالعمل الشعبي، والتي تشد السياح ومن هذه الصناعات:

- صناعة القش من القمح.
- السجاد اليدوي من صوف الغنم وصناعة البسط والمدات من صوف الغنم وشعر الماعز
- صناعة الفخار والخوابي
- الصناعات الغذائية (زبيب-دبس-نبيذ- المربيات)
- صناعة الشراشف من الصوف وأغطية الرأس
- صناعة المطرزات باستخدام السنارة والإبرة
- صناعة بعض الآلات الموسيقية المحلية (الربابة –الشبابة-الدف "الرق")
- صناعة تقطيع أحجار البازلت (تقصيب) وجعلها صالحة لعملية بناء المساكن
- صناعة الملابس التقليدية الخاصة بكبار السن (رجالا ونساء)من سكان المحافظة.

1-5-7- المدينة الصناعية المقترحة في المحافظة بموجب قرار رقم 5281الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء[69]:

تبين الخريطة (52) المناطق الصناعية وتوزعها في محافظة السويداء :

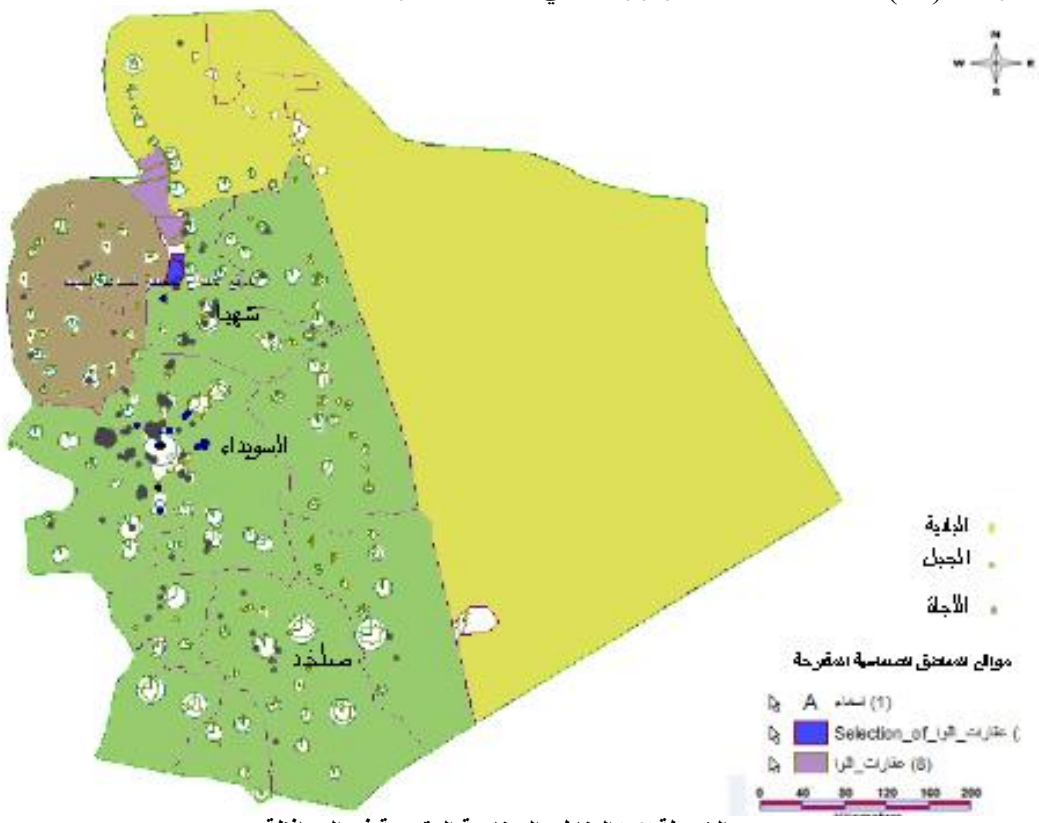

الخريطة(52)المناطق الصناعية المقترحة في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة

بقراءة الشكل السابق يتبين وجود عدد من المناطق الصناعية:

وهي منطقة صناعية في مدينة السويداء تحتوي 361 مقسم لحرف الحدادة والنجارة والألمنيوم وصيانة السيارات.

- المنطقة الصناعية في قرية عتيل –شهبا –صلخد-قرية رساس –مصنع البلوك (السويداء-الثعلة)يشمل على منشآت صنع البلوك والرخام وقص الحجر.

[69] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12 .

وبالنسبة لمعايير اختيار المنطقة الصناعية فقد كان بالاعتماد على نقاط القوة التالية :

- تقع على الطريق الواصل بين محافظتي دمشق والسويداء.
- تبعد عن مطار دمشق 37 كم وعن مدينة السويداء 45 كم وتقع إلى الشرق من ناحية الصورة الصغيرة بمسافة 5كم، تبلغ المساحة الكلية للمدينة الصناعية المقترحة 32500 دونم وتعود ملكية الأرض للدولة وهي أرض غير صالحة للزراعة نهائيا .

وقد اجتمعت لجنة فرع نقابة المهندسين بالسويداء لتقديم اقتراح ورقة العمل المطلوبة بشأن اختيار موقع المدينة الصناعية بالسويداء:

2محمية اللجاة		شرق صورة ختى عمرة خارج الأراضي الزراعية	
المخاطر	الفرص	المخاطر	الفرص
تلويث المياه الجوفية لحوض اليرموك	توفر المياه الجوفية	قربها من المناطق العسكرية	توفر الأملاك العامة
وعورة المنطقة بحيث يصعب تأسيس الأبنية المختلفة فيها كما يصعب إقامة بنية تحتية من طرق وصرف صحي وساحات.	قربها من العاصمة والطرق الرئيسية	التلوث بالغبار معظم أيام السنة	قربها من العاصمة دمشق
وجود تجمعات عمرانية.	يمكن إقامة صناعات دوائية والكترونية نظرا لنقاوة الهواء		توفر المياه الجوفية
			قربها من الطريق الدولي المتوقع إنشاؤه.

الجدول(34) ورقة العمل بشأن اختيار موقع المدينة الصناعية
المصدر: (إعداد نقابة المهندسين في السويداء)

وعليه عند اختيار موقع المدينة الصناعية المطلوبة لابدَ من الأخذ بالاعتبار القضايا التالية:

- ✓ علاقة هذه المدينة بالمحافظات الأخرى وبشبكة الطرق والسكك الحديدية والموانئ والخطوط الدولية وشبكة الكهرباء والمياه والهاتف والاستفادة من تكامل هذه المدينة الصناعية مع المدن الصناعية الأخرى في محافظة درعا ضمن نوى ومنطقة عدرا الصناعية في محافظة دمشق وفق محاور تنموية تصنيعية.
- ✓ رؤية الحكومة لمستقبل الصناعات في محافظة السويداء وعلاقته بالتخطيط الإقليمي الشامل لسوريا من حيث التركيز على الصناعات المحددة وتنمية بعض المناطق ذات اليد العاملة الفائضة وكذلك أماكن توفر المواد الأولية .
- ✓ ضرورة توفر المعلومات الإحصائية اللازمة في منطقة الدراسة المختارة:
- ✓ أنواع المزروعات في تلك المنطقة: زراعة الكرمة– التفاحيات– الزيتون– الحبوب والحراج.
- ✓ المواد الأولية المتوفرة: البازلت –الغضار-الحصويات البازلتية –الرمل السيليسي.
- ✓ الصناعات الخفيفية والتجميعية المناسبة وفق أسس التخطيط الإقليمي.

1-5-8- التلوث البيئي:

إلى جانب الأهمية الاقتصادية التي يشكلها القطاع الصناعي، إلا أنّ الآثار السلبية الناتجة عن هذا القطاع تظهر بالتلوث البيئي مع غياب الرقابة والأساليب العلمية في معالجة المخلفات الصناعية ودراسة الأثر البيئي .
يأخذ التلوث البيئي في المناطق الحرفية والصناعية الأشكال التالية:

- تلوث الهواء الناتج عن بعض الصناعات وخاصة مقالع الحجر والكسارات نتيجة حركة الرياح وعدم مراعاة توضع المنشأة .
- تلوث الأرض الناتج عن بعض الممارسات الخاطئة في دفن وحرق المخلفات الصناعية.
- تلوث الماء بسبب تلوث المخزون الجوفي بالمياه العادمة الناتجة عن الصناعية مما يزيد نسبة الأمراض السارية القاتلة كالتهاب الكبد الإنتاني والسرطان، وأحد أسباب التلوث استخدام المبيدات الحشرية لحماية

المحاصيل الزراعية وبالمقابل زيادة نسبة الأمراض لدى السكان من خلال غسل الأشجار بالأمطار وانتهاء المطاف بالسدود ومن ثمّ تصبح مياه للشرب.
- إنّ من أهم أسباب التلوث المادي أيضاً وجود هذه المناطق الصناعية والحرفية العشوائية في مداخل المدن وبين الأحياء أحيانا بشكل عشوائي.
- التلوث البيئي الناجم عن المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة نتيجة قرب تلك الصناعات من التجمعات السكانية[70].

إنّ طابع الصناعة والإنتاج والاستهلاك في المحافظة طابع غير مستدام مما يؤدي إلى الاستهلاك البيئي الغير مستدام وبالتالي التدهور البيئي وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-6- القطاع التجاري:

تتميز محافظة السويداء بتجارة خدمية محلية فقط وذلك بسبب:

- ✓ بعدها عن خطوط المواصلات الدولية،حيث انعدمت فيها تجارة المرور الترانزيت، وكذلك لا توجد تجارة استيراد وتصدير.
- ✓ يسيطر مجال القطاع الخاص على 90%من السوق، ومؤسسات الدولة والجمعيات الاستهلاكية على 10%ويأتي ترتيب القطاع التجاري على التوالي مدينة السويداء تليها مدينة شهبا، ثمَّ مدينة صلخد وبلغ عدد المنشآت التجارية 403 للأفراد و28 لشركات عام 2008.
- ✓ ضعف تسويق المنتجات التي يقوم الإقليم بتصديره للأقاليم الأخرى من منتجات زراعية بشقيها الحيواني والنباتي كالحبوب والكرمة والتفاح والمواشي والصوف والألبان، لأنّ التسويق يتم بشكل شخصي وغير منظم[71].

1-6-1- الخدمات المصرفية في المحافظة :

قطاع الخدمات المصرفية في المحافظة متواضع تحركه إيداعات أموال المغتربين، يبلغ عددها ثمانية مصارف للقطاع العام وخمسة للقطاع الخاص، المصارف هي : المركزي– الزراعي– الصناعي– التجاري- التوفير- التسليف– الزراعي_ العقاري، أي مازال قطاع الخدمات ناشئاً في المحافظة ودوره محدوداً.

1-7- الوضع الخدمي:

في هذا المجال التنموي تظهر الاختلافات التنموية المكانية نتيجة سوء توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبنيوية للإقليم بسبب السياسات التنموية المكانية الخدمية الرئيسة الحالية التي تشمل الخدمات الصحية والتعليمية وشبكات المياه والصرف الصحي وشبكة الكهرباء وشبكة مياه الشرب والهاتف، شبكة الطرق والمواصلات، أهم قضايا سوء التخديم البنيوي السكن العشوائي، وسوء الأحوال المالية للبلديات وعدم التنسيق في الخطط التنموية بين المديريات[72].

1-7-1- نوعية الخدمات العامة:

تبين أنّه من الصعب تقييم مستوى الخدمات العام، إلا أنّ هناك بعض الخدمات التي تتوفر عنها بيانات كالتعليم التي سبق ذكرها، والإمداد بالمياه والكهرباء والاتصالات الهاتفية ومياه الشرب، بشكل عام إنّ الخدمات المقدمة في المدينة أفضل من تلك المقدمة في الريف وليس هناك بيانات دقيقة معظمها عام وشامل على مستوى المحافظة، حيث يبيَّن الشكل التالي توزع الخدمات العامة في المحافظة من شبكة مياه وكهرباء وهاتف، بحيث تغطي الخدمة كافة أرجاء المحافظة[73].

[70] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير البيئة والعاملين فيها.
[71] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء في المحافظة ومدير المصرف العقاري.
[72] مقابلة أجرتها الباحثة مع موظفي مديرية الخدمات في محافظة السويداء.
[73] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12.

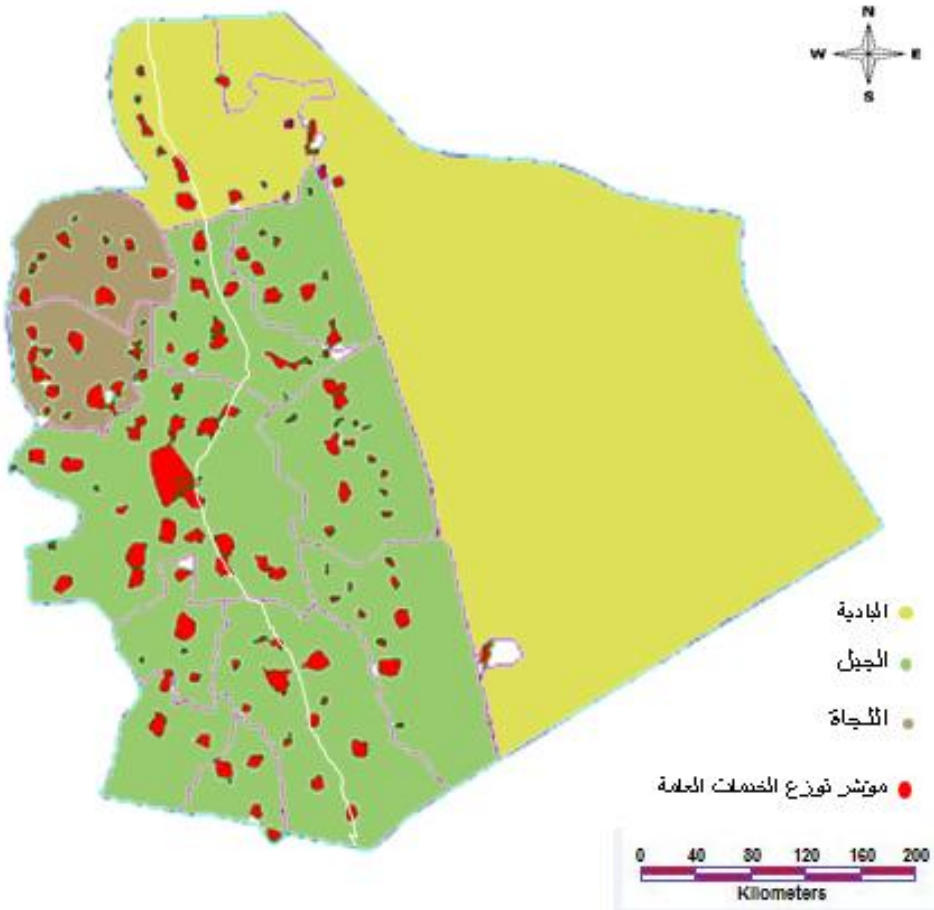

الخريطة (53) مؤشر توزيع الخدمات العامة في المحافظة
المصدر: إعداد الباحثة

1-7-2- الخدمات الترفيهية والثقافية:

لا يوجد في الإقليم حدائق عامة كبيرة ومنتزهات رغم إحتوائه على محميات طبيعية وحراج ، فلا يحتوي سوى حديقة واحدة تم تشييدها في منطقة الحراج طريق السويداء –قنوات، بالإضافة للحدائق الصغيرة المهملة ضمن الأحياء السكنية وتكثر هذه الحدائق في المدينة بينما يقل إنشاؤها في الريف، كما لا يتلاءم توزيع هذه الجدائق مع معايير التخطيط والأسس العمراني[74].

أمّا في الريف فتعتبر بساطة الريف وهندسته الطبيعية بالإضافة لغنى أغلب القرى الجبلية بالأحراش والبيوت الحجرية العربية كمنتزهات.

أمّا بالنسبة للمراكز الثقافية :موزعة على المناطق الثلاث وهذا يدل على ارتفاع الوعي بالقضايا الاجتماعية والعلمية، ويبلغ عددها 20 مركزاً (السويداء- صلخد- شهبا- القريا- الكفر- المزرعة- المجدل- قنوات- عريقة- امتان - ذيبين - المشنف- ملح- الغارية- الثعلة- عرى- شقا- لاهثة- الصورة- خلخلة)، ويبلغ عدد المسارح9.

أمّا بالنسبة لنوادي الرياضية : يوجد نوادي رياضية في مدينة السويداء فقط وقد بلغ عددها ناديان.

1-7-3- تخديم المباني السكنية:

[74] إعداد الباحثة.

يبيَّن الجدول التالي(35) نسبة تخديم التجمعات العمرانية في المحافظة مقارنة مع سورية:

المؤشر	متوسط عدد أجهزة التلفزيون لكل مئة نسمة	نسبة المساكن المشغولة من إجمالي المساكن	نسبة المساكن الخالية من إجمالي المساكن	نسبة المساكن المشغولة من إجمالي المساكن%	نسبة المساكن الخالية من إجمالي المساكن%	نسبة المقاعد التي تشغلهاالنساء في مجلس الشعب		نسبة السكان الذين تتوافرلهم إمكانية الوصول وسائل الصرف الصحي الحسنة		نسبة السكان الذين تتوافر لهم إمكانية الوصول بشكل دائم إلى مصدر مياه حسنة		الخطوط الهاتفية لكل مئة نسمة	
	2004	1994		2004		2004	1994	2004	1994	2004	1994	2004	994
السويد	19.6	83.8	12.1	81.8	12.9	17.0		41.2	28	96.1	93	18.9	6.9
القطر	17.6	80.1	15.6	81.7	13.9	12.0	9.8	73.8	62	87.4	74	14.8	5.0

الجدول (35) مؤشر نسب تخديم التجمعات العمرانية

يُلاحظ ارتفاع المؤشرات الخدمية بالنسبة لمعدل المؤشرات الوطنية، ماعدا مؤشر وسائل الصرف الصحي فهي أقل من المعدل الوطني بحوالي النصف، يعود ذلك إلى أنّ المحافظة إقليم زراعي جبلي يقوم على قاعدة صخرية فطبيعة الأراضي وعرة وهذه إحدى الأسباب التي تؤدي إلى تدني المؤشرات إذ تبلغ في منطقة السويداء 35 %و منطقة شهبا 10%ومنطقة صلخد 5%[75].

1-7-4- شبكة المياه:

تعتبرالمحافظة فقيرة نسبياً بالمياه بسبب الزيادة السكانية، وازدياد الضغط العمراني والمنشآت الصناعية، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والتعدي على حرم الينابيع بالإضافة لعامل الجفاف، مما يتطلب زيادة في حجم استهلاك المياه، بالإضافة إلى التغيرات البيئية وتراجع الهاطل المطري والتصحر، وتقلص المساحات الخضراء وازدياد الطلب على المياه لأغراض عمرانية وزراعية ونشاطات إنسانية[76].

ويعتبرحوض اليرموك نظاماً مائياً بيئياً سكانياً اقتصادياً متكاملاً مع إقليمي درعا والقنيطرة، ولتأمين مياه الشرب لمدينة السويداء تمَّ جر مياه المزيريب صعوداً إلى مدينة السويداء من/600/م فوق سطح البحر إلى ارتفاع /1070/من فوق سطح البجر، وتعتمد المحافظة على ثلاثة مصادر للمياه الأمطار والآبار والسدود.

- **الآبار**:

تقوم المؤسسة العامة لمياه الشرب بالتعاون مع مديرية الموارد المائية والري والبيئة والزراعة والبلديات بتنفيذ خطتها السنوية بهدف تأمين مياه الشرب، ولعدم وجود مصادر مياه دائمة وعدم وجود وديان دائمة الجريان أغلبها موسمي،تواصل الحكومة نشاطها بحفر الآبار الارتوازية، حيث تمَّ حفر 72 بئر لتأمين مياه التنقية صالحة للشرب في مدن وريف المحافظة وكافة التجمعات السكانية والقرى والبلدات، بالإضافة إلى محطة تصفية لسد الروم بالإضافة إلى 100 بئر مكرمة في المنطقة الشرقية بهدف تشجيع مشاريع تنمية البادية[77].

[75] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الإحصاء في محافظة السويداء بالاعتماد على إحصائيات مديرية الخدمات.

[76] مقابلة أجرتها الباحثة مع موظفي مديرية الموارد المائية ومديرية الري في المحافظة، وبالاعتماد على عدة أعداد من جريدة الجبل.

[77] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12 باستخدام برنامج جيو ميديا.

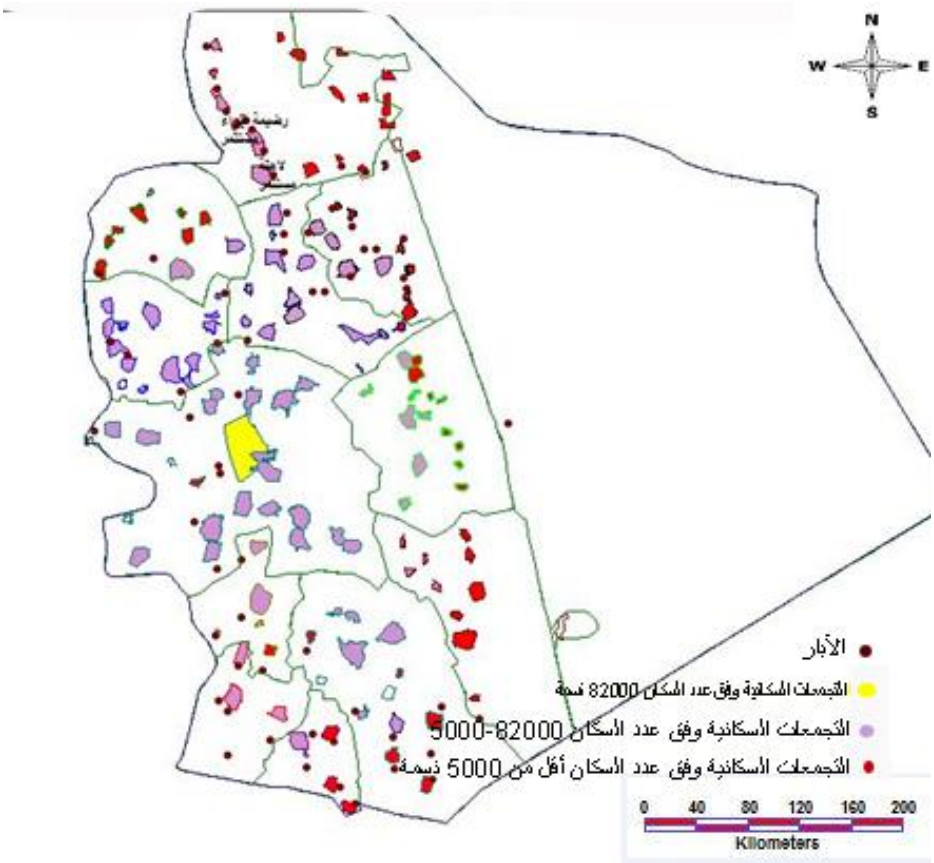

الخريطة (54) مؤشر توزيع الآبار في المحافظة
المصدر: إعداد الباحثة

- **الأمطار**: قد تمَّ التحدث عنها في القطاع الزراعي فهي تختلف بين عام وآخر تتراوح بين 550 مم-35-مم.
- **السدود**:

تعتبر مياه السدود ملوثة في معظمها لأسباب عديدة:
- الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات في أراضي الحراج والمروج الزراعية والسكنية،التي ترشح على مياه الآبار والينابيع.
- الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية الحديثة كمعامل الصناعات الغذائية والكيميائية البلاستيك.
- ظاهرة الانتشار السكني العشوائي الذي يفتقر إلى الخدمات الأساسية من تمديدات نظامية للمياه النظيفة والمالحة.
- عدم كفاءة شبكات الصرف الصحي وعدم وجود محطات معالجة ثانوية ورئيسة بحيث تتجه المياه من المناطق العليا إلى الدنيا حسب طبوغرافيا الأرض بحيث يقوم المزارعون باستجرار مياه الصرف الغير معالجة ويستخدمونها لري مزروعاتهم[78].

الأسباب السابقة جميعها جعلت في محافظة السويداء وخاصة مناطق الاستقرار الثانية و الثالثة ملوثة، ومياهها ذات نوعية غير جيدة.

1-7-5- شبكة الطرق والمواصلات:

يعد قطاع الطرق والمواصلات من أهم القطاعات التنموية في الإقليم نتيجة الربط الطولي والعرضي للإقليم سواء لتجمعات العمرانية للإقليم بمختلف فعاليتها أو مع الأقاليم المجاورة، إذ تعتمد المحافظة على النقل البري اعتماداً كلياً، مما يعكس صغر حجم سوق النقل الداخلي وكما تبيَّن بأنّ 98% من البضائع يتم نقلها عن طريق النقل البري مما يزيد تكاليف الإيصال، والمشاكل البيئية.

يتصف القطاع بعدة سمات تميزه عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي يتوجب أخذها بالاعتبار أهمها هي :

[78] إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء عام 2011

- أهمية هذا القطاع في الاقتصاد المحلي من خلال التأثير المباشر واليومي لأنشطته على حياة المواطنين.
-يتصف القطاع بالعلاقات التشابكية مع القطاعات الأخرى وتأثيره المباشر على نموها وتطورها وتأثيره المباشر على التكامل الاقتصادي، فلايمكن للقطاعات الاقتصادية الأخرى أن تنمو وتتطور بدون بنية تحتية وخدمات مناسبة.
-إنّ النقل في الإقليم يعتمد على النقل البري من خلال الطرق المحلية (محلي- زراعي)تصل إلى كافة التجمعات السكانية في المدن والقرى والمزارع .
-امتداد البنى التحتية للقطاع لمسافات طويلة عبر المحافظات والمدن والقرى، لذلك فإنّ مشاريع هذا القطاع تحتاج إلى استثمارات ضخمة بغرض الإنشاء والصيانة.
-المجال الكبير للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) للاستثمار[79].

1-5-7-1- عدد المركبات الآلية:

يبيَّن الشكل (38) ازدياد عدد مركبات النقل العام الخاص والعام سنوياً حيث أخذ بالتضاعف تقريباً كل خمس سنوات، إنّ ازدياد ملكية السيارة الخاصة واقتنائها في الإقليم بنسبة كبيرة أكثر من 300% منذ عام 1995 يدل على أنّ عدد السيارات سيتضاعف بحلول عام 2025، وأنَّ معظم مستخدمي السيارات يبذلون أطول الرحلات، كما وأنّ استخدام السيارة والنقل العام لاسّيما من حيث زيادة التنقل، واستخدامها في البلدات والمدن بكثرة جلب العديد من الآثار سلبية:
الازدحام المروري إذ أنّ الطرق غير مصممة لهذه الطاقة الاستيعابية بالإضافة إلى كثرة الحوادث وبالتالي انخفاض السلامة المرورية وصعوبة الوصول والوقوف مع غياب السياسات في إيجاد مواقف السيارات والمرآب .

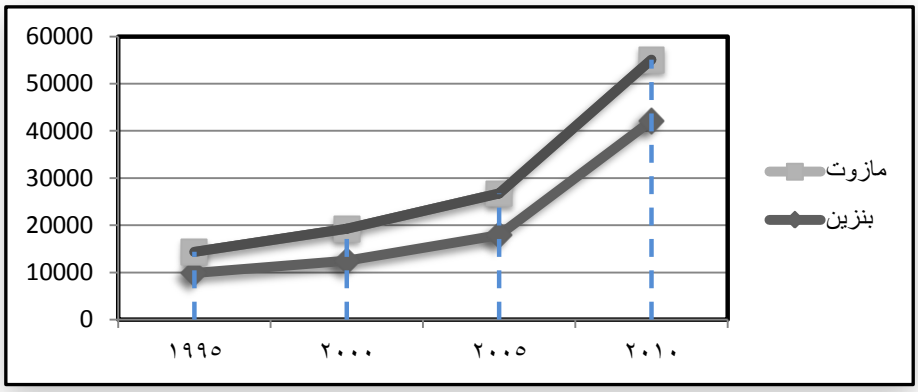

الشكل (38) مؤشر عدد المركبات الآلية السنوية
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير النقل

-تدني نوعية الهواء نتيجة انبعاثات الغازات الدفيئة ، وكذلك التلوث البصري، ومظاهرالضوضاء، أصبحت السيارات وسيلة التحرك الأساسية بدلاً من المشي وركوب الدراجات أو استخدام وسائل النقل العام، كما وأنّ الاعتماد الواضح على السيارة بشكل خاص في المناطق الريفية يعكس طبيعة انتشار السكان والسكن، وصعوبة الوصول إلى الخدمات.

1-5-7-2- حركة المرور والنقل:

_من خلال دراسة مصور الطرق في المحافظة في الخريطة (55)، يتبين أنَّها غطيت بشبكة من الطرق المعبدة وصلت التجمعات السكنية إلى كافة مراكز المحافظة بحيث لا نجد أية مزرعة بدون طريق تخديمي،تشكل مدينة السويداء ملتقى الطرق الرئيسية القادمة من الشمال إلى الجنوب أومن الغرب والشرق في المحافظة مما يجعلها تزدخم بساعة الذروة، حالياً يتم إنجاز الطريق الدولي كطريق سريع من دمشق إلى الجنوب الغربي من السويداء[80].

79مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير النقل والمواصلات بتاريخ 2012/5/5.
80مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12.

يمكن تقسيم هذه الطرق إلى قسمين:
طرق رئيسة: مركزية بطول 156كم أهمها طرق السويداء-شهبا ضمن حدود المحافظة بطول56 كم، السويداء – ازرع ضمن حدود المحافظة بطول 22كم، السويداء-القريا بطول 22كم، السويداء-صلخد بطول 50كم.
طرق ثانوية وفرعية:طرق محلية اسفلتية بطول 444كم، وطرق معبدة بطول 356كم، طرق مجهزة بطول 300 بكم، وطرق زراعية المعبد منها بطول 170كم والمزفت منها بطول 80كم والممهد منها بطول300كم تخدم لتنقل بين التمجعات العمرانية.
يبين الجدول التالي(36) أطوال الطرق البرية التي تربط المحافظة بالمحافظات الأخربوالمدة الزمنية بالدقائق المستغرقة للرحلة وتقسم إلى:
طرق رئيسة [81]:اتوسترادات مازالت قيد التنفيذ:طريق دمشق –السويداء بطول 100كم، حيث يبيَّن الجدول (37) مؤشر أطوال الطرق تبعاً لزمن الرحلة المستغرق وأطوال الطرق بالكم ومع المحافظات الأخرى.

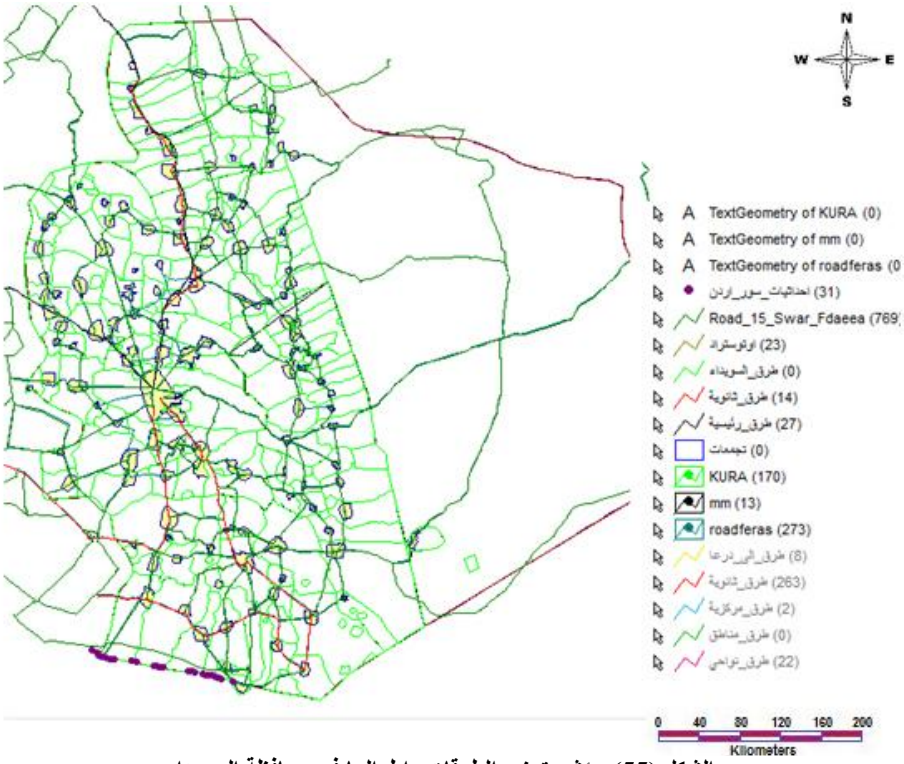

الشكل (55) مؤشر توزع الطرقات واطوالها في محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على مكتب دعم القرار المحلي في محافظة السويداء

الجدول(36) مؤشرأطوال الطرق البرية بين محور (دمشق – السويداء- أزرع) لعام 2009 :

اسم الطريق	بداية الطريق	نهاية الطريق	الطول (كم)	المدة الزمنية
دمشق- السويداء	موقع الشرطة العسكرية السويداء	مفرق قصر المؤتمرات دمشق	61	60 دقيقة
دمشق- السويداء القديم	مفرق مردك	شرطة الطرق العامة بحزم	40	40 دقيقة
شهبا – شقا	الشرطة العسكرية بشهبا	بداية قرية شقا	7	6 دقيقة
السويداء – أزرع	موقع الشرطة العسكرية السويداء	أزرع	25	15 دقيقة
السويداء – القريا – بصر	موقع الشرطة العسكرية السويداء	بصرى	31	30دقيقة
السويداء – صلخد	المشفى الوطني بالسويداء	مفرق بصرى	31	30دقيقة
الطريق الحدودي	الحدود الإدارية مع درعا	تل يوسف	32	30دقيقة

[81] إحصائيات مديرية النقل والمواصلات في المحافظة.

الجدول(37) مؤشر المسافات بين مراكز المحافظات (ك.م) لعام 2007

المدينة	دمشق	حلب	حمص	حماه	اللاذقية	دير الزور	إدلب	الحسكة	الرقة	درعا	طرطوس	القنيطرة
السويداء	124	479	286	333	472	813	459	990	671	68	364	98
المدة الزمنية	90د	7.9د	4.76د	5.5د	7.8د	13.55د	7.65د	16.5د	11.18د	60د	6سا	1.6د

الشكل(106، ب) الطرق الرئيسية في الجمهورية العربية السورية

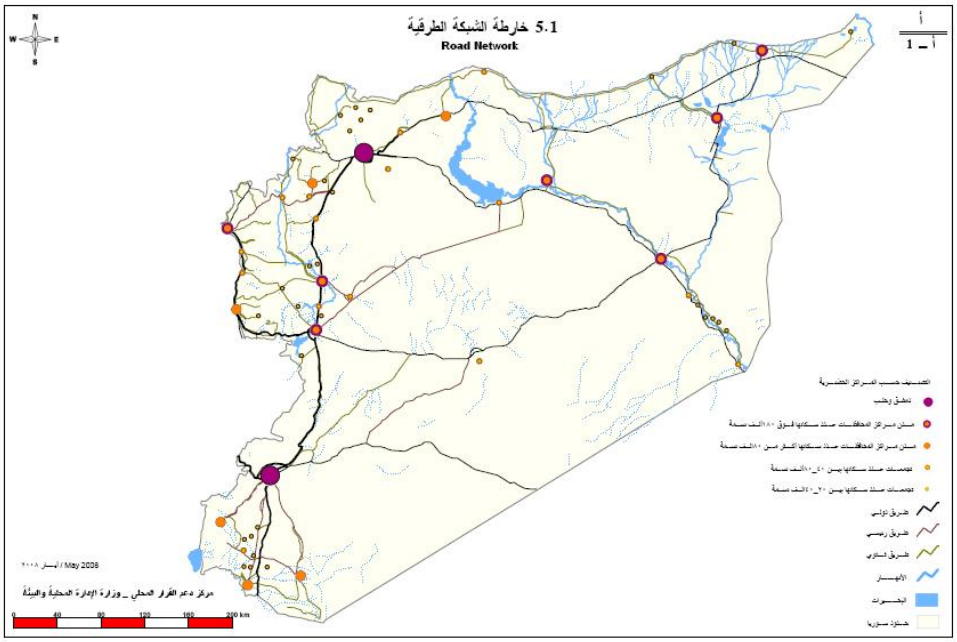

الخريطة (56) الطرق الدولية في سورية ويظهر الطريق الدولي في محافظة السويداء كممر عمراني
المصدر: مركز دعم القرار المحلي، وزارة الإدارة المحلية والبيئة

وتبلغ أطوال الطرق المعبدة والمزفتة 2383كم في المحافظة والمبينة في الجدول(40):

الجدول(38)أطوال الطرق البرية حسب المحافظة (ك.م) لعام 2007

طرق إسفلتية		مجموع الطرق الإسفلتية	طرق معبدة	طرق ممهدة	مجموع أطوال الطرق
مركزية	محلية				
258	1077	1335	566	730	2631

وقد جرى تحسين مسارات الطرق المحلية ذات الكثافة العالية للسير وذلك تطبيقاً للقانون 26 لعام 2006 المتضمن تصنيف الطرق في القطر، وزيادة تأثير نطاق الطرق المركزية إلى 15كم، ويجري تطوير كافة الطرق والمسارات حتى تتناسب مع التطور الحاصل في وسائط النقل، وأماكن الإنتاج الزراعي والصناعي.
وبناءً على المسافات الخارجية والداخلية تبيّن الخريطة (56) ربط الطريق الرئيس للتجمعات العمرانية الثانوية والرئيسة مع بعضها ضمن الشبكة الإقليمية، وتبين الخريطة (57) نطاق تأثير الطريق المركزي دمشق – السويداء- صلخد بنصف قطر تخديمي 15كم ليشمل كافة التجمعات العمرانية الواقعة ضمنها وتتضمن الخدمات المنشآت الصناعية وخاصة عند مداخل المدن والمنشآت التعليمية والمراكز الصحية، كما ويبين الشكلين(56، 57) ربط محافظة السويداء مع المحور التنموي الشمالي ضمن الجمهورية العربية السورية من خلال الطريق الدولي والذي يعتبر ضمن الإطار الوطني ممر عمراني متد أيضاً نحو المملكة الأردنية الهاشمية جنوباً.

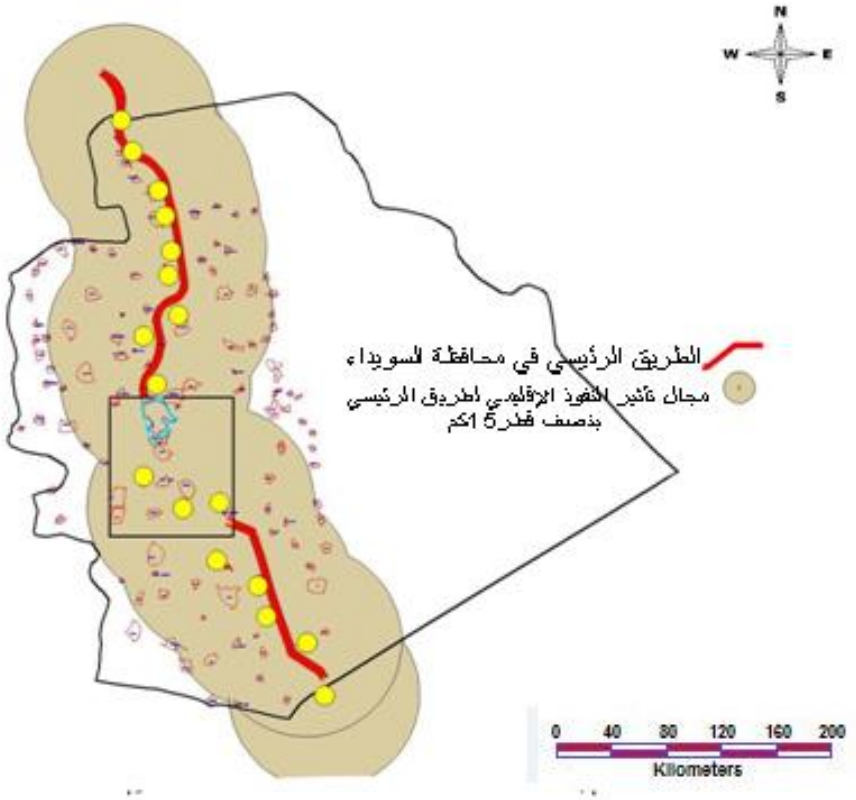

الشكل(57) مؤشر تخديم التجمعات العمرانية ضمن نصف القطر التخديمي 15كم حسب أسس التخطيط العمراني في سوريا

المصدر: إعداد الباحثة

إنّ قرب الإقليم من العاصمة، وكثافة حركة النقل من المحافظة إلى بقية المحافظات، وبسبب قوة ارتباط الاجتذاب بين اللاذقية والسويداء ودمشق والسويداء الأكثر شدة بين المحافظات إنّما يؤكد على أهمية تطويرالمحور التنموي الشمالي الجنوبي، ومما يشجع تطوير وسائل النقل العام بشكل مستدام كون هذه الحركة تتسم بالحركة الفتية الكثيفة بهدف العلم والسياحة الداخلية والزيارة ، إذ تكون عدد الرحلات اليومية كثيفة إلى العاصمة حيث تتمركز الخدمات الإدارية والتعليمية (جامعات)والترفيهية والتسوق ما بين محافظتي دمشق ودرعا، كما وإنَّ والحوادث المتكررة على طرق الاوتوستردات مابين دمشق والسويداء إنما هو مؤشر هام على عدم الكفاءة المرورية، حيث يبين الجدول التالي عدد الحوادث المرورية في محافظة السويداء لعام 2007:

إجمالي عدد الحوادث	تصنيف الحوادث حسب الأضرار		نتائج الحوادث الجسدية	
	مادية	جسدية	وفيات	جرحى
694	189	505	49	855

الجدول(39) مؤشر عدد الحوادث

وضمن الإطار الإقليمي الوطني فإنّ من أهم فرص تطوير وسائل النقل في الإقليم تواجد سكة الحديد ما بين محافظة دمشق ودرعا في الشيخ مسكين، ووجود مطاريين زراعيين مهملين في محافظة السويداء في كل من قريتي الثعلة والكفر.

1-8- القطاع المؤسساتي:

تشكل التنمية المؤسساتية اهتماماً خاصاً في عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة، لأنَّها تمثل ركن من الأنشطة الأساسية الهادفة إلى تقدَّم المجتمع، فمن خلال التنمية المؤسساتية يتم تنمية المشاركة المجتمعية وتحقيق اللامركزية واتخاذ القرار الصائب أو الخاطئ الذي يودي إلى التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وبالتالي الوصول إلى عملية التنمية الشاملة، ليشمل مختلف المناطق التنموية في الإقليم ريفاً وحضراً، فهي تساعد في تطوير البنية الخدمية وتوفير فرص العمل و تعمل على تخفيف الفقر من خلال السياسات التنموية المكانية.

ومن جانب آخر فإنّ التنمية المؤسساتية تشكل الإطار الناظم للتنمية المجتمعية من خلال المحافظة ومجالس المدن والبلدات والنقابات المهنية والقطاع الحكومي والخاص والمشترك والمنظمات الأهلية والخيرية[82].
أهم القضايا في القطاع المؤسسي كقوى محركة لعملية التنمية المؤسساتية:

1-8-1-غياب دور القطاع الخاص: إذ أنَّ غياب الرؤية التأشيرية محددة المعالم لدور القطاع الخاص في إعادة هيكلة الاقتصاد والمساهمة في بناء قاعدته الإنتاجية، صاحبه القصور في مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حدّ من إمكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدرته التنافسية، وإنَّ تعزيز دوره سيتيح الفرص للقطاع الخاص والبلديات على حد سواء، تتمثل هذه الفرص في المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص

1-8-2- التشريعات و الأنظمة: تجعل صلاحيات صنع القرار مركزية، وبالتالي لا تسمح بمرونة الاستجابة للقضايا المحلية المتغيرة واتخاذ القرارات المحلية بما ينسجم مع الاحتياجات المحلية لمناطق المحافظة، وهذا ينطبق على تنظيم المدن وإدارة جهاز العاملين إضافة إلى كافة قطاعات نشاطات المدينة أو المحافظة.

1-8-3- نظام التمويل البلدي الضعيف:لا تستطيع البلديات أن تستفيد من سوق التمويل كجزء رافد لرأسمال في مشاريعها الاستثمارية، إنّ الإيرادات المحلية والدعم المالي من الحكومة المركزية ليست كافية للحفاظ على البنية التحتية القائمة أو لاستخدام الموظفين بمؤهلات كافية لتطوير الاستراتيجيات والإجراءات الكفيلة بمعالجة القضايا الراهنة.

1-8-4- نسب العاملين في مؤسسات المحافظة:
يبين الشكل (39) نسب توزيع المشتغلين في القطاعات في كل من مراكز المناطق الثلاث (السويداء وصلخد وشهبا)، يتبيَّن أنَّ مؤشر نسبة المشتغلين هي الأكثر في كل من القطاع الخاص و القطاع الحكومي ويليه القطاع الخاص بالدرجة الثانية فيبلغ عدد الموظفين في مركز الخدمات الفنية في محافظة السويداء نحو 1500موظف بالإضافة لأعداد الوظائف الكبيرة التي تؤمن في مجلس المحافظة وكافة المديريات (مياه، كهرباء، هاتف، زراعة، حراج، ري،مواصلات، تخطيط مدن وبيئة)، نقابات مهنية، منظمات شعبية وجمعيات أهلية، لهذه المؤسسات دور كبير في تطوير الإطار التنموي للقطاعات التنموية من خلال تماسها بالمواطن لحل المشاكل التي تواجهه في تعايشه ضمن بيئة مبنية وطبيعية[83].

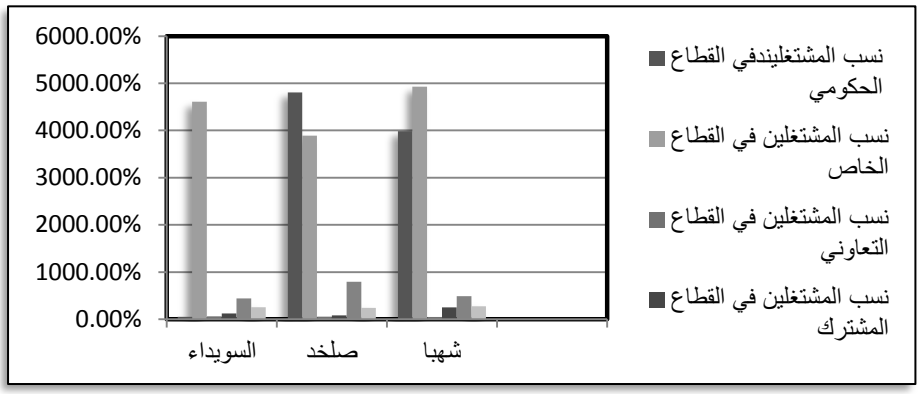

الشكل(39) مؤشر نسب المشتغلين في القطاعات في محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة

يأتي ترتيب المناطق من حيث مؤشر المشتغلين في القطاعات التنموية كما يلي :
- القطاع الحكومي: منطقة صلخد ومن ثم منطقة شهبا ومن ثم منطقة السويداء.
- القطاع الخاص: منطقة شهبا ومن ثم منطقة السويداءومن ثم منطقة صلخد.
- القطاع المشترك: منطقة صلخد ومن ثم منطقة السويداء وأخيراً منطقة شهبا.

[82] عدة مقابلات أجرتها الباحثة مع موظفي مجلس بلدية مدينة السويداء، مدير التخطيط العمراني في المحافظة، وعدة حوارات مع أصحاب العلاقة.
[83] إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء عام 2011

- هذا يؤكد الهجرة الكبيرة من مدينة السويداء إلى الخارج .

1-8-5- دور مؤسسات المحافظة في النمو الاقتصادي:

-يبين الشكل (40) توزع النسبة السكانية العاملة بين الفعاليات الاقتصادية مسجَّلة معدلاً وقدره في الزراعة 9.6% وفي الصناعة 3.7%وفي البناء والتشييد 27.4%والمهن الهندسية 37.3%و الخدمات 22.3% لعام 2009، يشغل قطاع المهن الهندسية والبناء والتشييد أكبر فرص لتوفير العمل بلسكان وهي الأكثر مساهمة في دخل المحافظة والناتج المحلي الإجمالي حالياً مع تراجع دور القطاع الزراعي[84] .

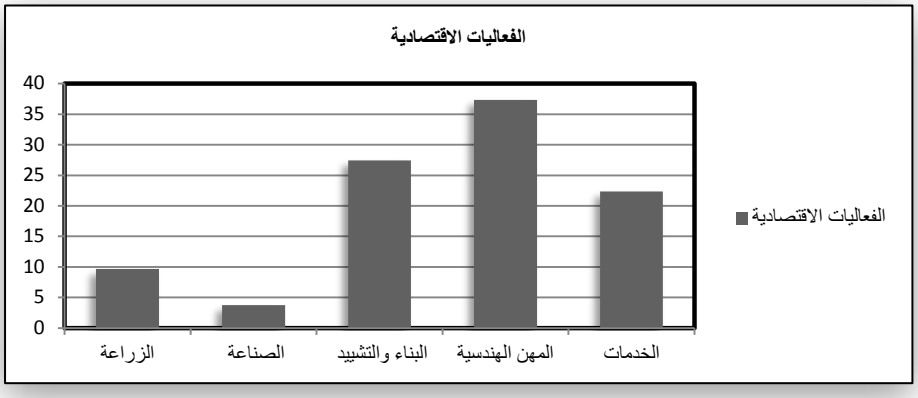

الشكل (40) مؤشر نسب توزيع العاملين في الفعاليات الاقتصادية

✓ يبين الجدول (40) ترتيب المناطق حسب مؤشر المشتغلين في النشاط الاقتصادي في كل من القطاعات

الجدول(40) ترتيب المناطق حسب نشاط القطاعات الاقتصادية

النشاط الاقتصادي للمنطقة	السويداء	صلخد	شهبا
النشاط الزراعي	2	1	**3**
النشاط الصناعي	1	3	**2**
نشاط البناءوالتشييد	3	1	**2**
نشاط المال والعقارات	1	3	**2**
نشاط الخدمات	1	2	**3**
نشاط فنادق ومطاعم	1	2	**3**
نشاط نقل ومواصلات	2	3	**1**
نشاط غير مبين	2	1	**3**

-يتبيَّن أنّ مدينة السويداء هي الأكثر نمواً اقتصاديا، و تعتمد على نشاط المصارف والعقارات والصناعات الخفيفة ونشاط الخدمات والفنادق والمطاعم.

وتشكل منطقة صلخد المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي وتعتمد على النشاط الزراعي وتشغل المرتبة الأولى في نشاط البناء والتشييد والنشاطات المختلفة.

بينما تشكل شهبا المرتبة الثالثة من حيث الأنشطة والنمو الاقتصادي وتعتمد على نشاط النقل والمواصلات أكثر من بقية الأقاليم كونها صلة الوصل بين المحافظة نحو الإقليم الشمالي إلى العاصمة دمشق ونقطة الدخول من خارج المحافظة شمالاً إلى داخل المحافظة وحتى الجنوب إلى الأردن.

1-8-6- مشاركة المواطنين: لاتزال مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع الأهلي ضعيفة ومحدودة، وهذا يؤثر سلباً على رغبتهم في الإسهام بازدهار مجتمعهم لأنَّ عملية التنمية أداتها الناس وهي من أجل الناس الذين يلمسون الواقع بمشاكله من خلال حياتهم اليومية.

[82] إحصائيات مديرية الإحصاء في محافظة السويداء عام 2011

1-8-7- المرونة المؤسساتية والكوادر البشرية: أنَّ أغلب المناطق والمدن خاصة مثقلة بالكوادر الفائضة، وأنَّها تعوزها الوسائل لتنمية الكفاءات الموجودة لديها، وعلى الرغم من إدراكها لهذا العوز تبقى غير قادرة على التصرف حيال ذلك بسبب غياب المرونة في سياساتها الوظيفية.

1-9- القطاع المالي للمحافظة:

يسير النظام المالي للمشاريع التنموية التابعة للقطاع الحكومي في المحافظات السورية على النحو الآتي:
لكل محافظة ميزانية مركزية تأتي من الحكومة المركزية للقطر و ميزانية محلية تقسم لميزانية استثمارية وأخرى جارية تصرف على المشاريع الخدمية التنموية ذاتها كل عام وميزانية مستقلة خاصة بالإيرادات البلدية لوزارة الإدارة المحلية[85].

أهم قضايا القطاع المالي كقوى محركة لعملية التنمية:

1-9-1- صناديق التنمية والقروض: حيث تقدم المحافظة صناديق القروض الصغيرة بهدف عملية التنمية والتخفيف من حدة الفقر، كذلك مشروع تمكين المرأة الذي يشرف عليه مكتب دعم القرار في المحافظة بمتابعة من اللجان الأهلية، حيث تقوم بتقدمة القروض الصغيرة بهدف تشجيع المشاريع التنموية الصغيرة مثل تربية الأغنام وتسمين العجول، و توضح الخريطة (58) الانتشار الجغرافي لهذه القروض الصغيرة على كامل أرجاء المحافظة[86].

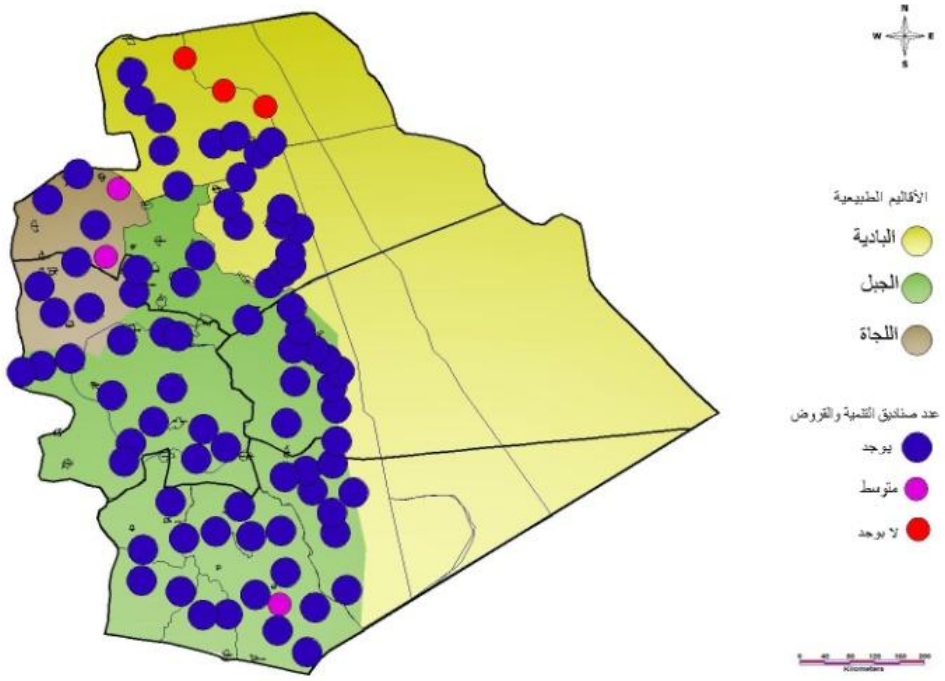

الخريطة (58) مؤشر الانتشار الجغرافي لصناديق التنمية في محافظة السويداء

يستنتج من هذا التوزيع انتشار الفقر على كامل المحافظة و تظهر كثافتها في منطقة الأطراف، حيث تمَّ تقديم صناديق تنمية القروض لتحسين دخل الفقراء في كافة الأرجاء، ويلحظ عدم وجودها في المناطق الأقل تخديماً تنموياً.

1-10- البيئة:

بات دمج مبادئ التنمية البيئية المستدامة في سياسات الدولة وبرامجها وفي خطط التنمية الوطنية أمراً ضرورياً ضمن أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام، لذا ينبغي تحليل القضايا البيئية الرئيسة وأسبابها، كما ينبغي معالجة

[85] مقابلة أجرتها الباحثة مع مجلس محافظة السويداء(مدير القسم المالي، مدير مكتب دعم القرار المحلي والعاملين فيه).
[86] مقابلة أجرتها الباحثة مع فريق عمل مكتب مركز دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/7/12.

أسباب التنمية البيئية الغير مستدامة، والتي تكمن في سياسات الحكومة وبرامج التنمية وخطط الطاقة البديلة ضمن سياسات تنموية مكانية متكاملة[87].

1-10-1- قضايا التلوث البيئي كقوى محركة لعملية التنمية البيئية:

تتمثل بعض الأسباب الرئيسة للتلوث بالنقاط التالية:

- النمو السكاني السريع وخاصة في المدن.
- عدم الإحساس بالمسؤولية تجاه المرافق والأملاك العامة.
- غياب التمويل المطلوب للوقاية من التلوث ومعالجة مصادره.
- ضعف دور صلاحيات مديريات البيئة نتيجة غياب قلة مرونة الأطر القانونية.
- **حركة المرور:** أدى ضعف إدارة حركة المرور وقدم أسطول النقل ورداءة نوعية الوقود والعدد الكبير من الآليات العاملة على المازوت إلى معدلات عالية من الانبعاثات، وأسفر عدد السيارات الزائد إلى زيادة الازدحام المروري.
- **النفايات السائلة:**يتسبب التصريف الغير منضبط للنفايات السائلة المنزلية والصناعية بتلويث المياه والأراضي ويؤدي إلى انتشار الأمراض مما يؤثر على جودة مياه الشرب، بالإضافةإلى ذلك سوء عمل محطات معالجة النفايات السائلة ومحدوديتها مما يعرض السكان للملوثات التي قد تتسبب بانتشار الأمراض.
- **تدهور نوعية المياه** نتيجة مياه الصرف الصحي غير المعالج واستنزاف الموارد المائية باستخدام المبيدات ونواتج الصناعة، إضافة للأثر الذي تتركه السياسات الزراعية الهادفة لزيادة الزراعة المروية على حساب البعلية.
- **تدهور الأراضي:** تتدهور نوعية الأراضي لعدة أسباب منها التصحر وانخفاض مستوى المياه الجوفية نتيجة السياسات الخاطئة والاستخدام الخاطئ للأراضي والتغيرات المناخية واستخدام تقنيات الري الغير مناسبة.
- **استهلاك الطاقة:** ازداد الطلب على الطاقة بشكل ملحوظ مع زيادة الطلب على كمية موارد الطاقة الغير متجددة المترافقة مع تضخم العدد السكاني وزيادة السكن والتشييد، ولا يتم اعتماد تقانات الطاقة المتجددة ، وخاصة وإنَّ الإمداد بالطاقة غير مضمون مستقبلاً.

من خلال هذه القضايا يستدل بها على أعلى نسب التلوث في المناطق الثلاث من خلال المؤشرات الكمية الإحصائية:

1-10-1-1- نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي محسن :

بلغ مؤشر نسبة التغطية بالصرف الصحي في سورية /53%/، وقد سجَّل هذا المؤشر في محافظة السويداء عام 2004 معدلاً وقدره 12% ، وارتفعت نسبة هذا المؤشر في عام 2010 مسجَّلةً معدل وقدره 50% ، مما يدل على تحسن في الوضع البيئي من خلال حماية مصادر مياه الشرب من تلوث الصرف الصحي ، أما على مستوى المناطق فمدينة السويداء مخدمة بشبكة الصرف الصحي بنسبة 35% ، وفي شهبا 10 % ، ومنطقة صلخد 5% [88].

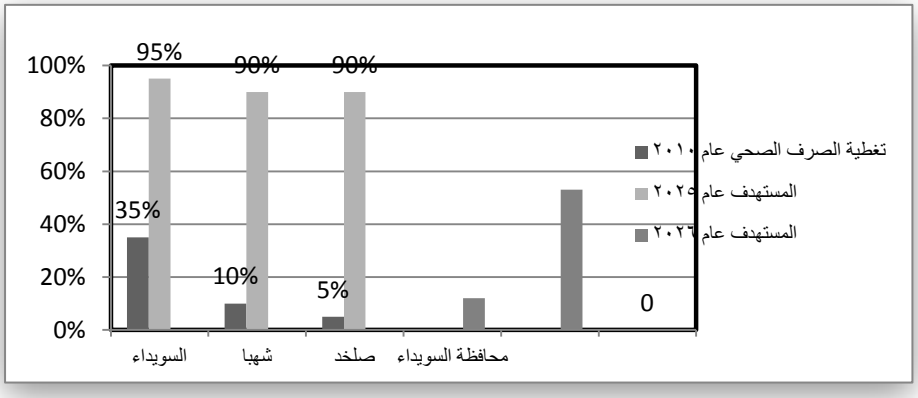

الشكل (41) مؤشر نسبة الصرف الصحي
المصدر: مدديرية الصحة في محافظة السويداء

[87] مقابلة أجرتها الباحثة مع مديرمديرية الإحصاء في محافظة السويداء، وموظفي مديرية البيئة في محافظة السويداء.
[88] الإحصائيات المعتمدة في مديرية الإحصاء ومديرية البيئة في محافظة السويداء 2012.

يدل هذا المؤشر على انخفاض تخديم المحافظة بشكل عام وخاصة في منطقة صلخد وشهبا لذلك يجب العمل على توسيع شبكة الصرف الصحي على مستوى المحافظة، حيث يبين الشكل (101) مؤشر نسب تزويد مناطق المحافظة بشبكة الصرف الصحي.

1-10-1-2- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب محسنة :

بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة في سوريا 96% ، أمَّا في محافظة السويداء فقد سجَّل هذا المؤشر معدلاً وقدره 95 % لعام 2004، أمَّا في عام 2010 أصبحت نسبة المستفيدين من مياه الشرب الآمنة 100 % في كافة مناطق المحافظة وريفها.

لوحظ ارتفاع في هذه المؤشرات بشكل تصاعدي ولكن لم تزل ضمن الحدود المسموحة عالميًا فيجب استدراك هذه الحالة بفرض تطبيق محطات المعالجة على كافة النشاطات الصناعية والسياحية والتجارية وخاصة معاصر الزيتون .

1-10-1-3- تلوث الهواء :

وهو عبارة عن العوالق الهوائية، بلغ مؤشر التلوث في سورية عام 2005 معدلاً وقدره /450 / ميكروغرام /في المتر المكعب وازداد هذا المؤشر في عام 2009 إلى 500 ميكروغرام /في المتر المكعب ، أمَّا في محافظة السويداء فقد سجَّل هذا المؤشرلعام 2005معدلاً وقدره 322 ميكروغرام، ليرتفع في عام 2009 إلى 350 ميكرو غرام في المتر المكعب، علماً بأنَّ الحد المسموح عالميا 240 ميكرو غرام في المتر المكعب ، مما سبق يتبين ارتفاع هذا المؤشروطنياً على مستوى المحافظة وذلك بسبب ظاهرة التصحر وانجراف التربة وعامل الجفاف .

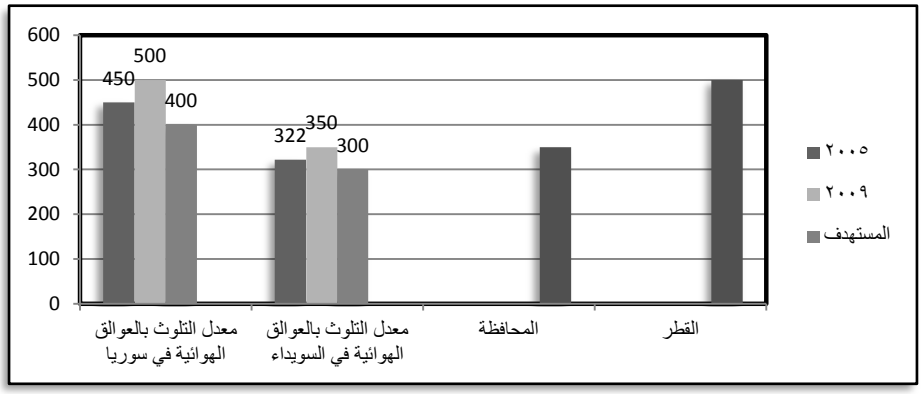

الشكل (42) مؤشر التلوث في المحافظة
المصدر: مديرية الصحة في محافظة السويداء

1-10-1-4- الضجيج:

بلغ هذا المؤشرعلى مستوى القطر معدلاً وقدره 90 ديسبل ، وقد سجَّل هذا المؤشرعلى مستوى المحافظة في عام 2005 معدلاً وقدره 70 ديسبل و بلغ في عام 2009 معدلاً وقدره 72 ديسبل ، أما على مستوى مناطق المحافظة فقد سجَّل في منطقة السويداء في أوقات الذروة 80 ديسبل، تليها منطقة صلخد مسجَّلةً معدل وقدره 68 ديسبل أما في شهبا فقد بلغ معدلاً وقدره /70 / ديسبل ، هذا يدل على إنَّ ارتفاع المؤشر يعود إلى الزيادة الهائلة في أعدادالآليات بشكل يفوق استيعاب الطرق، علما بأنَّ محافظة السويداء شغلت المرتبة الأولى من حيث أنَّها الأقل ضجيجا في سورية[89].

[89] إحصائيات مديرية الإحصاء في السويداء

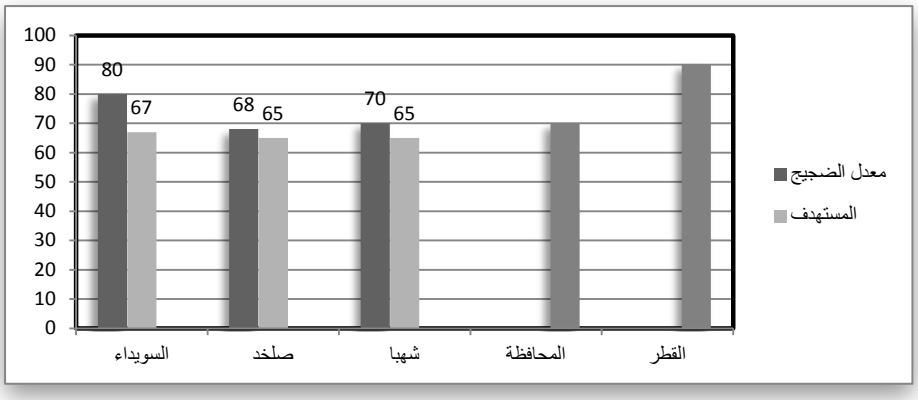

الشكل(43)مؤشر الضجيج في مناطق المحافظة
المصدر: مديرية الصحة في محافظة السويداء

1-10-1-5- معالجة النفايات :

تعتبر معالجة النفايات إحدى مشاكل المحافظة نظراً لعدم توفر محطات المعالجة والمطامر الصحية، إذ بلغت معالجة النفايات الصلبة في سورية عام 2008 بطريقة الطمر 17.4 % ، وبطريقة الحرق 59.4% ، وبطريقة الفرز 3.7 % ، و19.5% لا تعالج أمَّا في المحافظة فقد سجَّل مؤشر معالجة النفايات أعلاه ليتجاوز المتوسط الوطني وبمعدل قدره 80 % من النفايات تعالج بطريقة الحرق و20% لا تعالج ، ولا يتم استخدام طريقتي الطمر والفرز وتعتبر محافظة السويداء ذات النسبة الأعلى في استخدام طريقة الحرق للنفايات علما أنّها الطريقة الأكثر ضررا للبيئة نظرا للمواد والغازات الناتجة الضارة بالصحة والمسرطنة[90] .

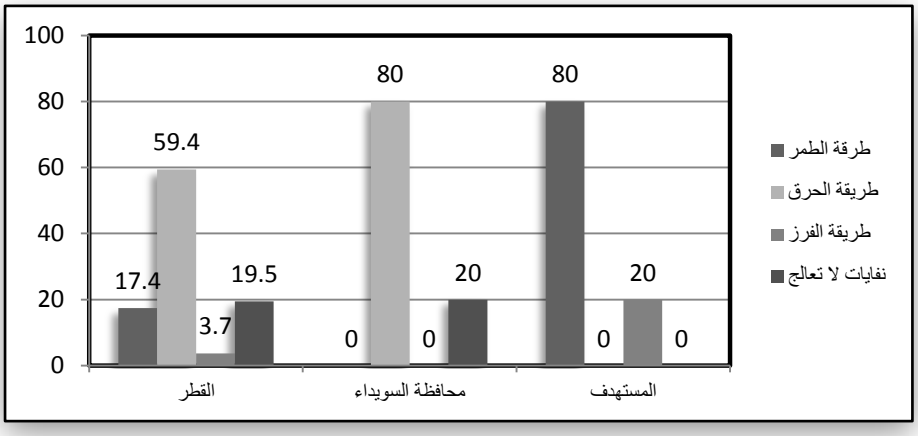

الشكل(45) طريقة معالجة النفايات على مستوى سورية ومحافظة السويداء لعام 2008
المصدر: مديرية الصحة في محافظة السويداء

لذا يجب الإسراع بتنفيذ مشروع النفايات الصلبة والمطامر الصحية في المحافظة والبدء بعملية فرز النفايات المنزلية وزيادة التوعية للتخفيف منها .
يمكن ملاحظة نسبة المساكن الموصولة بخدمة جمع النفايات الصلبة من خلال موقع مكبي النفايات ضمن المحافظة ، إحداها في المنطقة الشرقية يخدم منطقة صلخد والمنطقة الجنوبية والجبلية من منطقة السويداء، في حين يقع المكب الثاني ضمن منطقة اللجاة ويخدم منطقة شهبا والتجمعات العمرانية في المنطقة السهلية والشمالية من منطقة السويداء.

[90] إحصائيات مديرية الإحصاء في السويداء، مديرية البيئة في محافظة السويداء

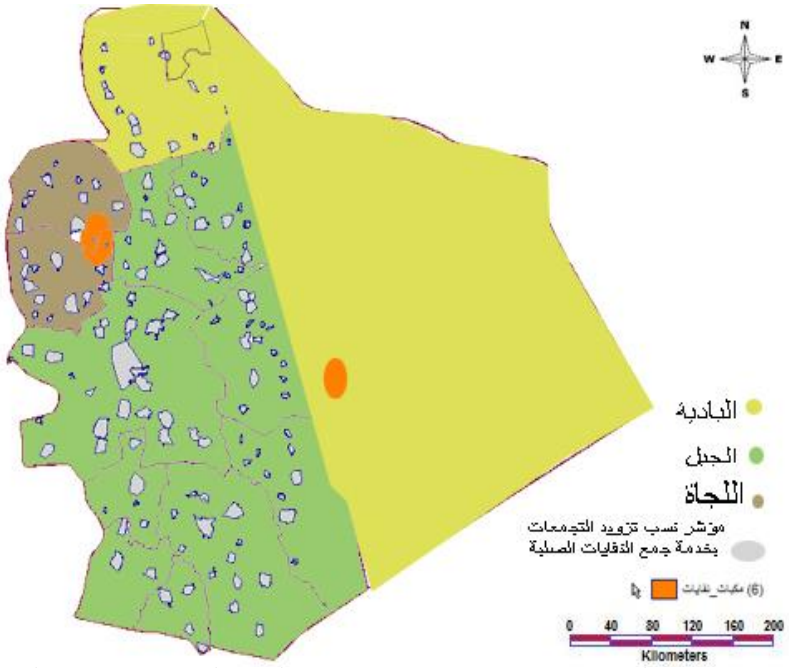

الخريطة(59)مؤشر نسب تخديم التجمعات العمرانية بخدمة جمع النفايات الصلبة
المصدر: إعداد الباحثة

رغم ذلك فإنّ احتضان محافظة السويداء على أربع فرص بيئية تؤدي إلى الاستدامة البيئية، وتحقق النزاهة الإيكولوجية والاحتضان المستدام ورأس المال الطبيعي و بالتالي رفع مستوى نوعية الحياة، وتعزيز كفاءة وقدرة الإقليم، هذه الفرص هي:
المروج والمراع، الحراج ومحمية اللجاة، توفر عناصر الطاقة البديلة،والموارد لأولية البازلت.

1-10-2- مساحة المروج والمراعي :

تبلغ مساحة المروج والمراعي على مستوى القطر 8244000 هكتار، أي نسبتها 0.46 %، في حين سجّل مؤشر مساحة الحراج والغابات في السويداء عام 2004 مساحة وقدرها 210295 هكتار وأصبحت في عام 2009 بمساحةٍ أقل وقدرها 210000 هكتار، أي نسبتها من إجمالي المحافظة 37%.
وتمثل نسبة مساحة المروج والمراعي في محافظة السويداء من نسبة مساحة المروج والمراعي من سورية 0.025 %[91].

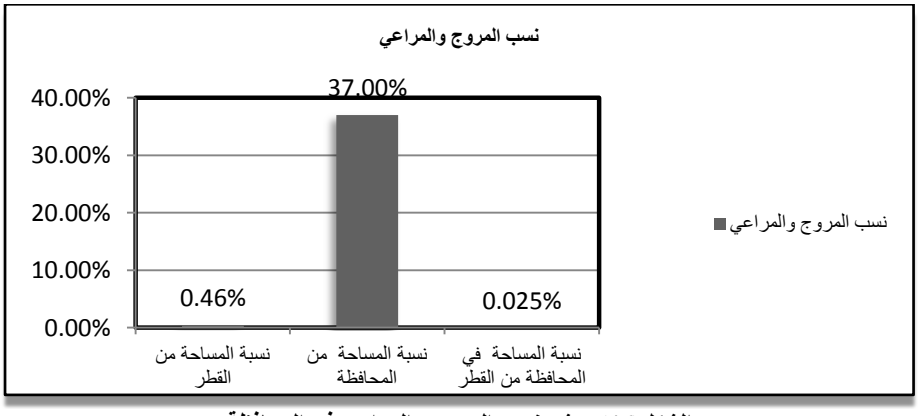

الشكل(46)مؤشر نسب المروج والمراعي في المحافظة

[91] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير مديرية الإحصاء في محافظة السويداء، ومدير مديرية الحراج..

1-10-3- الحراج والغابات :

أنَّ مساحة الحراج والغابات في محافظة السويداء بلغت / 7846 هكتار/ لعام 2004 وأصبحت /8000 / هكتار في عام 2009 ، أي تشكل نسبة الحراج (1.4%).من إجمالي مساحة المحافظة لعام 2009، وتمثل نسبة مساحة الحراج والغابات في مجافظة السويداء من نسبة مساحة الحراج في سورية 0.014[92] ، وهي نسبة جيدة.

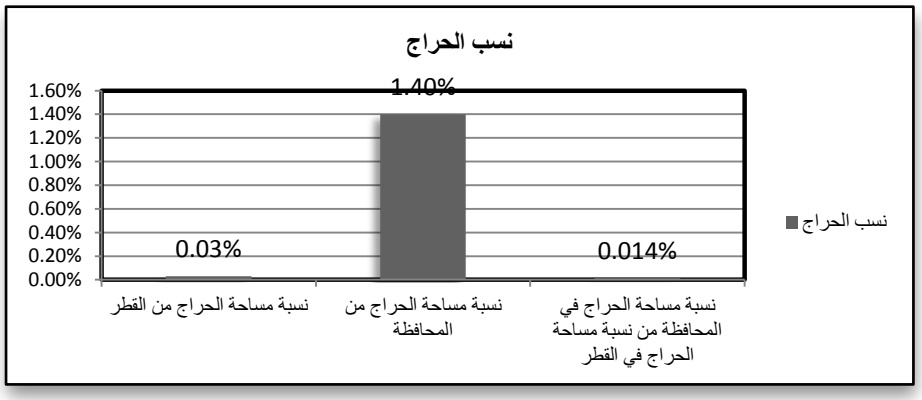

مؤشر(47) مؤشر نسب الحراج في المحافظة
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مديرية الحراج

وتشغل الغابات مساحة كبيرة من إقليم محافظة السويداء و تبلغ مساحتها2000هكتار ، ما يعادل 1.5 % من إجمالي الغابات السورية البالغة مساحتها(7961)هكتار، بينما تشغل مواقع التحريج الاصطناعي (4585) هكتار، وترتفع عن سطح البحر 800م، فيها تضاريس وعرة ومتنوعة يمكن ملاحظة الشقوق والجروف الحادة والأحواض المنخفضة، ويحيط بها الوعر الذي يفصلها عن الأراضي العادية ويسمى (اللحف) حيث يغطي الصخر كامل مساحتها، باستثناء بعض الجيوب الترابية .

ويضم **الحراج**:

محمية اللجاة: اختارت اللجنة الدولية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابعة لليونسكو في اجتماعها 21 في كوريا الجنوبية خلال الفترة 25-30 أيار 2009، محمية اللجاة من بين 20 محمية طبيعية لكي تضاف إلى السجل العالمي لمحميات اليونسكو من بين 553 موقعاً في 107 دولة، حيث تمَّ التنسيق مع مجلس التنسيق العالمي لليونسكو[93] .

وتتميز تلك المحمية ب:

- ✓ **التنوع والثراء البيولوجي**: نظراً لطبيعة المنطقة البركانية والتضاريس الوعرة وامتلائها بالشقوق والجروف نتيجة الانفجارات البركانية وتبرد الحمم والانكسارات ،وماتحويه من مناظرطبيعية وكهوف ومغر (مغارة عريقة ، الهوة ،أم الرمان ،حيور اللوز)،حيث كانت قديماً ملجأً للثوار.

- ✓ **تربة بركانية غنية** بالمواد المعدنية لونها يعكس لون الصخر وذلك لوقوعها في بيئة متوسطة شبه جافة مع وجود صبات بازلتية بركانية.

[92] مقابلة أجرتها الباحثة مع مدير الحراج في محافظة السويداء، وبالاعتماد على الإحصائيات المعتمدة في المرصد الحضري في محافظة السويداء.
[93] أعداد جريدة الجبل في محافظة السويداء ص 4عام2011

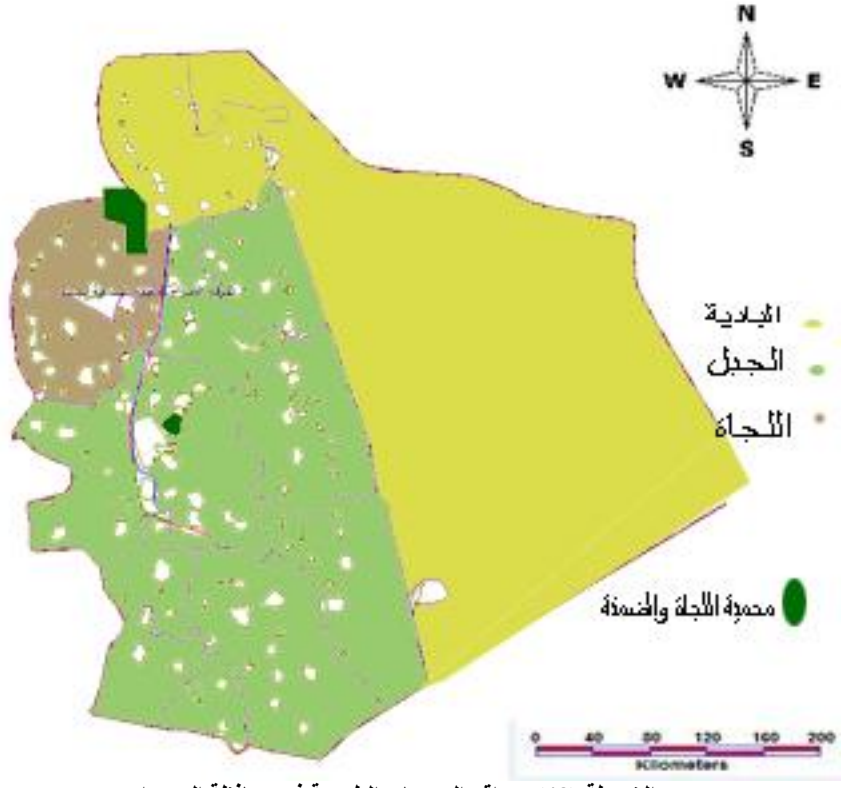

الخريطة (48) مواقع المحميات الطبيعية في محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مديرية الحراج

- **أهمية الموقع التاريخي والجغرافي والاقتصادي:**

- جغرافياً:تعود أهمية الموقع لقربه من موقعي الخرب الهيبارية والأمباشي (حيث اختلطت عظام الحيوانات مع الحمم البركانية) الهاميين وبغيرهما من المواقع على امتداد اللجاة وفي البادية والقرى المتاخمة.
- تاريخياً: تعود أهمية الموقع لتواجد المخلفات الأثرية (تعود لزمن البيولوجي الأول القرن الثالث والرابع قبل الميلاد) التي تحكي قصة الاستيطان البشري.
- تتيح المحمية فرصاً هامة لتطوير النشاطات الإنسانية البيئية المستدامة، من خلال ترميم وتطوير مواقعها الاستراتيجية الطبيعية والأثرية، كما وتتيح فرصاً تربوية لشرح أهمية هذه الحيوانات والنباتات على صعيد المحلي والإقليمي الوطني والدولي، بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين التنوع الثقافي والبيولوجي نتيجة غناها بالثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني [94].

- ✓ **القيمة البيئية:** تعتبر غابات السويداء نظم بيئية متكاملة فهي ركيزة للتنوع الحيوي وأساس لصيانة التربة وحماية مساقط المياه، بالإضافة لدورها في تنقية الجو وتخليصه من الملوثات (يمتص الهكتار الواحد من الغابات مابين 220-280كغ من غاز ثاني اوكسيد الكربون يومياً ، ويقوم بتصفية 18 مليون م3من الهواء في العام أي إنّ إعادة التوازن البيئي الحيوي لمنطقة اللجاة هو أمر حيوي وطني، حيث أنّ الأشجار التي تتألف منها بقايا الغابة الطبيعية متنوعة وذات أهمية وكذلك الحشائش والحيوانات البرية والزواحف والطيور وغيرها، فأشجار البطم يصل عمرها نحو 2000ألفي عام (غرب الخرسا).

- ✓ **عنصر جذب سياحي :**

إضافة إلى الفوائد الصحية الوقائية والطبية في مواجهة انتشار تلوث الهواء يمكن لمنطقة اللجاة أن تكون رئة تتنفس منها كامل المنطقة، وهي منطقة جذب للسياحة الثقافية البيئية، بما فيها من معالم أثرية وطرق قديمة وأبنية

[94]_(أبناء المحافظة)، الصفا أول حديقة جيولوجية في سوريا

ومغاور وأشكال ضخرية بركانية طبيعية، ونقاء المناخ، بالإضافة لما يعرف به أهالي الجبل من ثقافة وانفتاح وعادات وتقاليد مما يشجع السياحة الشعبية والبيئية حيث تشكل منتزهات لفئات السكان المختلفة وكونها الرئات الكبرى لمحيط اسمنتي يزداد اتساعا.

إنَّ الموارد الطبيعية في المحافظة توفر فرص عمل عظيمة لتنمية الأنشطة البشرية المستدامة من خلال المراعي والتداوي بالأعشاب وصناعة العقاقير والترابط بين التنوع الثقافي والبيولوجي .

1-10-4- توليد الطاقة البديلة:

تعتبر المحافظة صديقة للبيئة سواء من خلال التكوين البنيوي التضاريسي أم التكوين البنائي الأصل، بما يميز قراها التراثية الجبلية وكيفية طبيعة العلاقة بين المجتمع والاقتصاد والبيئة واعتمادها على المنتجات المنزلية الغذائية أو الصناعية، أو من خلال الموارد الطبيعية التي تحتويها الحراج والمحميات وما يميز مناخها سواء بالسطوع الشمسي أو بشدة الرياح وتنوع الفصول الأربعة، مما يجعل المحافظة قادرة على إدارة ذاتها اقتصادياً بالاعتماد على الموارد البيئية، التي تساهم في التنوع الاقتصادي وتوفير الوظائف، التي تساهم في حل مشاكل التلوث البيئي أهم مصادر الطاقة[95]:

- ✓ **إنتاج الغاز الحيوي**:

يعد الغاز الحيوي مصدراً جيدا للطاقة إذ يحتوي على الميتان الذي تبلغ نسبته بين 50-70 %من مجمل حجم الغاز الحيوي، ويتمتع بقيمة حرارية عالية حيث يتم الحصول عليه من تحلل النفايات الغنية بالمادة العضوية حيث يفيد في إنتاج الطاقة بدلاً من تسربه إلى الهواءالمحيط وبالتالي تأثيره السلبي في ظاهرة الاحتباس الحراري بحيث يتم استبدال الوقود الأحفوري بغاز الميتان من خلال تنفيذ مجموعة من وحدات إنتاج الغاز الحيوي في محافظة السويداء ، بعضها لأهداف بحثية كما في مراكز البحوث في السماقيات ***لاختبار مخلفات الأغنام ،ومركز البحوث الزراعية في البادية لاختبار مخلفات الأبقار***، وبعضها الآخر عند الفلاحين في قرى الصورة الصغيرة والكبيرة والرضيمة، وما يميز ريف المحافظة قدرته على إعادة تدوير الموقع من خلال إعادة تدوير المخلفات الصلبة لكل منزل قروي باعتماد الحفر الفنية وهي طريقة قديمة أصلاً كانت تستخدم في قرى الجبل لتوليد الكهرباء والغاز الحيوي بمعالجة هذه المخلفات مما يخفض من تكاليف البنى التحتية[96].

ويعتبر ***إنتاج السماد العضوي المتخمر عالي الجودة تجربة رائدة كإنتاج مصدر مستدام للطاقة من جراء إنتاج الغاز الحيوي بالتخلص من المخلفات الحيوانية والبشرية ومن تفل الزيتون في البيئة الريفية وبالتالي*** تحقيق حماية **مستدامة للبيئة.**

- ✓ **المزارع الريحية** من خلال الإطلاع على الخارطة الريحية في سوريا تبيَّن إمكانية استثمار طاقة الرياح في الواجهة المحورية الجبلية وفي الأماكن الآتية (الخالدية ،براق، طربا، الهيت)وخاصة قريتي المشقوق وأم ضبيب نتيجة ارتفاع المنطقة ووقوعها أمام فتحة الجولان الريحية.
بالإضافة إلى تنوع التضاريس حيث تشير المؤشرات البيئية إلى وجود معدل سرعات عالية في هذه المناطق لاتوجد في مناطق أخرى [97] .

- ✓ **الأحواض والطاقة الشمسية**: يقع الإقليم في منطقة إشعاع شمسي مرتفعة على مدار العام[98]:، مما يمكن من استثمار الطاقة الشمسية لتحويل جميع أنواع المياه الغير صالحة للشرب إلى مياه نقية من خلال استعمال الأحواض الشمسية بتقطير المياه . كذلك يمكن عمل دارات تكييف تعمل بمبدأ الاستفادة من الطاقات البديلة (طاقة شمسية، ،طاقة ضائعة) واستخدام الطاقات المتجددة من خلال الألواح الزجاجية والمرايا العاكسة بحيث يتم تحويل الطاقة المنتجة إلى المنازل وتنتج حوالي 300 ميغا واط فإذا كانت

---

[95] المؤتمر البيئي الأول في السويداء **"تحت شعار نحو سويداء صديقة للبيئة"** أيار (2010)،

[96] العفيف، رأفت ، المؤتمر البيئي الأول **"إنتاج الغاز الحيوي من تفل الزيتون ومخلفات المواشي، دراسة تأثير ظروف الحرارة العالية والتخمر المشترك وإضافة الأنزيمات على إنتاجية الميثان." أيار** عام 2010
--الدروس المستفادة من تجارب نشر تقنية الغاز الحيوي في المنطقة الجنوبية د. محمد قرضاب.

[97] أبو حامد، فريد ، المؤتمر البيئي الأول **"الأسس التصميمية في إنشاء المزارع الريحية"**، أيار 2010.

[98] الأطرش، منير، **"المباني الموفرة لاستهلاك الطاقة "**، المؤتمر البيئي الأول في محافظة السويداء تحت شعار **" السويداء صديقة للبيئة"** أيار 2010

الطاقة المنتجة غير كافية سيتم استرداد النقص من خلال الشركة العامة للكهرباء، وفي حال الطاقة المنتجة أكثر من الطاقة المستهلكة في المنازل سيتم تحويلها بوساطة عدادات الكهرباء الذكية إلى الشركة العامة للكهرباء وبذلك سيتم خفض استنزاف مصادر الطاقة الغير متجددة، ويمكن الاستفادة من الطاقة الشمسية من خلال العمارة الخضراء لتصميم الأبنية وتطبيق مبدأ العزل الحراري .

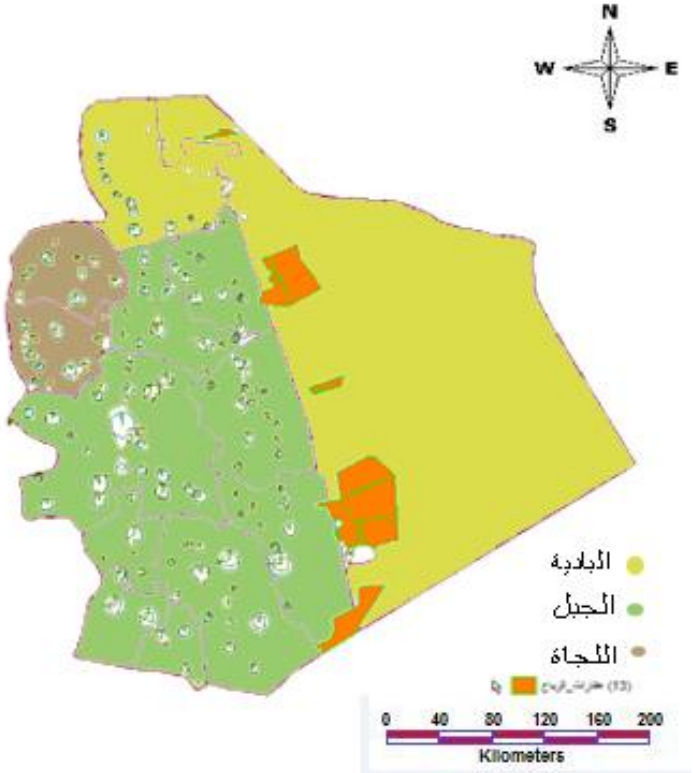

الخريطة(49) توزع المزارع الريحية في محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة

إنَّ تنمية موارد المحافظة الاقتصادية عبر إقامة مشاريع تعتمد على المادة الخام المتوفرة، سوف يوفر فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة من طالبي العمل،وبالتالي تحسين مستوى الحياة المعيشية الاقتصادية والاجتماعية .

1-10-5- البازلت:
نتيجة الانسكابات البركانية على الأراضي الجنوبية من سورية، أدَّت إلى انتشار البازلت في الأراضي الغير زراعية بكثرة بحيث يغطي مساحة كبيرة من المحافظة من الناحية الجيولوجية من منطقة اللجاة والخرب، تستخدم هذه الصخور بعد التكسير، والطحن لإنتاج الرمل، والزلط المستخدم في أعمال البناء، والردم، وصناعة الاسمنت، وفرش الطرق. حيث تتكشف على سطح الأرض حالياً عن طريق تكسير الحجر البازلتي ذو الأحجام الكبيرة1-10م من مقالع كثيرة لا تزيد عن مترين، وطحنه بهدف إنتاج الزلط والرمل لاستخدامه في كافة أعمال البناء، وصناعة الاسمنت وفرش الطرق، ويمكن تقسيم استخداماته إلى ثلاثة أقسام:
البازلت المصهورالمصنع ، البازلت المقشور والمقطع، البازلت المجموع والمكسر لإنتاج الحصويات.
ويمكن استخدامه في الخلطات البيتونية، كما يمكن اعتبار البازلت كوجهة سياحية في منطقة شهبا في الإقليم الجنوبي ضمن الإطار الوطني[99].

[99] د: عبود، غسان "،تأثير مراكز التجمعات السكنية القديمة في جنوب سورية على البيئة المحلية"، المؤتمر البيئي الأول في محافظة السويداء تحت شعار" **السويداء صديقة للبيئة**" أيار 2010

11-1- ترتيب التفاوت المناطقي المكاني للمحافظة:

مما سبق، تبين تفاوت مناطق الإقليم تنموياً اقتصادياً واجتماعياً ومؤسساتياً وخدمياً ومكانياً لذلك فقد تألف المقياس العام المقترح لقياس مستويات التنمية في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء من مؤشر فرعي هو مؤشر درجة التنمية، وقد تمَّ الوصول إليه عن طريق ترتيب الوحدات المكانية المطلوب قياس درجة التنمية الخاصة بها، بإعطاء كل وحدة منها الدرجة الخاصة بترتيبها في كل متغير من المتغيرات التنمية المختارة للدراسة كما هو موضح في الجدول (42) والبالغ عددها (55) مؤشراً تنموياً، وقد تمَّ إعطاء المناطق الثلاث في محافظة السويداء درجة تتراوح بين (1إلى 3) لكل منطقة وكذلك درجة تتراوح بين (1إلى 12) لكل ناحية في كل متغير من المتغيرات المختارة لقياس مستويات التنمية، وقد تراوحت هذه الدرجة بين (1إلى 3) بين المناطق ومن (1إلى 12) بين النواحي لتدل على موقع المنطقة والناحية في محافظة السويداء، ومن ثمَّ تصبح درجة المنطقة منحصرة بين الدرجة الأولى والثالثة ودرجة الناحية منحصرة بين الدرجة الأولى والثانية عشر، وبافتراض أنَّ منطقة شغلت المركز الأول في المتغيرات (55) فإنّ مجموع الدرجات الدال على مؤشر درجة التنمية الخاص بها هو (55) درجة، أي (55*1) وبافتراض انَّ منطقة أخرى قد شغلت المركز الثالث في المتغيرات (55) فإنَّ مجموع الدرجات الدال على مؤشر درجة التنمية الخاص بها هو (165) أي (55*3)، ومن ثمَّ فإنَّ درجات مؤشر درجة التنمية تتراوح بين 55 إلى 165 وهو المدى التنموي الذي تقع خلاله كل مناطق محافظة السويداء[100].

وتبيَّن الخرائط (50) ترتيب المناطق والنواحي تنموياً حسب المتغيرات من الأعلى إلى الأدنى وهذا ما يشير إلى درجة قوة التنمية حيث تتمركز في منطقة الاستقرار الأولى والثانية:

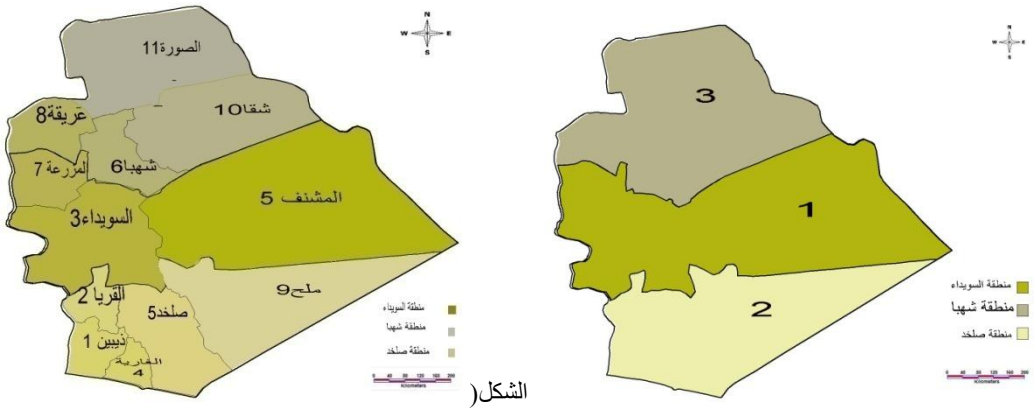

الشكل(

الشكل(50) مؤشر ترتيب التفاوت المناطقي التنموي للمناطق الثلاث والنواحي الاثني عشر في المحافظة

درجة التنمية	السويداء	شهبا	صلخد
1 *	90=30	2=2	2=2
2 *	2=1	28=14	34=17
3 *	9=3	48=16	39=13
المجموع	41	78	75

الجدول(41) مؤشر ترتيب التفاوت المكاني التنموي للمناطق الثلاث في محافظة السويداء حسب مؤشر درجة التنمية

استناداً ما تقدَّم فإنّ مؤشر درجة التنمية يرتبط بالكثافات السكانية فكلما ازدادت الكثافة السكانية ازداد مؤشر درجة التنمية نوعية ونقص بالقيمة العددية، وما يدل على ذلك فإنّه مؤشر درجة التنمية يرتبط الذي بمؤشرين آخرين هما المسافة وزمن الوصول إلى مركز ثقل الإقليم، لذلك فكلما بعدت التجمعات العمرانية عن المنطقة المركزية للإقليم باتجاه الأطراف نقصت الخدمات التنموية والعكس كلما كانت هذه التجمعات العمرانية أقرب إلى المركز ازدادت الخدمات التنموية.

[100] عبد العال، محمد أحمد، الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية في مصر، مجلة الجغرافيا والتنمية، كلية الآداب جامعة المنوفيه، العدد التاسع، يوليو ، 1997.

يلاحظ أيضاً ارتباط مؤشر درجة التنمية بمؤشري الأمية فكلما ازداد مؤشر الأمية نقص مؤشر درجة التنمية ورافقه نقص في الخدمات التنموية، وكلما نقص مؤشر الأمية ازداد مؤشر درجة التنمية نوعيةً.

كما يلاحظ ارتباط مؤشر درجة التنمية بمؤشر الفقر كلما ارتفع مؤشر الفقر انخفض مؤشر درجة التنمية، والعكس صحيح.

كما ويرتبط مؤشر درجة التنمية ارتباطاً عكسياً مع مؤشر البطالة فكلما ازداد مؤشر البطالة نقص مؤشر الخدمات التنموية وذلك كما هو الحال في منطقة صلخد، ذلك لارتباط مؤشر البطالة بمؤشر قوة العمل ومؤشر التعليم، إذ أنّ معظم حاملي الشهادات لا يجدون فرص عمل تتناسب مع شهاداته فتزداد نسب البطالة مما يدل على انخفاض مؤشر الناتج الإجمالي المحلي للفرد ومعدل النشاط الاقتصادي رغم المؤشرات التربوية التعليمية العالية.

خلاصة الفصل الأول من الباب الثاني :

إنَّ دراسة وتحليل المؤشرات التنموية المؤشرات **في محافظة السويداء يدلَّ على أنَّ إقليم المحافظة إقليم نام** ذو طاقات وقوة بشرية هائلة ومؤشرات تربوية وتنموية عالية، ومستويات الدخل منخفضة و مؤشرالفقر واضح وبذلك الإقليم يتجه إلى تنمية غير مستدامة بشرياً ومجتمعياً وبيئياً واقتصادياً وإدارياً و روحياً، كما أنَّ الإقليم يتجه إلى عدم استدامة رأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي والاستهلاكي والمجتمعي، ويسود الإقليم بنوعية حياة منخفضة، كما أنَّ كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية منخفضة، وبيئة متدهورة واحتضان غير مستدام .

إنّ تحليل الوضع الراهن الاستراتيجي للمحافظة من خلال المؤشرات الكمية الإحصائية لمختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والخدمية والبيئية ضمن الإطار المكاني بما تتضمنه هذه المجالات من محاور تنموية أجابت على الأسئلة التي طرحت بناءً على بيان الواقع الحالي، والتي أكدّت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسساتية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجمعات القرويةو الحضرية والناجمة عن سوء توزيع الخدمات المجتمعية وغياب التنسيق والتكامل بين قطاعات الإقليم ضمن إطار التنمية المكانية الوطنية وغياب المشاريع الاستثمارية. وفي الفصول التالية سيتم تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لهذه القطاعات بما يسمح بتحديد الاتجاه المستقبلي بصياغة الرؤية المستقبلية للإقليم والأهداف الاستراتيجية، لتبدأ مرحلة التخطيط الإقليمي بعرض أهم المؤشرات التنموية المستدامة لقياس مدى تحقيق التقدم المحرز في تحقيق أهداف رؤية الإقليم المستقبلية بتحديد اتجاه الاستدامة زيادة أم نقصان وصياغة الاستراتيجيات، وتحديد أهم المؤشرات لمتابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية أثناء مرحلة التخطيط الإقليمي ضمن إطار التنمية الإقليمية الوطنية.

2- الفصل الثاني:"عملية التقييم والتحليل الاستراتيجي للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن(السويداء، شهبا، صلخد)"

- يتناول هذا الفصل عملية التقييم والتخطيط الاستراتيجي لمحافظة السويداء بعد أن تمت عملية التحليل في الفصل السابق، حيث اعتمدت هذه المرحلة على المعلومات التي تمَّ الحصول عليها في ضوء المؤشرات الكمية الإحصائية، وتحليل المعلومات الواردة في حالة الوضع الراهن وصياغتها ضمن تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، ومن ثمَّ صياغة الرؤية وتحديد البدائل التنموية، وتقييم الرؤية ومن ثمَّ صياغة الاستراتيجيات التنموية وتقييمها لتحديد أهم نقاط الاستراتيجية التنموية الإقليمية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء ضمن الإطار الوطني.

2-1- المعلومات التي تمَّ الحصول عليها من خلال ورشات العمل:

أقيمت ورشة عمل للتخطيط الإقليمي في نقابة المهندسين في السويداء بحضور مدراء المديريات في المحافظة والمعنين بالأمر، وتمَّ تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في المحافظة من خلالها[1].

بدايةً سيتم تحديد شركاء التنمية من خلال المقابلات وورشة العمل بالإجابة على الأسئلة التي طرحت في الفصل الثاني من الجزء الأول لصياغة الاستراتيجية، ومن ثمَّ تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات[2].

من هم الشركاء	
الأسئلة	التعليق
هل تمَّ تحديد جميع الأطراف ذات العلاقة بعملية التنمية؟	جزئياً (المشاركة المجتمعية ومجالس البلدية، قسم الاستملاك والتنظيم في المحافظة)
▪ درجة اتباطهم بالقضايا:(مثل الفقر)؟	على صلة، مقابلة أجرتها الباحثة مع مديرة مديرية الشؤون الاجتماعية ومكتب التشغيل
-موقعهم الرسمي (مثل السلطة الحكومية)؟	مكتب مركز دعم القرار في المحافظة، مدير التخطيط العمراني ومدير الزراعة والحراج وغيرهم من مدراء المحافظة خلال ورشة العمل.
▪ تحكمهم بالموادر ذات الصلة (الخبرات، الأموال)؟	المحافظة، قسم الإيرادادت ، مجلس البلدية، مديرية الخدمات الفنية مقابلة أجرتها الباجثة مع العاملين في مجلس المدينة ومديرية الخدمات الفنية.
- هل هناك مشاركة للفئات الأقل نشاطاً أو الفئات الهشة، مجموعات النساء، مجموعات الاقتصاد الغير منظم؟	جزئياً، المرأة الريفية، مكتب التشغيل في المحافظة، مقابلات أجرتها الباحثة مع بعض الفئات الهشة (أطفال، نساء، شبان).
- من يملك المهارات والمصداقية و الرغبة السياسية والالتزام بالعمل الواجب القيام به؟	قلة، بسبب غياب الكوادر الفنية المؤهلة ومعوقات إجاراءات المعاملات الروتينية.
▪ كيف يمكن إيصال الأفكار للمناطق المحلية وردود الأفعال؟	التثقيف والتوعية، ورش عمل، ندوات، تطوير المناهج المدرسية، الاستعانة بالخبرات العربية والأجنبية، وعرض تجارب التنمية المستدامة، المشاركة المجتمعية

الجدول(43) الشركاء في منهجية إعداد استراتيجية تنمية إقليم محافظة السويداء

المصدر: إعداد الباحثة

[1]: ميّا، رولا ورشة عمل أقيمت في نقابة المهندسين بحضور عدد من مدراء المديريات في محافظة السويداء، والعاملين في مكتب دعم القرار المحلي في المحافظة وبمشاركة الباحثة، تشرين الثاني، 2009..

[2]إعداد الباحثة، بالاعتماد على الفصل الثاني من الجزء النظري في صياغة الاستراتيجيات وورش العمل.

في حين حدِّدت نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات كما يلي[3]:

نقاط الضعف (عوامل داخلية)	التحديات (عوامل خارجية)
- تراجع الهاطل المطري . - ضعف التحويل للوحدات الإدارية. - صعوبة تنفيذ مشاريع معالجة النفايات الصلبة والسائلة. - ارتفاع تكاليف مشاريع البنية التحتية. - عدم القدرة على المنافسة وبشكل خاص خارجياً. - تعاقب سنوات الجفاف. - عدم التنسيق بين البلديات والوزارات وخططها . - ضعف مساهمة المحافظة لتحفيز الاستثمار. - عدم وجود مدينة صناعية مؤهلة للاختصاص. - ارتفاع تكاليف إنتاج المياه ومشاريع البيئة. - وجود صعوبة في ترخيص المشاريع الاستثمارية. - ضعف الاستثمار الخاص والمحلي. - عدم وجود محطات معالجة للمياه والنفايات الصلبة . - السياحة (عدم وجود خريطة سياحية إقليمية). - ضعف تأهيل المواقع الأثرية والسياحية. - قصور التشريعات الخاصة والاستثمار والأنظمة. - عدم توفر مصادر للري مما يعيق قيام زراعات مروية . وارتفاع تكاليف حفر الآبار. - وعورة الأراضي في المناطق الزراعية وعدم وجود بيئات. تسويقية متخصصة وجمعيات تسويقية داعمة للمنتج. - عدم وجود معبر حدودي باتجاه الأردن والخليج رغم كون محافظة السويداء حدودية.	- البطالة المستمرة وتفاقم مشكلاتها . - عدم التنسيق بين البلديات والوزارات . - الهجرة الداخلية . -عدم التقيد بالزراعة المحلية وحماية المنتجات الزراعية المحلية. - الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة والنزوح السكاني. - عدم وجدود صناديق تأهيل المنتجات الزراعية. (من خلال إعادة تدوير النفايات بحيث يمكن فصل البلاستيك والخشب بدلاً من العبوات واستخدامها كصناديق). - ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المعدة لتصدير. -عدم وجود معبر حدودي باتجاه الأردن والخليج رغم كون محافظة السويداء حدودية.
نقاط القوة (عوامل داخلية)	**الفرص (عوامل خارجية)**
- التنوع المناخي والطبوغرافي وانعدام التلوث . - وجود منتجات زراعية لا كيميائية فاعلة التصنيع (القمح– العدس– الحمص). - سهولة إقامة مزارع عضوية لتوافر الشروط اللازمة. - توفر الأيدي العاملة الخبيرة سياحياً واقتصادياً وتعليميا. - وجود الثروات الطبيعية (البازلت –الطف البركاني-الغرانيت). - وجود فرصة لتوليد الكهرباء من طاقة (الرياح –الشمس-الغابات - ارتفاع نسبة الخريجين والمؤشرات التربوية. - المواقع الأثرية ذات القيمة السياحية العالمية. - وجود المحمية الدولية اللجاة ضمن المحيط الحيوي. - القرب من دمشق وإمكانية تحويل السويداء إلى منتجع صحي للإقليم - وجود مثلث لتخطيط الإقليمي عبر التوسع العمراني. - نمو سكاني منخفض. - وجود بيئة ثقافية اجتماعية وعادات وتقاليد.	- سياحياً بيئة نظيفة نتيجة (قلة عدد المصانع، تنوع حيوي)، يساعد على الاستثمار السياحي وصناعة السياحة - قرب المحافظة من دمشق وكونه منفذ حدودي نحو الخليج . - توافر رأس مال محلي . - منتج زراعي عضوي (كرمة ، تفاحيات ،زراعة عضوية). - وجود البازلت والطف البركاني. - وجود مساحات واسعة بيئية مناسبة لإنتاج الطاقات البديلة. - مؤشرات تنموية مرتفعة (فرصة بناء جامعات والتوسع بها).. - مشاريع استشفائية صحية . - استخدام المواد الأولية لصناعة السيراميك. - فرصة إقامة غطاء نباتي ورعوي وتربية الأغنام . - فرصة إقامة صناعات بازلتية والطف البركاني . - استخدام المحاصيل الحقلية بإقامة صناعات غذائية . - فرصة إقامة أسواق لصناعات التقليدية. - استثمار اموال المغتربين بمشاريع استثمارية. - إنتاج العنب والتفاح والأغنام. - السويداء حديقة دمشق الخلفية . - تشجيع تربية الأبقار والأغنام وانتشار معامل تصنيع الحليب. - فرصة ممكنة لبناء جامعات توسعية .

الجدول (44) نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في محافظة السويداء

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على ورشة العمل

[3]: ميّا، رولا ورشة عمل أقيمت في نقابة المهندسين بحضور عدد من مدراء المديريات في محافظة السويداء، والعاملين في مكتب دعم القرار المحلي في المحافظة وبمشاركة الباحثة، تشرين الثاني 2009.

2-2- القضاياحسب تحليل الوضع الراهن:

يبين الجدول (44) ملخص لعشر قضايا وتحديات تمّ تحديدها ضمن ستة مجالات رئيسة[4]:

- الظروف الطبيعية أو الجغرافية
- الظروف الاجتماعية
- الظروف الاقتصادية.
- الظروف المؤسساتية.
- الظروف الخدمية
- الخصائص الإقليمية الناجمة عنهم.

2-2-1- الظروف الطبيعية وتشمل:

تظهر الظروف الطبيعية نتيجة غياب التنمية الإيكولوجية البيئية المستدامة، من خلال العوامل الآتية:

- **النقص في المياه لنشاطات الإنسان الزراعية، والعمرانية:**

قدِّر الطلب الحالي على المياه من حوض اليرموك في المحافظة بحوالي أربعة مليار م3 بالسنة، ولكن نظراً لزيادة السكان، وبالتالي زيادة الطلب في الزراعة والصناعات والمدن، من المتوقع أن يصل هذا الطلب سبعة مليارم3 عام 2025،ويبلغ العجز الحالي حوالي 1.5 مليارم3في السنة وخاصة أنَّ هذا الحوض يغذي المنطقة الجنوبية بحيث تمّ زيادة طول خطوط الأنابيب في المحافظة وقد بلغت 672كم.

- **المساحات الخضراء وضغط التنمية العمرانية على عدد محدد من الأراضي الخصبة:**

إذ تبين من تحليل الوضع الراهن أنَّ مناطق الحراج والمروج أشدّ المناطق كثافة بالأشجار الحراجية التي تمتد شرق مدينة السويداء نحو ظهر الجبل، حيث تكثر الأمطار، ويزداد نمو المراكز العمرانية ويزداد الضغط على الأراضي الزراعية والاحتطاب والرعي الجائر مما أدى إلى انخفاض رطوبة المنطقة والتربة.

- **التلوث**: التلوث الخطير للحراج والمراعي والمحميات والوديان والتربة والهواء الناجم بصورة رئيسة عن الأنشطة العمرانية والصناعية ومن خلال التدفقات الملوثة الناجمة عن عمليات الرش وأساليب النقل الغير مستدام وأساليب التخلص من النفايات، وعملية الصيد والرعي وبالتالي انقراض أنواع الحيوانات البرية.

- **جغرافية المنطقة**: تتميز المنطقة بوعورة الأراضي، وعدم استثمار الفرص البيئية محلياً وإقليمياً في مثل (البازلت، ووجود محمية اللجاة الطبيعية)، بالإضافة لوجود البادية الغير مستثمرة إقليمياً.

2-2-2- القضايا الاجتماعية والاقتصادية:

تردِّد الظروف الاجتماعية والاقتصادية في سياق مناقشة العوامل والقضايا الرئيسة في ثلاثة تحديات رئيسة سببها غياب التنمية المجتمعية والبشرية والروحية:

- **البطالة والهجرة**:البطالة في القطاعات الاقتصادية وبالتالي الهجرة.
- **قلة فرص العمل:** وذلك بسبب:

- نقص في المشاريع الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية مع البلدان المجاورة.
-عدم تصنيع الطف البركاني وتصديره والصناعات التي تعتمد على المواد الأولية.
-عدم استثمار الموارد الطبيعية والأثرية والسياحية والبيئية المستدامة .

- **تفشي الفقر في المنطقة**: وذلك نتيجة غياب المشاريع التنموية والاعتماد على النظام المؤسساتي وغياب الاستثمارات التي تسهم في تنوّع الدخل ، ولكون المحافظة ذات طابع ريفي زراعي فتي فأغلب سكانها من الفئة العاملة بأجر ومن حاملي الشهادات الجامعية والثانوية والإعدادية فالدخل غير كاف مع الاحتياجات البشرية، يضاف إلى ذلك أنَّ معظم أصحاب رؤوس الأموال من المغتربين.

[4] إعداد الباحثة، بالاعتماد على ورش العمل.

2-2-3- القضايا الخدمية:

- **غياب الأمكنة والفراغات التعايشية والتخديمية:** إنَّ غياب دور قطاع الإسكان البيئي وإدارته من حدائق ونوادي وملاعب، وإعادة تدوير المياه والنفايات، بما يخلق فرص عمل وتحقيق الآمان والراحة والطمأنينة للسكان لتأمين شروط التنمية مع الأمكنة التعليمية والتجارية والإدارية والترفيهية والصحية والدينية والمساحات المفتوحة ضمن تخطيط استعمالات الأراضي من خلال استخدام العناصر الطبيعية من مغر وتلال ومحميات وحراج وربطها مع الأمكنة والاستفادة منها بيئياً بما يؤمن تنمية المجتمع المحلي ومشاركته إقليمياً.
- **الكثافة**: إنَّ اختلال الكثافة المبنية والسكانية والخدمية ضمن الشبكة الهيكلية الإقليمية والوطنية ما بين الحضر والريف والمحافظات الأخرى هو مؤشر على اختلال التنمية الحضرية.
- **الحركة:** تردي دور وسائل النقل العام والاعتماد على وسائل النقل الخاص نتيجة اعتياد الناس على سلوك معين في نمط حياتهم مما يزيد في نسب الحوادث ويخفض عامل الأمان، ويزيد من الازدحام المروري ومن نسب التلوث البصري والسمعي والضجيج وبالتالي تكثر الأمراض.

2-2-4القضايا الإقليمية الوطنية المعقدة:

تردي الظروف الإقليمية بسبب غياب التنمية الاقتصادية[5] :

2-2-4-1الضعف التنموي في المنطقة على الرَّغم من إمكاناتها التنموية العالية:

- **على الصعيد الاقتصادي:**عدم استثمار ثروات المحافظة الطبيعية في أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام، والموارد البيئية كالرياح لإنتاج الطاقة البديلة وإقامة الصناعات الاستخراجية من مواد الخام كالطف البركاني والمواد الأولية التصنيعية كالبازلت واستخدامه كوجهة سياحية ضمن منطقة اللجاة، واستثمار الموارد السياحية والزراعية والبشرية، وعدم وجود مدينة صناعية متكاملة كنقطة تنموية متكاملة مع المدن الصناعية في محافظتي درعا ودمشق، وعدم وجود سوق هال لتصريف المنتجات الزراعية.
- **على الصيعد البيئي:** عدم استثمار وجود محمية اللجاة والاستفادة من الثروة النباتية المتواجدة فيها والتي قد تستخدم كأعشاب طبية.
- **على الصعيد المكاني الإقليمي الوطني:** ضعف شبكة النقل مع دول الجوار والمحافظات المجاورة نتيجة عدم وجود معابر حدودية وعلاقات دولية مع دول الجوار، وعدم استثمار وجود السكة الحديدية ما بين محافظتي دمشق ودرعا في الشيخ مسكين بازرع وربطها بمدينة السويداء، وعدم وضع خطة تنموية سياحية ضمن الإطار الوطني والإقليم الجنوبي مع كل من محافظتي درعا والقنيطرة وفق شروط معيارية تتعلق بحماية الموارد المائية والطبيعية والزراعية وشروط التنمية المحلية الإقليمية، وعدم تنشيط الدور التعليمي في المحافظة والتوسع بالتعليم العام الجامعي وربط الخطط الإقليمية باقتصاد الإقليم المرتبط بالزراعة والبحوث الزراعية والصناعية وبالاختصاصات السياحية ضمن الإقليم الجنوبي.

و تبيَّن الخريطة(64) أهم هذه الفرص ضمن الإطار الإقليمي الوطني:

[5] إعداد الباحثة، بالاعتماد على ورش العمل.

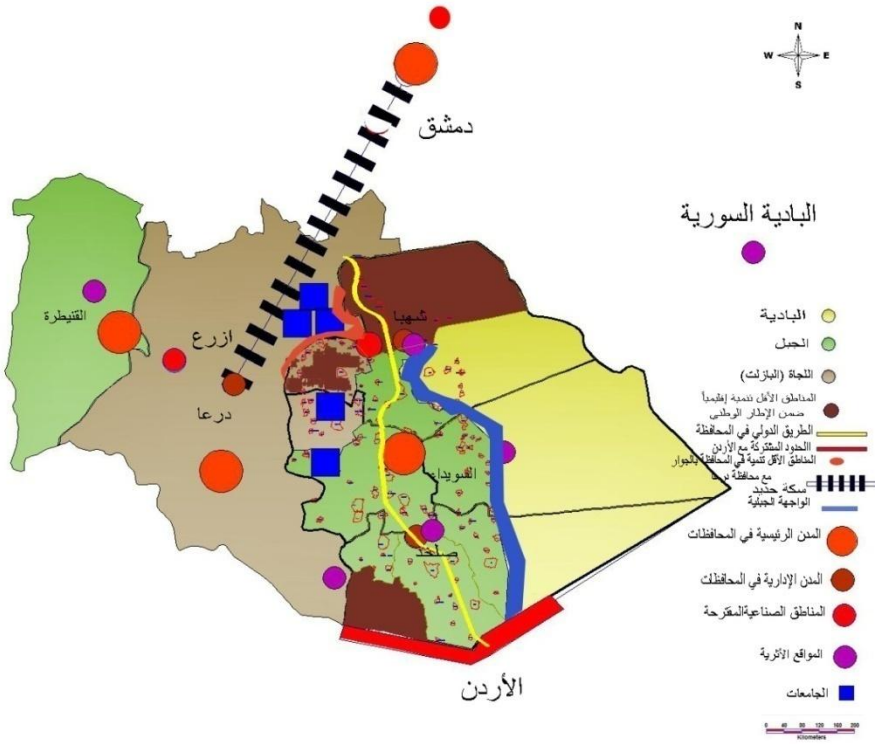

الخريطة (64) فرص تنمية الإقليم ضمن الإطار الوطني
المصدر: إعداد الباحثة

2-2-5القضايا الإدارية:

ترد الظروف الإدارية إلى غياب التنمية المؤسساتية في السياق الإقليمي إلى:

- **المركزية:**غياب التنسيق الأفقي للوحدات الإدارية مع التنسيق الشاقولي من الوزارات والمحافظات ومجالس المدن مما يكرس الازدواجية في الخطط وهدر الأموال.
- **غياب المشاركة المجتمعية:** تقتصر المشاركة المجتمعية على تقديم الاعتراضات أثناء عرض المخطط التنظيمي المعدَّل وفقدان المشاركة المجتمعية في إبداء آراءهم في الخطط الوطنية .

الظروف	القضايا	التحديات رئيسية	السياسات الحالية المتبعة
الظروف الطبيعية	(تآكل المساحات الخضراء)	- تعرض المناطق الزراعية للجفاف والتصحر ▪ نقص حاد في المياه الزراعة والقطاع ▪ العمراني نتيجة ضغط التجمعات العمرانية والتوسع العشوائي	▪ استخدام شبكات ري اقتصادية في الاستهلاك ▪ وضع خطط لبناء محطات الصرف الصحي ومعالجة مطامر النفايات . ▪ تحديد مناطق الحماية الطبيعية ▪ مشروع الحزام الأخضر
	التلوث	▪ التلوث البيئي جراء تلوث مياه السدود والتربة والهواء والتلوث السمعي والصري ▪ انقراض أنواع الحيوانات البرية وأنواع من الطيور نتيجة الرعي الجائر والصيد	
	الطبيعة الجغرافية	▪ تدهور الأنواع الحراجية ذات المتطلبات البيئيةالمحددة والمتأقلمة مع رطوبة المنطقة . ▪ وعورة الأراضي الزراعية في المناطق الزراعية نتيجة التضاريس الوعرة، وصغر حجم الحيازات الزراعية وعدم استصلاح الأراضي الزراعية . 7-وجود البادية الغير مستعلة إقليمياً	▪ تحفيز الاستثمار وتشجيع الفلاحين بتسهيل القروض و زيادة حجم الحيازات الزراعية .

الظروف الاقتصادية الاجتماعية	البطالة والهجرة والفقر	▪ ارتفاع معدلات البطالة في كافة القطاعات وعدم توفر فرص عمل ▪ ارتفاع معدلات الفقر ▪ الهجرة الخارجية	▪ توفير فرص عمل وتحفيز الاستثمار والمشاريع الخاصة الجذابة . ▪ اتخاذ تدابير الحد من الفقر والبطالة واستمارات الاقتصادية من خلال القروض الصغيرة.
الظروف الخدمية	الأمكنة والفراغات(السكن والإسكان) الكثافة حركة المرور	▪ عدم تأهيل المواقع الأثرية والسياحية. ▪ عدم وجود محطات معالجة المياه. ▪ عدم وجود مدينة صناعية، وعدم وجود . سوق هال لتصريف المنتجات وتسويقها. ▪ عدم إتباع أساليب السكن المستدام رغم غنى المحافظة بالمقومات الطبيعية. ▪ عدم إتباع أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام. ووسائل النقل المستدام رغم إمكانيات المحافظة البيئية.	▪ التسويق بشكل شخصي. ▪ إتباع أنظمة ضابطة البناء حسب العمراني والأطر القانونية للاستملاك
الظروف الإدراية	المركزية غياب المشاركة المجتمعية	▪ قصور في التشريعات والقوانين الناظمة. ▪ عدم وجود كوادر فنية ومهنية مؤهلة. ▪ -بنية مؤسساتية ضعيفة واتباع نهج المركزية والانفرادية. ▪ الميزانية تصرف لمشاريع خدمية ذاتها سنة.	لايوجد
الظروف الإقليمية	الضعف التنموي	▪ عدم وجود معبر حدودي ▪ منطقة ذات حاجات إنمائية وإمكانيات غير مستغلة	لايوجد

الجدول (45) فرص المحافظة حسب ظروف المحافظة
المصدر: إعداد الباحثة

في حين تحدد فرص الإقليم وإمكانياته في ثلاث مجموعات:

الظروف	الفرص الأساسية	العوائد المتوقعة
الإمكانيات الطبيعية	▪ طبيعتها البركانية والتنوع التضاريسي واحتوائها على ومغر وكهوف وجودمحمية اللجاة والضمنة والبادية - وقوعها أمام فتحة الجولان الريحية -ثروة زراعية وثراء بيولوجي لتوفر البازلت	تنوع عمراني فرص عمل لتنمية الأنشطة البشرية المستدامة توفر الطاقة البديلة صناعة العقاقير والتداوي بالأعشاب الطبية
الإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية	- الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية لسكان والإسكان . ▪ - كثافة سكانية منخفضة ▪ - نسبة متعلمين عالية ▪ - التنوع الاقتصادي (ثروة زراعية ▪ ثروة سياحية،ثروة أثرية،يد عاملة خبرة فنية ..) ▪ - توفر البازلت والطف البركاني ▪ - -تنوع الموارد الزراعية والسياح	توفر فرص عمل وتأمينها (السياحة البيئية الطبيعية الثقافية الزراعية التجارية والدينية والترفيهية الكفاءة الاقتصادية، زيادة الإنتاجية...)
الفرص الإقليمية	-قطب تنموي رئيسي في الإقليم الجنوبي -إقليم صديق للبيئة	الإ رتقاء التنموي للإقليم إقليمياً ووطنياً

الجدول (46) إمكانيات محافظة السويداء
المصدر: إعداد الباحثة

2-3- مبادئ التعامل مع القضايا الرئيسية:

إنَّ خطة التنمية الإقليمية ستتعامل مع القضايا لتوحيد الاستراتيجيات والمشاريع وتوجيهها في إطارِ واحد، بالإضافة للتنسيق والتعاون بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية ضمن الإطار الوطني، بحيث تكون واجبة التطبيق في إقليم المحافظة من خلال مشاركة المجتمع المحلي، لذلك فقد تمَّ تحديد أهم عناصر الخطة بناءً على

بيان رؤية المحافظة، إذ تمَّ صياغة الرؤية الاستراتيجية بناءً على التحليل الاستراتيجي وعلى تحليل الوضع الراهن للمحافظة، وكذلك على الخصائص والمكونات الواجب توفرها في أي رؤية لتحقيق الأهداف لكل مجال من المجالات التنموية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والمؤسساتية والهيكلية[6].

2-4- رؤية المحافظة:

إقليم فتي ذو إمكانيات اقتصادية اجتماعية بيئية هائلة، يتسم الإقليم بكونة مركز جذب ثقافي وسياحي وبيئي وطبيعي واجتماعي، بالإضافة لغناه بالتراث والآثار، وكونه يحتوي على المحميات ويقع على الطريق الشرياني الرئيسي العابر إلى الجنوب نحو الأردن، وكونه بوابة سورية نحو دول الخليج، كما و يشكل مثلث توازن في الإقليم الحنوبي لكل من المدن الثلاث درعا والسويداء و القنيطرة وكذلك يشكل وحدة إقليمية سياحية ترفيهية ثقافية تجارية مع كلٍّ من درعا والأردن، فهو قطب تنموي رئيسي[7].

2-4-1- بدائل التنمية:

من خلال بيان الرؤية السابق فقد تمَّ تحديد محاور التنمية في على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الوطني:

- التنمية الإقليمية على مستوى المدن والمناطق.
- التنمية الإقليمية على مستوى إقليم المحافظة.
- التنمية الإقليمية على مستوى الإقليم الجنوبي ضمن الإطار الوطني.

2-4-1-1- التنمية الإقليمية على مستوى المدن والمناطق:

✓ **التنمية من خلال الجبل(منطقة السويداء):**

السويداء قطب تنموي رئيسي، فهو إقليم جبلي وحراجي زراعي إداري اقتصادي إجتماعي بيئي تراثي، كما و يعتبر كإقليم سياحي من خلال السياحة الشتوية والصيفية والتخييم.

✓ **التنمية من خلال السهل (منطقة شهبا):**

شهبا قطب تنموي ثانوي، وإقليم اجتماعي ثقافي زراعي ، باحتوائه على محمية اللجاة والبازلت فهو إقليم سياحي يصلح للسياحة الترفيه والسياحة الدينية والتعليمية والثقافية والتعليمية والاستكشافية، فهو قطب نمو سياحي وتصنيعي لصناعة لطف البركاني .

✓ **التنمية من خلال الهضبة(منطقة صلخد)**:

صلخد قطب تنموي ثانوي، وإقليم حدودي زراعي بيئي سياحي يصلح للسياحة البيئية الدينية والترفيهية والتراثية والتعليمية .

2-4-1-2- التنمية الإقليمية على مستوى إقليم المحافظة:

السويداء إقليم مركب ثقافي اقتصادي اجتماعي تعليمي مواصلاتي بيئي سياحي، قادر على تقديم خدمات اجتماعية اقتصادية مستدامة بمشاركة جميع سكانه، بحيث يكرس الأمن والآمان.

السويداء إقليم عريق يربط الماضي بالحاضر، فهو إقليم تاريخي ومعبر حدودي ومركز جذب اقتصادي وخدماتي وقطب تنموي في جنوب سورية باتجاه دول الخليج.

السويداء قطب تنموي رئيسي في الجنوب بيئي واقتصادي وزراعي ، يزخر بالصناعات الحرفية والتقليدية والعادات الأصيلة، إذ تتوافر فيها الخدمات الأساسية المبنية على الحياة الاجتماعية مع الحفاظ على الطابع الثقافي والاجتماعي الخاص فيه.

2-4-1-3- التنمية الإقليمية على مستوى الإقليم الجنوبي ضمن الإطار الوطني:

يقع إقليم المحافظة ضمن الإقليم الجنوبي، فهوإقليم قادر على النهوض بدور اقتصادي ينقله من دوره الراهن كمورد للمنتجات الزراعية إلى إقليم للصناعة الزراعية، وذلك بالاستفادة من موقعه الجغرافي بين الأسواق الاستهلاكية للعاصمة دمشق والجوار اللبناني والأردني حتى أسواق الجزيرة والخليج العربي، وهو إقليم يوفر

[6] الباحثة، بالاعتماد على تعريف استراتيجية تنمية إقليم في الجزء النظري، الفصل الأول، ص(36).

[7] الباحثة، ورشة عمل أقيمت في نقابة المهندسين على ضوء تحليل الوضع الراهن بتاريخ 2012/8/8.

لأبنائه فرص عمل جاذبة واستثمارات محلية تسهم في تنوع مصادر الدخل والإنتاج، حيث يمكن للسياحة الطبيعية والثقافية المحلية والدولية أن تنهض بالإقليم الغني بالموارد السياحية المتنوعة، كما وتقتضي تنمية الإقليم تحسين مستوى ربط حواضره بينياً بالتوازي مع إقليم دمشق الكبرى.

2-4-2- اختيار الرؤية الأنسب التي تقوم على الخصائص والمكونات[8]:

من خلال ورشة العمل التي قام بها المشاركون وبمناقشة الحلول الثلاث للتنمية الإقليمية على مستوى إقليم المحافظة، تمَّ تعديل صياغة الرؤية التوافقية للمحافظة :

الرؤية التوافقية: السويداء مجتمع فتي ينهض قدماً، فهو قطب تنموي جنوباً، حدودي اقتصادي اجتماعي بيئي مستدام، قائم على أساس بناء مؤسساتي مبني على الشراكة يقدم الخدمات المتطورة، مع الحفاظ على خصوصية الإقليم الاجتماعية والثقافية ذو بيئة آمنة.

2-4-3- تقييم الرؤية :

إن هذه الرؤية تعبر عن تطلعات المشاركين وآمالهم ،ومن أجل التوصل إلى الاستراتيجيات، فقد تمَّ تقويم هذه الرؤية وتصحيحها مع المجالات التنموية لتعبر عن تطلعات المشاركين بشكل واقعي أكثر .

حيث يظهر الجدول(47) تقييم الرؤية بناءً على خصائصها، بينما يظهر الجدول (48) تقييم الرؤية بناء على مكوناتها، في حين يظهر الجدول (49) تقييمها بناء على المجالات التنموية:

الرؤية التوافقية :	السويداء مجتمع فتي ينهض قدما ، فهو قطب تنموي جنوبيا حدودي اقتصادي اجتماعي بيئي مستدام قائم عل اساس بناء مؤسساتي مبنيعلى الشراكة يقدم الخدمات المتطورة، مع الحفاظ على خصوصية الإقليم الاجتماعية والثقافية ذ بيئة آمنة.
مرتبطة بمدة زمنية	تظهر هذه الخاصية من خلال صياغة الاستراتيجيات، قد لا تكون ظاهرة بفترة زمنية محددة وبخطة زمنية قصيرة بعيدة المدى، إلا أنّها تظهر في استراتيجيات التنمية وارتباطها بالقطاعات المختلفة.
قادرة على التحدي والواقعية	لأنّ هذه الرؤية هي خلاصة حالة تحليل الوضع الراهن الإقليم فهي منظومة عقلانية وملموسة مبنية على أساس قائم من المؤشرات والبيانات والمخططات فالإقليم مركز اقتصادي خدماتي.
القدرة التنافسية	كون هذا الإقليم فتي ، مركز خدمي اقتصادي اجتماعي بيئي مستدام في المنطقة الجنوبية وحدودي فهو معبر إقليمي وطني.ذوموقع استراتيجي، وموارد بشرية هائلة تعليميا وثقافيا وعمليا وطبيعية وزراعية وسياحية .
الإشارة إلى أدوار كافة أصحاب المعنيين	لأنَّ صياغة الرؤية ارتكزت على القضايا التنموية والمشاركة المجتمعية، فهي مركز اقتصادي اجتماعي قائم على أساس بناء مؤسساتي مبني على الشراكة.
سهلة الفهم للجميع	لأنّها تنطلق من الواقع الملموس، وتقوم على أساس مؤسساتي مبني على الشراكة المجتمعية ، ذو خصوصية اجتماعية وثقافية.
قادرة على تحقيق الأهداف الإقليمية والوطنية	لأنَّ صياغة الرؤية يجب أن تؤكد على توافق الأهداف الإقليمية على مستوى الإقليم وعلى المستوى الوطني، عندما تركز على أنّه قطب تنموي، ومركز اقتصادي حدودي اجتماعي بيئي مستدام.
تعبر عن القيم والعادات والتقاليد	ارتبطت الرؤية بالحداثة مع الحفاظ على العادات والقيم والتقاليد عندما أشارت إلى الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للإقليم.

الجدول(47)تقييم الرؤية بناء على خصائص الرؤية

المصدر: إعداد الباحثة

تقييم الرؤيةحسب مكونات الرؤية وغايات التنمية المستدامة:

الإدارة البيئية والاستدامة	خدمات متطورة ومستدامة
العدالة الإجتماعية	الحفاظ على الخصوصية الاجتماعيةو الثقافية والبيئة الآمنة، وقد أشير إلى المركز الاقتصادي وعنصر جذب مما يتيح فرص العمل وتوزيع الموارد اللأمثل للانتفاع بها بشكل مستدام أي يضمن حقوق الأجيال القادمة.
التنمية الاقتصادية	مركز اقتصادي اجتماعي،تطوير الاقتصاد والخدمات
المشاركة المجتمعية في البناء المؤسساتي والعقلانية	البناء المؤسساتي القائم على أساس المشاركة

الجدول (48) تقييم الرؤية بناء على مكونات الرؤية

المصدر: إعداد الباحثة

[8] مقابلة أجرتها الباحثة مع مكتب دعم القرار المحلي في المحافظة بتاريخ 2012/8/8. .

تقييم الرؤية حسب الأولويات التنموية فيما يحقق نوعية الحياة وكفاءة وقدرة الإقليم التنافسية والإدارة الإقليمية الرشيدة:

الوضع الاقتصادي	مركز اقتصادي إذا ماتم استغلال الموارد الطبيعية والاقتصادية بشكل بيئي مستدام
الوضع الديموغرافي الاجتماعي	الخصوصية الاجتماعية والثقافية، تحسين الدخل و خفض الفقروالبطالة وتوفير فرص العمل بتوزيع الموارد الاقتصادية على الموارد البشرية بعدالة
الوضع البيئي	مركز اقتصادي بيئي مستدام (موارد طبيعية)
الوضع الخدمي والمؤسساتي	خدمات مؤسساتية متطوة قائمة أساسا على المشاركة، وتطوير التشريعات القانونية بخصوصية مجال تخطيط المدن والعمل المؤسساتي
المكانة الإقليمية والعلاقة مع المحيط الإقليمي الوطني والعمراني	مركز جذب اقتصادي اجتماعي حدودي إقليمي يربط الأهداف الإقليمية بالوطنية

الجدول (49) تقييم الرؤية حسب الأولويات التنموية
المصدر: إعداد الباحثة

من خلال الرؤية التوافقية يظهر أهمية إدماج المجتمع المحلي بعملية التنمية الإقليمية المستدامة وهنا يجب العمل بشكل جماعي وتعاوني مع ذوي الاختصاص والمؤسسات الحكومية والإعلام والتثقيف الشعبي ومناقشة الخطط التنموية المحليةمن خلال ورش العمل والحوار والمناقشة قبل إقرارها.

على هذا تصحح الرؤية التوافقية لتصبح:

العمل التشاركي من أجل تعزيز مكانة الإقليم ضمن الإطار الوطني كقطب تنموي يتصف بمركز جذب إقليمي حدودي اقتصادي(سياحياً، بيئياً، زراعياً، تجارياً، صناعيا)، إجتماعي قوي بالإمكانات البشرية، البيئية والسكانية مع وجود اقتصاد مستدام،ذو بنية مؤسساتية متطورة خدميا وتشريعياً تقوم على أساس الشراكة، معاصر الحداثة حضرياً وريفياً واجتماعياً وعمرانياً مع الحفاظ على عراقة الإقليم تاريخيا وأصالته وعاداته وتقاليدة في بيئة آمنة هادئة نظيفة خضراء صحية.

2-5- الأهداف الاستراتيجية للرؤية:

يمكن تفسير الرؤية وتحديد الأهداف الاستراتيجية لها حسب مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم على النحو الآتي[9]:

2-5-1- تحقيق نوعية الحياة المستدامة:

بتعزيز مكانة الإقليم كقطب تنموي اجتماعي قوي بالإمكانات البشرية، معاصرللحداثة حضرياً وريفيا).

وذلك بتحسين الدخل، وتأمين السكن والإسكان اللائق، وتأمين فرص عالمل لتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوسع بالتعليم الجامعي وتوطين أصحاب الكفاءات والشهادات العليا.

2-5-2- تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية:

وذلك *من خلال الرؤية (العمل التشاركي من أجل تعزيز مكانة الإقليم كقطب تنموي يتصف بمركز جذب إقليمي حدودي اقتصادي سياحي، بيئي، زراعي ، تجاري، صناعي، اجتماعي قوي بالإمكانات البشرية والبيئية والسكانية والاقتصاد المستدام):*

بإنشاء اقتصاد قوي إقليمياً مما يزيد من إجمالي النمو الاقتصادي للمحافظة سنوياً، ويسمح بتنوع الدخل، وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية من خلال تنمية القطاعات التنموية الاقتصادية كافةً[10].

2-5-3- الإدارة الإقليمية الرشيدة:

بالعمل التشاركي من أجل تعزيز مكانة الإقليم كقطب تنموي يتصف بكونه بمركز جذب إقليمي ، ذو بنية مؤسساتية متطورة خدميا وتشريعياً تقوم على أساس الشراكة، معاصرللحداثة حضرياً وريفياً واجتماعياً

[9] الباحثة ، بالاعتماد على تحليل الوضع الراهن وتعريف استراتيجية تنمية إقليم ص(36) في الجزء النظري، الفصل الأول.

[10] الباحثة، الاستراتيجيات التنموية في المحافظة، بالاعتماد الاستراتيجيات التنموية وفقاً للخطط الوطنية في الجزء النظري، الفصل الأول ص(37).

وعمرانياً مع الحفاظ على عراقة الإقليم تاريخيا وأصالته وعاداته وتقاليده في بيئة آمنة هادئة نظيفة خضراء صحية دون العشوائية .

بناء نظام مؤسساتي قوي من خلال:

- ✓ بناء نظام مالي فعَّال: بتأسيس نظام مالي متطور وفعّال وتطوير أنظمة العمل المصرفي وتقليص الروتين الإداري والمالي والإصلاح المالي المؤسسي و اعتماد الهيكلة المالية لجانبي الإيرادات والنفقات العامة، والسيطرة على معدلات نمو الإنفاق العام بشكل كلِّي وتشغيلي بشكل خاص، ورفع نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام.
- ✓ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص.
- ✓ زيادة المشاركة الجماهيرية في صنع القرار وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ التحول من المركزية العليا إلى اللامركزية.

6-2- صياغة الاستراتيجيات:

من خلال ورشة العمل والرؤية التوافقية، تمّ صياغة الاستراتيجيات على أساس الأهداف التنموية بما يتوافق مع قضايا الإقليم المعاصرة بالإجابة على الأسئلة الآتية[11]:

صياغة الاستراتيجية لمحافظة السويداء بما يتوافق مع قضايا المعاصرة للاستراتيجية	
الأسئلة	**الإجابة**
▪ هل يجب التعامل مع كل المشكلات والأهداف التي تم توصيفها أم يجب اختيار بعضها؟	يجب التعامل معها كلها ضمن استراتيجيات قطاعية يحث تضمن القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي ، القطاع البيئي، القطاع المؤسساتي، التنمية الإقليمية
▪ ماهي التوقعات الإيجابية التي يمكن البناء عليها من تحليلswot؟	تطوير نقاط القوة واستثمار الإمكانيات، إيجاد حلول بديلة لمكامن الضعف
▪ ما هي حزمة المدخلات التي تعمل أكثر على تحقيق النتائج وضمان استمرارية التأثير؟	المشاركة المجتمعية، المساهمة السياسية وتحديث الأطر القانونية بشكل مستدام، الحفاظ على الموارد البيئية والمجتمعية والاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية، تحليل قضايا القطاعات التنموية.
▪ كيف يتم دعم الشريك المحلي للمشروع، بما في ذلك تطوير القدرة المؤسسية للمؤسسات المحلية؟	بناء القدرات المؤسسية، تكامل المشاريع والبرامج المخطط لها بما في ذلك مكافحة الفقر وبرامج الإسكان تعاون القطاعات (الخاص، العام).
▪ ماهو التمويل المتوقع والمصاريف الجارية للتدخلات الممكنة، وما هو الممكن استرداده في الواقع؟	استرداد تكاليف البنى التحتية، والعائد على المجموعات المستهدفة (شباب، أطفال، قادرين وغير قادرين)
▪ ماهي أفضل الاختيارات من الناحية الاقتصادية (التكلفة/العائد)؟	اقتصاد إقليم تنافسي، تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة، تكامل القطاعات الاقتصادية
▪ ما هي الاستراتيجية الأكثر إيجابية في تأثيرها من حيث معالجة احتياجات الطبقة الفقيرة والفئات الأخرى الأكثر احتجاجا؟	تحسين الدخل وتطوير مشاريع تنموية متوسطة وصغيرة لتشغيل اليد العاملة.
▪ كيف يمكن خفض أو تجنب مردود التأثير السلبي على البيئة؟	نوعية الحياة ، رصد وتقييم الأثر البيئي، تطوير أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدام، النقل المستدام، السكن المستدام.

الجدول(50) صياغة الاستراتيجيات بما يتوافق مع قضايا الإقليم المعاصرة

[11] الباحثة، بالاعتماد على ورش العمل.

2-6-1- تقييم الاستراتيجيات:

يبيَّن الجدول (51) صياغة الاستراتيجيات ضمن الإطار الوطني، بناءً على تحليل الوضع الراهن و قضايا الإقليم المعاصرةفي المجالات التنموية الخمس والتحديات التنموية في الإقليم، وبما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية، ليتم وضع الخطة الإقليمية[12].

الجدول (51)صياغة الاستراتيجيات بناء على المجالات التنموية

المجال التنموي	القضايا المعاصرة لاستراتيجية تنمية إقليم المحافظة	التحديات حسب تحليل الوضع الراهن	الاستراتيجيات
المجال الاقتصادي	إقليم تنافسي قوي	البطالة في القطاعات الاقتصادية	- الاستثمار الأمثل للإمكانات والمقومات السياحية والدينية والتاريخية والطبيعية والمقومات الثقافية والحضارية للإقليم وفق محاور تنموية - تحسين بيئة العمل ودعم السلامة المهنية. - تعزيز الاستثمار من خلال المشاريع التنموية لدعم سياسات التنمية الشاملة للاقتصاد. -زيادة الرقعة الزراعية والارتقاء بالإنتاج والإنتاجية الزراعية
المجال الاجتماعي	الشمولية الاجتماعية والحد من ضعف الدخل والبطالة والهجرة	تفشي الفقر وظاهرة الهجرة	- تطوير القوى العاملة والموارد البشرية من خلال التوسع في الجامعات والزراعة. - تأمين فرص عمل والحد من ضعف الدخل
المجال البيئي	إقليم تنافسي قوي بيئي مستدام	-ضغط التنمية العمرانية على مصادر المياه وتآكل المساحات الخضراء -الرعي الجائر والاحتطاب وانقراض أنواع الحيوانات البرية والنباتات نادرة الوجود عالمياً. -وعورة الأراضي	-استثمار إمكانات المناطق ذات الخصوصية كمنطقة ظهر الجبل، ومحمية اللجاة والحراج والمراعي بتكثيف استخدامها وفق خصوصيتها الطبيعية وميزتها النسبية، وتعزيز تبوء الإقليم موقعاً في الإرث الحضاري والسياحي والتاريخي إقليمياً -البحث في استخدام الطاقة البديلة والمتجددة في منطقة صلخد ومنطقة شهبا. -حماية الأراضي -الاستغلال الأمثل للموارد المائية
البنية المؤسساتية	تعزيز عملية التنمية من خلال تعزيز نهج اللامركزية	المركزية وغياب دور القطاع الخاص ومشاركة المجتمع المحلي	بناء نظام مؤسساتي فعّال بناء القدرات المؤسساتية إتباع نهج اللامركزية ومشاركة المجتمع المحلي بناء نظام مالي قوي
البنية الخدمية	التخطيط الاقتصادي للبنية التحتية	-حركة المرور والنقل الغير مستدام -غياب الأمكنة والفراغات التعايشية بين الحضر والريف والسكن البيئي بكافة بناه التحتية	-تعزيز دور القطاع الخاص في أنشطة النقل المختلفة وخاصة عمليات التشغيل وتقديم الخدمات. -تعزيز شبكة النقل النوعية بإنشاء الطرق ذات الكفاءة العالية لربط بين مختلف المحافظة وباقي محافظات القطر والبلدان المجاورة بوصف المحافظة قطب تنموي.
الهيكل الإقليمي والعلاقة مع المحيط	تفعيل دور المدن الصغيرة والإدارية والتجمعات العمرانية ضمن الإطار الوطني	الضعف التنموي في الإقليم	- تنمية المناطق الحدودية المشتركة وفق محاور ونقاط تنموية، وداخلياً مع درعا وريف دمشق . -تعزيز موقع الإقليم الجغرافي ضمن الإطار الوطني في النقل وتجارة الترانزيت من خلال الطريق الدولي، وإدخال شبكات النقل بالسكك الحديدية لربط الإقليمي -توظيف دور المراكز العمرانية كنقاط تنموية تعليمية وسياحية وتصنيعية وإنتاجية وترفيهية وإسكانية ضمن محاور تنموي إقليمية لتأخذ مناطق الإقليم دورها محلياً وإقليمياً ووطنياً -إيجاد هيكلية هرمية متوازن للمدن والقرى (كبيرة ، متوسط ،صغيرة) -بناء هيكلية هرمية قطاعية تحدد القطاعات اللازمة في كل إقليم وفق المحاور التنموية في الإقليم الجنوبي وضمن الإطار الوطني.

[12] الباحثة.

ولتحديد الأولويات في تطبيق الاستراتيجية تمَّ استخلاص مصفوفة تنفيذية بناءً على خصائص الاستراتيجيات، لتقييم مدى فاعلية هذه الاستراتيجيات وأولوياتها في تحقيق المجالات التنموية انظر الملاحق(2-3):
وتظهر الجداول في الملحق (2) تقييم الاستراتيجيات بناء على تقاطع خصائص الاستراتيجيات مع المجالات التنموية الخمسة، كماتظهر الجداول في الملحق (3) مقدرة الاستراتيجية التنموية الإقليمية على تحقيق الأولويات بناء على المجالات التنموية الخمس التي تم استخلاصها بناء على ورشة العمل وخطط التنمية الوطنية حيث تمت عملية التقييم بالإجابة بنعم أولا حتى يبقى الموضوع نسبياً لإعادة صياغته.

في إطار ماتقدَّم، فإنَّ استراتيجية تنمية إقليم محافظة السويداء للمناطق الثلاث، ستتم تحت أربعة دعامات رئيسة وفقاً للتحديات والمخاطر الرئيسة ضمن إطار التنمية المكانية الوطنية.

2-7- دعامات استراتيجية تنمية الإقليم للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن(السويداء، شهبا، صلخد):

2-7-1- التنمية الاقتصادية:

يتم من خلالها تنمية القطاعات التنموية (السياحة، التجارة، الصناعة، البيئة، الطاقة، النقل والمواصلات ، الخدمات) بما يوفر فرص العمل.

2-7-2- التنمية الريفية والحضرية الإقليمية :

إنَّ المناطق الحضرية والريفية في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء مدن(السويداء، صلخد، شهبا) –هي إحدى النقاط المحورية للتخطيط الإقليمي، لذا يتعين على خطة التنمية الإقليمية معالجة المشاكل الإدارية في هذه المراكز الحضرية الصغيرة والإدارية القائمة، والتي تحتاج تنميتها إلى تعزيز ودعم ضمن الإطار الوطني من خلال نظام الأماكن المركزية.

2-7-3- تنمية المناطق الحدودية المشتركة:

بالنظر لصغر حجم البلد نسبياً، وموقعها الجيوسياسي الهام سيأخذ التخطيط الإقليمي شكلا آخر هو التنمية عبر الحدود المشتركة، ويتطلب ذلك التنسيق مع البلدان المجاورة الأخرى، ومناطق الحدود المشتركة مع الأردن ولبنان، وداخلياً مع محافظتي درعا وريف دمشق وأغلب هذه العلاقات ستكون بخصوص قطاعات التجارة والنقل والتعليم والسياحة والصناعة وفق محاور تنموية ، وإنّ العلاقات السورية الأردنية في المنطقة الجنوبية سيتعلق نجاحها أو فشلها بشأن الوحدة الإقليمية التجارية و السياحيةعلى استراتيجيات التنمية الحدودية .

2-7-4- الإدارة البيئية:

تحتاج المناطق الحضرية والريفية على حد سواء إلى استراتيجيات التنمية البيئية الإقليمية بتوفير السكن المستدام وإعادة توليد الطاقة البديلة من رياح وطاقة شمسية في الأراضي القفر، وإعادة تدوير النفايات وإنتاج الغاز الحيوي وخاصة في القرى وتطوير البادية وحماية الأراضي واستثمار المحميات البيئية والبازلت.

الخلاصة:

في إطار ما تقدَّم، فقد تمَّ تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وفقاً للقطاعات التنموية للمحافظة، وبناء على ورش العمل تمّ صياغة رؤية المحافظة المستقبلية ووضع البدائل التنموية، وتحديد الأهداف الاستراتيجية وبناءً على ذلك تمّ صياغة الاستراتيجيات التنموية في إطار خطة التنمية الإقليمية للمحافظة بما يتوافق مع إمكانيات وظروف المحافظة، وفي الفصل التالي سيتم تحديد مؤشرات التنمية المستدامة، وإعداد الخطة الإقليمية من خلال التخطيط الإقليمي بإعداد المخطط الهيكلي بوصفة الأداة الأساسية في التنمية الشاملة.

3- الفصل الثالث: رصد استدامة السياسات التنموية في القطاعات التنموية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء بتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة :

إنَّ تحليل الواقع الراهن للمحافظة من خلال دراسة القطاعات والاتجاهات التنموية لوظائف إقليم المحافظة من خلال البيانات والمؤشرات الكميّة الإحصائية ليست كافية لتحديد مدى استدامة استراتيجيات التنمية، وإنّما يفيد في فهم حالة المحافظة من الناحية الكميّة، وكما ذكر سابقاً فإنّ مؤشرات التنمية المستدامة هي الأداة الفعّالة التي تمكّن القياس النوعي وتقييم استدامة الاستراتيجيات التنموية واستدامة أداء القطاعات التنموية، والتي يمكن أن يكون لها دورٌ هامُ في تخطيط الإدارة المتكاملة لاستعمالات الأراضي بشكل متكامل أفقياً وشاقولياً ضمن الإطار الوطني.

يعد تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة المختارة على استراتيجية التنمية الإقليمية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء بناءً على الرؤية التوافقية المستقبلية والتجارب في هذا الفصل، كخطوة هامة في تقييم مدى التقدم نحو الاستدامة أوبعيداً عنها، من أجل تقييم مدى الاستدامة نحو نوعية حياة أكثر استدامة، متمثلة بالعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين وتخفيض نسب الفقر والبطالة، و تحسين كفاءة قطاع التعليم والإسكان والصحة والأمن، ونحو تعزيز قدرة الإقليم التنافسية بتحقيق الكفاءة الاقتصادية بزيادة الإنتاجية والناتج الإجمالي المحلي للفرد وإنتاج واستهلاك أكثر استدامة بتطوير نظام النقل وإعادة تدوير النفايات والتنمية الريفية وإنتاج الطاقة البديلة، ونحو الإدارة البيئية والتنمية المستدامة والمناطق المحمية الغير ملوثة بتحقيق الحماية البيئية والنزاهة الإيكولوجية، بتخفيض نسب انبعاثات الغازات الدفيئة والعوالق الملوثة للهواء، وحماية الأراضي الزراعية والمحميات ومناطق الحراج من الزحف العمراني والتصحر والحفاظ على النظم الإيكولوجية وحماية التنوع البيولوجي والإنتاج والاستهلاك المستدام..، والإدارة الإقليمية من خلال الحكم الرشيد والتنمية المكانية، ما بين القيادة من جهات سياسية وجهات منفذة والمشاركة الشعبية من جهة أخرى والمساءلة والشفافية ببناء القدرات المؤسسية.

تتضمن مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة لاستراتيجية تنموية، إقليمية في محافظة السويداء كل من المؤشرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وقد تمَّ اختيار عدد من مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة دون أن تكون صعبة في تحليلها أو جمعها..

3-1- المؤشرات الاجتماعية:

إنَّ المؤشرات الاجتماعية تساعد على الأجوبة الآتية بما يشمل جوانب القطاعات الاجتماعية للتنمية البشرية والروحية والمجتمعية في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء حسب مفهوم استراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة[1].

من خلال هذه المؤشرات سيتم الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل توفر استراتيجية تنمية الإقليم العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، بما يضمن تلبية الاحتياجات البشرية في المناطق الثلاث للمحافظة بشكل متكامل، وكفاءة عالية؟

[1] United Nation Commission on Sustainable Development "Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies", P.300-303.

- هل تحقق استراتيجية تنمية الإقليم الأمن والآمان والسكن والتعليم والصحة والرفاه، بما يخفف الآثار السلبية للفقر في المناطق الثلاث للمحافظة؟
- هل تغيّر استراتيجية تنمية الإقليم أساليب التعليم والعيش والتثقيف والابتكار نحوسياسات تنموية وأساليب الإنتاج والاستهلاك الأكثر استدامة ، بما يزيد الحيوية الثقافية ورأس المال البيئي والاقتصادي والاجتماعي؟

عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية من المؤشر	مؤشرات التنفيذ والمتابعة	ركائز استراتيجية تنمية إقليم
نوعية الحياة	العدالة الاجتماعية	1	الفقر	⇩	النسبة المئوية لعدد السكان الذين يعيشون بدخل تحت خطا الفقر	تنمية بشرية تقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي
		2	البطالة	⇩	معدل البطالة	
		3	-الأسر التي تعيلها المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة	⇧	نسبة أجر المرأة إلى متوسط أجور الرجال	
	التعليم	4	الأمية	⇩	محو أمية الكبار	تنمية بشرية -إدارة متكاملة لاستعمالات الأراضي
		5	نسب التسرب من التعليم	⇩		
		6	زيادة معدل الالتحاق بالتعليم	⇧	مستوى التعليم متاح الدراسة الثانوية والإبتدائية	
	الأمن	7	-عدد الجرائم	⇩	عدد الجرائم المسجلة لكل 100000نسمة	
	الصحة	8	عدد وفيات الأطفال الرضع-	⇩	معدل وفيات الأطفال دون ال5 سنوات	تنمية صحية -الحد من المخاطر فيما يحقق الصحة والسلامة -إدارة متكاملة لاستعمالات الأراضي -إنتاج واستهلاك مستدام
					متوسط العمر المتوقع عند الميلاد	
	السكن	9	نسب تزويد السكن بالخدمات العامة والأماكن المفتوحة والمساحات الخضراء	⇧	النسبة المئوية لصرف الصحي لسكان مع صب مياه الصرف	
				⇧	النسبة المئوية لوصول السكان لمياه الشرب المأمونة	
				⇧		

عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية من المؤشر	مؤشرات التنفيذ والمتابعة	ركائز استراتيجية تنمية إقليم
					-عدد المساكن الواجب توفيرها لعام محدد -معدل النمو السكاني -عدد السكان والكثافة السكانية	معالجة التغيرات الديموغرافية-
	الآمان	11	-عدد الحوادث	⇩	نسبة عدد الحوادث	تنمية مجتمعية
نوعية الحياة	الآمان	12	-أطوال الطرق والرحلات	⇩	أطوال الطرق والرحلات التي يستغرقها المسافر	
		13	-عدد الرحلات	⇧	عدد رحلات المسافر	
		14	-الوسائل المتبعة في الرحلة	⇧	نصيب الفرد من وسيلة التنقل	
المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في ارتفاع ⇧ المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في انخفاض ⇩						

الجدول (53) المؤشرات الاجتماعية لتنمية المستدامة في استراتيجية تنمية إقليم المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة

3-2- المؤشرات الاقتصادية:

إنَّ المؤشرات الاقتصادية تساعد على الأجوبة الآتية بما يشمل جوانب سياسات القطاعات الاقتصادية لكافة القطاعات التنموية الزراعية والسياحية والبيئية والخدمية والمجتمعية في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء كونها من ركائز مستويات التنمية المستدامة الشاملة[2].

من خلال هذه المؤشرات سيتم الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل توفر استراتيجية تنمية الإقليم العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، بما يضمن تلبية الاحتياجات البشرية في المناطق الثلاث للمحافظة بشكل متكامل، وكفاءة عالية؟
- هل تحقق استراتيجية تنمية الإقليم التوازن بين المؤشرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق الثلاث في المحافظة بما يخفف الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؟
- هل تحقق استراتيجية تنميةالإقليم الكفاءة الاقتصادية، بمايضمن إنتاج واستهلاك مستدام لكافة القطاعات التنموية نحو مستقبل مستدام؟
- هل تغير استراتيجية تنمية الإقليم أداء القطاعات التنموية نحو إنتاج واستهلاك أكثر استدامة بما يخفف الآثار السلبية على البيئة ويحسن من أداء النظم البيئية ويحقق النزاهة الإيكولوجية؟
- هل تغير استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة الاتجاهات التنموية للمناطق الثلاث للمحافظة نحو اتجاهات استراتيجية تنموية وأهداف أكثر استدامة؟

[2] United Nation Commission on Sustainable Development "Indicators ofSustainable Development Framework and Methodologies", P.300-303.

- هل يتم استخدام العلوم والتكنولوجيا بحيث تجعل الإنتاج والاستهلاك في السياسات التنموية لكافة المكونات القطاعية لاستراتيجية تنمية الإقليم (التعليم، النقل، الطاقة، تدوير المياه والنفايات ..)بشكل أكثر استدامة

عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية	مؤشرات التنمية المستدامة	الركيزة حسب مفهوم استراتيجية تنمية إقليم
كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية	الإنتاج والاستهلاك المستدام	15	-استهلاك المواد	⇩	كثافة استهلاك المراد	التنمية الاقتصادية
		16	-استخدام الطاقة	⇩	المعدل السنوي لاستهلاك الفرد لطاقة	
				⇧	مشاركة استهلاك مواردالطاقة المتجددة	
				⇩	كثافة استخدام الطاقة	
		17	-إدارة توليد النفايات	⇧	توليد النفايات الصناعية الصلبة	
					توليد النفايات الخطرة	
		18	-النقل	⇩	المسافة المقطوعة حسب وسيلة النقل والتنقل	
				⇧	نصيب الفرد من طريقة التنقل	
	الكفاءة الاقتصادية	19	-حصة الإقليم من المشاريع الاستثمارية	⇧	نسبة مساهمة الاستثمار في الناتج الغجمالي المحلي	
	الناتج المحلي	20	- النشاطات الاقتصادية (السياحة، الزراعة، التجارة، الخدمات، الصناعة، الطاقة)	⇧	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي	
	ارتفاع المستوى المعيشي	21		⇧	نسبة مساهمة النشاطات الاقتصادية في الناتج الإجمالي المحلي	
المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في ارتفاع ⇧ المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في انخفاض ⇩						

الجدول (54) المؤشرات الاقتصادية لتنمية المستدامة في استراتيجية تنمية إقليم المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة

3-3- المؤشرات البيئية:

- يشير مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة إلى المؤشرات البيئية بأنّها: " تسعى إلى رفع مستوى معدل المؤشرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحضرية والريفية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة بكافة أبعادها على مستوى الإقليم[3].
- البيئة بما فيها الإنسان
- خطة عمل لتحقيق نمو عادل في الإقليم[4].

تؤثر الاستراتيجيات التنموية الإقليمية الحالية للقطاعات التنموية على الاستدامة البيئية بما يؤثر على تلبية الاحتياجات البشرية الحالية ولا يضمن حقوق الأجيال المستقبلية، فالنقل وأساليب الإنتاج الغير مستدام وتزايد استهلاك الطاقة تؤثر على نوعية الحياة وزيادة استهلاك الأراضي الزراعية.

إلاَّ إنّ المؤشرات البيئية والإدارة البيئية ضمن مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم تشير إلى حماية البيئة والتنمية المستدامة.

ويشار إليها في **الرؤية التوافقية** "إقليم بيئي مستدام"،..."مع الحفاظ على عراقة الإقليم تاريخيا وأصالته وعاداته وتقاليده في بيئة آمنة هادئة نظيفة خضراء صحية دون العشوائية".

من خلال هذه المؤشرات سيتم الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل توفر استراتيجية تنمية الإقليم الحماية البيئية، بما يضمن تلبية احتياجات البشرية في المناطق الثلاث للمحافظة بشكل متكامل، وكفاءة عالية؟
- هل تحقق استراتيجية تنمية الإقليم التوازن بين المؤشرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق الثلاث في المحافظة بما يخفف الآثار السلبية البيئية وأثر التقييم البيئي؟
- هل تحقق استراتيجية تنمية الإقليم الحماية البيئية بما يضمن زيادة مساحة الأراضي الزراعية واستغلال المناطق الطبيعية.

عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية	مؤشرات التنمية المستدامة	الركيزة حسب مفهوم استراتيجية تنمية إقليم
الإدارة البيئية	حماية البيئة	22	-نوعية الهواء	⇩	تركيز ملوثات الهواء في المناطق	تنمية إيكولوجية
		23	-نوعية المياه	⇩	تركيز ملوثات مياه السدود في المناطق	
		24	جودة المياه		نسبة الأمراض المنتقلة بالمياه	
		25	-الضجيج والتلوث	⇩	نسب الضجيج والتلوث	
		26	-معالجة النفايات	⇧	نسبة إعادة توليد النفايات الصلبة	

[3] - HELEN BRIASSOULIS, (Planner's) Glass Darkly, POLICY AND PRACTICE, Sustainable Development and its Indicators: pdf.

4إعداد الباحث

عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية	مؤشرات التنمية المستدامة	الركيزة حسب مفهوم استراتيجية تنمية إقليم
الإدارة البيئية	حماية البيئة	27	التنوع البيالوجي والمحميات	⇧	التنوع البيو لوجي للمناطق المحمية كنسبة من المساحة الكلية لنظم الإيكولوجية الرئيسية المختارة	التنمية الإيكولوجية
				⇧	وفرة الأنواع من الأنواع الرئيسية	
		28	المروج والحراج والغابات		مساحاة الغابات والحراج والمراعي كنسبة مئوية من مساحة الأرض	
					كثافة حصاد الأخشاب	
					الأراضي النتأثرة بالتصحر	
المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في ارتفاع ⇧						
المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في انخفاض ⇩						

الجدول (55) المؤشرات البيئية ا لتنمية المستدامة في استراتيجية تنمية إقليم المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة

3-4- المؤشرات المؤسساتية والإدارة الإقليمية الرشيدة:

تؤثر الاستراتيجيات التنموية الإقليمية على الإدارة الإقليمية من خلال التنمية المؤسساتية فحسب مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة بأنّها: " خطة عمل لتحقيق نمو عادل في الإقليم بغية تحسين مستوى الحياة لكل المواطنين ويتم تطويرها واستدامتها من خلال مشاركة الأطراف المعنية في صنع القرارات والمرونة والشفافية والمساءلة والتركيز على عملية التنمية المستدامة[5].

فمن خلال المشاركة المجتمعية واللامركزية و إتباع سياسة من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة تتحقق الحكومة الرشيدة للإقليم .

إنّ المؤشرات المؤسساتية والإدارة الإقليمية ضمن مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم تشير إلى القدرة المالية

ويشار إليها في **الرؤية التوافقية** ذو بنية مؤسساتية متطورة خدميا وتشريعياً تقوم على أساس الشراكة.

إنَّ المؤشرات المؤسساتية تساعد على الأجوبة الآتية بما يشمل جوانب السياسات الإدارية لكافة الأجهزة الإدارية من مجالس المدينة والمديريات والنقابات المهنية والمنظمات الأهلية والخيرية في التنمية المؤسساتية.

من خلال هذه المؤشرات سيتم الإجابة على التساؤلات الآتية:

- هل يحقق بناء القدرات المؤسساتية من خلال التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإدارية والمشاركة المجتمعية إلى بناء سياسات تنموية أكثر استدامة؟
- ما دور الإطار القانوني، والإدارة المتكاملة لاستعمالات الأراضي إقليمياً في المحافظة و التمويل، والإنتاج والاستهلاك المستدام والمشاركة المجتمعية في تطوير عملية التنمية الإقليمية والشاملة نحو استدامة أكثر؟

[5] HELEN BRIASSOULIS, (Planner's) Glass Darkly, POLICY AND PRACTICE, Sustainable Development and its Indicators: pdf

عناصر الاستراتيجية		رقم المؤشر	المؤشرات	الغاية	مؤشرات التنمية المستدامة	الركيزة حسب مفهوم استراتيجية تنمية إقليم
الإدارة الإقليمية الرشيدة	اتخاذ القرار	29	الخدمات الاجتماعية والسعة المؤسساتية	⇧		التنمية المؤسساتية
	المشاركة المجتمعية	30			خطوط الهاتف الرئيسية لكل مئة من السكان	
					الوصول إلى المعلومات والمشاركة	
		31	لايوجد مؤشر	⇧	عدد مشتركي الانترنت لكل مئة من السكان	
المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في ارتفاع ⇧						
المساهمة في تحقيق استراتيجية تنمية إقليم يعني أن تكون قيمة المؤشر في انخفاض ⇩						

الجدول (56) المؤشرات المؤسساتية لتنمية المستدامة في المحافظة

المصدر: إعداد الباحثة

إنّ تحليل المؤشرات البيئية والاجتاعية والاقتصادية والإدارية لاستراتيجية تنمية الإقليم في محافظة السويداء تعطي دلالات على مدى استدامة استراتيجية تنمية مستدامة.

كذلك فقد تمَّ استخدام نتائج المؤشرات للإجابة على التساؤلات الرئيسة الموضوعة مسبقاً في الجدول(57)[6]:

المواضيع الهيكلية والتساؤلات	الإجابة	التعليق
نوعية الحياة: 1-هل توفر السياسات التنموية الحالية العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، بما يضمن تلبية احتياجات البشرية في المناطق الثلاث للمحافظة بشكل متكامل، وكفاءة عالية؟	**لا**	**خاصة فيما يتعلق بالناتج الإجمالي المحلي للفرد و انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب وقلة فرص العمل للخريجي الجدد وخاصة لأصحاب الشهادات العليا ، لذا يتسم الإقليم بالهجرة الفتية وهجرة الأدمغة، وعدم وجود سياسات تنموية سكانية تحدد الطاقة الاستيعابية لكل قطاع من طالبي العمل.**
نوعية الحياة والعدالة الاجتماعية: 2-هل يمكن الحد من المخاطر وإدارتها لتحسين السلامة والصحة البشرية والأخلاقية، بما يخفض الأثار البيئية و يحقق التنمية الروحية والمجتمعية نحو سكان الاستدامة؟	**جزئياً**	**بسبب تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع مؤشر الفقر والبطالة، والنقص في الخدمات الريفية من مراكز صحية وانخفاض نوعية السكان، والتشرد بالإضافة لمشاكل المرور والازدحام**

[6] إعداد الباحثة.

المواضيع الهيكلية والتساؤلات	الإجابة	التعليق
الإدارة المتكاملة لاستعمالات الأارضي 3-هل تحقق السياسات التنموية الأمن والآمان والسكن والتعليم والصحة والرفاه، بما يخفف الآثار السلبية للفقر في المناطق الثلاث للمحافظة؟	**لا**	**لا يوجد تكامل بين استعمالات الأراضي بما يفي الاحتياجات البشرية الحالية والأجيال المستقبلية.**
الإنتاج والاستهلاك المستدام: 4-هل تغيّر استراتيجية تنمية إقليم أساليب التعليم والعيش والتثقيف والابتكار نحوسياسات تنموية وأساليب الإنتاج والاستهلاك الأكثر استدامة ، بما يزيد الحيوية الثقافية ورأس المال البيئي والاقتصادي والاجتماعي؟	**جزئياً**	**نسب التعليم مرتفعة ونسب الأمية منخفضة و هناك ثقافة بشرية جيدة، إلاّ أنّ النقص في التجهيزات المدرسية ووسائل التعليم الحديثة ، بالإضافة لعدم توافق قوة العمل مع تركيبة السكان التعليمية.**
نوعية الحياة وتعزيز كفاءة و قدرة الإقليم وحماية البيئة 5-هل تحقق السياسات التنموية التوازن بين المؤشرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمناطق الثلاث في المحافظة بما يخفف الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؟	**لا**	**لعدم تكامل نشاطات القطاعات الاقتصادية مع بعضها، ووجود الازدواجية في الخطط التنموية مما يسبب هدر المال.** **عدم وجود سياسات رادعة لحماية البيئة و الأراضي الزراعية نتيجة الرعي الجائر والاحتطاب، ولا تزال المساحات الخضراء المفتوحة والديناميكية من محميات ومنتزهات وحراج ضمن الحدود المسموحة من التدهور البيئي والتلوث البيئي إذا ما تمَّ سن التشريعات الخاصة.** **الازدحام الذي أصبح من سمات حركة المرور في إقليم المحافظة بما يزيد من استهلاك الوقود الأحفوري**
الكفاءة الاقتصادية وتعزيز قدرة الإقليم التنافسية 6-هل تحقق السياسة التنموية الكفاءة الاقتصادية، بما يضمن إنتاج واستهلاك مستدام لكافة القطاعات التنموية نحو مستقبل مستدام؟ 7-هل يتم استخدام العلوم والتكنولوجيا بحيث تجعل الإنتاج والاستهلاك في السياسات التنموية لكافة المكونات القطاعية لاستراتيجية تنمية الإقليم (التعليم، النقل، الطاقة، تدوير المياه والنفايات ..)بشكل أكثر استدامة؟	**لا**	**يظهر ذلك من نظام النقل الغير مستدام، وعدم إمكانية سهولة التنقل، و تزايد إنتاج النفايات وعدم إتباع سياسات تنموية لكيفية التخلص منها وفرزها أو إعادة تدويرها بأسلوب مستدام، وعدم ترشيد الموارد المائية .** **البيئة الريفية المهملة لعدم تشجيع الصناعات اليدوية والتقليدية، وهناك تعدي على الأراضي الزراعية والحراجية، وعدم استغلال لخصوصيتها البيئية بشكل مستدام.** **-عدم وجود خطط تنموية سياحية إقليمية، وإهمال الآثار ودخول المباني العشوائية إلى رمتها.**

المواضيع الهيكلية والتساؤلات	الإجابة	التعليق
الإدارة الإقليمية: 8-هل يحقق بناء القدرات المؤسسية التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإدارية والمشاركة المجتمعية بما يسهم في بناء سياسات تنموية أكثر استدامة؟ 9-ما دور الإطار القانوني، والإدارة المتكاملة لاستعمالات الأراضي إقليمياً في المحافظة و التمويل، الإنتاج والاستهلاك المستدام والمشاركة المجتمعية في تطوير عملية التنمية الإقليمية والشاملة نحو استدامة أكثر؟	**لا**	**غياب اللامركزية والمشاركة المجتمعية وغياب آليات التغذية الرجعية من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة، وجود الثنائية المكانية في الحضر، غياب التنسيق والتعاون بين القطاعات التنموية الأفقية المتمثلة بالوحدات الإدارية المحلية، والقطاع الشاقولي المتمثل بالأجهزة المركزية.** **-عدم تعديل الإطار القانوني بما يناسب خصوصية الإقليم، بسبب غياب مؤشرات رصد الاستدامة نتيجة عدم توفرها.**

الجدول(57) أجوبة التساؤلات تبعاً لمؤشرات التنمية المستدامة بما يتوافق مع مفهوم استراتيجية تنمية إقليم

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح مما سيق أنّ معظم الإجابات على التساؤلات المتعلقة باستدامة استراتيجية التنمية الإقليمية للمناطق الثلاث هي " لا"، أي أنّ السياسات التنموية في محافظة السويداء لا تتغير بطريقة تتوافق مع الاستدامة.

عمرانية الإقليم	الخدمات الترفيهية والثقافية	الخدمات الصحية	الخدمات التعليمية	خدمات البنى التحتية المياه	خدمات البنى التحتية الصرف الصحي	خدمات البنى التحتية الهاتف	شبكة الطرق و النقل والتنقل
اتجاه الاستدامة	☒	☒	✓	☒	☒	✓	☒

النشاطات الاقتصادية	الزراعة	السياحة	الصناعة	التجارة
اتجاه الاستدامة	☒	☒	☒	☒

الجدول(58) اتجاه استدامة السياسات التنموية في محافظة السويداء

المصدر: إعداد الباحثة

خلاصة الفصل الثالث:

إنّ الدراسة التحليلية للسياسات التنموية المتبعة في محافظة السويداء، إضافة لتطبيق مؤشرات استراتيجية التنمية الإقليمية المستدامة أدت إلى استخلاص مجموعة من النتائج:

- أنّ استراتيجية تنمية الإقليم في محافظة السويداء ليست مستدامة، ولا تتجه نحو الاستدامة.
- ضرورة تحسين الدخل من خلال السياسات التنموية الإقليمية التي تؤمن فرص عمل بما يتناسب مع قوة التركيبة التعليمية لتوطين المواطنين المهاجرين والقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة بتأمين خدمات البنية التحتية والخدمات المجتمعية.
- ضرورة العمل بمبدأ الإنتاج والاستهلاك المستدام للقطاعات التنموية الخمسة فيما يخص أساليب التعليم وإعادة تدوير النفايات، والتنمية الزراعية والتنمية الريفية، وتطوير السياحة.
- إنّ معدل النمو السكاني واختلال الكثافات السكانية والهجرة الكبيرة الفتية إلى خارج المحافظة والهجرة الداخلية باتجاه المدن تؤكد ضرورة تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية بما يحسن من نوعية الحياة، ومما يدل على التفاوت المكاني التنموي بين الريف والحضر.

- ضرورة إنشاء مراصد حضرية، خاصة بجمع البيانات والإحصاءات العامة بمجالات التنمية الإقليمية لكافات القطاعات التنموية بكافة مؤشراتها الرئيسة والفرعية.
- هناك حاجة للتنسيق والتعاون بين الأجهزة المركزية والوحدات الإدارية المحلية ، لوضع سياسة إقليمية شاملة من أجل الإدارة الإقليمية الرشيدة، وعدم التضارب التنموي وهدر المال، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية باتباع آليات التغذية الرجعية ولامركزية القرار.
- ضرورة وضع الاستراتيجيات التنموية بناءً على مؤشرات الأهداف، وبناء الهياكل المؤسساتية ذات الخبرة والكفاءة ومشاركة القطاع الخاص بالمشاريع التنموية ومشاركة المجتمع الأهلي بناءً على خصوصية الإقليم ومناطقه.

بناءً على ذلك فإنّ الفصل التالي سيتم صياغة الاستراتيجيات التنموية حسب ماورد مع الخطط الوطنية ويقاطعها مع نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات بما يتوافق مع مؤشرات تنمية المحافظة.

الباب الثالث
الإطار المستقبلي
(وضع خطة تنموية توافقية مقترحة)

1- استراتيجية تنمية إقليم محافظة السويداء للمناطق الثلاث مدن (السويداء، شهبا، صلخد) وإعداد المخطط الهيكلي النهائي:

يجسد هذا الفصل الأهداف الاستراتيجية لتنمية إقليم المناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن (السويداء، شهبا، صلخد) عبرالتوجهات التنموية التي تستخدم التخطيط الإقليمي كأداة لتحقيق التخطيط الاستراتيجي، ويتم وضع التوجهات التنموية في تحديد معايير الاستثمار والانتفاع الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمؤسساتية باختيار مواقع المشاريع بناءً على الاستراتيجيات المذكورة بما يتطابق مع تحليل الوضع الراهن ورؤية المحافظة المستقبلية وبالاعتماد على بدائل التنمية الثلاث على مستوى المدن والمناطق الثلاث، وعلى مستوى الإقليم الجنوبي، وعلى المستوى الوطني، بحيث تمَّ اختيار مشروع أو أكثر لكل مجال من المجالات التنمية من خلال المحاور التنموية بما يتخذ منظور طويل الأجل لتلبية الاحتياجات البشرية المستقبلية ضمن الإطار الوطني، بحيث تهدف الخطة الاستراتيجية التنموية إلى تنمية المدن الصغيرة والمناطق الريفية بشكل متكامل ومتوازن، وتنمية الحدود المشتركة والتنمية الاقتصادية والإدارة البيئية، بحيث يتم ترجمة التوجه الاستراتيجي لإقليم المحافظة من خلال المخطط الهيكلي النهائي الذي يعكس كافة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

1-1- استراتيجية تنمية الإقليم الشاملة والمستدامة:

تعتمد مبادئ الخطة الاستراتيجية التنموية الإقليمية للمحافظة للمناطق الثلاث مدن(السويداء، شهبا، صلخد) على نقاط القوة، وتعمل على تحويل مكامن الضعف في المناطق الثلاث إلى فرص يمكن استثمارها لحل مشاكل الإقليم وذلك ضمن تصور يعتمد محاور التنمية التي تصل بين أقطاب التنمية ونقاط التنمية ضمن مبادئ استراتيجية الحد من ضعف الدخل والفقر والبطالة للخطط الاستراتيجية الوطنية، بحيث تعتمد على نظرية EPSONفي تفعيل دور المدن الصغيرة والمتوسطة[1].

تبين الخريطة (65) المخطط الهيكلي النهائي المقترح للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن(السويداء، شهبا، صلخد) بناءً على المستويات التنموية الثلاث لبدائل تنمية المحافظة:

1-1-1- **على مستوى المدن والمناطق الثلاث:** سيتم تفعيل دور مناطق المدن الثلاث (شهبا، السويداء، صلخد) بتحديد المشاريع التنموية وذلك بمشورة أصحاب القرار والعودة إلى ورشة العمل وبناءً على نتائج التحليل الاستراتيجي والندوات والبيانات بما يتوافق مع الاستراتيجيات والمدة الزمنية والنهج التشاركي التوافقي، يبين الجدول الآتي المشاريع التنموية المقترحة في كل من المجالات التنموية حسب لبنات الاستراتيجية:

المجال التنموي	الاستراتيجية	المشاريع المقترحة	المنطقة
الوضع الاقتصادي	التنمية الاقتصادية	الطف البركاني وتصنيع البازلت	منطقة شهبا
الوضع الاجتماعي	إنهاء ضعف الدخل	الاستراتيجيات القطاعية والتنمية الاقتصادية السياحية والزراعية(المحميات، المغر، أماكن السياحة والمبيت والاصطياف والترفيه،إنشاء حدائق في الأحياء وملاعب ومنتزهات)	منطقة شهبا، منطقة صلخد، منطقة السويداء
الوضع البيئي	الاستراتيجيات القطاعية	مشاريع الطاقة البديلة المشقوق، مشفى إقليمي بيئي ، إعادة توظيف المغر، تفعيل مطار الثعلة	منطقة شهبا، منطقة صلخد، منطقة السويداء
البناء المؤسساتي	الاستراتيجية القطاعية	حوسبة البيانات في البلديات وإدخال أنظمة البيانات	منطقة السويداء
البنى التحتية	الاستراتيجية القطاعية	التخلص من النفايات	منطقة شهبا
الهيكل الإقليمي والعلاقة مع المحيط	التنمية المكانية	التنمية الإقليمية عبر الحدود مع الأردن	منطقة صلخد

الجدول(57)المشاريع التنموية حسب الاستراتيجيات
المصدر: إعداد الباحثة

[1] الباحثة، بالاعتماد على الجزء النظري، الفصل الثالث(التجارب المحلية والعربية والعالمية).

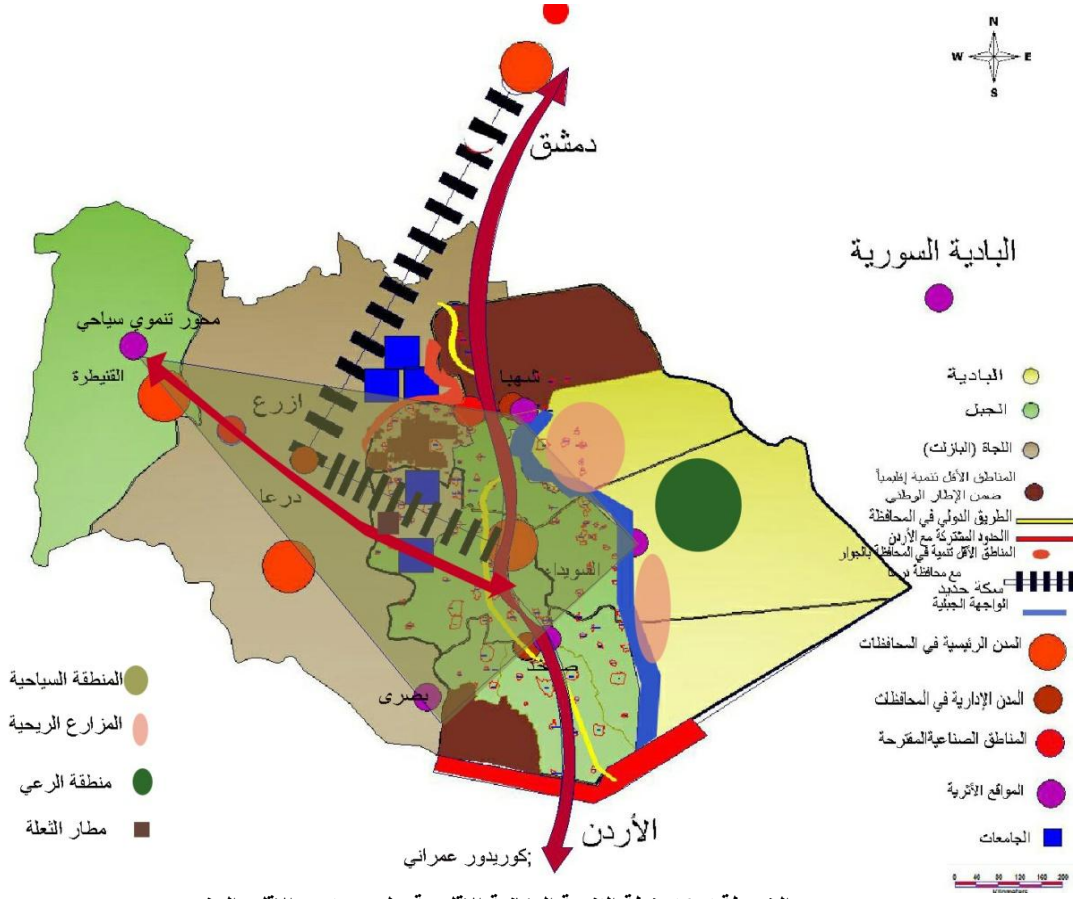

الخريطة(65) خطة التنمية المكانية الإقليمية على مستوى الإقليم الجنوبي

كما ولهذه الاستراتيجية التنموية الإقليمية تأثير على المجالات التنموية الرئيسة مباشرة حسب المشاريع التنموية المقترحة كما هوموضح في الجداول (58-59):

المجالات التنموية	التأثير
الوضع الاقتصادي	خلق فرص عمل زيادة فرص الاستثمار المشاريع التنموية استغلال إمكانيات المحافظة في المشاريع التنموية التي تعتمد على المواد الخام
الوضع الاجتماعي	القضاء على البطالة تخفيض نسب الفقر زيادة نسب المتعلمين رفع المشاركة الشعبية ارتفاع نسب المؤشرات الصحية
الوضع البيئي	استغلال إمكانيات المحافظة في المشاريع البيئية التنموية المستدامة والسياحة البيئية خلق فرص عمل تحديد مناطق الحماية وعدم التلوث
البنية المؤسساتية	بناء هيكل إداري رفع كفاءة قدرة الموظفين
البنى التحتية	تطوير البنى التحتية ورفع كفاءتها
الهيكل الإقليمي والعلاقة مع المحيط	تدعيم العلاقة الحضرية الريفية تخصيص نسب لا ستعمالات الأراضي توزيع متوازن للخدمات تنمية المناطق الثلاث والنواحي الاثني عشر بما في ذلك الحضر والريف من قرى وبلدات التركيز على التنمية الإقليمية عبر الحدود ببعدها التنموي

الجدول(57) تأثير الاستراتيجيات التنموية المقترحة على الواقع التنموي في محافظة السويداء

بالإضافة لذلك فإنّ تأثير المشاريع والمحاور التنموية سينعكس على المبادئ الأساسية لاستراتيجية تنمية الإقليم:

نوعية الحياة	التأثير
الفقر والبطالة والهجرة	توفير فرص عمل تمكين الفقراء من السكن والعمل بمشاريع مدعومة يقلل من المناطق الفقيرة
التعليم والصحة	زيادة المشاريع الصحية والتعليمية توزيع متوازن للخدمات الصحية والتعليمية
الأمان	تخفيض الكثافات السكانية بشكل متوازن بين النواحي يحسن السلوك الاجتماعي والتأكيد على الفراغات المفتوحة والأمكنة والمساحات الخضراء
العمل	توفير فرص عمل وتوظيف ذوي الكفاءات وتنويع فرص العمل بما يتلاءم مع شهادات العاطلين عن العمل
السكن والإسكان	سياسات إسكانية تنموية تؤمن التنوع في السكن والسكن لكل طبقات المجتمع المساهمة في حل المشاكل الغير منظمة
	مراقبة المخالفات وحركة الإعمار وإدخال نظام التخطيطي والحدائق ضمن أنواع الفعاليات السكنية
الثقافة والفنون والرياضة والترفيه	إنشاء نوادي ترفيهية بيئية ودور عرض والثقافة بإحياء المدن التراثية القديمة والمدرجات في الهواء الطلق زيادة نسبة المساحة الخضراء بتخصيص الأراضي والملكية

قدرة الإقليم التنافسية	التأثير
الزراعة	تخصيص استعمالات الأراضي تحسين إيرادات المحافظة تحسين نوعية حياة المواطنين
الصناعة التجارة السياحة الخدمات	تحديد تركيبة الاقتصاد الإنتاجية تحديد المسارات السياحية وأنواعها صناعة السياحة تأمين البنية التحتية المتطورة نظام اتصالات متطور شبكة طرقية عالية الكفاءة والنظام المروري الاتفاق مع الشركات الخاصة بالتعاون مع القطاع العام للنقل والمرور على وسائل النقل المستدام وبالتالي توفير فرص عمل
التنمية المستدامة	المشاريع البيئية واستخدام الطاقة البديلة حماية المحميات وعدم التلوث الإدارة البيئية المستدامة
بنية مؤسساتية متطورة	التأثير
	تحسين كفاءة الموظفين مواكبة وسائل الاتصال والتقنيات إيجاد آليات جديدة للعمل تمثيل المحافظة على المستوى الإقليمي بالندوات والمؤتمرات وورش العمل ووضعها ضمن الخطط التنموية
قدرة الإقليم المالية	التأثير
الإدارة المالية	زيادة نسبة عائدات البلديات
تسهيل القروض	زيادة نسبة الإنفاق على المشاريع التنموية الكبيرة والمتوسطة

الجدول (59) تأثير الاستراتيجيات التنموية حسب غايات التنمية

1-1-2- على مستوى الإقليم الجنوبي: فقد تمَّ الاستفادة من وجود الخط الحديدي ما بين مدينتي دمشق ودرعا في الشيخ مسكين بازرع بتنفيذ خط حديديٍّ إلى منطقة السويداء، بالإضافة لتفعيل المحور التنموي السياحي ما بين المحافظات الثلاث (درعا، السويداء، القنيطرة) مع مراعاة خصوصية إقليم ريف دمشق، بالإضافة لتفعيل دور الجامعات في الإقليم الجنوبي وتشجيع الصناعات التصنيعية وخاصة الغذائية والزراعية، واعتبار البازلت وجهة سياحية في الإقليم.

1-1-3- على المستوى الوطني: فقد تمَّ تفعيل المحور التنموي الشمالي – الجنوبي أو الكوريدور العمراني المار بالمدن الثلاث إلى الأقاليم الشمالية وذلك من خلال:

- ربط محافظة السويداء بالمحافظات الأخرى ضمن الإقليم الجنوبي في إطار السياسات التنموية المتكاملة، والتأكيد على أهمية التجمعات العمرانية الحدودية مع وظائف النقاط الحدودية، بحيث إنّ هذه التجمعات العمرانية الحدودية تتطلب دراسات إنمائية خاصة.
- استخدام الهرمية الإقليمية:إنّ استراتيجية التنمية الإقليمية ضمن إطار التنمية المكانية، تتطلب مفهوم نظام الأماكن المركزية وتدرجها ضمن التخطيط الوطني بشأن التنمية المركزية المقترحة في سوريا، إذ تمّ إعادة هيكلة نظام التجمعات العمرانية باستخدام التخطيط الهرمي للتجمعات العمرانية حضراً وريفاً في المناطق الثلاث للمحافظة.
- تنسيق المشاريع المتضاربة ضمن سياق مكاني إقليمي وطني (المشاريع النقلية والتنقلية، المشاريع الاقتصادية ، المشاريع الخدمية، المشاريع الإدارية).
- العمل على ربط المجالات التنموية الخمس مع الاستراتيجيات التنموية القطاعية السياحية والصناعية والتعليمية والزراعية والبيئية من خلال المشاريع التنموية المقترحة من خلال محاور التنمية المتوافقة مع مبادئ الخطط الوطنية التنموية، بالإضافة للاستراتيجيات السابقة ضمن الإقليم الجنوبي:
  - ✓ خطوط النقل الإقليمية جواً بإعادة تفعيل دورمطار الثعلة العسكري في منطقة السويداء إقليمياً ووطنيا، وبراً بتنفيذ السكك الحديدية.
  - ✓ خطط مكانية لجميع البلدات الحدودية مع اتباع إدارة عمرانية، مما يستوجب تنمية البلدات والوحدات الصغيرة بمشاريع تنموية تمويلها بصورة مشتركة من قبل الحكومة وهيئات التمويل الدولية.
  - ✓ إجراء محطات لمعالجة المياه والمرافق الصحية لكافة المدن والبلدات والحدِّ من التلوث البيئي.
  - ✓ هناك حاجة لإيجاد معاهد تدريبية متخصصة في مجال الزراعة والصناعة.
  - ✓ حماية الأراضي الزراعية والمحميات ومناطق الحراج وتطوير البادية والإدارة البيئية.

1-2- توجهات التنمية والمنهجية المتبعة:

إنّ الهدف من اقتراح ودراسة مناطق التوسع المستقبلية ضمن خطط مستقبلية هو استثمار موارد الإقليم الطبيعية والبيئية والسياحية والبشرية و الثقافية ضمن محاور تنموية من خلال النقاط التنموية الجديدة، ودعم المناطق الأقل نمواً بالتركيز على فرص وإمكانيات المنطقة للخروج من نمط النمو المركز إلى نمط الانتشار ذا قوى جذب واستغلالها ضمن البعد الإقليمي وتحقيق درجات مختلفة من الترابط مع باقي الأقاليم وإمكانية الربط الإقليمي المستقبلي مع الأقاليم المجاورة ضمن البعد الوطني وحتى العالمي.

***محاوروامناطق التنمية:**

تمَّ اختيار المحاور التنموية بناءً على الطرق الشريانية الرئيسة المنفذة من الإقليم وإلى الأقاليم المجاورة[2]:

- **محور السويداء دمشق (كوريدور عمراني):**يربط المحافظة بالأقاليم الشمالية، محور تنموي تتوضع عليه فعاليات سكنية وصناعية مار بالمدن الثلاث (السويداء، شهبا، صلخد).
- **محور السويداء- القنيطرة نحو لبنان.**
- **محور السويداء- نحو الأردن عبر الطريق الدولي** يربط المحافظة والقطر بالأقاليم الجنوبية باتجاه دول الخليج .
-

1-2-1-توجهات التنمية المجتمعية:

1-2-1-1- المواصلات والنقل والتنقل :

تحسين نظام النقل وإدارة حركته أمر هام للغاية بهدف رفع مستوى نوعية حياة سكان المنطقة وتعزيز القدرة التنافسية للإقليم، كما أنّه يؤثر على نوعية البيئة والهواء، والميزانية الشخصية، ويضمن للسكان التنقل بحرية أكثر، لذا لا بدّ من البحث عن حلول لنقل بحيث يحقق مايلي:

[2] الباحثة، بالاعتماد على الجزء الثاني(الإطار التحليلي).

-سهولة التنقل والوصول إلى العمل والتسوق والترفيه والرعاية الصحية بمجموعة خيارات متنوعة من وسائل النقل.
-دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين التنقل.
-التشجيع على المجتمعات صالحة للعيش وصحية آمنة، من خلال إيجاد مسارت لركوب الدراجات والسير.
-إيجاد استراتيجيات لوسائل النقل تضمن نظافة الهواء.
-إمكانية الوصول لناس المعوقين.
-تشجيع المجتمعية من خلال مشاركة المواطنين في تلبية احتياجاتهم، وإيجاد فرص العمل، من خلال:
-الاستفادة من وجود الطريق الدولي لإيجاد حلول بديلة للتخفيف من الضغط المروري وتحقيق السلامة المرورية بتزويدها بوسائل النقل المناسبة والشاخصات المرورية ووسائل المراقبة الالكترونية أثناء عملية التخطيط.
-الاستفادة من وجود سكة الحديد ما بين محافظتي دمشق ودرعا في الشيخ مسكين بازرع وإيصالها إلى مدينة السويداء.
-إيجاد نقاط بديلة لتبديل وسائل النقل إلى نقل عام كالباصات، ومن ثمّ عند مداخل المدينة الأم على سبيل المثال ومن ثم تبديل وسائل النقل العام، بوسائل أخرى للحركة ضمن الأحياء وضمن مركز المدينة وفق نظام النقل الذكي .

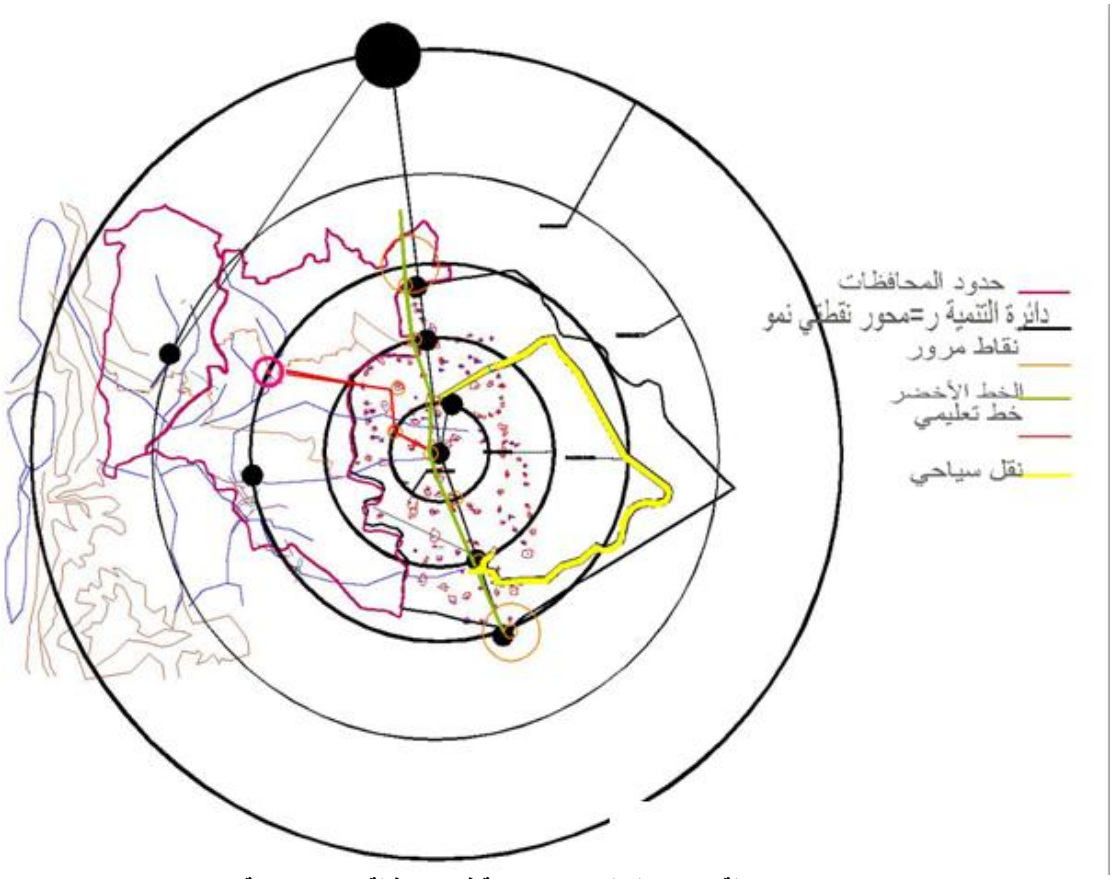

الخريطة (66) خطوط النقل المقترحة في المحافظة، إعداد الباحثة

إنَّ اقتراح خطوط نقل جديدة مستدامة في المحافظة ستخفف من الأثر البيئي للازدحام، بالإضافة لخلق فرص عمل جديدة في محطات التنقل، وبالتالي تعزيز كفاءة الإقليم والإدارة الإقليمية، وإعادة تفعيل الفراغات المحيطة سواء المناظر الطبيعية، وأماكن البيع(تذاكر، صحف، مجلات، حلويات،مراكز تجارية، أماكن قطع تذاكر..)، هذا بالإضافة لما سيوفره من تنشيط لوسائل النقل البيئية الأخرى وتنظيم لعملية السير(الدراجات، السير، طرق المشاة، إشارات المرور، تحسين منظر الحدائق)، مما سيؤكد على دور المحافظة كونها صديقة للبيئة، وما يؤمن

من راحة نفسية للمسافر أو الزائر في هذه الفراغات والأمكنة، وسيشغل حلقة مهمة ضمن المخطط الطرقي للقطر وخاصة وأنه سيكمل دراسة الخط الأخضر لمترو دمشق والذي مساره من القابون إلى السومرية.
سيتم اقتراح ثلاثة خطوط نقل في المحافظة:
الخط الأول: السكة الحديدية أو المترو ، خطه(العناة-صلخد- السويداء-شهبا- الصورة-حزم إلى دمشق)
الخط الثاني: الخط التعليمي للجامعات يمر من مدينة السويداء إلى المزرعة- عريقة- غباغب.
الخط الثالث: سياحي، يشكل حلقة مغلقة بدايته منطقة شهبا في مدينة شهبا ونحو البادية إلى منطقة صلخد ومن ثمَّ منطقة السويداء الوسطى بما فيها مناطق الحراج كسياحة صيفية، والثلوج في الجبال كسياحة شتوية ، ومن ثمَّ إلى محمية اللجاة والسياحة الشعبية.
بحيث يتم تأمين الأدراج والرامبات بما يسهل الحركة للمسنين والمعوقين وكل المستخدمين لها، وأماكن الانتظار التي تصل بين المحطات ووسيلة النقل(ركوب دراجات-ترام –مترو- سكة حديدية- والعربات).
وسيتم تطوير المشاريع التنموية الاقتصادية النقلية والتنقلية وفق الاتفاقات الاقتصادية مع دول الجوار من معابر حدودية وجامعات ومراكز تجارية وسياحية.

1-2-2-توجهات التنمية العمرانية:

تخدم مدينة السويداء التجمعات العمرانية ضمن دائرة يمتد نطاق نفوذها الإقليمي بين 40-50كم تجارياً وإدارياً وخدمياً وتعليمياً، في حين تخدم باقي التجمعات العمرانية التي تحوي ما بين 5000-50000نسمة بدائرة نطاق تخديمها 16كم تجارياً وخدمياً، في حين تخدَّم التجمعات العمرانية التي تحوي ما بين 2500-5000 نسمة بدائرة ذات نطاق تأثير10كم أي أنّ التغطية الخدمية لتجمعات العمرانية تصل لكافة أرجاء الإقليم الحضري الريفي إلا أنّ أغلب التجمعات العمرانية هي أقل من2500 نسمة وتكون هذه الكثافات على الحلقة البيضوية الأبعد كما هو موضح في الخريطة(67)، وعلى هذا يمكن إيجاد بديلين للتنمية العمرانية وهي إمّا إتباع سياسة التركيز المكاني من خلال زيادة الكثافة المبنية أو نشر الاستثمار مكانياً[3].

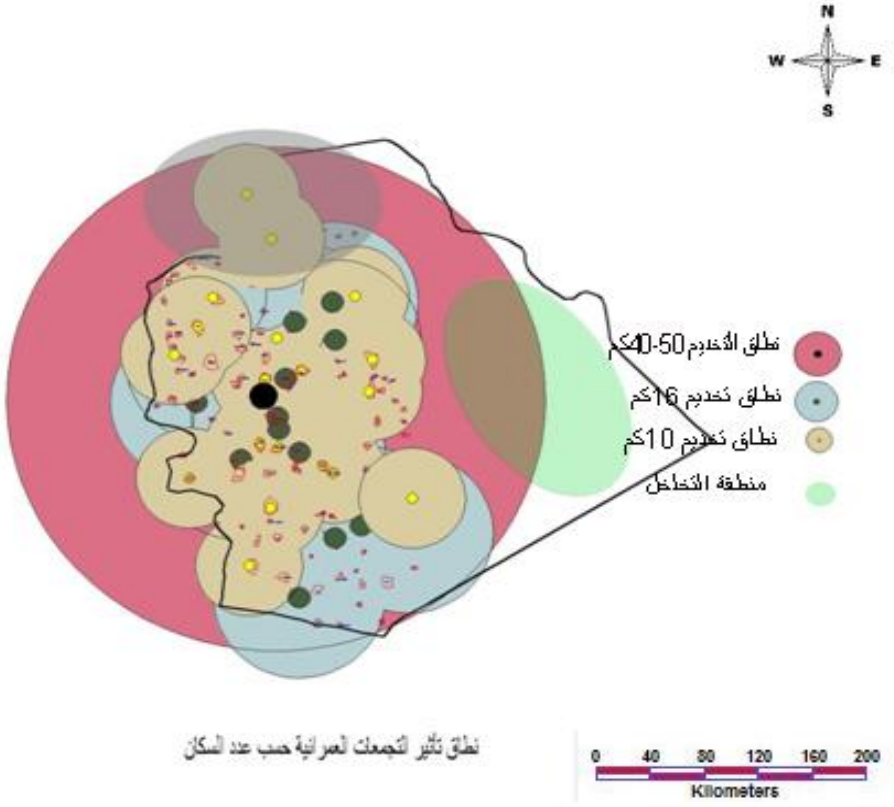

الخريطة (67) نطاق تأثير التجمعات العمرانية وفق أنصاف الأقطار التخديمية 50،15،10كم

[3] الباحثة، بالاعتماد على الجزء النظري، الفصل الثاني أهم النظريات والاستراتيجيات في التخطيط الإقليمي، ص(57).

وسيتم إتباع نشر الاستثمار مكانياً في الخطة التنموية المكانية الإقليمية بالاستفادة من إمكانيات المحافظة ومحدداتها من خلال وجود الطريق الدولي كمحدد صناعي والذي يشكل جزءاً من الكوريدور العمراني الشمالي الجنوبي، ووجود الجبل والمحميات والحراج كمقوم ومحدد طبيعي بحيث تمَّ استبعاد الآتي: .

- المناطق الغير مؤهلة للتوسع التنموي العمراني وهي مناطق الحراج ما بين قنوات –مفعلة- شرق السويداء.
- منطقة ظهر الجبل وهي المنطقة الباردة وهي الأعلى ارتفاعا في تل قينية 1802م والأكثر مطراً وثلوجاً.
- المنطقة الصناعية المقترحة في ناحية الصورة ولوقوعها ضمن منطقة الاستقرار الخامسة والتي تصلح للمقالع
- منطقة المحميات محمية اللجاة نحو الشمال الغربي.
- منطقة الحزام الأخضر وهي المنطقة المارة في قرى مناطق الاستقرار الثانية .

النقاط التنموية المقترحة:

سيتم زيادة تأثير نفوذ الإقليم وطنياً باقتراح عدد من النقاط التنموية على المحاور التنموية وهي:

- نقطة تنموية تعليمية في غباغب تخدم ضمن دائرة نصف قطرها 30كم، باعتبار أنّ التجمعات العمرانية الجديدة المقترحة في المدن الكبرى يجب أن تبعد مسافة تزيد عن 30 كم، بهدف جذب واستقطاب السكان إليها لتخفيف الضغط عن المدينة الأم .
- نقطة تنموية مقترحة في الصورة(المنطقة الصناعية) تخدم ضمن دائرة نصف قطرها 30 كم.
-نقطة تنموية لإنتاج الطاقة البديلة من الرياح في قرية إم ضبيب في ناحية شقا ضمن منطقة شهبا، وبذلك تصبح مركز للتكنولوجيا و معهد للأبحاث التطبيقية، ويمتد تأثيرنفوذها ضمن دائرة نصف قطرها (30)كم..
- اقتراح نقطة تنموية جديدة في أقصى الناحية شرقاً بحيث يمتد تأثير نفوذها ضمن دائرة نصف قطرها(30) كم إذا ماتمَّ استجرار مياه نهر الفرات إلى المناطق الوسطى.
- اقتراح نقطة تنموية حدودية جنوباً كبوابة إقليمية لتنمية المناطق الحدودية المشتركة مع الأردن في منطقة صلخد،

سيصل تأثير نفوذ الإقليم إلى دائرة نصف قطرها (108) كم وتستوعب نحو (700) ألف شخص، يتم زيادة درجة كافة التجمعات العمرانية من درجات دنيا إلى درجة أعلى وستظهر آثار الاستقطاب العكسي من انعدام تخفيف الهجرة والبطالة وتوطين السكان الأصليين .

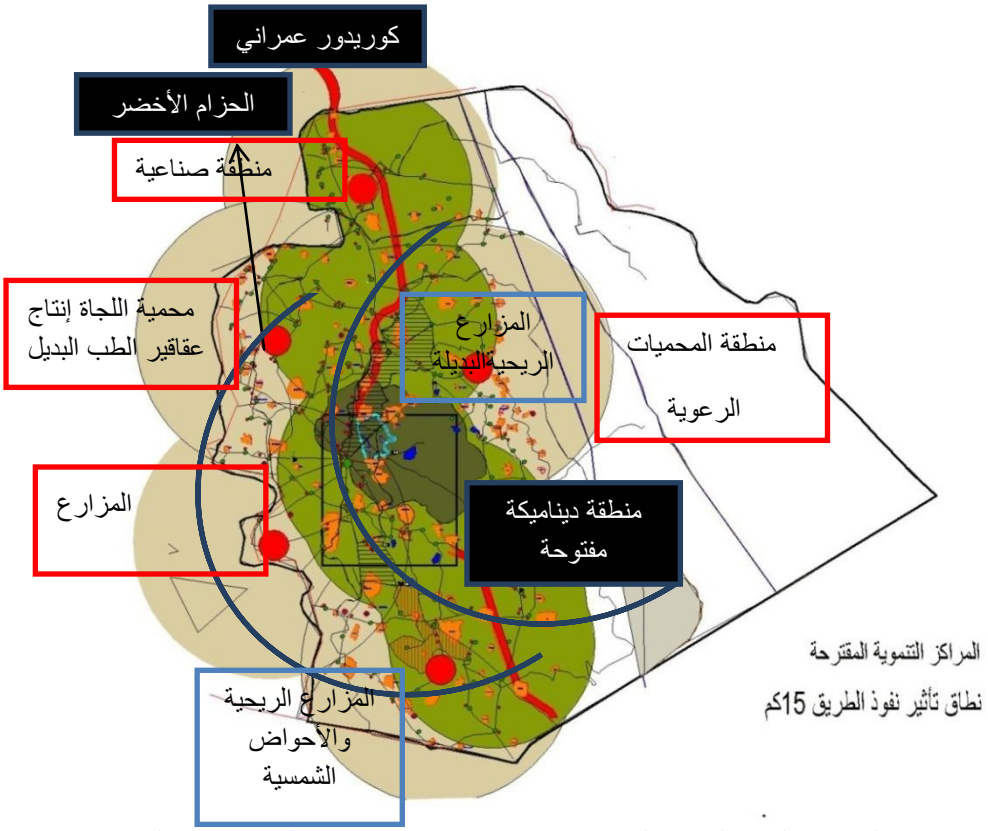

الخريطة(68) خطة التنمية الإقليمية على مستوى مناطق ومدن إقليم المحافظة، و نقاط التنمية وفق المحاور التنموية

المصدر: إعداد الباحثة

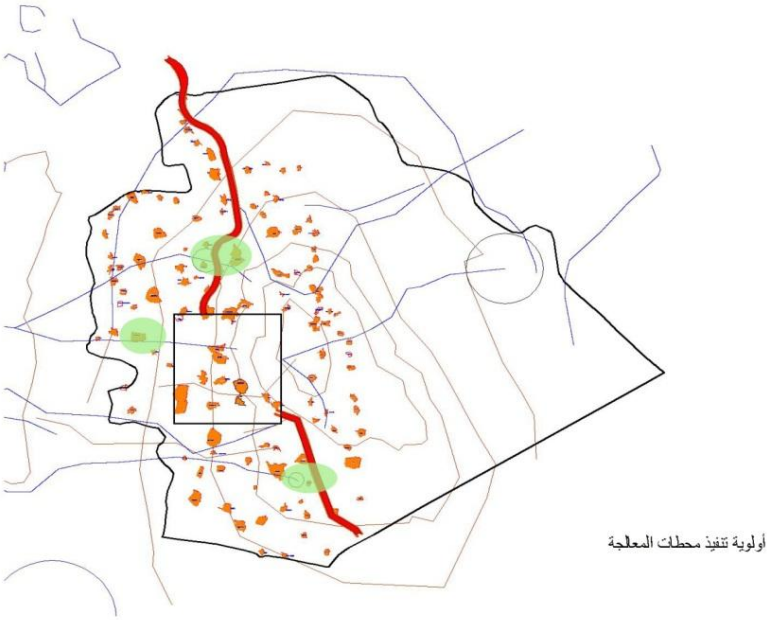

اخريطة (69)أولوية تنفيذ محطات المعالجة في المحافظة وفقاً لمكب النفايات
المصدر: إعداد الباحثة

1-2-3- توجهات التنمية السكانية:

إنّ دراسة التركيب النوعي للسكان من جميع الجوانب السكانية والاجتماعية في المناطق الثلاث للمدن السويداء، شهبا، صلخد من حيث (الحجم،الكثافة،الهرم السكاني،المستوى التعليمي،الوضع الصحي،السكن،الإسكان،البيئة الآمنة،العادات،القيم،السلوك،عدد المواليد والوفيات،الفقر،البطالة،الأمية،المستوى التعليمي..)وإعادة توجيه النمو السكاني ضمن الطاقة الاستيعابية المستقبلية للإقليم من خلال خطط تنموية سكانية ومعالجات تخطيطية للموازنة بين الكثافات السكانية العالية والمنخفضة تبعاً لخصوصية الإقليم الاجتماعية و لموارد الإقليم والفرص والإمكانيات في مجال تصميم الأبنية والفراغات والأمكنة والبنى التحتية والخدمية تحد من الهجرة والفقر والبطالة .

يبين الجدول تصنيف المدن السورية حسب تعريف المدينة الإجرائي المعتمد في سوريا سابقاً ،إذ وجب تحليل التوزع السكاني بين المدن وفق قاعدة الحجم، بحيث صنفت المدن السورية في 6 فئات: كبرى، كبيرة ، متوسطة ، صغيرة، إدارية.

تصنيف المدن السورية حسب الحجم وفق بيانات تعداد 2004 نسمة.

مدينة إدارية	مدينة صغيرة ى	مدينة صغيرة	مدينة متوسطة	مدينة كبيرة	مدينة كبرى
أقل من 20000	500000-20000	100000-50000	300000-100000	300000-مليون	مليون فأكثر

الجدول (60) تصنيف التجمعات العمرانية وفقاً لعدد السكان

بحيث سيتم تحديد درجة تصنيف التجمعات العمرانية حسب مسافات الوصول من مركز المدينة إلى هذه التجمعات وفقاً لعدد السكان:

مسافات الوصول: سيتم تحديد آلية النقل وفقاً لزمن الوصول (طائرة/باص/ميكرو باص/سيارة/دراجة/قطار/ترام/مشياً/ركوب العربات):

الجدول(61) جدول تصنيف التجمعات العمرانية حسب مسافات الوصول

درجة تصنيف التجمعات العمرانية حسب مسافات الوصول				
الدرجة	المسافة	زمن الوصول	وسيلة النقل والتنقل المستد	الملاحظات
الأولى	من 150كم وأكثر	وأكثر ساعتان	-قطارباص-طائرة نقل داخلي	يتم تحديد وتنوع وسائل النقل تبعا لغرض الرحلة(سياحية، تعليم،نزهة،تسوق،عمل، تخييم،رياضة..) عربات الخيل، قطار، ترام،سيارة مشياً،دراجة..
الثانية	80كم	ساعة إلى ساعة ونصف	سيارة-باص-قطار	
	60كم	45-60دقيقة	سيارة-ميكرو باص-ترام	
الثالثة	30-40كم	40دقيقة		
الرابعة	30كم	30دقيقة		
الخامسة	15كم	20دقيقة	من الممكن(دراجة ساعة واحدة؟)	

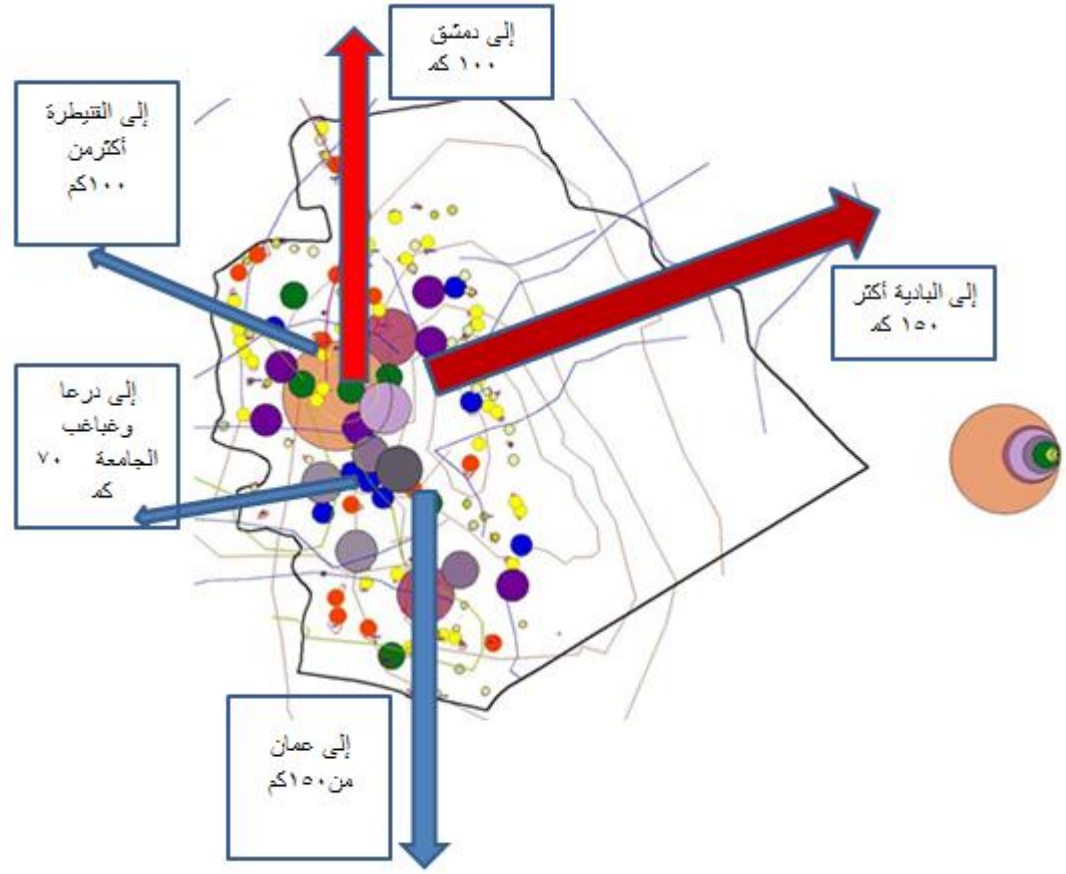

الخريطة (70) توجهات التنمية السكانية وفق محاور التنمية

1-2-3-1- عدد السكان المستقبلي:

تمَّ تصنيف التجمعات العمرانية إلى درجات حسب عدد السكان حيث أعطي لكل لون درجة بحيث تخدم هذه التجمعات إلى نطاق تخديمي معين، تبعاً للخدمات الموجودة فيها حسب أسس التخطيط العمراني.

درجة المركز	اسم المكان	الدرجة	المعايير ،الملاحظات	نصف قطر مجال منطقة التأثير
أدنى الأولى (مراكز إقليمية متوسطة)	مدينة السويداء	الأولى	عدد السكان أكثر من 100000نسمة	أقل من 50كم
الثانية(مراكز إقليمية صغيرة)	مدينتي شهبا وصلخد	الثانية	(مركز منطقة)أكثر من60000نسمة	40كم
(ريفي) الثالثة (مراكز إقليمية صغيرة جدا)	قنوات	الثالثة	يوجد بلدية أقل من 10000نسمة	5-10كم

درجة المركز	اسم المكان	الدرجة	المعايير ،الملاحظات	نصف قطر مجال منطقة التأثير
الرابعة(مركز محلي)	المزرعة	الرابعة	5000نسمة وجود جامعة في عريقة	زاد نطاق تأثير منطقة ش وبالتالي المحافظة ليصب استقطاب عكسي لبقية المحافظات يخدم بشكل إقليمي
الخامسة شبه محلي	نجران	الخامسة	1000-5000نسمة	
السادسة	الكاسر	السادسة	أقل من 1000-36نسمة	

الجدول (62) تصنيف المراكز الإقليمية لتجمعات العمرانية في المحافظة وفقاً لأنصاف الأقطار

إنَّ تطبيق الاستراتيجية التنموية المقترحة من خلال النقاط التنموية سيرفع درجة تصنيف كل تجمع عمراني ليخدم إقليم محافظة السويداء بشكل إقليمي، فوجود الجامعة الخاصة في غباغب جعل مجال نصف قطر منطقة التأثير يخدم ل63كم أي بقطر 120 كم حيث تمَّ تغطية جزء من المحافظة حسب نظرية كريستالر.

و يبين الجدول(63) المشاريع التنموية المقترحة في كلٍّ من المناطق الثلاث، إذ أنَّ وجود صناعة الطف البركاني والمنطقة الصناعية في ناحية شهبا ستزيد مجال نطاق تأثير المنطقة من 10كم إلى 30كم.

-كذلك فإنَّ وجود مشفى إقليمي بيئي ضمن منطقة حراج قرية قنوات سيخدم بشكل إقليمي خدمياً ليزيد مجال نصف قطر تأثير المحافظة من 80 كم إلى مجال تأثير أعلى إقليمياً.

-كما وإنَّ وجود معبر حدودي في منطقة صلخد سيخدم بشكل إقليمي ويزيد من مجال تأثير نفوذ المنطقة ويوفر فرص عمالة .

درجة المركز	اسم المكان	الدرجة	المعايير ،الملاحظات	نصف قطر مجال منط التأثير	المشاريع المقترحة
الأولى (مراكز إقليمية متوسط أعلى)	مدينة السويداء	+ الأولى	عدد السكان أكثر من 100000نسمة	أكثر من 120كم	وجود مشفى إقليمي
الثانية (مراكز إقليمية متوسط أدنى)	مدينتي شهبا وصلخ	+ الثانية	(مركز منطقة)أكثر من60000نسمة	أكثر من31كم تخدم بشكل إقليمي أكثر من 31كم	وجود محمية الحراج في منطقة شهبا والمنطقة الصناعية وجود معبر حدودي وجود جامعة في منط صلخد
الثالثة (مراكز إقليمية صغيرة	قنوات	+ الثالثة	يوجد بلدية أقل من 10000نسمة	أكثر من10كم	وجود المشفى الإقليم في منطقة السويداء
الرابعة(مركز ريفي)	المزرعة	+ الرابعة	5000نسمة وجود جامعة في عريق	زاد نطاق تأثير منطقة شهبا وبالتالي المحافظة ليصبح استقطاب عكس لبقية المحافظات يخدم بشكل إقليمي بنصف قطر لجامعة 31كم	المزارع الريحية في ناحية شقا منطقة شهبا
الخامسة محلي	نجران	+ الخامسة	1000أكثر-5000نسم	أكثر من 31كم	تصنيع الأعلاف في الرضيمة و مطمر النفايات وإعادة تدويرها في ناحية عريقة ومحطة معالجة الصرف الصحي في المنطقة الشرقية السياحة الشعبية والتراثية والخرب في ناحية المشنف
السادس	الكاسر	+ السادسة			

الجدول (63) تصنيف نفوذ تأثير التجمعات العمرانية وفقاً للوظائف العمرانية المقترحة والمشاريع التنموية

النتيجة:*يتضح من ذلك أنَّ مجال نطاق تأثير نفوذ المحافظة سيمتد ليغطي نحو 120 كم شرقا –غربا، شمالا –جنوبا.*

1-2-3-2- توجهات التنمية الإسكانية:

- تحديث الأنظمة والقوانين وأنظمة ضابطة البناء بما يتناسب مع خصائص الديموغرافية والاجتماعية للمحافظة في المناطق الثلاث ويحقق الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية فيها.
- الاهتمام بمداخل المدن الثلاث في الإقليم وفق علاقات محورية.
- التنشيط الفعَّال لاستخدام الأراضي من خلال تشجيع المزيد من المساكن النوعية البيئية في المناطق الحضرية والريفية.
- إتباع أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام في السكن من خلال اعتماد فرز وإعادة تدوير النفايات، إعادة تدوير المياه ومخلفات الصرف الحي، والشفافية في الأبنية والعزل الحراري وإنتاج الطاقة البديلة الغاز والكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية.
- الإدارة المتكاملة للأراضي لتشكيل خيارات السكن ضمن الحي.
- تأمين الخدمات السكنية كاملة من مواقف سيارات، مراكز ترفيهية لكل تجمع.
-تحقيق الخيارات الإسكانية للأحياء بما يوفر فرص العمل بوصفها مراكز جذابة للعيش والتركيز على الفراغات المفتوحة، وتوفير الوصول إلى الخدمات برحلات أقصر من خلال إمكانية المشي وركوب الدراجات، بما يعزز اللحمة الاجتماعية لمن هم في سن الشيخوخة والأطفال.
- إيجاد سياسات تنموية إسكانية لإعادة توطين الأسر المهاجرة خلال فترة زمنية محددة.
- إتباع مبدأ المجاورات السكنية على شكل جزر صغيرة مفتوحة أو عناقيد ومتفرعة عن الشوارع المحلية مبا يتماشى مع طبوغرافية المحافظة والقرى الجبلية بأزقتها ونباتاتها وأسوارها ومنتجاتها الحيوانية والنباتية ومزارعها، وأهليتها.
- الحفاظ على المواقع الأثرية وإظهارها وخاصة مدينة السويداء القديمة مندثرة المعالم تحت الشارع الرئيسي الذي يخترق المدينة وإظهار كنائس العالم وأهم المسارح التي توازي مدرج بصرى.
- معالجة محيط المنطقة الأثرية بعلاقته مع الطرقات والقسم التجاري، ومعالجة الكتل البيتونية التي تظهر بين طياتها.
- إعادة تأهيل مخالفات السكن الجماعي بما يشكل بعد تكميلي لأصل التجمع العمراني التراثي.
- عادة النظر بأسعار الأراضي وتثبيت الأسعار وفقاً بما يناسب الفئة الغالبة من السكان.
- بعد تغيير الصفة التنظيمية لكامل المنطقة المدروسة، فإنّ على الجهة الإدارية إلزام إجراء التغيير أو تقديم دراسة تخطيطية للموقع العام والارتفاعات والعلاقة بين الفعاليات لتفادي المشاكل المستقبلية.
- تأمين الراحة الذهنية والفكرية للشباب بتأمين متطلبات الشباب للحياة (سكن ،ترفيه، أماكن رياضة، مراكز ثقافية، مسابح، الآمان والطمأنينة بتطوير شبكات البنى التحتية للمحافظة وخاصة في مراكز المدن وإنارتها بشكل دائم ليلاً).

1-2-4- **توجهات التنمية السياحية :**

عناصرها مناطق الاستيطان البشري الأول من الخرب والآثار، ومناطق المحميات والحراج، والبيوت العربية والمغر والتلال والجبل وتنوع التضاريس والفصول والمناخ بحيث تبين الخريطة(71) أهم مناطق التنمية السياحية في المحافظة.

1-2-4-1- محاور التنمية السياحية:

يحدد *البديل الاستراتيجي الأول على مستوى منطقة شهبا* لإحتواء المنطقة على مدينة شهبا كمدينة سياحية إدارية شمالاً لبداية الجولة السياحية في المحافظة، كما وتحوي المنطقة محمية اللجاة الطبيعية وتل شيحان.

ويحدد البديل الاستراتيجي الثاني على مستوى منطقة السويداء لما تحويه من مناطق حراج وغابات بالإضافة لإحتوائها على الجبل وتل قليب والسهول الزراعية فهي منطقة السياحة الطبيعية بالإضافة لإحتوائها على أهم المدن القديمة (قنوات، السويداء).

كما ويحدد البديل الاستراتيجي الثالث على مستوى منطقة صلخد لأنّها تحتوي على قلعة صلخد الأثرية في مدينة صلخد والتي تشكل منطقة حدودية مع المملكة الأردنية الهاشمية فتحدد وظيفتها كمدينة سياحية جنوباً ضمن منطقة سياحية وزراعية كما وتحتوي المنطقة على تل قليب .

البديل الاستراتيجي الرابع على مستوى المناطق الثلاث لإحتوائها على منطقة البادية ضمن مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة وتمثل منطقة الاستيطان البشري الأولى، وتحوي الخرب ومناطق التكوين الطبيعي الأولى والتي باتجاه تدمر، فهي منطقة سياحية استكشافية فيها سياحة البادية والمراعي كونها منطقة المحميات الرعوية، والتخييم والتعرف على عادات البدو، وإحدى مقترحات المشاريع التنموية محطة معالجة رئيسة في المنطقة الشرقية.

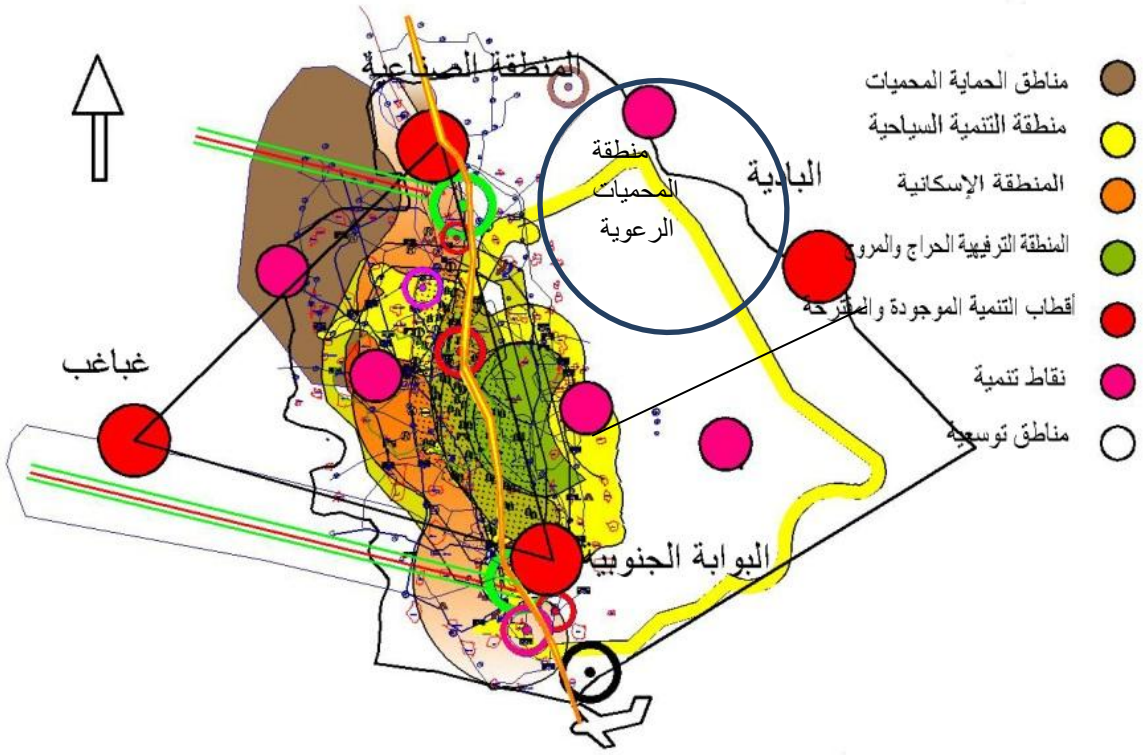

الخريطة (71) خطة التنمية الإقليمية السياحية

- منطقة المحمية والمتنزهات الطبيعية البيئية والتي تصلح كسياحة استكشافية، ومن أشكال السياحة التعرف على عادات جبل العرب والتعرف على كيفية القيام بالصناعات اليدوية والإطعام كالمنسف، وصناعة الدبس والزيت نتيجة انتشار أشجار الكرمة والتفاحيات والزيتون في منطقة الاستقرارالأولى والثانية، بوصفها تحتل جانب هام من السياحة الشعبية .
- منطقة تصل بين التلال الثلاث المعروفة تل شيحان في شهبا وتل عبد مار في صلخد وتل القينة في السويداء كسياحة طبيعية ودينية تعليمية .
- البديل الاستراتيجي الخامس على مستوى الإقليم الجنوبي من خلال تفعيل دورالمدن السياحية الثلاث صلخد وبصرى وشهبا وبالتنسيق مع البلدان المجاورة لتوسيع الخطة التنموية السياحية.

1-3-5- توجهات تنمية الموارد البيئية والطبيعية:

تشمل المناطق الخضراء ومناطق الحراج و الآثار والتلال والموارد المائية، والتأكيد على المساحات الخضراء المفتوحة، والتعايش ما بين الفراغ والأمكنة، والحفاظ على المحميات الطبيعية والمحميات الرعوية في البادية.

1-3-6- توجهات التنمية الاقتصادية:

إنّ دراسة جميع النواحي الاقتصادية (سياحية،زراعية ،تجارية،بيئية،صناعة،الثروات الباطنية..) تحدد الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تطوير الاستراتيجيات الإنتاجية للقطاعات السابقة، وتضمن دمج مبادئ التنمية المستدامة نحو إنتاج واستهلاك مستدام وبالتالي زيادة إنتاجية دخل الفرد.

كذلك فإنّ الاعتماد على الموارد الزراعية المحلية تمثل جزء أساسي لازدهار الاقتصاد بإتباع أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام، فبالإمكان استخدام تفل التفاحيات وبزر العنب، وتفل الزيتون لصناعة حوالج الخشب مما يولد بعض فرص العمل، كذلك فإنّ إعادة تدوير بعض النفايات المنزلية مثل الورق والزجاج وفرزها لإعادة استخدامها في مجالات أخرى كالصناديق البلاستيكية، يخفض من نسب التلوث البيئي ويضمن مستقبل مستدام للمحافظة، وكذلك الاستفادة من إنتاجية المحاصيل الحقلية كالقمح في إنتاج مواد غذائية محلية كالسباغيتي.

1-3-7- توجهات التنمية الزراعية:

- تعزيز التدابير البيئية الزراعية، وتشجيع الزراعة العضوية[4].
- ترشيد استخدام الموارد المائية عن طريق الري، والعمل على تخفيض الاحتياج المائي للهكتار، باستخدام الطرق الحديثة للزراعة، بواسطة التنقيط والزراعة المستدامة.
- حماية مناطق السدود وتحديد حرم حماية لها من التلوث ضمن خطط التنمية وحماية الينابيع والآبار، واستخدام المناطق الفضاء المحيطة بالسدود الغير صالحة للشرب كمزارع دجاج ومباقر، وإقامة محطات التنقية .
- التوسع الأفقي في الزراعة وزراعة المعرشات من التوت الشامي والعنب وتصدير كافة أنواع الفواكه الطازجة والخضراوات.
- تشجيع المعالجة الحيوية التي تعتمد على الحشرات المحلية للقضاء على الآفات الزراعية كجزء من الزراعة المستدامة، وبالتالي عدم استخدام المبيدات الحشرية.
- التشديد في الأنظمة حول مياه الصرف الصحي، والتخلص من النفايات الصلبة وضبط استخدام الأسمدة.
- الإسراع في تنفيذ محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات المعالجة عند مكبات الصرف الصحي في أخفض نقاط المنطقة وفصل الشبكات عن بعضها وإعادة تدوير مياه الصرف من خلال محطات معالجة واستخدامها في السقاية تحت الرقابة.
- تقليص الضياعات في شبكات المياه بالمراقبة والإصلاحات في الإدارة المائية وقمع المخالفات في استجرار المياه بشكل غير قانوني.
- حماية المناطق الخضراء والتي تتمثل بمناطق الحراج والحزام الأخضر والمحميات، ولحماية هذه المناطق فإنَّ تطبيق القوانين الخاصة بحماية المياه والرعي الجائر ستؤدي إلى حماية المناطق الخضراء.
- يجب التركيز على الزراعة ذات القيمة المضافة خلال فصل الصيف(التوسع العامودي) باستخدام المعرشات للتخفيف من استجرار المياه الجوفية، لتوفير استخدامها المحلي والصناعي لأغراض زراعية أخرى، وزيادة المساحات المزروعة(التوسع الأفقي) كالتوت الشامي على سبيل المثال، خلال موسم المطر حيث الري إضافي، كما يجب إدارة المياه بالشكل المناسب عن طريق استخدام وسائل الري الحديثة، لتوفير المياه لمساحة أكبر من الأراضي الزراعية، ومناطق إنتاج الخضراوات، والفواكه الطازجة.
- شراء الدولة للأراضي في هذه المناطق واستثمارها بشكل بيئي سياحي إقليمي مستدام صحيح بالتعاون مع القطاع الخاص في بعض المشاريع التنموية .
- التطبيق الصارم بقمع المخالفات العشوائية ضمن المناطق الخضراء والمناطق العسكرية والمناطق الأثرية وتحديد حرم المدن القديمة، والحد من التصحر وتحويل الأراضي الزراعية إلى صفة عمرانية والاكتفاء بعدد محدود من المشاريع السياحية ضمن حاجيات المحافظة على مستوى إقليمي .
- المحافظة على نظافة البيئة وإدخال برامج البيئة والتوعية بالتنمية المستدامة وتخصيص رحلات ضمن المناهج المدرسية وسن القوانين الصارمة.
- توجيه النمو العمراني خارج المناطق الخضراء والحد من التوسع العمراني ضمن مخططات تفصيلية تنظيمية وتخطيطية إقليمياً تحددها جهات مختصة بدراسة التوسع العمراني.
- البت بإقامة متنزه طبيعي ضمن محمية اللجاة ذات قيمة إيكولوجية، وزيادة عدد المتنزهات ضمن الحراج.

[4] الباحثة، بالاعتماد على مقابلة أجرتها الباحثة مع العاملين في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي.

- البت بمشروع الحزام الأخضر المحيط بالمحافظة وإعادة إحيائه ضمن منطقة الاستقرار الثانية وكذلك الأشرطة الخضراء ضمن المدن .
سيؤدي ماسبق إلى زيادة المساحات الخضراء في المحافظة وزيادة عدد العاملين، وتخفيض نسبة التلوث وإحياء المصدر الرئيسي لرزق المحافظة أي الزراعة وإظهار جمال السويداء.
- تحديد مناطق التوسع المستقبلي.
- المحافظة على السويداء صديقة للبيئة وتطبيق إعادة تدوير النفايات وفصلها، والتوعية المنزلية من وإلى خارج المنزل، وإعادة تدوير المياه بتطبيق القوانين اللازمة أثناء التصميم المعماري للمباني السكنية، وإدراج مبادئ التخطيط العمراني مع التصميم ضمن المناطق المبينة.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كالاستفادة من المصادر المتجددة وعدم استنزاف المصادر الغير متجددة وإعادة تدويرها بطرق بديلة فمثلاً عوضاً عن عمليات الحرق التوجه نحو التشجير .
- تشجيع التعاون مابين القطاع الحكومي والخاص والشركات الأجنبية بعقد اتفاقيات.
- سن القوانين بعدد اقتناء السيارات، والتخفيف من الضجيج.

1-3-8- توجهات التنمية الريفية:
يعتمد ريف المحافظة على الزراعة كونه أحد وظائفه الاقتصادية الإنتاجية الأساسية، ومن مبادئ إتباع أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام إعادة إحياء أساليب الإنتاج والاستهلاك المستدام الذي كانت تتبعه الأجيال السابقة في السكن في المحافظة، وهو أمر ضروري من أجل الإنتاج الذاتي للغاز الحيوي والكهرباء بالاستفادة من معطيات الواقع الريفي للمحافظة، من خلال ما يسمى بالجور الفنية، بحيث يتم التخلص من المخلفات الصلبة إلى هذه الجور، مما يخفف من كلفة إنشاء شبكات الصرف الصحي خاصة وإنّ أراضي المحافظة وعرة وليس من السهل تأمين الإمدادات لكافة المحافظة، هذا بالإضافة لفرص العمل التي تولدها بالإتفاق مع البلدية بحيث يتم توزيع سيارة لكل بلدية خاصة بتنظيف هذه الجور وإعادة تدويرها وإنتاج الكهرباء والغاز لكل منزل في التجمع الريفي واكتفائه.

1-3-9- توجهات التنمية المؤسساتية:
1-3-9-1- في مجال الإدارة :بناء القدرات المؤسساتية الكفوءة، وإيجاد الأنظمة الذكية لإدارة المؤسسات بما يختصر الوقت ويدير المخاطر والمشكلات.
1-3-9-2- في مجال النقل: إيجاد آليات لتسعير الطرق، وتأمين مواقف السيارات، وتسعير السياسات واتخاذ تدابير استعمالات الأراضي وتطوير البنية التحتية وإدارة الطلب على أن تكون جزء لا يتجزأ من وسائل النقل العامة للتخطيط لا لمؤسسة محددة، وأخيراًتوسيع نطاق تدابير إدارة الحركة[5].
1-3-9-3- في مجال السكن: تعديل وتطوير القانون26 بما ينسجم مع الخصوصية الديموغرافية والاجتماعية للمحافظة، تشديد الرقابة على مخالفات السكن الجماعي، وتقديم السكن اللائق بوصفه حاجة إنسانية ضرورية وملحّة.

الخلاصة:
بنيت الاستراتيجية التنموية الإقليمية المستدامة في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء مدن (السويداء، شهبا، صلخد) على الرؤية التوافقية لمحافظة السويداء، وعلى مجموعة من الإجراءات الاستراتيجيات التنموية لكل من القطاعات التنموية للإقليم في المجالات التنموية الخمس الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي والوضع البيئي والوضع المؤسساتي حسب تحليل الوضع الراهن وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في إطار الهيكل الإقليمي، وذلك بتحديد الأولويات التنموية للاستراتيجيات بتنفيذ المشاريع التنموية من خلال التخطيط الإقليمي بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للخطة الإقليمية.

[5]الباحثة، بالاعتماد على مقابلة أجرتها مع محلس بلدية مدينة السويداء.

الخاتمة:

مع تنامي الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة نحو ترسيخ مبادئ الاستدامة إقليمياً ولإيجاد الحلول والتغلب على المشاكل إقليمياً، كان لابدّ من إتباع نهج أكثر شمولية في معالجة هذه المشاكل من خلال استراتيجية تنموية إقليمية شاملة للقطاعات التنموية بكافة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعلى كافة مستويات التنمية، لذلك تمّ استخدام التخطيط التنموي الإقليمي أداة لهذه الاستراتيجية كترجمة محلية عملية لها تعتمد على خصائص المجتمعات المحلية، إذ أنّ استراتيجية تنمية إقليم عملية طويلة الأمد متعددة الجوانب وترتبط ارتباطاً وثيقاً بتخطيط استعمالات الأراضي، حضرياً وريفياً، حدودياً، زراعياً، سياحياً، تجارياً، تنقلياً، بيئياً، صناعياً، أي إدارة متكاملة لاستعمالات الأراضي ضمن الإطار الوطني والتي تشكل أداةً للأجهزة الإدارية.

من هذا المنطلق حصلت هذه الدراسة وبالاستناد على المعطيات والبيانات المختلفة التي تمَّ الحصول عليها سواء من القسم النظري ومن أهم النظريات أو من قسم التجارب والممارسات العربية والدولية، أو من الحالة العملية لدراسة أنّ إعداد استراتيجية تنمية إقليم تستند على تحليل الوضع الراهن للقطاعات التنموية كافة وتحديد أهم القضايا والتحديات التنموية وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات للإقليم ، من أجل صياغة رؤية توافقية وصياغة البدائل الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية، بحيث أنَّ تقييم مدى تقدم هذه الاستراتيجية نحو الاستدامة أقل أو أكثر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات التنفيذ والمتابعة لقياس مدى تحقيق هذه السياسات التنموية للأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي ربط هذه السياسات التنموية بالمشاركة المجتمعية و اللامركزية وفق خطوات إعداد الاستراتيجية ضمن إطار عمل مؤسسي فعَّال .

في إطار ما تقدَّم، فقد اكتمل البحث من خلال تسلسل الفصول في الجزأين الأول والثاني والتي أجابت نتائج الفصول فيه عن التساؤلات المطوحة وفق الفرضيات :

- ففي الباب الأول: تمَّ تحديد مفهوم استراتيجية تنمية إقليم في الفصل الأول، وتمَّ توضيح دور التخطيط الاستراتيجي في الوصول إلى مجتمعٍ مستدامٍ وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال منهجية إعداد استراتيجية تنمية إقليم في الفصل الثاني وتطبيقها من خلال عرض تجارب بلدان على المستوى الوطني والقومي والعالمي وتحديد مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة وبدائل التنمية .

- وفي الباب الثاني: أوضحت الدراسة أنَّ سبب تدني المؤشرات الكمية الإحصائية سببه غياب التنسيق والتكامل بين القطاعات التنموية والمشاريع التنموية ضمن إدارة إقليمية رشيدة، مما يؤدي إلى تدني نوعية الحياة وانخفاض كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية وبالتالي الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية وارتفاع نسب الفقر والهجرة والبطالة، مما يؤكدأهمية التكامل والترابط بين مجموعة من البدائل الاستراتيجية على مستوى المناطق والمدن وعلى مستوى الإقليم بحيث يمكن التخطيط والتطوير على المستوى الوطني.

وقد تبين ذلك من خلال مجموعة من النتائج التي توصل إليها البحث.

الباب الرابع
(النتائج والتوصيات)

4-1- النتائج:

لقد خلَّص البحث إلى مجموعة من النتائج النظريَّة والعمليّة الهامة التي تتعلق بالبحث وأهميته في إعداد استراتيجية تنموية إقليمية شاملة للمناطق الثلاث في محافظة السويداء مدن(السويداء، شهبا، صلخد) :

4-1-1- النتائج النظرية:

4-1-1-1- الباب الأول:

خلص الجزء الأول من البحث إلى مجموعة من النتائج النظرية في كل من الفصل الأول والثاني والثالث.

- **نتائج الفصل الأول:**

بينت الدراسة أنَّ استراتيجية التنمية الإقليمية المستدامة، عملية متكاملة من التنسيق بين متطلبات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ومستويات التنمية التوزيعية بشرياً وروحياً، والمكانية اقتصادياً ومجتمعياً ومؤسساتياُ، والزمانية بيئياً، حيث تهدف الاستراتيجية إلى نوعية حياة أفضل، وتعزيز كفاءة وقدرة الإقليم، والإدارة الإقليمية الرشيدة.

- **نتائج الفصل الثاني:**

رتبط استراتيجية تنمية الإقليم ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الاستراتيجي، من خلال توجيه النمو المستقبلي للإقليم حول السكن والإسكان والتعليم والصحة والأمن والآمان من أجل نوعية حياة أفضل حضرياً وريفياً، وزيادة الناتج الإجمالي المحلي للفرد وللإقليم، وتطوير شبكة الهيكل الاقتصادي من أجل تعزيز كفاءة وقدرة الإقليم التنافسية، وتحقيق بنية مؤسساتية متطورة تحقق المشاركة المجتمعية من خلال اللامركزية من أجل إدارة إقليمية رشيدة وإدارة مالية .

إنّ استراتيجية تنمية الإقليم تتطلب منهجية شاملة لإعدادها تتبع لخمس خطوات، تحليل الوضع الراهن وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، وصياغة البدائل والخطط الاستراتيجية، وصياغة الأهداف الاستراتيحية، تحديد مؤشرات التنفيذ والمتابعة بناءً على التحليل.

تعد مؤشرات التنمية المستدامة أداة فعَّالة لتقييم مدى تقدّم الاستراتيجية نحو الاستدامة في حين تعد المؤشرات الكمية الإحصائية أداة فعَّالة لتشخيص الحالة الراهنة للإقليم، وفي كلتا الحالتين تعد المؤشرات ضرورية من أجل تقييم الخيارات وأهداف الأداء ووضع الأولويات التي تدعم تخطيط وتنفيذ إجراءات واستثمارات الاستراتيجية بحيث تعكس هذه المؤشرات المعايير النوعية والأهداف الكميّة.

- **نتائج الفصل الثالث:**

يرتبط نجاح استراتيجية تنمية الإقليم بمراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والخدمية ضمن الهيكل الإقليمي على مستوى المدن والمناطق والإقليم وبالتالي وضع خطة شاملة تحدد الاستراتيجيات المطلوبة ضمن إطار وطني قادرة على رفع كفاءة وقدر ة الإقليم التنافسية ونوعية الحياة والإدارة الإقليمية.

تعكس المؤشرات الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية ولايمكن وضع مؤشرات ثابتة لكل زمان ومكان فهي تختلف من إقليم لآخر كما و تعكس الظروف المحلية للإقليم وتتعلق بتحليل الوضع الراهن.

4-1-2- النتائج العملية:

4-1-2-1- الباب الثاني:

في إطار الضغوط والتحدِّيات التي تواجه منهجية إعداد استراتيجية تنمية الإقليم في محافظة السويداء للمناطق الثلاث مدن(السويداء، شهبا، صلخد) خلُّص الباب الثاني والباب الثالث من البحث إلى مجموعة من النتائج النظريَّة في كل من الفصل الأول والثاني والثالث من الباب الثاني والفصل الأول من الباب الثالث.

- **نتائج الفصل الأول:**

بينت النتائج بالنسبة لتحليل الوضع الراهن تبعاً للمؤشرات الكمية الإحصائية:

إنَّ محافظة السويداء إقليم فتيَ ذو خصائص حضارية واقتصادية وعلومية، تتباين فيه المؤشرات التنموية لمناطق المحافظة تبعاً للتحليل الاستراتيجي فلكل منطقة نقاط قوة وضعف وفرص وتحديات، بحيث تحدد

أولويات الخطط الاستراتيجية التنموية للقطاعات التنموية من خلال المشاريع التنموية ضمن الإطار الوطني بناءً على التحليل الاستراتيجي .
بينت الدراسة الضعف التنموي في ناحية الغارية وذيبين في منطقة صلخد على مستوى إقليم المحافظة وهي منطقة الاستقرار الخامسة مع ازدياد نسب الهجرة والبطالة، وكذلك الضعف التنموي الخدمي في ناحية الصورة الصغرى في منطقة شهبا الواقعة ضمن البادية.

- **نتائج الفصل الثاني:**

وهي النتائج المتعلقة بإعداد استراتيجية تنمية الإقليم مناطق محافظة السويداء :

- يعتبر نهج التخطيط الاستراتيجي وإعداد الاستراتيجيات التنموية الإقليمية نهجاً تخطيطياً جديداً، ويعتبر مقترح إعداد استراتيجية تنمية إقليم محافظة السويداء من التجارب الرائدة في هذا المجال.
- بنيت المنهجية على أساس التخطيط التنموي التشاركي والذي يعكس أسلوب التخطيط من القاعدة إلى القمة، حيث تمت مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة مثل البلديات، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- أظهرت الدراسات عدم توفر البيانات والمعلومات الشاملة والموحدة للأعوام بشكل دوري لكافة القطاعات مما شكل تحدِّياً أمام الباحث.
- ساهمت الدراسة في تحديد الواقع الحالي للمحافظة من خلال تحديد الفرص والإمكانيات والتحديات والمعوقات وكذلك الأولويات التنموية والمشاريع التنموية ورؤية المحافظة المستقبلية وتحديد بدائل التنمية على مستوى المناطق والمدن، وعلى مستوى الإقليم، وعلى المستوى الوطني.
- وجود رغبة كبيرة لدى كافة الجهات والمؤسسات في المحافظة، في ما يخص التعاون والتنسيق للنهوض بالمحافظة، إلا أنَّ هناك ضعف في مأسسة هذا التنسيق مما يؤدي إلى ضياع الجهود المبذولة، بالإضافة لضعف الكوادر الفنية.
- ضرورة التركيز على نقاط القوة وتحويل مكامن الضعف إلى فرص يمكن استغلالها لحل مشاكل الإقليم في المناطق الثلاث لمحافظة السويداء (السويداء ،شهبا، صلخد)، ضمن الخطط الاستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى على المستوى الوطني من خلال المحاور والنقاط التنموية.

- **الفصل الثالث:**

في إطار الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المحافظة، كان لا بدَّ من قياس مدى استدامة السياسات التنموية والاستراتيجيات المقترحة في المحافظة ومعرفة اتجاه المسارمن خلال مؤشرات التنمية الإقليمية المستدامة، لتحديد الأولويات والمشاكل التي تواجهها الاستراتيجية، بحيث بينت الدراسة دلالة الواقع الحالي للسياسات التنموية.

- **بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية:**

بينت الدراسة بالنسبة لمؤشرات التنمية الإقليمية الاجتماعية المستدامة بأنَّ توجه نوعية الحياة والعدالة الاجتماعية هو بعكس الاستدامة وخاصةً فيما يخص نسب الفقر والبطالة.

- **بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية:**

بينت الدراسة بالنسبة لمؤشرات التنمية الإقليمية الاقتصادية المستدامة بأنَّ توجه الكفاءة الاقتصادية للإقليم هو بعكس الاستدامة وخاصةً فيما يخص عمليتي إنتاج و استهلاك الطاقة ومساهمة النشاطات الاقتصادية في الناتج الإجمالي المحلي للفرد.

- **بالنسبة للمؤشرات البيئية:**

بينت الدراسة بالنسبة لمؤشرات التنمية الإقليمية البيئية المستدامة بأنّ توجه الإدارة البيئيةهو بعكس الاستدامة وخاصةً فيما يخص التنوع البيالوجي للمحميات ونسب التلوث والضجيج.

- **بالنسبة للمؤشرات الإدارية:**

بينت الدراسة بالنسبة لمؤشرات التنمية الإقليمية الإدارية المستدامة بأنّ توجه الإدارة الإقليمية في المحافظة هو بعكس الاستدامة وخاصةً فيما يخص المشاركة المجتمعية واتخاذ القرار.

4-1-2-2- الباب الثالث:

أظهرت الدراسة إمكانية تطوير استراتيجية تنمية إقليم محافظة السويداء ضمن الإطار الوطني.

4-2- التوصيات:

في ضوء ما تقدَّم من دراسة وتحليل وتقييم، وفي ضوء ما تمَّ التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يلي:

4-2-1- الباب الأول:

- ضرورة تأسيس قاعدة نظرية في مجال التخطيط الإقليمي وإقامة الندوات والمؤتمرات لتعريف المواطنين في المحافظة بأهميتها بالاستعانة بالخبرات الأجنبية والعربية وذوي الاختصاص والخبرة.

4-2-1- الباب الثاني:

- **الفصل الأول:**

- ضرورة خلق تنمية مكانية ومتوازنة ومستدامة، تتوفر فيها كافة الخدمات الأساسية والبنى الارتكازية في كافة مناطق إقليم المحافظة، وتتوفر فيه فرص التعليم والصحة والعمل والإسكان والطمأنينية والراحة والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والحماية البيئية وفق معايير المجتمع المستدام وفق مفهوم استراتيجية تنمية الإقليم، وبينت الدراسة أنَّ أقل مناطق المحافظة تنمية هي منطقة صلخد في ناحية الغارية وذيبين ومن ثمَّ منطقة شهبا وأخيراً منطقة السويداء، في حين تعد ناحية الصورة ضمن منطقة شهبا الأقل تخديماً تنموياً .
- ضرورة تحديث البيانات بشكل دوري من قبل المكتب المركزي للإحصاء.

- **الفصل الثاني:**

- ضرورة تبني نهج التخطيط الاستراتيجي لدى أصحاب القرار من مؤسسات المجتمع المدني والحكومي وكممثلي البلديات والمؤسسات الحكومية.
- ضرورة تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية بمأسسة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والحكومي والعاملين في هذا المجال.
- الاستغلال الأمثل والأنسب لكافة نقاط القوة والفرص على مستوى المناطق للمحافظة التي تمَّ تحديدها في المجالات التنموية، وتحويل الصعويات ونقاط الضعف إلى فرص وإمكانيات، وتطوير الأهمية التاريخية والاقتصادية والخدماتية والثقافية للمحافظة، وتشجيع العمل بمبدأ العمارة البيئية والسكن المستدام .

- **الفصل الثالث:**

- تعزيز دور المحافظة على المستوى الوطني وخاصة دورها السياحي والزراعي وذلك ضمن إعداد خطة استراتيجية تنموية سياحية في إطار الخطة التنموية الاستراتيجية الإقليمية الشاملة، وكذلك تفعيل دور القطاع الجنوبي من المحافظة بوصفها بوابة سوريا الجنوبية في منطقة صلخد مع التأكيد على ضرورة إعادة إحياء التراث والحفاظ على النسيج العمراني وهوية المحافظة، وحماية المدن القديمة بحزام أخضر، والبت بمشاكل السكن العشوائي، ودراسة مشاكل التلوث البصري والسمعي .
- ضرورة وجود مخطط توجيهي يحدد استعمالات الأراضي السكنية والتعليمية والإدارية والثقافية والصناعية والسياحية والمساحات الخضراء، ونقاط الارتباط الحدودية مع الأقاليم المجاورة بما يشكل أداة مساعدة للأجهزة الإدارية.
- ضرورة إعداد مخطط هيكلي وتنظيمي للمحافظة لكافة التجمعات العمرانية والعلاقة بين هذه المجاورات العمرانية(مدن-قرى-بلدات)، وتحديد استعمالات الأراضي فيما بينها والعودة إلى النظم والقوانين الناظمة لتخطيط والتطوير العمراني والتخطيط البيئي وتخطيط النقل والمواصلات.
- ضرورة توفير الأجواء الملائمة والمحفزة للاستثمار، وتشجيع دور القطاع الخاص في عملية التخطيط والتنمية.
- تعزيز مفهوم الإدارة الإقليمية للمحافظة، بتعزيز دور البلديات والتنسيق فيما بينها، وتعزيز إمكانياتها البشرية والمادية، وبناء القدرات المؤسساتية.
- ضرورة إعداد استراتيجية تنمية إقليم المحافظة للمناطق الثلاث وفق بيان رؤية الإقليم الجنوبي للمحافظات الثلاث(درعا، السويداء، شهبا) بالتنسيق مع كافة الخطط التنموية متوسطة المدى والخطط الاستراتيجية على المستوى الوطني :" فالإقليم الجنوبي، إقليم قادر على النهوض بدور اقتصادي ينقله من دوره الراهن كمورد للمنتجات الزراعية إلى إقليم للصناعة، لاسيَّما الصناعات الزراعية منها، وذلك بالاستفادة من موقعه الجغرافي بين أسواق استهلاكية ((العاصمة دمشق. الجوار اللبناني والأردني حتى أسواق الجزيرة والخليج العربي، وهو إقليم يوفر لأبنائه فرص عمل جاذبة واستثمارات محلية تسهم في تنوع مصادر الدخل

والإنتاج فيه. حيث يمكن للسياحة الطبيعية والثقافية المحلية والدولية أن تنهض في الإقليم الغني بموارد سياحية متنوعة. تقتضي تنمية الإقليم وتحسين ترابطات حواضره بيئياً بالتوازي مع علاقته المستمرة مع إقليم دمشق الكبرى. بالتنسيق مع كافة الجهات المختصة وذات العلاقة والوزارات التابعة من هيئة تخطيط الدولة وزارة الإدارة المحلية، وزراة البيئة.

- العمل على تطبيق توجهات التنمية الزراعية والريفية والموارد الطبيعية والسكانية والمؤسساتية والاقتصادية كاستراتيجيات قطاعية من عملية التنمية الشاملة.
- العمل على بناء قاعدة معلومات لكافة أقاليم المحافظة على المستوى المناطقي للمحافظة التي يتم تحديدها ببناء المراصد الحضرية.
- الاستفادة من منهجية البحث في إعداد استراتيجية تنموية إقليمية للمناطق الثلاث في محافظة السويداء (السويداء، شهبا، صلخد) والعمل على تطويرها، بحيث تعد هذه الاستراتيجية كرؤية مستقبلية لتنمية محافظة السويداء إقليمياً .

Conclusion:

With the growing efforts in recent towards consolidating the principles of sustainability regionally and to find solutions and overcome the problems regionally, it was necessary to follow a more holistic approach to address these problems through the development strategy of regional cross-sectoral development in all social and economic dimensions and environmental and all levels of development humanly and spiritually and socially environmentally and economically, politically and culturally, so was used developmental planning regional tool for this strategy as a translation local process them depend on the characteristics of local communities, as the development strategy County long-term process multifaceted and are closely linked to the planning of land use, urban and rural, border, agricultural, tourism, commercially, portably, environmentally, industrially, any integrated management of land use.

From this point I got this study based on the data and various data were obtained either from theoretical section is the most important theories or from the Department of experiences and practices of Arab and international, or of practical case study that the preparation of a development strategy region based on the analysis of the current status of development sectors all and identify the most important issues and development challenges and analyze the strengths and weaknesses, opportunities and challenges for the region, in order to formulate a consensus view and formulate strategic alternatives and strategic objectives, so that the evaluation of the progress of this strategy towards sustainability more or less closely linked to the indicators of implementation and follow-up to measure the achievement of this development policies for sustainable development goals, thus linking these development policies of community participation and decentralization according to the steps for setting up strategy within the framework of an effective institutional.

Since each community characteristics and local challenges and factors harmful to him, as well as in Sweida they need to formulate development strategy comprehensive regional areas of the three cities (endosperm, Shahba, Salkhad) stems from privacy social, economic and environmental, according to analyze the current situation and identify the strengths, weaknesses, opportunities and challenges and harmonic vision and strategy formulation and strategic objectives and implementation of and follow-up indicators in order to achieve the requirements of sustainable development.

On the other hand, study showed the importance of integration and interdependence between a range of strategies within the framework of regional development, weak income exit strategy, economic development strategy, sectoral strategy, the spatial development framework, so that each of these strategies range of strategic actions and developmental elements.

So the study concluded the pyramid scheme multi-center in the region and the population of sustainability according to the directions of human development, and transport system sustainable, according to the directions of community development, and institutional system efficiently and according to the

directions of institutional development, and the integrity of ecosystems and embrace a sustainable future, according to the directions of development of environmental and rural areas, and system Avcsada competitive and | production and consumption sustainable in accordance with the directions of economic and agricultural development, tourism, and high educational system competencies and certificates through Touhhat cultural and spiritual development and community towards the consolidation of the principles and goals of sustainable development.
It was found that through a combination of results of the research.

المراجع العربية:

1- الكتب:

1- عبد العال، الأحمد محمد، **جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها**، مجلة كلية الآداب جامعة المينا"،المجلد التاسع1991.

2- صقر، أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، الكويت، 1983.

3- هيئة التخطيط والتعاون الدولي، **الخطة الخمسية العاشرة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية2006 -2011**، الفصل السادس.

4- خميس، موسى يوسف، **مدخل إلى التخطيط**، الطبعة الأولى، دار الشروق،عمان 1999.

5- غنيم محمد، عثمان، **نظريات وأساليب في التخطيط الإقليمي**، جامعة طيبة، المدينة المنورة، 2001.

6- أبو رمان العاني، ممدوح عبد الله ومحمد جاسم، **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2005.

7- عبد السلام، عادل، **جغرافية سورية الإقليمية**،كتب جامعية، جامعة دمشق 1976.

8- وكالة الوزارة لتخطيط المدن، وزارة الشئون البلدية والقروية - "الاستراتيجية العمرانية الوطنية" - الرياض 1420هـ.

9- أمانة المدينة المنورة **"مشروع الدراسات الاستشارية المتكاملة للتخطيط التفصيلى الشامل للمدينة المنورة"** - المدينة المنورة 1415هـ.

10- أمانة المدينة المنورة **:مشروع دراسة المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة"** المدينة المنورة 1420هـ.

11- أمانة المدينة المنورة **"المخطط العام للمدينة المنورة"** - المدينة المنورة - 1393هـ.

12- أمانة المدينة المنورة **"دراسة النطاق العمرانى للمدينة المنورة"** - المدينة المنورة - 1407هـ

2- الأبحاث الأكاديمية- الندوات والمؤتمرات:

13-المنديل، جمعة فائق، المؤتمر الإقليمي المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية في المملكة الأردنية الهاشمية، تحت عنوان **"سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات العربية، النظام التخطيطي العمراني الشامل، نحو رؤية مستقبلية"** منشورات، عمان 2008.

14- س. دعبول-، ي.عابدين، ح-بركات، تحت عنوان **"المخطط التنظيمي ودوره في توجيه المخططات التنظيمية في سورية"**، مجلد جامعة دمشق، المجلد الخامس والعشرون- العدد الثاني-2009.

15- نجار، منير. أسبوع العلم 47 مؤتمر التخطيط الإقليمي، التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سوريا، ص 236، 2009.

3- المواثيق:

16-ميثاق المدن الأوروبية ومدن نحو الاستدامة ألبورغ، الدنمارك يوم 27 مايو 1994.

4- المحاضرات:

17-محمود أحمد الشافعي، محاضرات في التخطيط الصناعي والبرمجة الصناعية، ألقيت في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق1975-1986.

5- الندوات والمؤتمرات في محافظة السويداء:

18- المؤتمر البيئي الأول في السويداء، **تحت شعار نحو سويداء صديقة للبيئة**، أيار (2010).

المحور الزراعي:
19- جبور،موفق ، مخول، سهيل. **الزراعة العضوية خدمة للبيئة والمجتمع في جبل العرب**.
20- شيخ علي،موفق، **التنوع الحيوي للغطاء النباتي لجبل العرب مقترح محمية نباتية للبيئة الجبلية**.
21- مشروع حفظ التنوع الحيوي وإدارة المحميات.
22- سعد ،عدنان، **أثرخصائص المعيشة وموارد الرزق على واقع التنوع الحيوي في محافظة السويداء.**
23- عزيز، راما أحمد ، **دراسة التنوع الحيوي لبعض الأنواع النباتية الطبية في محمية اللجاة**.
محور الطاقة:
24- قرضاب، محمد.**الدروس المستفادة من تجارب نشر تقنية الغاز الحيوي في المنطقة الجنوبية**.
25- العفيف ،رأفت.**إنتاج الغاز الحيوي من تفل الزيتون ومخلفات المواشي، دراسة تأثير ظروف الحرارة العالية والتخمر المشترك وإضافة الأنزيمات على إنتاجية الميثان.**
26- الأطرش. منير، **المباني الموفرة لاستهلاك الطاقة** .
27- أبو حامد، فريد، **الأسس التصميمية في إنشاء المزارع الريحية.**
محور العمارة البيئية:
28- زين الدين، وهيب، **دور المجتمع الأهلي في تحقيق متطلبات البيئة والتنمية المستدامة للمجتمع**.
29- عبود،غسان، **تأثير مراكز التجمعات السكنية القديمة في جنوب سورية على البيئة المحلية.**
محور السياحة البيئية:
30- **الصفا أول حديقة جيولوجية في سوريا** (أبناء المحافظة).

6- المقابلات:
31- وزارة الإدارة المحلية.
32- العسافين، ميشال،شخصية، مديرية التخطيط العمراني ، مدينة السويداء.
33-حذيفة، ناجي، شخصية، مديرية الإحصاء، مدينة السويداء.
34-المكتب المركزي للإحصاء، شخصية ، مدينة دمشق.
35-مديرية النقل في مدينة السويداء.
36- مزهر، كمال، م. البعيني، فراس ، شخصية ، مكتب مركز دعم القرار المحلي ، محافظة السويداء.
37-مجلس بلدية السويداء، ومجالس بلدان القرى في المحافظة.
38-مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في محافظة السويداء.
39-مديرية الحراج في محافظة السويداء.
40- مديرية السياحة في محافظة السويداء.
41-مديرية الآثار في محافظة السويداء.

7- صحف وجرائد:
42-أعداد جريدة الجبل في محافظة السويداء، جريدة محلية أسبوعية.

8- المواقع الالكترونية:

43- سلسلة التطوير الاقتصادي على المستوى المحلي، "تعزيز التطوير الاقتصادي من خلال التخطيط الاستراتيجي"، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المجلد الثالث، 2003
http://www.unhabitat.org

-المراجع الأجنبية:

9-الكتب الأجنبية:

44- **Voula Mega and John Pederson**, "Urban sustainabilityIndicators",European Foundation For The Improvement of Living And Working Conditions",1988.

45- Todd Litman,"Well Measured Developing Indicators For Comprehensive and sustainable Transport Planing,"Victoria Transport Policy Institute.

46- ICLEI., " **The Local Agenda 21 Planning Guide: An Introduction to Sustainable Development Planning"**, International Council on Local Environment Initiatives (ICLEI), Toronto, Canada, 1996.

47- World Commission on Environment and Development (WCED) "**Our Common Future**", P.54,2001.

48-Todaro, M "Economic Development", Ismail Serageldin "**Making Sustainable Developmen**t", P 6-10..

49-United Nation, Agenda 21: Chapter 3,4,6,25and 26

50-Yanarella, E.J. & Levine, R.S. Does sustainable development lead to sustainability?, (1992).

51- **Government sustainable** development strategy QUEBEC 2008-2013.

52- **United Nation Commission** on Sustainable Development "Indicators of Sustainable Development Framework and Methodologies", P.300-303.

53- United Nation Economic and Social Council "**Report of the Secretary-General, Commission on Sustainable Development"**

54-United Nations, Agenda 21, Chapter 17,18.

55-Atkinson, G., Dubourg, R., Hamilton, K., Munasinghe, M., Pearce, D. & Young, C ***Measuring Sustainable Development: Macroeconomics and the Environment*** (Aldershot, Edward Elgar), (1997).

56- *Environmental Indicator Bulletin* (various issues) (**Quebec, State of the Environment Reporting Program, Environment Canada),** (1993)**.**

57-**Workshop on Sustainable Development** in Federal Resource Departments (Ottawa, Environment Canada).

58-**Environment Canada**, *Environmental Indicator Bulletin* (various issues) (Quebec, State of the Environment Reporting Program, Environment Canada), (1993).

59- **T. Trzyna** (Ed) *A Sustainable World*(Sacramento, CA, International Center for the Environment and Public Policy, (1995).

60-Department of the Environment, Transport and the Regions (DETR) *Indicators of Sustainable*(1997).

61 ***-Development for the United Kingdom*** (London, DETR).,*Sustainability Counts* (London, DETR), (1998).

62-**Environment Canada** ,*Implementing Sustainable Development*, Report of the Interdepartmental, (1990).
63-**Sadler**, B. & Jacobs, PA key to tomorrow: on the relationship of environmental assessment *Sustainable Development and its Indicators* 427and sustainable development(1989) .
64- **World Bank، Towards a Methodology for Conducting City Development Strategies**، A Course organized by the World Bank،Washington D.C ، March 2000.
65- Campbell، T.، City Development Strategies: **New Tools for Cities in the 21st Century، Urban Partnership**، World Bank، Washington D.C.،March 2000.
66- Cities Alliance، City Development Strategies: Case Studies fromMiddle East and North Africa، Cities Alliance Publications،Washington D.C.، 2006.
67- Assessment: Perspectives on Planning for a Common Future (Quebec, **Canadian Environmental Assessment Research Counci**l).
68- Cities Alliance، The City Development Strategy Process، Cities Alliance, Publications، Washington D.C.، 2002.
69- **[MAM Progress Report]** The Regional Development Plan for the Eastern Region, Progress Report, January 2008.
70- **Poverty Diagnosis, 2005]** UNDP Syria, Poverty in Syria, 1996-2004: Diagnosis and Pro-poor Considerations, June2005.
71-**[SWOT Report, 2007]** Regional SWOT Workshops and Stakeholder Consultation, unpublished MAM report, August2007 .
72-Conditions for Sustainable City Development and Implications to Syria's Urban Policy Tsuyoshi Hashimoto, Ph.D.JICA Team Leader(CEO of RECS International Inc.)
73- Winograd, M, Environmental indicators for Latin America and the Carribean: tools for sustainability, (1995).
74- Eureopean Conference Of Ministers responsible for regional planning(CEMAT), "Guiding Principles For Sustainable Planing Development Of European Continent".
75-Webster,D.and Muller,L.City Development strategy Guidelines: Driving Urban Performance ,cities alliance,Washington D.C,2006.
76-**[MDGs, 2003/2005]** SPC and UNDP, *First and Second National Reports on the Millennium Development Goals in theSyrian Arab Republic*, 2003, 2005
77-**EPSON** Targeted Analysis Based on User Demand 2013/2/12 Metropolisation and Polycentric Development in Central Europe(POLYCE)(2010-2012)
78- THEORETICAL APPROACHES TO THEGROWTH OF SMALL TOWNS. UNCRD, pp 71-83, 1981.
79- John Friedmann and Mike Douglass, Nagoya, Japan, 1976.^Stohr, p 6. 1986,
80- Ranannweitz, "Rural-Urban relations in Developing Countries", in Rehovotconference, 1978, p 4.
81- Hausen N, op. cit., p. 315.R.A.Obudho & G.O.Aduwo, in Jonathan Baker (edt), 1990, pp 61-62, 1982.

82- Richardson, in O.P.Mathur op.cit. p 335,Hackenberg R A. 1980, pp.402-406.
83- Harris & Harris, 1984, p 831989, PP 91-93.
84- Hugh.E.Evans, 1992, p 641. Also see Hugh E.Evans in Richard May Jr.,Edt., Amitabh Kundu & Monis Raza, 1982, p 73.
85- OECD Territorial Reviews: Stockholm ,OECD(Organisation For Economic and Co-operation and Development)
86- Regional Development Strategy For Northern Ireland 2025,(Shaping Our Future.
87- **Regional Development** Minister Danny Kennedy launched **the** revised **...** .1 for Collaboration Document entitled "Spatial **Strategies** on **the** Island of **Ireland**.2001.

10- المواقع الالكترونية:

88- http://**www.johannesburgsummit.org/html/documents/summit-does/2309**-p;anfinal.htm

89- Http**://wwww.urbanobservatory.org/indicators**
90-[Vision 2025] UNDP Syria, *Towards a Vision for Development Prospects, 2025,* www.undpprojects.sy/
91-[UNDP Syria, 2008] UNDP Syria website www.undpprojects.sy
92- Vienna:The Urban Development Plan (Stadtentwicklungsplan - STEP) 2005 – with astrong focus an regional development: http://www.wien.gv.at/stadtentwicklung/strategien/step/step05/download/index.html /

105 - موقع الأهداف الإنمائية الألفية:

93-http://www.millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp
106-http://www.unfccc.int
94- OECD,MelbourneTerritorialReview2003 www.sitesweden.se
95- Citizen's Guide To Transportation Planning *The MTP and TIP are available in English, Spanish and Vietnamese. The documents can be found on the RPC website*www.norpc.org
96- Stockholm City Plan information http://www.sbk.stockholm.se/op/future.htm
97- Stahle, Alexander. (2002). Urban Planning for a Quality Dense Green Structure; Stockholm Sociotop Map and Park Programme.
http://www.map21ltd.com/COSTC11/sociotop.htm.
98-City of Stockholm. *Green and Living Courtyards.*
www.boverket.se/in_english/swedishmunicipalities/environmetnorientedwork/CityofStockholm11.htm

الملحق(1)، تقييم الاستراتيجيات حسب خصائص الاستراتيجيات

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	خصائص الاستراتيجيات						
		مرتبط بعناصر الرؤية	غيرمكلفة	قائمة بناء على التحليل الاستراتيجي	مرتبطة بالمؤشرات التنموية وقابلة للتقييم	قابلة لتنفيذ	مرتبطة بالأسباب والنتائج	مرتبطة بتجارب مماثلة
الوضع الاقتصادي	الاستغلال الأمثل للإمكانات والمقومات السياحية والدينية والتاريخية والطبيعية والمقومات الثقافية والحضارية للإقليم وفق محاور تنموية	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
	تعزيز الاستثمار من خلال المشاريع التنموية لدعم سياسات التنمية الشاملة للاقتصاد.	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
	-زيادة الرقعة الزراعية والارتقاء بالإنتاج والإنتاجية الزراعية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	خصائص الاستراتيجيات						
		مرتبط بعناصر الرؤية	واقعية وغير مكلفة	قائمة بناء على التحليل الاستراتيجي	مرتبطة بالمؤشرات التنموية وقابلة للتقييم	قابلة لتنفيذ	مرتبطة بالأسباب والنتائج	مرتبطة بتجارب مماثلة
الوضع الاجتماعي	تطوير القوى العاملة والموارد البشرية من خلال التوسع في الجامعات والزراعة.	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
	-تأمين فرص عمل وتحسين الدخل	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	خصائص الاستراتيجيات						
		مرتبط بعناصر الرؤية	غيرمكلفة	قائمة بناء على التحليل الاستراتيجي	مرتبطة بالمؤشرات التنموية وقابلة للتقييم	قابلة لتنفيذ	مرتبطة بالأسباب والنتائج	مرتبطة بتجارب مماثلة

الوضع البيئي	استغلال إمكانات المناطق ذات الخصوصية كمنطقة ظهر الجبل، ومحمية اللجاة والحراج والمراعي بتكثيف استخدامها وفق خصوصيتها الطبيعية وميزتها النسبية،	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم
	تعزيز تبوء الإقليم موقعاً في الإرث الحضاري والتاريخي إقليمياً.	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	حماية الأراضي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	الاستغلال الأمثل للموارد المائية	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
	استخدام عناصر الطاقة وإعداد البيئة الاستثمارية الخاصة بالمشاريع البيئية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	خصائص الاستراتيجيات					
		مرتبط بعناصر الرؤية	غيرمكلفة	قائمة بناء على التحليل الاستراتيجي	مرتبطة بالمؤشرات التنموية وقابلة للتقييم	قابلة لتنفيذ	مرتبطة بالأسباب والنتائج	مرتبطة بتجارب مماثلة
الهيكل الإقليمي والعلاقة مع المحيط	تنمية المناطق الحدودية المشتركة وفق محاور ونقاط تنموية في المناطق الغير متقدمة وبالتنسيق مع البلدان المجاور، وداخلياً مع درعا وريف دمشق .	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	تعزيز موقع الإقليم الجغرافي ضمن الإطار الوطني في النقل وتجارة الترانزيت من خلال الطريق الدولي، وإدخال شبكات النقل بالسكك الحديدية لربط الإقليمي	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	توظيف دور المراكز العمرانية كنقاط تنموية تعليمية وسياحية وتصنيعية وإنتاجية وترفيهية وإسكانية ضمن محاور تنموية إقليمية لتأخذ مناطق الإقليم دورها محلياً وإقليمياً ووطنياً --إيجاد هيكلية هرمية متوازن للمدن والقرى(كبيرة ، متوسطة ،صغيرة)	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	-بناء هيكلية هرمية قطاعية تحدد القطاعات اللازمة في كل إقليم وفق المحاور التنموية في الإقليم الجنوبي وضمن الإطار الوطني	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	خصائص الاستراتيجيات						
		مرتبط بعناصر الرؤية	غيرمكلفة	قائمة بناء على التحليل الاستراتيجي	مرتبطة بالمؤشرات التنموية وقابلة للتقييم	قابلة لتنفيذ	مرتبطة بالأسباب والنتائج	مرتبطة بتجارب مماثلة
الوضع المؤسساتي	بناء نظام مؤسساتي فعّال	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
	بناء القدرات المؤسساتية	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا
	إتباع نهج اللامركزية ومشاركة المجتمع المحلي	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	بناء نظام مالي قوي	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الملحق(2)، مقدرة الاستراتيجية التنموية الإقليمية على تحقيق الأولويات

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	الأولويات
الوضع الاجتماعي	تطوير القوى العاملة والموارد البشرية من خلال التوسع في الجامعات والزراعة.	تأمين فرص العمل بتوظيف من يستحق بجدارة والعمل على تطوير المشاريع التنموية الصغيرة لتوظيف أكبر عدد ممكن
	-تأمين فرص عمل وتحسين الدخل	تطوير برامج التأهيل وتدريب فئة الشباب خاصة وذوي الاحتياجات الخاصة إعداد البيئة الاستثمارية الملائمة حسب إمكانيات المناطق الريفية الفقيرة

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	الأولويات
الوضع البيئي	استغلال إمكانات المناطق ذات الخصوصية كمنطقة ظهر الجبل، ومحمية اللجاة والحراج والمراعي بتكثيف استخدامها وفق خصوصيتها الطبيعية وميزتها النسبية،	إقامة الرحلات الاستطلاعية وتطوير المشاريع السياحية والإعلانية وإقامة الندوات في الهواء الطلق ضمن المحميات
	تعزيز تبوء الإقليم موقعاً في الإرث الحضاري والتاريخي إقليمياً.	التوعية والمراقبة والجدية
	-حماية الأراضي	
	-الاستغلال الأمثل للموارد المائية	
	استخدام عناصر الطاقة وإعداد البيئة الاستثمارية الخاصة بالمشاريع البيئية	عرض التجارب البيئية العالمية في أهمية مصادر الطاقة

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	خصائص الاستراتيجيات
الوضع المؤسساتي	بناء نظام مؤسساتي فعّال	رفع كفاءة العاملين تطوير العمل المؤسساتي بمواكبة التقنيات الحديثة وعصر السرعة والعولمة تجهيز البلديات بأنظمة المعلومات والاتصال السريع ووسائل الآرشفة تدريب الكوادر الفنيةو إقامة الدورات التدريبية الاستعانة بالفرق العربية والأجنبية الخبيرة إدخال مفهوم التخطيط الإقليمي، المساءلة والرقابة والتشديد والمرونة في العمل المؤسسي
	بناء القدرات المؤسساتية	
	إتباع نهج اللامركزية ومشاركة المجتمع المحلي	
	بناء نظام مالي قوي	

المجالات التنموية	الاستراتيجيات	الأولويات
الهيكل الإقليمي والعلاقة مع المحيط	- تنمية المناطق الحدودية المشتركة وفق محاور ونقاط تنموية في المناطق الغير متقدمة وبالتنسيق مع البلدان المجاور، وداخلياً مع درعا وريف دمشق .	الشراكة السورية الأردنية عبر محافظة السويداء
	-تعزيز موقع الإقليم الجغرافي ضمن الإطار الوطني في النقل وتجارة الترانزيت من خلال الطريق الدولي، وإدخال شبكات النقل بالسكك الحديدية لربط الإقليمي	تطوير وسائل النقل بما يتناسب مع طبيعة المحافظة وبنيتها العضوية
	توظيف دور المراكز العمرانية كنقاط تنموية تعليمية وسياحية وتصنيعية وإنتاجية وترفيهية وإسكانية ضمن محاور تنموية إقليمية لتأخذ مناطق الإقليم دورها محلياً وإقليمياً ووطنياً --إيجاد هيكلية هرمية متوازن للمدن والقرى(كبيرة ، متوسطة ،صغيرة)	توظيف فرق محلية لتحديد سمة كل تجمع سكاني ومعرفة نقاط ضعفه وقوته والتحديات والفرص. -ترتيب هيكلية المدن وظيفياً وسكانياً ونمواً.
	-بناء هيكلية هرمية قطاعية تحدد القطاعات اللازمة في كل إقليم وفق المحاور التنموية في الإقليم الجنوبي وضمن الإطار الوطني	-تحديد محاور تنموية للقطاعات الاقتصادية في الإقليم الجنوبي ضمتن الإطار الوطني